

سياسات التحرير الاقتصادي والنخب الاقتصادية الجديدة في السودان

في الفترة 1992 - 2006م

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية

إعداد

الطالب / حافظ أحمد عبد الله إبراهيم

بكالوريوس القانون — جامعة القاهرة فرع الخرطوم 1992م

الدبلوم العالي في العلوم السياسية جامعة الخرطوم 2003م

ماجستير العلوم السياسية — جامعة الخرطوم 2007م

إشراف البروفيسور عطا الحسن البطحاني

كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية — قسم العلوم السياسية

العام 2012م

الإهداء

إلى والدي العزيز ووالدتي الحنونة
وزوجتي وأبنائي الذين ساهروا
على راحتي طوال فترة الدراسة...

شكر وعرفان

أتقدم بوافر الشكر والتقدير لأسرة جامعة الخرطوم لإتاحتهم لي الفرصة لتقديم هذا الجهد المتواضع كما أخص بالشكر البروفيسور عطا الحسن البطحاني الذي أشرف على هذا الجهد المتواضع في جميع مراحله المختلفة .. والسادة مجلس الوزراء ، ومركز دراسات السلام ، ووزارة المالية والاقتصاد الوطني ، ووزارة التربية والتعليم ، ووزارة الصناعة ، ووزارة الاستثمار ، ووزارة التعليم العالي ، وإدارة سجن الهدى امدرمان وكافة مراكز البحوث التي سهلت مهمتي في الحصول على المعلومات البحثية والشكر أجزله موصول إلى كل من ساهم في إخراج هذا البحث.

الاستخلاص

شهد السودان في الفترة من 1975م بروز نخب اقتصادية جديدة تتناول هذه الرسالة بالبحث النخب الاقتصادية وتستقصي مصادر قوتها الاقتصادية وكيفية تشكلها ، فكيف تشكلت النخبة الاقتصادية الجديدة في السودان في ظل نظام الإنقاذ؟ هل هي إفراز لسياسات التحرير الاقتصادي التي انتهجتها الحكومة خلال البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي 1990 - 1993م ثم الاستراتيجية القومية الشاملة 1992 - 2002م أم هي إفراز للعولمة الاقتصادية ؟ أم هي إفراز للولاء السياسي من خلال سيطرة الكادر الموالي للحكومة لمقاليد العمل السياسي والتنفيذي والإداري والتشريعي في السودان.

تتبع الدراسة عدد من المناهج حيث تتبع المنهج التاريخي لتوثيق تاريخ تطور النخبة الاقتصادية في السودان من حيث تناولها في عدة فترات تاريخية لما تتبع المنهج الوصفي في وصف تلك النخب بالإضافة إلى المنهج الإحصائي في تحليل البيانات حيث استخدمت الدراسة المقابلة مع عينة مختارة من الذين عملوا في مجال السياسة والاقتصاد والتجارة والوثائق الرسمية وشبه الرسمية وتقارير البنوك والدراسات الاقتصادية كأداة رئيسية في البحث.

لقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج يمكن إجمالها في أن النخب الاقتصادية الجديدة في السودان أصولها ليست امتداداً للنخب الاقتصادية القديمة كما أنها ليست إفراز تطور وتدرج اقتصادي طبيعي بل هي ناتجة عن إفرازات متعلقة بوجود علاقات متجذرة مع جهاز الدولة في شقيه السياسي والتنفيذي بجانب الاستفادة من سياسة التحرير الاقتصادي كما أنها أدخلت طرق جديدة في التعامل مع وكلائها وزبائنهم تمثلت في عمليات الكسر والملص والتجويد مما ساعد على دخول عناصر منافسة أبرزت النتائج تداخل المصالح ، بين هذه النخب المحلية وجماعات المصالح الإقليمية والدولية مستفيدة من الفرص التي وفرتها العولمة وتقنية الاتصالات والمعلومات التي سادت في مجال المصارف والأسواق المالية.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الإهداء
ب	الشكر والعرفان
ج	Abstract
	الاستخلاص
د	قائمة المحتويات
و	قائمة الجداول
1	المقدمة
11	الفصل الأول : الطبقات الاجتماعية ، النخب الاقتصادية والشبكات المالية مفاهيم ونظريات معاصرة
	2-1 الطبقات الاجتماعية والاقتصادية
11	
	2-1 النخب الاقتصادية ونظرياتها
15	
	3-1 الشبكات الاجتماعية
28	
35	الفصل الثاني : سياسات التحرير الاقتصادي في ظل العولمة
35	1-2 مفهوم العولمة ، وخصائصها ، وجذورها التاريخية ، وآلياتها
46	2-2 مفهوم سياسات التحرير الاقتصادي
56	3-2 تجارب دول العالم في الخصخصة
70	الفصل الثالث : مكونات الاقتصاد السوداني
70	1-3 قطاع الصناعة ، الزراعة ، الثروة الحيوانية
84	2-3 قطاع البترول
95	3-3 قطاع الخدمات
126	الفصل الرابع : العوامل المؤثرة في تطور النخب الاقتصادية السودانية في عهد الحكومات الوطنية
126	1-4 العوامل المؤثرة في تطور النخب الاقتصادية في الفترة من 1956 - 1969م
134	2-4 العوامل المؤثرة في تطور النخب الاقتصادية في الفترة من 1969 - 1989م
149	الفصل الخامس : سياسات الدولة وأثرها في ظهور النخب الاقتصادية الجديدة في الفترة من 1989 - 2006م

149	1-5 سياسات التحرير وأثرها في إبراز النخبة الاقتصادية الجديدة
167	2-5 دور الولاء السياسي في إبراز النخب الاقتصادية الجديدة
180	3-5 الفساد وأثره في إبراز نخب اقتصادية جديدة
199	الفصل السادس : النخب الاقتصادية والشبكات المالية ، تحالف النفوذ الاجتماعي والمالي والسياسي
221	الخاتمة
227	قائمة المصادر والمراجع
	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم
73	التوزيع الصناعي للنواتج المحلي الإجمالي 1995/94م	1-1-3
74	توزيع القطاعات الاستثمارية الصناعية	2-1-3
74	هيكل الصناعة في السودان	3-1-3
76	التوزيع الجغرافي للصناعات	5-1-3
80	أعداد الثروة الحيوانية	6-1-3
80	المنتجات الحيوانية	7-1-3
82	نمو الناتج المحلي	8-1-3
82	الناتج المحلي بالأسعار الثابتة	9-1-3
85	تطور إنتاج النفط	10-1-3
86	تطور إنتاج النفط	11-2-3
86	إنتاج حقول أبو جابرة وهجليج	12-2-3
87	بيانات المصافي	13-2-3
89	عدد شركات النقل	14-2-3
89	كميات الوقود المستوردة	15-2-3
91	الدول المستوردة	16-2-3
93	حجم تدفق رأس المال الأجنبي	17-2-3
94	تدفق الاستثمار الأجنبي قطاع الطاقة والتعدين بالدولار	18-2-3
96	الزيادة في الطاقة المنتجة	19-2-3
96	توسع خطوط نقل الكهرباء	20-3-3
97	زيادة عدد المشتركين	21-3-3
97	حجم الإمداد المائي بالمتري	21-3-3
98	إيرادات المياه	22-3-3
99	نقل الركاب والبضائع	24-3-3
100	الإيرادات المالية	25-3-3

100	حركة الطائرات بالمطارات	26-3-3
101	حركة نقل البضائع	27-3-3
101	حركة المسافرين	28-3-3
101	إيرادات الهيئة في الميزانية العامة	29-3-3
104	مشغلو ومزودو خدمات شبكات الاتصالات	30-3-3
105	الحصة السوقية في سوق الهاتف	31-3-3
106	أعداد المشتركين ، الهاتف الثابت	32-3-3
106	مشتركو السيارات	33-3-3
107	موقف التراخيص حتى 2006م	34-3-3
112	عدد مؤسسات التعليم العالي الأهلي	35-3-3
112	عدد البرامج الدراسية بمؤسسات التعليم العالي	36-3-3
113	عدد الطلاب المقبولين 2005/2004/96/95م	37-3-3
113	توزيع الطلاب المسجلين بمؤسسات التعليم العالي الأهلي والأجنبي 2004-2005م	38-3-3
114	عدد المؤسسات الثانوية الخاصة بنات بنين للفترة 91-2006م	39-3-3
115	عدد مدارس الأساس بنين ، بنات تعليم خاص	40-3-3
115	عدد تلاميذ رياض الأطفال	41-3-3
117	أعداد المستشفيات العامة والخاصة 1989-2006م	42-3-3
118	خدمات الصيدلة في القطاع الخاص	43-3-3
120	عدد القطع الممنوحة للاستثمارات الوطنية المصدقة حسب القطاعات	44-3-3
121	عدد القطع الاستثمارية الممنوحة للاستثمارات الأجنبية حسب القطاع	45-3-3
121	عدد الفنادق والطاقة الإيوائية 2004م	46-3-3
121	عدد الفنادق 2005م	47-3-3
122	عدد الشقق المفروشة 2000-2006م	48-3-3

ملحق رقم (1) الأصول الاجتماعية لأعضاء المجلس
الاستشاري لشمال السودان 1944 – 1947م⁽¹⁰⁾

رقم	الاسم	
1	بابو عثمان نمر	ناظر المسيرية
2	يحي أحمد عمر	نائب ناظر الجوامعة
3	عبد الله بكر	ناظر دار بكر
4	محمد محمود الأمين ترك	ناظر الهدندوة
5	محمد أحمد أبو سن	ناظر الشكرية
6	إبراهيم موسى مادبو	ناظر الزريقات
7	محمد بحر الدين	سلطان دار مساليت
8	أيوب عبد الماجد	مسئول الإدارة الأهلية في بحر الغزال
9	الزبير حمد الملك	مسئول الإدارة الأهلية في دنقلا
10	حسن عدلان	مك منطقة الفونج
11	فحل إبراهيم	شيخ خط الحاج عبد الله
12	أحمد يوسف علقم	ناظر جنوب وسط الجزيرة
13	إدريس عبد القادر صالح	ناظر الحصاصيصا
14	سرور محمد رملي	شيخ خط في المدينة الشمالية
15	خليل عكاشة	تاجر بارز بالأبيض
16	عثمان عبد القادر	تاجر بارز بوادي حلفا
17	حسن شقلاوي	من كبار موظفي الحكومة
18	حامد السيد	رئيس الكتبة في مديرية دارفور
19	مكي عباس	مفتش تعليم الكبار
20	ميرغني حمز	مهندس في مصلحة الأشغال
21	محمد علي شوقي	نائب مسجل الأراضي

الأصول الاجتماعية لأعضاء الجمعية التشريعية (1948 – 1953م)

(أ) الانتخابات المباشرة :

رقم	الاسم	
1	عمر عجباني	تاجر بارز في عطبره
2	أحمد يوسف هاشم	رئيس تحرير السودان الجديد ، من أسرة الهاشماب المعروفة بارتباطاتها مع القيادات الدينية في شمال السودان
3	زين العابدين عبد التام	طبيب ، الخرطوم غرب
4	عبد الله الفاضل المهدي	قريب السيد عبد الرحمن المهدي ، وكان يشرف على بعض مشاريعه الزراعية
5	محمد الحاج الأمين	موظف ، عضو في محكمة امدرمان
6	محمود آدم أدهم	طبيب
7	محمد عبد الرحمن نقد الله	تاجر ، يملك أعمال تجارية وزراعية ، له علاقات قوية بالسيد عبد الرحمن (ودمدني)
8	صالح عبد القادر مبارك	موظف حكومة ، الخرطوم بحري
9	عمر كشة	تاجر بارز ، بورتسودان
10	الزين عبيد أحمد	تاجر بارز ، الأبيض

(أ) الانتخابات غير المباشرة :

رقم	الاسم	
11	محمد صالح ضرغام	موظف ، وداي حلفا
12	الزبير حمد الملك	الإدارة الأهلية ، دنقلا
13	محمد طه سورج	شيخ خط الشايقية ، رئيس محكمة مروي
14	عبد الله أيوب	عضو محكمة بربر ، ابن مسئول الأمن
15	محمد إبراهيم فرح	ناظر منطقة شندي

16	سرور محمد رملي	شيخ خط الجيلي ، ريفي الخرطوم شمال
17	محمد ناظر	شيخ خط ، ريفي الخرطوم شمال
18	أحمد الجد الشيخ العباس	رجل دين ، الكاملين
19	محمد أحمد أبوسن	ناظر الشكرية ، رئيس محكمة الشكرية ، رفاعه
20	محمد مساعيد	ناظر منطقة المسلمية ، الحصاصا
21	أمان دفع الله محمود	رجل دين ، الحلاوين
22	أحمد يوسف علقم	ناظر منطقة جنوب وسط الجزيرة ، يملك عدد من الحواشات في مشروع الجزيرة ودمدني
23	قسم السيد عبد الله النور	شيخ خط الكواهلة ، رئيس المحكمة ، ودمدني
24	أحمد عبد الباقي محمد	نائب رئيس محكمة المناقل
25	عثمان علي	شيخ خط منطقة سنار
26	يوسف العجب	شيخ رفاعه شرق (نظارة الفنج)
27	حسن عدلان	مك منطقة الفونج ، سنجة
28	محمد الحليفة شريف	رجل دين ، من عائلة الخليفة شريف ، كوستي
29	مكي أحمد عساكر	ناظر البقارة ، كوستي
30	محمد عبد القادر هباني	من أسرة هباني ، قبيلة الحسانية ، الدويم
31	يوسف إدريس آدم هباني	نائب ناظر الحسانية ، الدويم
32		نائب ناظر الهدندوة ، طوكر
33	جعفر علي شقلاوي	ناظر الحلقه ، كسلا
34	محمد محمد الأمين ترك	ناظر الهدندوة

35	محمد كرار كجور	ناظر مدرسة ، محكمة البشاريين والأمرار (البحر الأحمر)
36	أحمد حمد أبوسن	نائب ناظر الشكرية ، القصارف
37	عبد الله بكر	ناظر دار بكر
38	محمد تمساح سماوي	ناظر دار حامد
39	فضل الله علي التوم	ناظر الكبابيش
40	منعم منصور	ناظر دار حمر
41	بابو عثمان نمر	ناظر المسيرية
42	الأمين علي عيسى	ناظر مك جبال النوبة
43	نوال محمد رحال	رجل دين ، جبال النوبة
44	الطيب آدم الجيلي	رجل دين ، تقلي
45	سعيد علي مطر	ناظر الجوامعة ، شرق كردفان
46	ميرغني حسين زاكي الدين	ناظر البديرية
47	أبو القاسم علي دينار	من الأسرة التقليدية الحاكمة في دارفور
48	إبراهيم ضو البيت	شرتاي ، شرق دارفور
49	الملك رحمة الله محمود	الإدارة الأهلية بالفاشر ، رئيس المحكمة
50	إبراهيم موسى مادبو	ناظر الرزيقات ، جنوب دارفور
51	عبد الحميد أبوبكر إبراهيم	عمدة غرب دارفور
52	أبو عبد الرحمن محمد بحر الدين	سلطان دار مساليت

منتخبون بواسطة مجالس المديريات الجنوبية.

53	اندريا فور	زعيم الباريا
54	بنجامين لوكي	ناظر مدرسة
55	كروكونجوا حسن	زعيم المورو
56	سرسرو إيرو	موظف ، بدأ محاسباً وترقى إلى أن وصل مأمور
57	يونا كاكا	موظف

أعالي النيل :

58	بوث ديو	موظف
59	إدوارد أودوك	موظف
60	محمد عبد الله	تاجر بارز
61	لوال دينق كاك	زعيم الدينكا

بحر الغزال :

62	عبد الله آدم	ضابط في القوات المسلحة
63	سير ريحان	زعيم الدينكا
64	خميس مرسل	موظف
65	ستانسلاوس بياساما	موظف

د/ المعينون :

66	عبد الكريم محمد	موظف كبير في الاستوائية
67	عبد الله خليل	ضابط أول سوداني وصل رتبة الأمير ألي
68	أحمد الهاشم دفع الله	شيخ معهد ، محكمة رفاعه الهوي
69	فضل بشير	رئيس تحرير العامل
70	جيمس طبره	موظف
71	إبراهيم قاسم مخير	صيدلي
72	إبراهيم يوسف الهندي	رجل دين بارز ، الطريقة الهندي
73	محمد أحمد البرير	تاجر بارز
74	محمد أحمد المحجوب	قاضي ، ثم أصبح محامياً ، من أسرة مرتبطة بالطريقة الشاذلية
75	محمد صالح الشنقيطي	قاضي المحكمة العليا

المصدر : المصدر مكتب السكرتير الإداري ، السودان المناخ 1950م ، (حكومة السودان ، الخرطوم) ، ص 49 – 50.

ملحق رقم (2)

الأصول الاجتماعية لأعضاء البرلمان الأول 1954 – 1958م

مجلس النواب (92 دائرة جغرافية ، 5 دوائر للخريجين)

1	عبد الله بابكر مصطفى	ضابط سابق ، ناظر دار بكر ، أمة ، جنوب القضارف
2	عبد الله خليل	أنظر رقم 67 الجدول 3-6 أمة، شرق دارفور
3	عبد الله محمد التوم	شيخ خط العركيين ، من أغنياء المزارعين ، اتحادي مدني
4	عبد الحميد موسى مادبو	شقيق ناظر الرزيقات ، أمة ، نيالا ، بقارة شرق
5	عبد النبي عبد القادر	موظف ، اتحادي ، الرنك ، وملاك
6	عبد الرحمن محمد إبراهيم	طبيب بيطري ، شقيق ناظر بني هلبة، أمة ، نيالا ، بقارة غرب
7	عبد الرحمن عمر عبد الله	موظف في دائرة المهدي ، أمة ، دار حمر شمال وشرق
8	أبو بكر بدوي أبكر	ناظر مدرسة ، مستقل ، دار مساليت شمال
9	أبو فاطمة باكاش	موظف سابق ، رئيس محكمة وقر وشيط خط القاش ، اتحادي ، الهدندوة
10	أحمد الأمير محمود	ضابط سابق ، صاحب مشروع زراعي (طلمبات) أمة ، سنار والكواهلة
11	أحمد إدريس أبو الحسن	ضابط سابق ، اتحادي ، مروي
12	أكيل خميس رزق الله	موظف ، اتحادي ، أويل غرب
13	الفرد برجول	موظف ، مستقل ، غرب بحر الغزال

14	علي عبد الرحمن	قاضي شرعي ، اتحادي الخرطوم بحري
15	أمين السيد	طبيب ، اتحادي ، دنقلا
16	أرباب أحمد شينا إسحق	شرتاي ، رئيس محكمة ، اتحادي ، زالنجي جنوب شرق
17	بانقا محمد التوم	من أغنياء المزارعين في الجزيرة ، أمة ، ود الحداد
18	بانجامين لونق جور	زعيم الدينكا ، مستقل ، نهر الجور شمال
19	بنجامين لوكي	ناظر مدرسة ، حزب الجنوب ، ياي
20	بولين الير	موظف (مأمور) اتحادي ، بور
21	بوث ديو	أنظر رقم 58 في الجدول 3-5 ، حزب الجنوب
22	دال دي	موظف ، مستقل ، شرق وسط النوير
23	إدوارد أودوك	موظف ، حزب الجنوب ، الشلك
24	ارياكوز	مدرس ، حزب الجنوب ، الزاندي شرق
25	الفاضل البشرى	طبيب ، من أسرة المهدي ، أمة ، دار حمر
26	الفاضل محمد عبد الكريم	صاحب مشاريع ، من أسرة المهدي ، أمة المسيرية الحمر
27	فضل الله علي التوم	زعيم قبلي ، ابن ناظر الكبابيش ، اتحادي
28	فردناندو اديانق	مدرس ، الأحرار ، الاستوائية شرق
29	قسم السيد عبد الله النور	أنظر رقم 23 في الجدول 3-5 أمة، الحوش

30	حماد أبو سدر	مدرس ، شقيق مك جبال النوبة ، اتحادي ، الجبال الشرقية
31	حماد محمد دفع الله	مدرس ، عمدة طقت ، وابن ناظر المسيرية الزرق ، أمة
32	حماد توفيق	موظف اتحادي ، المسلمية
33	هاشم محمود سعد	تاجر بارز ، اتحادي ، بورتسودان
34	حسن عبد القادر الحاج أحمد	تاجر وصحفي ، اتحادي ، الأبيض
35	حسن عوض الله	موظف ، اتحادي ، امدرمان غرب
36	حسن جبريل سلمان	قاضي ، عمدة الجنيانة ، مستقل ، دار مساليات
37	حسن محمد زكي	موظف اتحادي ، جنوب الفونج
38	حسن الطاهر زروق	مدرس ، الجبهة المعادية للاستعمار ، خريجين
39	إبراهيم المحلاوي	موظف بالسكة حديد ، اتحادي ، عطبره
40	إبراهيم الحسن أبو المعالي	موظف ، اتحادي ، ريفي الخرطوم جنوب
41	إبراهيم إدريس هباني	مساعد ناظر الحسانية ، أمة ، الدويم شمال شرق
42	إبراهيم المفتي	محامي ، اتحادي ، خريجين
43	إبراهيم الطيب بدر	من أغنياء المزارعين بالجزيرة ، اتحادي ، الكاملين
44	إدريس الزبيق الجبلي	عمدة العباسية ، سليل مك ثقلي ، اتحادي ، ثقلي شمال
45	إبراهيم دفع الله	ابن ناظر الحلاوين ، من أغنياء المزارعين ، أمة ، الحلاوين

46	إسماعيل الأزهرى	موظف ، اتحادي امدرمان شمال
47	جون ماجوك	مدرس ، مستقل ، رمبيك
48	جون ملوال	موظف ، مستقل ، النوبة الغربية
49	كمال الدين عبد الله الفاضل	حفيد المهدي ، أمة ، الدويم
50	كاميوتشو كوما	مك هيبان ، مستقل ، النوبة وسط
51	خضر حمد	موظف ، اتحادي ، خريجين
52	كوزموس ربابو	مدرس ، حزب الجنوب ، غرب الزاندي
53	ليوا تومبي لاکو	موظف ، حزب الجنوب
54	مجنوب أبو علي موسى	صاحب مشاريع في طوكر ، اتحادي
55	مجنوب إبراهيم فرح	شقيق ناظر الجعليين ، تاجر اتحادي ، شندي
56	مجنوب الطيب صالح	شرتاي، أمة ، كتم شرق
57	الملك رحمة الله محمود	أنظر 49 في الجدول 3-5 أمة ، دارفور وسط
58	المرضي محمد رحمة	تاجر وصناعي ، اتحادي ، بربر
59	مشاور جمعة سهل	موظف ، تاجر ، ابن ناظر المجانين غرب ، اتحادي ، دار حامد غرب
60	مايكل سانتي	موظف ، ابن زعيم الدينكا ، حزب الجنوب ، غرب النوير
61	ميرغني حمزة	موظف ، اتحادي ، امدرمان جنوب
62	ميرغني حسين زاكي الدين	ناظر البديرية ، أمة
63	محمد عبد الباقي المكاشفي	تاجر ، أمة ، المناقل
64	محمد أحمد أبوسن	أنظر 19 في جدول 3-5 رفاعة
65	محمد أحمد محجوب	أنظر 74 في الجدول 3-5 مستقل ، خريجين

66	محمد جبار العوض	مدرس ، اتحادي كسلا
67	محمد حمد أبوسن	ناظر الشكرية كسلا ، اتحادي
68	محمد هرون تيمة	مدرس ، اتحادي ، الجوامعة غرب
69	محمد هرون كجور	أنظر 35 في الجدول 3-5 اتحادي البشاريين والأمرار
70	محمد محمود محمد	موظف ، تاجر ، اتحادي ، ريفي كسلا
71	محمد نجومى أحمد	تاجر كبير في منطقة نهر الجور ، مستقل
72	محمد نور الدين	موظف بنك ، اتحادي ، حلفا
73	محمد الصديق طلحة	زعيم البطاحين ، اتحادي ، ريفي الخرطوم شرق
74	محي الدين الحاج محمد	أغنياء المزارعين ، اتحادي ، تقلي جنوب
75	مبارك زروق	محامي ، اتحادي ، خريجين
76	مدثر البوشي	قاضي شرعي ، اتحادي ، ودمدني
77	مصطفى حسن محمد	تاجر ، أمة ، نيالا
78	نصر الله سارمين	موظف ، اتحادي ، الجبال الشمالية غرب
79	عمر حمزة محمد أحمد	موظف ، اتحادي ريفي الخرطوم شمال
80	عثمان إسحق آدم	تاجر ، أمة ، كتم وسط
81	فيلمون ماجوك	مدرس ، الجنوب ، يرول
82	رحمة الله محمود	
83	سانتينو دينق	موظف ، مستقل ، أويل
84	الشاذلي الشيخ برير	شيخ الطريقة السمانية ، اتحادي ، الجوامعة شرق

85	الشريف السيد الفكي	نائب ناظر منطقة كوستي ، أمة ، كوستي جنوب
86	الصادق عبد الرحمن المهدي	مدير دائرة المهدي ، أمة ، كوستي شمال
87	سايمون ماکواک	مدرس ، اتحادي ، النوير الشرقية
88	سمبليكيو اناكسا	مدرس ، الجنوب ، توريت
89	طيفور محمد شريف	عمدة العالياب ، ريس محكمة ، اتحادي ، الدامر
90	التجاني إبراهيم	تاجر ، عمدة ، اتحادي ، دار حامد
91	شيمون بيرو	موظف ، الجنوب ، مورو
92	الوسيلة الشيخ السمانى	من أغنياء المزارعين ، اتحادي ، الدويم غرب
93	يعقوب حامد بابكر	تاجر كبير ، أمة الفونج شمال
94	يعقوب كادوقلي	موظف ، اتحادي ، كادوقلي
95	يحي الفضلي	موظف ، اتحادي ، الخرطوم جنوب
96	يوسف عبد الحميد إبراهيم	موظف ، اتحادي ، زالنجي
97	يوسف العجب	أنظر 26 في الجدول 3-5 ، مستقل ، نظارة الفونج

مجلس الشيوخ (50 مقعداً ، 30 بالانتخاب و 20 بالتعيين)

1	عباس العبيد الشهينابي	مدرس ، صاحب مشروع ، اتحادي ،الخرطوم
2	عبد الله مير غني	موظف ، تاجر ، مستقل ، معين
3	عبد الماجد أحمد حتيلة	موظف ، تاجر ، اتحادي ، مستقل ، معين
4	عبد الرحمن عبدون	موظف (وكيل مصلحة الري) ، أمة ،

معين		
موظف (وكيل الداخلية) ، أمة ، معين	عبد السلام الخليفة	5
تاجر كبير ، في شمال دارفور ، أمة	أحمد أبو القاسم	6
موظف كمندان بوليس ، اتحادي ، معين	أحمد الجيلي	7
مدير مصلحة المعارف ، شاعر ، مستقل ، معين	أحمد محمد صالح	8
تاجر ، اتحادي النيل الأزرق	أحمد سيد حاج أحمد	9
أنظر 22 في الجدول 3-5 ، اتحادي النيل الأزرق	أحمد يوسف علقم	10
تاجر بمنطقة شندي ، اتحادي ، المديرية الشمالية	علي محمد عبيد	11
تاجر كبير ، اتحادي الشمالية	عوض الشيخ عبد الكريم	12
أنظر 1 في الجدول 3-4 ، أمة ، كردفان	بابو عثمان نمر	13
موظف ، اتحادي ، النيل الأزرق	بشير عبد الرحيم حامد	14
طبيب ، اتحادي ، معين	فضل بابكر	15
موظف ، حزب الجنوب ، أعالي النيل	قوردون ايوم	16
تاجر ، رئيس مجلس ريفي الحصاحيصا ، اتحادي النيل الأزرق	حسن عبد الجليل دفع الله	17
تاجر ، اتحادي الشمالية	حسن محبوب محمد	18
مساعد قاضي ، ابن السلطان تاج الدين ، مستقل ، دارفور	حسن تاج الدين	19
موظف كبير ، الحزب الجمهوري الاشتراكي ، معين	إبراهيم يوسف بدري	20
تاجر كبير ، اتحادي ، كسلا	إبراهيم الفكي إبراهيم	21

22	جيمس فانتلواك	مدرس ، اتحادي ، أعالي النيل
23	خلف الله خالد	ضابط ، اتحادي ، معين
24	خليفة محمد آدم	عمدة في منطقة الجوامعة ، اتحادي ، معين
25	ماثيو شامبي لينا	
26	مكي شيبون	تاجر ، اتحادي ، كردفان
27	ميكا بول	موظف ، اتحادي ، بحر الغزال
28	محمد عبد الله العمرابي	مدرس ، اتحادي ، الخرطوم
29	محمد عبد الرحمن	أنظر 7 في الجدول 3-5 أمة ، النيل الأزرق
30	محمد أحمد عوض	ضابط ، صاحب مشروع ، اتحادي ، كسلا
31	محمد علي أبوسن	تاجر كبير ، اتحادي ، دارفور
32	محمد بخيت علي حبة	مقاول كبير ، اتحادي ، كردفان
33	محمد الحاج خضر	تاجر كبير ، اتحادي ، معين
34	محمد إبراهيم فرج	أنظر 15 في الجدول 3-5 ، اتحادي ، معين
35	محمد صالح سوار الذهب	من عائلة دينية ، قاضي شرعي ، اتحادي ، معين
36	محمد الزاكي أحمد	موظف ، اتحادي ، دارفور
37	نيودو اوكتش	موظف ، اتحادي ، أعالي النيل
38	عمر أبو آمنة	مقاول كبير ، ابن عمدة جبيت ، اتحادي ، كسلا
39	عثمان أبو العلا	تاجر كبير ، اتحادي ، معين
40	باتولو لوقالي واني	موظف ، حزب الجنوب ، الاستوائية
41	بيتر مورويل	زعيم الدينكا ، مستقل ، معين

42	ردنتو كوما	موظف ، اتحادي ، الاستوائية
43	الشاذلي الشيخ الريح	تاجر كبير في بارا ، اتحادي ، كردفان
44	سوسيو ايرو	أنظر 56 في الجدول 3-5 ، مستقل ، معين
45	ستانسلاوس بياساما	أنظر 65 في الجدول 3-5 ، حزب الجنوب ، بحر الغزال
46	تادروس عبد المسيح	تاجر كبير ، رئيس الجماعة القبطية ، اتحادي ، معين
47	ويليام قرنق	موظف ، مستقل ، معين
48	يوسبا سوكبري	زعيم الباري ، حزب الجنوب ، معين
49	يوسف إدريس	أنظر 31 في الجدول 3-5 ، أمة
50	زيادة عثمان أرباب	محامي ، أمة ، معين

المصدر : مرشد جمهورية السودان 1958/57م ، حكومة السودان

ملحق رقم (3)

أعضاء البرلمان الأول من زعماء القبائل
والطوائف الدينية والتجار وكبار موظفي الحكومة

الدوائر الجنوبية	الدوائر الشمالية	
		* مجلس النواب :
9	65	— الأعضاء من الأصول الاجتماعية
12	11	المذكورة
5	35	— الأعضاء من أصول اجتماعية أخرى
6	4	* مجلس الشيوخ :
		— الأعضاء من الأصول الاجتماعية
		المذكورة
		— الأعضاء من أصول اجتماعية أخرى

ملحق رقم (4) قائمة تعكس الطابع الحزبي والأسري لتوزيع ملكية الأسهم
في بنك فيصل الإسلامي السوداني في 1982/12/31م

عدد الأسهم	الاسم
13542	إبراهيم الطيب الريح
4256	بشير حسن بشير
16010	موسى حسين ضرار
12000	محمد يوسف محمد
2026	
3005	أبشر أحمد الحاج
150	نصر الحاج علي (سابقاً)
4000	الباقر يوسف مضوي (مدير عام)
2000	عباس البخيت موسى (سكرتير مجلس الإدارة)
4000	عبد الرحيم محمود حمدي
2560	الصديق محمد الأمين الضرير
2000	الحاج عبد الله خالد
2000	يوسف عبد الرحمن
13542	إبراهيم الطيب الريح
6010	عثمان الطيب الريح
104	علوية أحمد الطيب
64	بكري محمد إسماعيل البيلي
64	أحمد محمد إسماعيل البيلي
400	حسن محمد إسماعيل البيلي
256	عثمان سيد أحمد إسماعيل البيلي
2000	عبد الرحيم محمود حمدي
2000	طارق محمد محمود علي حمدي
4000	عازة محمد محمود علي حمدي

4000	مها محمد محمود علي حمدي
1694	أحمد عبد الوهاب الجامعي
3400	سامية أحمد عبد الوهاب
1000	سعاد محمد سعيد بيومي
400	سلوى أحمد عبد الوهاب
800	صلاح الدين أحمد عبد الوهاب
7120	طارق محمد محمود حمدي
5000	عبد العزيز محمود علي حمدي
400	منى أحمد عبد الوهاب جاويش
100	نعيمة محمود علي حمدي
2000	علي محمد أحمد جاويش
16010	موسى حسين صرار
2560	إبراهيم موسى حسين
680	أميمة موسى حسين ضرار
690	إيمان موسى حسين
690	زينب موسى حسين ضرار
14	عبد الله حسين ضرار
200	حسن محمد محمود
100	محمد عبد القادر محمد
200	عثمان إدريس مهدي
1000	مهدي علي مهدي
1280	آمنة طه إمام
3005	أبشر أحمد الحاج
1424	أبشر ميرغني سمس
6010	أبو الحسن الرياح عثمان
1400	أبو القاسم الهادي علي

2026	يسن عمر الإمام
26	أبو دجانة يسن عمر الإمام
5	الصديق عمر الإمام
400	حامد عمر الإمام
26	خولة يسن عمر
26	زين العابدين محمد حسن
26	عماد يسن عمر الإمام
26	مصعب يسن عمر الإمام
26	نسيبة يسن عمر
1280	أحمد السيد صادق
4694	أحمد عبد اللطيف
2000	الباقر يوسف مضوي
400	أحمد عبد الله مضوي
768	مضوي عبيد مضوي
2000	عثمان خالد مضوي
2560	صديق محمد مضوي
64	حسن عبد الله الترابي
26	أسماء حسن الترابي
26	صديق حسن الترابي
1000	عبد الله دفع الله الترابي
3064	وصال صديق المهدي
6694	الشيخ عبد الباسط علي
12018	ميزو عبد الباسط علي
8570	الصادق أحمد الحجازي
2347	الصاوي عثمان مدني
2560	الصديق محمد الأمين الضرير

1000	الطيب ربيع عبد الكريم
2000	النور علي محمد علي
256	منال حسين يوسف محمد
12000	محمد يوسف محمد
256	منى حسين محمد يوسف
2000	النور عبد الله زروق
26	آمنة عبد الله زروق
768	آمنة عبد الرازق العتباتي
768	عوض الله مصطفى عوض الله
2000	فايزة بابكر محمد
256	فتح الرحمن تاج السر
750	هناء حسين يوسف محمد
450	عثمان عوض الله محمد
150	محمد العوض مصطفى
150	سيدة عوض الله محمد
400	أحمد سالم أحمد
2000	محمد وداعة عثمان
8280	الوداعة عثمان
5000	علي عبد الله يعقوب
2347	حكمت حسن سيد أحمد
500	خوجلي عبد الله يعقوب
2560	مصطفى عبد الله يعقوب
400	سعيد محمود حسين
1000	سليم علي أحمد
26	سيد جلال حسن
2347	سيد محمد أحمد أبو القاسم

1000	د. صابر محمد مجذوب البحاري
1200	د. صلاح عمر أحمد عمر كمال
2000	عباس أحمد فضل الله
2000	عباس البخيت موسى
1000	عباس عبد الماجد أحمد
400	عباس محمد عباس حسين
2560	عباس مضوي حمدان
1173	عبد الباقي عمر عطية
1400	عبد الرحمن مسعود محمد
6010	عبد الرحيم محمد مكاوي
1200	عبد الرحيم محمود أبو عيسى
4694	عز الدين علي عثمان
2000	آيات عز الدين علي عثمان
2000	محمد عز الدين علي عثمان
2000	معتصم عز الدين علي عثمان

المصدر : محمد علي شيخون ، المصارف الإسلامية ، دراسة تقويم المشروعية
2002م

، ص 293 – 295.

ملحق رقم (5)

ملحق يوضح الشركات العاملة في مجال النفط ونسب شركاتها في المربعات المختلفة.

الشركة المشغلة	المربع	الشركة	نسبة المشاركة
شركة النيل الكبرى لعمليات البتترول GNETER NILE PETROLEUM OPERATING COMPANY GNPOC	1-2-4	CNBC	40%
		PETRONAS	30%
		ONGC	25%
		SUDAPET	0%
شركة بترودار PETRODAR PETROLUM OPERATING COMPANY (PDOG)	3-7	CNPC	41%
		PETRONAS	40%
		TRI-OCEAM	0%
		SINOPEC	6%
		SUDAPET	8%
شركة النيل الأبيض للبتترول WHITE NILE PETROLUM OPERATING COMPANY (WNPOC)	5-A	PETRONAS	67.875%
		ORCG	24.125%
		SUDAPET	8%
شركة النيل الأبيض للبتترول	5-B	PETRONAS	39%
		LUNDIN	24.5%
		ONGC	23.5%
		SUDAPET	13%
		CNPC	95%

PETRO-ENERGY	6	SUDAPET	5%
شركة النيل الأبيض للبترو	8	PETRONAS	77%
		SUDAPET	15%
		HI TECH	8%
سوداباك SUDAPAK OPERATING COMPANY	9&11	ZAVER	85%
		SUDAPET	15%
	8		
سودا باك		ZAVER	83%
		SUDAPET	17%
	B	TOTAL	32.5%
توتال TOTAL EXPLORATION – SUDAN		MARATHON	32.5%
		KUFPEC	25.0%
		SUDAPET	10%
الشركة المتقدمة (أيكو) ADVANCED PETROLUM OPERATING COMPANY (APCO)	C	PAN-ENERGY	32.5%
		HI TECH	32.5%
		SUDAPET	7%
		KHARTOUM STATE	10%
		HEGLIEG	8%
شركة صحاري للبترو	12-A	ALQ AH TANI	33%
		ANSAN	20%
		SUDAPET	20%
		DINDER	15%
		HI TECH	7%
		INV	5%
شركة سليمة	14	PETRONAS	80%
		SUDAPET	20%

للبنترول SALIMA OIL COMPANY			
شركة البحر الأحمر RED SEA PETROLUM OPERATING COMPANY (RSPOC)	15	CNPC	35%
		PETRONAS	35%
		SUDAPET	15%
		EXPRESS	10%
		HI TECH	5%
STAR OIL COMPANY	17	ANSAN	66%
		SUDAPET	34%
ISPL	16	LUNIDN	100%

المصدر : وزارة الطاقة والتعدين.

ملحق رقم (6)

يوضح أعضاء الغرفة التجارية تاريخياً

رئيساً	الغرفة التجارية	1/ المرحوم/ عبد السلام أبو العلا
نائب للرئيس	اتحاد الصناعات	2/ السيد/ فتح الرحمن البشير
الأمين العام	اتحاد الصناعات	3/ السيد/ علي إبراهيم مالك
أمين المال الصغيرة والحرفية	اتحاد الصناعات	4/ السيد/ عبد الحق محمد زكي
قطاع النقل		5/ السيد/ حمد أحمد عبد الرحيم
اتحاد الخدمات الاقتصادية		6/ السيد/ محمد خوجلي
اتحاد القطاع الزراعي		7/ السيد/ سرور محمد رملي
		الدورة الثانية : (1980 - 1983م)
		ترأس هذه الدورة كل من السادة :
رئيساً		1/ فتح الرحمن البشير
نائب الرئيس		2/ محمد خوجلي الشيخ
الأمين العام		3/ محمد المكاوي مصطفى
أمين المال		4/ عمر عبد الكريم حسين جعفر
		الدورة الثالثة (1983 - 1989م)
رئيساً		1/ فتح الرحمن البشير
نائب للرئيس		2/ محمد خوجلي الشيخ
أميناً عاماً		3/ علي إبراهيم مالك
		الدورة الرابعة (1990 - 1993م)
رئيساً		1/ فتح الرحمن البشير
أميناً عاماً		2/ حمزة علي حسين
أمين مال		3/ علي محمد الحسين أبرسي
		الدورة الخامسة (1993 - 1997م)
رئيساً		1/ عز الدين السيد
نائب أول للرئيس		2/ عبد الله عبد الباسط
نائب ثاني للرئيس		3/ هاشم هجو إبراهيم
أميناً عاماً		4/ علي خضر كمبال

5/ عمر مضوي محمد أحمد
الدورة السادسة (1999 - 2002م)

1/ عز الدين السيد
2/ علي محمد الحسن أبرسي
3/ هاشم هجو

4/ علي خضر كمبال
الدورة السابعة (2003 - 2006م)

1/ عز الدين السيد
2/ علي محمد الحسن أبرسي
3/ المرحوم د. إبراهيم يعقوب
4/ محمد يوسف النور
5/ عبد الرحمن عبد الله محجوب
الدورة الثامنة

1/ سعود مامون البرير
2/ علي محمد الحسن أبرسي
3/ بكري يوسف عمر
4/ الشيخ مصطفى الشيخ

الضباط الثلاث لاتحاد أصحاب العمل السوداني للدورة 2001 - 2005م

السيد/ عز الدين السيد
السيد/ د. إبراهيم يعقوب
السيد/ عبد الرحمن عبد الله محجوب
الضباط الثلاث للاتحادات القطاعية :

السيد/ سعود مامون البرير
السيد/ عباس علي السيد
السيد/ مختار مكي حنفي
اتحاد الغرف التجارية :

السيد/ الطيب أحمد عثمان
السيد/ محمد الأمين العطايا

السيد/ صالح عبد الرحمن يعقوب
اتحاد غرف النقل :

السيد/ علي محمد الحسن أبرسي
رئيساً

السيد/ عبد الرحيم النصري
الأمين العام

السيد/ أحمد ميرغني سلمان
أمين المال

اتحاد غرف الصناعات الصغيرة والحرفية :

السي/ رئيساً

السيد/ إسماعيل إبراهيم
الأمين العام

السيد/ آدم سليمان
أمين المال

اتحاد الغرف الزراعية :

السيد/ هاشم هجو
رئيس الاتحاد

السيد/ د. مكي عبد الدائم
الأمين العام

السيد/ د. حسن فوزي
أمين المال

الدورة السادسة يناير (1997 - 2001م)

1/ عز الدين السيد
رئيساً

2/ علي محمد الحسن أبرسي
نائب أول للرئيس

3/ هاشم هجو إبراهيم
نائب ثاني للرئيس

4/ علي خضر كمبال
أميناً عاماً

5/ معتصم عوض
نائباً للأمين العام

6/ الشيخ مصطفى الشيخ
أميناً للمال

7/ نصر الدين عمر الياس
نائب لأمين المال

8/ الطيب أحمد عثمان
أميناً للعلاقات الخارجية

9/ بكري يوسف عمر
أميناً للإعلام

10/ جعفر عثمان فقير
أميناً للمعلومات والتدريب

11/ أمين بشير النفيدي
أميناً للاستراتيجية

12/ د. الفاتح عباس
أميناً للسياسات وعلاقات الدولة

- 13/ الأمين عمر علي
14/ عبد الرحمن عبد الله محجوب
15/ إسماعيل إبراهيم أحمد
16/ علي محمد دفع الله
17/ التوم عبد الله
18/ علي صديق النص
19/ عبد الرحيم النصري
20/ عبد الله محمد أحمد النميري
21/ عبد الحكيم محمد عثمان
22/ عمر مضوي محمد أحمد
23/ عبد الله عبد الباسط
24/ الفاتح محمد أحمد
25/ صالح عبد الرحمن يعقوب
26/ حسن محمد الفحل
27/ إبراهيم عمر أحمد
28/ عبد الرحيم محمود
29/ فضل حسن تور الدبة
30/ سليمان دقق
31/ الفكي جبريل
32/ محجوب شريف
33/ عبد الله محمد أحمد النميري
- أميناً لعلاقات العمل
عضواً
عضواً
عضواً
عضواً
عضواً
عضواً
عضواً
عضواً
عضواً
عضواً
عضواً
عضواً
عضواً
عضواً
ممثل ولاية الجزيرة
ممثل ولاية سنار
ممثل ولاية شمال كردفان
ممثل ولاية جنوب كردفان
ممثل ولاية جنوب دارفور
ممثل ولاية القضارف

ملحق رقم (7)

يوضح عدد الشركات وأسماء الأعمال والشراكات والشركات العامة والخاصة والفروع الأجنبية

السنة	أسماء الأعمال	عدد الشركات	الشراكات	الشركات العامة	الشركات الخاصة	فروع شركات أجنبية
1994-89م	11578	4727	1560	110	4563	46
1999-95م	5610	5350	705	244	5023	78
2004-200م	9510	9281	920	24	9115	140
2009-2005م	16591	11987	1388	22	11793	171
2012/3/17-2010	11312	4712	1501	7	4638	65

المصدر : ديوان النائب العام — إدارة السجل التجاري — قسم الحاسوب.

ملحق رقم (8)

يوضح قوانين تشجيع الاستثمار التي صدرت في السودان وتعديلاتها

مرسوم مؤقت قانون تشجيع الاستثمار

مرسوم مؤقت قانون تشجيع الاستثمار

لسنة 1996م

(مرسوم مؤقت رقم 20 لسنة 1996م)

عملاً بأحكام المادة 27 من المرسوم الدستوري الخامس لسنة 1991 أصدر رئيس الجمهورية المرسوم المؤقت الآتي نصه :

الفصل الأول

أحكام تمهيدية

اسم المرسوم المؤقت وبدء العمل به

1- يسمى هذا المرسوم "مرسوم مؤقت" قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1996م ويعمل به من تاريخ التوقيع عليه.

إلغاء واستثناء

2- يلغى قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1990 على أن تظل جميع اللوائح والأوامر التي صدرت والإجراءات التي اتخذت بموجبه سارية المفعول كما لو كانت قد صدرت بموجب أحكام هذا القانون إلي أن تلغى أو تعدل وفقاً لأحكامه.

سيادة أحكام هذا القانون

3- تسود أحكام هذا القانون على أحكام أي قانون آخر في حالة تعارضه معه بالقدر الذي يزيل التعارض بينهما.

تطبيق

4-تطبق أحكام هذا القانون على المشاريع القائمة بموجب أحكام قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1990 (الملغى) أو أي اتفاقية خاصة وذلك بالقدر الذي يحقق أهداف هذا القانون على إلا تقل الميزات والتسهيلات والضمانات التي تمنح لها بموجب أحكامه عما هو مقرر لها بموجب أحكام القانون الملغى أو تلك الاتفاقية.

تفسير

5-في هذا القانون ما لم يقض السياق معنى آخر:

"المال المستثمر" ... يقصد به:

(أ) النقد المحلي المدفوع من المستثمر والذي يستخدم في إنشاء المشروع أو تشغيله أو تحديثه أو إعادة تعميره أو التوسع فيه،

(ب) النقد الأجنبي الحر المحول من طريق أحد المصارف المسجلة لدى بنك السودان الذي يستخدم في إنشاء المشروع أو تشغيله أو تحديثه أو إعادة تعميره أو التوسع فيه،

(ج) النقد المحلي الذي يتم الوفاء به بموافقة الجهات المختصة لمقابلة التزامات مستحقة الأداء للمستثمر بنقد أجنبي وبذلك إذا استخدم لإنشاء المشروع أو تشغيله أو تحديثه أو إعادة تعميره أو التوسع فيه،

(د) رأس المال العيني والآلات والمعدات والأجهزة والمواد والمستلزمات الأخرى ووسائل النقل المستوردة من الخارج أو المحلية لإنشاء المشروع أو تشغيله أو تحديثه أو إعادة تعميره أو التوسع فيه،

(هـ) الحقوق المعنوية التي تستخدم في المشروع على أن تكون تلك الحقوق مسجلة وفقاً لأحكام القانون الخاص بكل منها، يملكها المستثمر أو مخصص له باستخدامها من جانب من يملكها،

(و) الأرباح التي يحققها المشروع بما فيها تلك القابلة للتحويل للخارج إذا استكمل بها رأسمال المشروع أو زيد أو استثمرت في أي مشروع آخر.

"المستثمر" ... يقصد به الشخص الذي يستثمر أمواله وفقاً لأحكام هذا القانون في أي مشروع سواء كان سودانياً أو غير سوداني.

"المشروع"... يقصد به أي نشاط اقتصادي على المستوى الاتحادي أو الولائي أياً كان شكله القانوني ويدخل في أي من مجالات الاستثمار الواردة في هذا القانون وأي مشروع لإعادة تأهيل أو إعادة تشغيل أو توسيع مشروع قائم أو الارتقاء بمنتجاته،

"الجهاز" ... يقصد به الإدارة العامة للاستثمار المنشأة بموجب أحكام المادة 22(1)،

"الوزير" ... يقصد به وزير المالية الاتحادي،

"الوزير المعني" ... يقصد به وزير المالية والشؤون الاقتصادية في أي من الولايات،

"الوزير المختص"... يقصد به أي من الوزراء الاتحاديين في أي من مجالات الاستثمار،

"وحدة الاستثمار"... يقصد بها أي من وحدات الاستثمار المنشأة بأي من الولايات وفق أحكام المادة 26(1) وإدارات الاستثمار في الوزارات الاتحادية المنشأة بموجب أحكام المادة 29.

الفصل الثاني

تشجيع الاستثمار

مجالات الاستثمار

(1) - يشجع هذا القانون الاستثمار في مجالات النشاط الزراعي والحيواني والصناعي والطاقة والتعدين والنقل والسياحة والتخزين والإسكان والمقاولات والخدمات الأساسية والبنيات الأساسية والخدمات الاقتصادية وأي مجال آخر يحدده مجلس الوزراء.

(2) يشجع هذا القانون المبادرات الاستثمارية من قبل القطاع الخاص السوداني وغير السوداني والقطاع التعاوني والمختلط العام.

(3) وفقاً للبند 6 - 1 تشمل الخدمات الأساسية خدمات التعليم والصحة والثقافة والإعلام.

أهداف تشجيع الاستثمار

- 7- يهدف هذا القانون إلى تشجيع الاستثمار في المشاريع التي تحقق أهداف خطط التنمية ومع عدم الإخلال بعموم ما تقدم يهدف إلى تشجيع الاستثمار في مشاريع أي من المجالات الواردة في المادة 6 والمشاريع القائمة أو التي يتم توسيعها أو تحديثها لزيادة إنتاجها وحسن استغلال مواردها وهي المشاريع التي تحقق أيًا مما يأتي :
 - (أ) تساهم بفعالية في زيادة الدخل القومي وتوسيع قاعدة الاقتصاد الوطني وتنويع أوجه نشاطه وزيادة القيمة المضافة لمنتجاتها،
 - (ب) تحقق الأمن الغذائي، أو الولائي، أو الكسائي، أو الدوائي،
 - (ج) تساهم في توسيع وتدعيم البنيات الأساسية ومشروعات المياه والطاقة والاتصالات واستصلاح الأراضي.
 - (د) تدعم قدرات البلاد للتصدير،
 - (هـ) تعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي،
 - (و) المختلفة وتطوير الصناعات الصغيرة،
 - (ز) توفر خدمات ضرورية تساهم في دعم خطة التنمية أو تعمل على إزالة أي اختناقات تعوق سير التنمية في البلاد،
 - (ح) تعمل على نقل واستخدام التكنولوجيا الحديثة الملائمة للبلاد،
 - (ط) تهدف لجذب مدخرات السودانيين العاملين بالخارج،
 - (ي) تعمل على خلق استثمارات تستخدم الموارد المحلية وتنمي الموارد الطبيعية للبلاد في الإنتاج وتوفير النقد الأجنبي،
 - (ك) تنتج معدات أو تساعد على إنتاجها وتستخدم تقنيات الطاقة الجديدة والمتجددة بدلاً عن الطاقة التقليدية،
 - (ل) توفر العمل للمواطنين وتعمل على ترقية القدرات الفنية والمهنية والإدارية،
 - (م) تدعم التوازن البيئي،
 - (ن) تحقق عائداً اجتماعياً كبيراً
 - (س) تحقق التعاون والتكامل بين الدول الإسلامية والعربية والأفريقية والصديقة.

حظر التمييز بين المشاريع

- (1) -8 لأغراض هذا القانون لا يجوز التمييز بين المال المستثمر بسبب كونه محلياً أو أجنبياً أو بسبب كونه قطاعاً عاماً أو خاصاً أو قطاعاً تعاونياً أو مختلطاً،
- (2) لا يجوز التمييز بين المشاريع المماثلة فيما يتعلق بمنح الميزات والتسهيلات أو الضمانات.

الفصل الثالث

الميزات والتسهيلات والضمانات

الفرع الأول

الميزات

الإعفاء من الضرائب والرسوم

- (1) -9 يجوز للوزير المختص منح المشروع القومي أو عابر الولايات أو مشروعات الاستثمار الأجنبي أو المختلطة المحددة في اللوائح الميزات الآتية :
- (أ) الإعفاء من الضرائب والرسوم التي تفرض بقانون اتحادي على المشروع كلياً أو جزئياً خلال الفترة المحددة في الفقرة (ب).
- (ب) الإعفاء من ضريبة أرباح الأعمال لمدة لا تزيد عن خمس سنوات يبدأ نفاذها من السنة التي تلي الإنتاج التجاري أو مزاولة النشاط أو في المدة التي تلي تشغيل مشروعات إعادة التأهيل مع اعتبار أي خسارة حدثت خلال مدة الإعفاء كأنها حدثت خلال السنة الأخيرة من تلك المدة على ألا يمنح المشروع إعفاءً من ضريبة أرباح الأعمال إلا لفائدته ولمغزاه في الاقتصاد الوطني وليس بالوجه الذي يجعل الفائدة من الإعفاء عائدة على دولة أخرى على أنه يجوز للوزير بتوصية من الوزير المختص زيادة المدة المذكورة عن هذه الفقرة حسبما يراه مناسباً،
- (ج) الإعفاء بما لا يتجاوز 70% من ضريبة الاستهلاك والرسوم الجمركية المقررة وأي ضرائب أو رسوم أخرى تفرض على الواردات وذلك فيما :

(أولاً) الآلات والمعدات والأجهزة،

(ثانياً) الهياكل والمباني الجاهزة والمولدات ووسائل النقل والمناولة،

- (ثالثاً) قطع الغيار ومدخلات الإنتاج الأولية والوسيطة،
- (د) تخفيض خلال فترة الإعفاء الضريبي المنصوص عليها في الفقرة (ب) بما لا يجاوز 70% من:
- (أولاً) ضرائب ورسوم الصادر المصنعة وشبه المصنعة المنتجة بالمشروع،
- (ثانياً) أي ضرائب أو رسوم أخرى تفرض لاحقاً على المشروع،
- (ثالثاً) رسوم الإنتاج والاستهلاك.
- (هـ) تخصيص الأراضي اللازمة للمشروع بالسعر التشجيعي بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- (و) حساب فئات إهلاك الأصول وفقاً للقيمة الاستبدالية التي تحددها اللوائح وبحسب دوريات العمل والعمر التشجيعي.
- (2) يجوز للوزير المعني منح المشروع الولائي المحدد في اللوائح الميزات الآتية:
- (أ) الإعفاء من الضرائب والرسوم التي تفرض بقانون ولائي على المشروع كلياً أو جزئياً خلال الفترة المحددة في البند (1) (ب)، على أنه يجوز له بموافقة حكومة الولاية مد هذا الإعفاء لمدة أخرى للمشاريع التي تحددها إدارة الاستثمار المنصوص عليها في المادة 29،
- (ب) تخفيض خلال فترة الإعفاء الضريبي المنصوص عليها في البند (1) (ب):
- (أولاً) الضرائب والرسوم المحلية والولائية،
- (ثانياً) أي ضرائب أو رسوم أخرى تفرض لاحقاً على المشروع.
- (ج) تخصيص الأراضي اللازمة للمشروع وبالسعر التشجيعي بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- (3) يجوز للوزير المعني بموافقة الوزير منح الميزات والإعفاءات المنصوص عليها في البند (1) (ب)، (د) و (و).
- (4) لا يجوز لأي ولاية أو محافظة أو محلية فرض أي ضرائب أو رسوم ولائية أو محلية على أي مشروع استثماري على المستوى الاتحادي.

الميزات التفضيلية

- (1) -10 يجوز للوزير المختص أو الوزير المعني بموافقة الوزير منح ميزات تفضيلية للمشاريع التي تتوفر فيها أي من السمات الآتية:
- (أ) توجه الاستثمار إلى المناطق الأقل نمواً،
 - (ب) تحقق الأمن الغذائي أو الإيوائي أو الكسائي أو الدوائي،
 - (ج) تساعد في تنمية القدرات التصديرية للبلاد،
 - (د) تساهم في تحقيق التنمية الريفية المتكاملة،
 - (هـ) تدعم عدالة توزيع الثروة والدخول وتخلق فرصة جديدة للعمل،
 - (و) تعمل على توفير بدائل محلية لواردات البلاد الأساسية،
 - (ز) تعتمد على المواد الخام المحلية،
 - (ح) تعمل في مجال التعدين،
 - (ط) تعيد استثمار أرباحها.

(2) لأغراض البند (1) يقصد بالميزات أي من الميزات المنصوص عليها في المادة 9 فيما يتعلق بحجمها ومدائها وأجلها وفقاً لما تحدده اللوائح.

الفرع الثاني

التسهيلات

منح التسهيلات

11- يجوز للوزير المختص أو الوزير المعني بموافقة الوزير أن يمنح المشاريع التسهيلات الآتية:

- (أ) تحويل الأرباح وتكلفة التمويل الناتجة عن رأس المال الأجنبي أو القروض بالعملة التي استوردت بها رأس المال أو القرض في تاريخ الاستحقاق وذلك بعد سداد الالتزامات المستحقة قانوناً على المشروع،
 - (ب) تخصيص النسبة اللازمة من عائدات صادراته إذا كان يعمل في مجال التصدير للإيفاء بتوفير مدخلات الإنتاج وسداد الالتزامات عليه لأغراض هذه الفقرة كلمة "تخصيص"
- حساب خاص لاستخدامه لأغراض المشروع بموافقة الوزير،

- (ج) السماح بتصدير جزء من إنتاجه إذا كان ينتج للسوق المحلي للإيفاء بالتزاماته الأجنبية واستيراد احتياجاته،
- (د) استيراد المواد الخام التي يحتاج إليها وتصدير منتجاته دون التقيد بإجراءات سجلات المصدرين والمستوردين،
- (هـ) تحويل مدخرات العاملين الأجانب به وذلك وفقاً لأحكام القوانين السائدة،
- (و) كفالة حرية الأشخاص العاملين به وانتقالهم وإقامتهم وفقاً لأحكام القوانين السائدة،
- (ز) تسهيل إجراءات استخدام الخبرات الأجنبية غير المتوفرة بالبلاد وذلك وفقاً لأحكام القوانين السائدة،
- (ح) السماح بتسديد قيمة الأرض على أقساط.

الفرع الثالث

الضمانات

الضمانات ضد التأميم والمصادرة ونزع الملكية

12- يتمتع المستثمر بالضمانات الآتية:

- (أ) عدم تأميم مشروعه أو مصادرته،
- (ب) عدم الحجز على أموال مشروعه أو الاستيلاء أو تجميدها أو مصادرتها أو التحفظ عليها أو فرض الحراسة عليها إلا بأمر قضائي،
- (ج) عدم نزع ملكية عقارات مشروعه كلها أو بعضها إلا للمنفعة العامة طبقاً للقانون ومقابل تعويض عادل على أساس قيمة العقار بسعر السوق عند دفع التعويض،
- (د) تحويل رأس المال المستثمر في حالة عدم تنفيذ المشروع أصلاً أو تصفيته أو أوجه التصرف كلياً أو جزئياً وذلك بالعملة التي استورد بها شريطة الوفاء بجميع الالتزامات المستحقة عليها قانوناً ويجوز في حالة عدم تنفيذ المشروع أصلاً إعادة تصدير الآلات والمعدات والأجهزة ووسائل النقل والمستلزمات الأخرى والموارد البترولية التي استوردت على ذمة المشروع متى تم الوفاء بجميع الالتزامات المذكورة.

حماية منتجات المشروع

(1) -13 تتمتع منتجات المشروع بالحماية الآتية:

(أ) زيادة الرسوم الجمركية على واردات السلع المنافسة لإنتاج المشروع أو البديلة له،

(ب) تقييد استيراد المنتجات المنافسة لإنتاج المشروع أو البديلة له كلياً أو جزئياً،

(ج) أن تكون الرسوم المفروضة على منتجات المشروع سواء كانت جمركية أو إنتاجية أقل من تلك المفروضة على السلع المستوردة المنافسة،

(د) منح أفضلية لمنتجات المشروع في المشتريات الحكومية،

(2) تكون سلطة منح الحماية من اختصاص الوزير بتوصية من الوزير المختص.

(3) تسرى الحماية المنصوص عليها في البند (1) على المشاريع التي تحقق منتجاتها الوفرة والجودة بالسعر المناسب وذلك وفق الضوابط والمعايير التي تحددها اللوائح.

الفصل الرابع

ضوابط الاستثمار

الترخيص للمستثمر لإقامة المشروع

(1) -14 مع مراعاة أحكام المادة 4 لا يجوز لأي شخص إقامة أي مشروع في السودان أو المساهمة إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الوزير المختص أو الوزير المعني بحسب الحال وفقاً لأحكام هذا القانون.

(2) مع مراعاة أحكام البند (1) لا يجوز منح الترخيص للاستثمارات الأجنبية بواسطة الولايات.

(3) تختص الوزارات الاتحادية بمنح الترخيص للاستثمارات الأجنبية وفقاً لأحكام هذا القانون.

تقديم دراسة جدوى المشروع

-15 لا يجوز منح الترخيص لأي مشروع أو منحه أي ميزات أو تسهيلات أو ضمانات مما هو وارد في القانون إلا بعد تقديم دراسة جدوى فنية واقتصادية للمشروع.

طلب منح الترخيص والميزات والتسهيلات

16- يقدم للوزير المختص أو الوزير المعني طلب منح الترخيص لأي مشروع ومنح أي من الميزات أو التسهيلات المنصوص عليها في هذا القانون على النموذج المقرر لذلك.

إجراءات منح الترخيص

- (1) 17- يجب على الوزير المختص أو الوزير المعني بحسب الحال أن يبت في طلب الترخيص خلال مدة أقصاها أسبوع من تاريخ تسلم الطلب مستوفياً.
- (2) يكون لمقدم طلب الترخيص الحق في أن يتظلم لمجلس الوزراء أو حكومة الولاية بحسب الحال للبت في ظلامته خلال مدة معقولة من تاريخ تسلم التظلم مستوفياً.

الخرائط الاستثمارية

18- مع مراعاة أحكام المادة (2)8 من المرسوم الدستوري الثاني عشر يعد الجهاز الخريطة الاستثمارية القومية وفقاً لسياسات وموجهات المجلس القومي للتخطيط الاقتصادي على أن تشمل نسباً معينة للمشروعات الاتحادية بالولايات ورفعها لمجلس الوزراء لإجازتها على أن تشمل الخريطة الاستثمارية الخرائط القطاعية الاستثمارية التي تعدها إدارات الاستثمار المنصوص عليها في المادة 29.

19-

للمشروع والموضحة بالخريطة الاستثمارية خلال مدة أقصاها أسبوعان من تاريخ منح الترخيص.

شروط استمرارية التمتع بالترخيص والميزات والتسهيلات

- (1) 20- لا يجوز للمستثمر اتخاذ أي من الإجراءات الآتية خلال مدة سريان الترخيص والميزات والتسهيلات الممنوحة بموجب أحكام هذا القانون دون الحصول على موافقة مكتوبة من الوزير بتوصية من الوزير المختص أو الوزير المعني حسبما يكون الحال والإجراءات هي:
- (أ) إجراء أي تعديل أو تغيير في حجم المشروع أو الغرض الذي من أجله منح

- الترخيص أو نقل المشروع من مكانه المقرر في الترخيص،
- (ب) التصرف في المشروع أو معداته أو الآته أو أجهزته أو مواد الخام كلياً أو جزئياً سواء بالبيع أو الهبة أو الإيجار أو الشراكة.
- (ج) استخدام أي من المعدات أو الآلات أو الأجهزة أو المواد أو قطع الغيار التي منحت ميزات أو تسهيلات بشأنها لأي غرض آخر غير الغرض الذي منح الترخيص من أجله،
- (د) تغيير غرض استخدام الأرض التي خصصت للمشروع أو بيعها أو رهنها أو إيجارها كلياً أو جزئياً.

(2) يجب على المستثمر أن:

- (أ) يشرع في تنفيذ المشروع خلال مدة أقصاها اثني عشر شهراً من تاريخ منح الترخيص مالم يتم مد تلك المدة من جانب الوزير المختص أو الوزير المعني لأي فترة يراها مناسبة.
- (ب) يرفع للوزير المختص أو الوزير المعني بحسب الحال تقارير دورية كل ثلاثة أشهر خلال مدة سريان الميزات والتسهيلات وذلك عن سير عملية تنفيذ المشروع إلي موعد بدء الإنتاج أو مزاولة النشاط،
- (ج) يمسك دفاتر منتظمة ويحفظ سجلات تدون فيها أصول المشروع المعفاة من الرسوم الجمركية والمواد المستوردة المعفاة أيضاً.
- (د) يقدم للوزير المختص أو الوزير المعني سنوياً خلال مدة سريان المميزات والتسهيلات صورة من حسابات المشروع السنوية معتمدة من مراجع قانوني.

مخالفة المستثمر لأحكام القانون

- (1) -21 يعتبر المستثمر مرتكباً مخالفة لأحكام هذا القانون إذا:
- (أ) أخل بأحكام المادتين 14 و 20، أو
- (ب) أدلى بمعلومات كاذبة أو مضللة أو استخدم أساليب غير مشروعة يترتب عليها الحصول على أي منفعة وفقاً لأحكام هذا القانون له هو أو لأي شخص آخر، أو
- (ج) أوقف المشروع دون سبب معقول، أو

(د) خالف قوانين البلاد بما يهدد أمنها وسلامتها.

(2) مع عدم الإخلال بأية عقوبة تكون منصوصاً عليها في أي قانون آخر يجوز للوزير المختص أو للوزير المعني بحسب الحال، في حالة ارتكاب المستثمر لأي من المخالفات المنصوص عليها في البند (1) أن يوقع أياً من الجزاءات الآتية وفقاً لحجم المخالفة وظروف ارتكابها ومدى الإضرار التي تصيب الاقتصاد القومي:

(أ) إنذاره بإزالة أسباب المخالفة إذا كان ثمة مقتضى لهذا وذلك خلال

المدة التي يحددها،

(ب) تقصير مدة أي من الميزات الممنوحة للمشروع أو حجمها،

(ج) عدم منحه أياً من الميزات والتسهيلات والضمانات المنصوص

عليها في هذا القانون،

(د) إلغاء الترخيص أو الميزات أو التسهيلات كلياً أو جزئياً ويترتب على إلغاء الميزات والتسهيلات كلياً أو جزئياً إلزام المستثمر برد قيمة الفائدة المادية التي جناها من حصوله على أي ميزات أو تسهيلات سابقة إذا كان كسب الفائدة ناتجاً من حدوث السبب الذي أدى الي صدور قرار الإلغاء.

(3) يجوز للمستثمر الذي صدر قرار بشأنه بموجب أحكام البند (2) أن يتظلم لمجلس الوزراء أو حكومة الولاية حسبما يكون الحال، خلال شهر من تاريخ صدور القرار ويكون القرار في هذا الشأن نهائياً على إلا يمنع هذا الحكم المستثمر من اللجوء للقضاء.

الفصل الخامس

أجهزة الاستثمار

إنشاء الجهاز وتشكيله

(1) -22 ينشأ جهاز يسمى "الإدارة العامة للاستثمار" ويشكل بقرار من الوزير برئاسة مدير عام وعدد من الأعضاء من ذوى الخبرة والاختصاص في مجال الاستثمار.

(2)

(3) يخضع الجهاز لإشراف الوزير.

اختصاصات الجهاز

23- تكون للجهاز الاختصاصات الآتية:

- (أ) الترويج للاستثمار في جمهورية السودان والتعريف بمجالاته المختلفة والمشاريع الاستثمارية المتاحة،
- (ب) جمع المعلومات من الوزارات الاتحادية والولايات بغرض تزويد الجهات الراغبة في الاستثمار بها،
- (ج) دراسة القوانين واللوائح والقرارات السياسات المتعلقة بتشجيع الاستثمار وتحسين مناخه وتقديم ما يراه من اقتراحات في هذا الشأن،
- (د) إصدار لائحة داخلية لتنظيم إجراءات اجتماعاته،
- (هـ) أي اختصاصات أخرى يوكلها له الوزير،

تعيين المدير العام واختصاصاته

- (1) -24 يكون للجهاز مدير عام يعينه مجلس الوزراء بقرار منه بتوصية من الوزير ويحدد القرار شروط خدمته،
- (2) تحدد اللوائح اختصاصات المدير العام وسلطاته.

اختصاصات الوزارات الاتحادية

25- تختص الوزارات الاتحادية ذات الصلة بالاستثمار بتحديد الأولويات ووضع السياسات الاستثمارية بوزاراتهم وإعداد الخرائط الاستثمارية القطاعية التي يقرها مجلس الوزراء وإصدار التصديقات ومنح الإعفاءات والتسهيلات وفقاً لأحكام هذا القانون وذلك في المجالات الآتية:

- (أ) الاستثمارات في مشروعات الطاقة القومية وهي النفط ، الغاز الكهرباء العابرة للولايات،
- (ب) مشاريع التعدين الكبرى، الحديد ، الذهب، المعادن الاستراتيجية.
- (ج) مشاريع القطاعات العسكرية،
- (د) مشاريع الخدمات الأساسية والاقتصادية القومية والمشاريع الصناعية القومية الكبرى والطرق العابرة للولايات والمواصلات السلكية واللاسلكية،
- (هـ) مشاريع الزراعة والرى الكبرى القومية وعابرة الولايات وذلك حسبما يحدده

القانون،

(و) المشاريع المنفذة بموجب اتفاقيات دولية،

(ز) أي مشاريع قطاعية أخرى حسبما تحدده اللوائح.

إنشاء وحدة الاستثمار والإشراف عليها

(1) -26 "وحدة الاستثمار بالولاية" برئاسة مدير عام

وعدد من العاملين يعينهم ويحدد مخصصاتهم الوزير المعني.

(2) يكون المقر الرئيسي لوحدة الاستثمار برئاسة الولاية.

(3) تخضع وحدة الاستثمار لإشراف الوزير المعني.

(4) يحدد الوزير المعني بقرار منه الموارد المالية لوحدة الاستثمار واستخدامها

على أن تقدم له تقريراً سنوياً مفصلاً عن الأداء المالي والإداري لها.

اختصاصات وحدة الاستثمار

-27 تكون لوحدة الاستثمار الاختصاصات الآتية:

(أ) الترويج للاستثمار بالولاية والتعريف بمجالاته المختلفة والمشاريع

الاستثمارية بالولاية.

(ب) جمع المعلومات من الوزارات الولائية بغرض تزويد الجهاز أو الجهات

الراغبة في الاستثمار بها،

(ج) دراسة القوانين واللوائح والقرارات والسياسات المتعلقة بتشجيع الاستثمار

وتحسين مناخه وتقديم ما تراه من اقتراح في هذا الشأن،

(د) إصدار لائحة داخلية لتنظيم إجراءات اجتماعاتها،

(هـ) أي اختصاصات أخرى يوكلها لها الوزير المعني.

الترخيص للمشروعات الولائية

(1) -28 مع مراعاة أحكام المادة 14(2) يختص الوزير المعني بإصدار

الترخيص للمشروعات الولائية.

(2) يخضع المشروع الولائي لأحكام المادة 20 من هذا القانون.

إدارات الاستثمار بالوزارات الاتحادية والولائية المختصة

-29 تتشأ بكل وزارة اتحادية أو ولائية، إدارة استثمار، تحدد اختصاصاتها

وتشكيلها، بقرار من الوزير المختص

الفصل السادس

أحكام ختامية

فض نزاعات الاستثمار

(1) -30 فيما عدا النزاعات التي تحكمها أحكام الاتفاقيات الواردة في البند (2) إذا

وفقاً لأحكام قانون الإجراءات المدنية لسنة 1983 أو أي قانون آخر يحل محله وفي حالة الاتفاق على أن تكون جمهورية السودان مكاناً للتوفيق أو التحكيم تلتزم الدولة بتوفير جميع التسهيلات التي تتطلبها إجراءاته.

(2) تسري أحكام الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية لسنة 1980 واتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول العربية المضيفة للاستثمارات العربية وبين مواطني الدول العربية لسنة 1974 واتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى لسنة 1965 والاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لسنة 1977 وأي اتفاقية أخرى في هذا الشأن يكون السودان طرفاً فيها وذلك على أي نزاع قانون ينشأ مباشرة عن أي من تلك الاتفاقيات.

سلطة إصدار اللوائح

(1) -31 يجوز لمجلس الوزراء بتوصية من الوزير المختص أن يصدر اللوائح اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون ومع عدم الإخلال بعموم ما تقدم يجوز أن تتضمن تلك اللوائح المسائل الآتية:

- (أ) تحديد نوع وحجم المشروعات التي يتم منحها الميزات التفضيلية،
- (ب) وضع ضوابط للحماية وربطها بالإنتاج ومنع الاحتكار،
- (ج) وضع ضوابط للحماية وربطها بالإنتاج ومنع الاحتكار،
- (د) المشاريع القومية القطاعية والمشاريع عابرة الولايات،
- (هـ) إجراءات طلب منح الترخيص والميزات والتسهيلات وتحديد نوعها

وحجمها،

(و) تحديد رسوم الخدمات،

(ز) الضوابط والأسس الخاصة بالرقابة والمتابعة للمشاريع المرخصة بموجب أحكام هذا القانون.

(2) يجوز للوزير المعني في مجال اختصاص وحدة الاستثمار بالولاية أن يصدر اللوائح اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

صدر تحت توقيع في اليوم الحادي عشر من شهر ذو القعدة سنة 1416هـ الموافق اليوم الحادي والثلاثين من شهر مارس سنة 1996م

الفريق الركن/ عمر حسن أحمد البشير

رئيس الجمهوري

قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1999م

عملاً بأحكام دستور جمهورية السودان لسنة 1998م ، أجاز المجلس الوطني ووافق رئيس الجمهورية على القانون الآتي نصه:

الفصل الأول

أحكام تمهيدية

إسم القانون وبدء العمل به

1/ يسمى هذا القانون " قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1999م " ويعمل به من تاريخ التوقيع عليه.

2/ يلغى قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1996م ، على أن تظل اللوائح والأوامر التي صدرت والإجراءات التي أُتخذت بموجبه سارية المفعول كما لو كانت قد صدرت بموجب أحكام هذا القانون الى أن تلغى أو تعدل.
سيادة أحكام القانون

3/ تسود أحكام هذا القانون في حالة التعارض مع أحكام أي قانون آخر ، وذلك بالقدر الذي يزيل التعارض بينهما.
تطبيق

4/ تطبق أحكام هذا القانون بالقدر الذي يحقق أهدافه ، على أن لا تخل أحكامه بالمزايا والإعفاءات وغيرها من الضمانات المقررة للمشروعات القائمة وقت العمل به ، وتظل هذه المشروعات متمتعة بتلك المزايا والإعفاءات والضمانات الى أن تنتهي المدد الخاصة بها وذلك طبقاً للقوانين والإتفاقيات المستمدة منها في إطار تشجيع الإستثمار.

تفسير

5/ في هذا القانون ما لم يقتضي السياق معني آخر:

إعادة التأهيل يقصد به

المال المستثمر يقصد به:

- أ/ النقد المحلي المدفوع من المستثمر والذي يُستخدم في إنشاء المشروع أو تشغيله ، أو تحديثه ، أو إعادة تعميره ، أو التوسع فيه.
- ب/ النقد الأجنبي القابل للتحويل المحول عن طريق أحد المصارف المسجلة لدى بنك السودان الذي يستخدم في إنشاء المشروع ، أو تشغيله ، أو تحديثه ، أو إعادة تعميره ، أو التوسع فيه.
- ج/ النقد المحلي الذي يتم الوفاء به بموافقة الجهات المختصة لمقابلة التزامات مستحقة الأداء للمستثمر ، بنقد أجنبي عامل وذلك إذا أُستخدم لإنشاء المشروع ، أو تشغيله ، أو تحديثه ، أو إعادة تعميره ، أو التوسع فيه.
- د/ رأس المال العيني وأي حقوق عينية أخرى مثل الرهونات وضمانات الدين وكافة الحقوق المماثلة ، والحصص والأسهم والسندات الخاصة بالشركات وأي شكل من أشكال المشاركة فيها ، والآلات والمعدات والأجهزة والمواد والمستلزمات الأخرى ووسائل النقل المستوردة من الخارج أو المحلية ، لإنشاء المشروع أو تشغيله أو تحديثه أو إعادة تعميره ، أو التوسع فيه.
- هـ/ التجارية وبراءات الاختراع والتصميمات الصناعية التي تستخدم في المشروع على أن تكون تلك الحقوق مسجلة وفقاً لأحكام القانون الخاص بكل منها ، يملكها المستثمر ، أو مرخص له بإستخدامها من جانب من يملكها.
- و/ الأرباح التي يحققها المشروع إذا أُستكمل بها رأس مال المشروع أو زيد أو أُستثمر في أي مشروع آخر.
- المستثمر : يقصد به الشخص الذي يستثمر أمواله وفقاً لأحكام هذا القانون في أي مشروع سواء كان سودانياً أو غير سوداني.
- المشروع : يقصد به أي نشاط إقتصادي أياً كان شكله القانوني يدخل في أي من مجالات الإستثمار الواردة في هذا القانون ، وتلك التي يقررها مجلس الوزراء
- ستثمار المنصوص عليها في المادة (6) وتتم الموافقة على المشروع وفقاً لأحكام هذا القانون.
- الوزارة : يقصد بها وزارة التعاون الدولي والإستثمار.

الوزير : يقصد به وزير التعاون الدولي والإستثمار.
الوزير المختص : يقصد به أيّاً من الوزراء الإتحاديين.
الوزير الولائي : يقصد به الوزير الولائي الذي يحدده مجلس وزراء الولاية ليكون مختصاً بالإستثمار.

الفصل الثاني

تشجيع الإستثمار

أهداف تشجيع الإستثمار

6/يهدف هذا القانون الى تشجيع الإستثمار فى المشاريع التى تحقق أهداف خطة التنمية والمبادرات الإستثمارية من قبل القطاع الخاص السودانى وغير السودانى والقطاع التعاونى والمختلط والعام ، وما عدم الإخلال بعموم ما تقدم يهدف الى تشجيع الإستثمار فى مشاريع أيّاً من المجالات الواردة فى المادة (7) ، ومشاريع إعادة التأهيل.

مجالات الإستثمار

7/يشجع هذا القانون الإستثمار ، فى مجالات النشاط الزراعى والحيوانى والصناعى والطاقة والتعدين والنقل والإتصال والسياحة والبيئة والتخزين والإسكان والمقاولات والبنيات الأساسية والخدمات الإقتصادية والخدمات الإدارية والإستشارية وتقنية المعلومات وخدمات التعليم والصحة والمياة والثقافة والإعلام وأي مجال آخر يحدده مجلس الوزراء.

حظر التمييز بين المشاريع

(1) / 8

محلياً أو عربياً أو أجنبياً أو بسبب كونه قطاعاً عاماً أو خاصاً أو قطاعاً تعاونياً أو مختلطاً.

(2) لا يجوز التمييز بين المشاريع المتماثلة التى تحددها اللوائح فيما يتعلق

بمنح الميزات أو الضمانات.

الفصل الثالث

الميزات والضمانات

الفرع الأول

المشروعات الإستراتيجية

- "1" /9 يعد الإستثمار فى المجالات الآتية إستثماراً إستراتيجياً ، وهي:
- (أ) المتعلقة بالبنية التحتية ، الطرق ، الموانئ ، الكهرباء ، السدود ، الإتصالات ، الطاقة ، النقل ، أعمال المقاولات ، الخدمات الإدارية والإستشارية ، وخدمات التعليم والصحة والسياحة وخدمات تقنية المعلومات ومشروعات المياه.
- (ب) المتعلقة بإستخراج ثروات باطن الأرض والبحار.
- (ج) الإنتاج الزراعي والحيواني والصناعي.
- (د) العابرة لأكثر من ولاية.
- (هـ) .

" 2 "تحدد اللوائح المشروعات الإستراتيجية فى المجالات المنصوص عليها فى

البند (1.)

الفرع الثاني

الميزات

الإعفاء من الضرائب والرسوم

للمشروع الإستراتيجي

10/ مع مراعاة أحكام المادة (19) يتمتع المشروع الإستراتيجي المحدد فى

اللوائح بعد تسجيله وفق أحكام القوانين المنظمة لذلك بالميزات الآتية:

(أ) الإعفاء من ضريبة أرباح الأعمال والشركات لمدة لا تقل عن عشر سنوات

شاط ويجوز للوزير

زيادة المدة المذكورة فى هذه الفقرة حسبما يراه مناسباً.

(ب) الإعفاء من ضريبة أرباح الأعمال والشركات لمدة لا تقل عن عشر سنوات

تبدأ نفاذها من تاريخ بدء الإنتاج التجاري أو مزاولة النشاط ويجوز للوزير زيادة

المدة المذكورة فى هذه الفقرة حسبما يراه مناسباً.

(ج) الإعفاء التلقائي كلياً من الضرائب والرسوم الجمركية وأي رسوم أخرى

تفرض لى الواردات خلال مدة الإعفاء للمشروع المنصوص عليها فى الفقرة (أ)

وذلك على الوجه الآتي:

(أولاً) القائمة (أ) : وتشمل التجهيزات الرأسمالية وفق ما تحدده اللوائح.

(ثانياً) القائمة (ب) :

الدفع الرباعي وفق ما تحدده اللوائح.

(ثالثاً) القائمة (ج) : وتشمل المواد الخام ومدخلات الإنتاج الأولية والوسيطة وفق ما تحدده اللوائح.

(د) الإعفاء التلقائي كلياً من:

(أولاً) الضرائب ورسوم الصادر للسلع التي ينتجها المشروع.

(ثانياً) رسوم إنتاج الصناعات الاتحادية أو أي رسوم مشابهة أو بديلة.

الإعفاء من الضرائب والرسوم

للمشروع غير الإستراتيجي

11/يجوز للوزير منح المشروع غير الإستراتيجي المحدد في اللوائح الميزات الآتية:

(أ) الإعفاء من ضريبة أرباح الأعمال والشركات لمدة لا تزيد عن خمسة سنوات من تاريخ بدء الإنتاج التجاري أو مزاولة النشاط ويجوز مدها بواسطة الوزير.

(ب) الإعفاء كلياً أو جزئياً من الرسوم الجمركية على الواردات خلال فترة الإعفاء المنصوص عليها في الفقرة (أ) على :

(أولاً) القائمة (أ) : وتشمل التجهيزات الرأسمالية وفق ما تحدده اللوائح.

(ثانياً) القائمة (ب) : وتشمل سيارات الصالون والبكاسي بأنواعها وسيارات الدفع الرباعي حسب ما تحدده اللوائح.

(ثالثاً) القائمة (ج) : وتشمل المواد الخام ومدخلات الإنتاج الأولية والوسيطة حسب ما تحدده اللوائح.

(ج) الإعفاء كلياً أو جزئياً من:

(أولاً) الضرائب ورسوم الصادر للسلع التي ينتجها المشروع.

(ثانياً) رسوم إنتاج الصناعات الاتحادية أو أي رسوم مشابهة أو بديلة . منح

للمشروع ميزات تخصيص الأرض وحساب الإهلاك.

12/يجوز للوزير منح المشروع الإستراتيجي وغير الإستراتيجي المحدد في اللوائح:

(أ) الأرض اللازمة للمشروع الإستراتيجي مجاناً وبالسعر التشجيعي للمشروع

بواسطة الجهات المختصة.

(ب) إمتياز حساب إهلاك الأصول وفقاً للقيمة الإستبدالية التي تحددها اللوائح وحسب دورات العمل التشغيلي.

(ج) إعتبار أي خسارة حدثت خلال مدة الإعفاء المنصوص عليها في المادة 10 و 11 كأنها خسارة حدثت خلال السنة الأخيرة من تلك المدة.

منح الميزات للمشروعات الولائية

13/يجوز للوزير الولائي منح المشروع الولائي المحدد في اللوائح الميزات الآتية:

(أ) الإعفاء كلياً أو جزئياً من الضرائب والرسوم التي تفرض بقانون ولائي أو

الولاية مد هذا الإعفاء لمة أخرى مماثلة.

(ب) أي ضرائب أو رسوم ولائية أخرى تفرض لاحقاً على المشروع.

(ج) تخصيص الأرض اللازمة للمشروع الولائي بالسعر التشجيعي بالتنسيق مع الجهات المعنية من الأراضي التي تم تخصيصها بواسطة الجهات المختصة. منح الميزات الاتحادية للمشروعات الولائية

" 1 " 14/يجوز للوزير بتوصية من الوزير الولائي منح المشروع الولائي

المميزات المنصوص عليها في المادة (11).

" 2 "يجوز للوزير الولائي ، بتفويض من الوزير ، منح المشروع الولائي

الميزات المنصوص عليها في المادة (11) وذلك وفقاً للشروط والضوابط التي

يراهما الوزير مناسبة.

عدم فرض ضرائب أو رسوم على المشروعات الاتحادية
15/ لا يجوز لأي ولاية أو محلية فرض أي ضرائب أو رسوم أو عوائد ولائية أو
محلية على أي مشروع استثماري مرخص إتحادياً ، خلال فترة الإعفاء الضريبي
المنصوص عليها في المادتين (10) و (11) الإ مقابل خدمات ذات طبيعة
عامة تقوم بها الولاية أو المحلية.
الميزات التفضيلية

" 1 " 16/ يجوز للوزير منح ميزات تفضيلية للمشاريع التي تتوفر فيها أياً من
:

- (أ) توجه الإستثمار الى المناطق الأقل نمواً.
 - (ب) تساعد في تنمية القدرات التصديرية للبلاد.
 - (ج) تساهم في تحقيق التنمية الريفية المتكاملة.
 - (د) تخلق فرص كبيرة للعمل.
 - (هـ) تعمل على تشجيع الوقف الخيري.
 - (و) تعمل على تطوير البحث العلمي والتقني.
 - (ز) تعيد استثمار أرباحها.
- " 2 " لأغراض البند (1) يقصد بالميزات أياً من الميزات المنصوص عليها في
المادة (10) و (11) فيما يتعلق بحجمها ومداها وأجلها وفقاً لما تحدده
اللوائح.

الضمانات

الإستثمار

" 1 " 17/ يتمتع المستثمر بالضمانات الآتية:

(أ) عدم تأمين أو مصادرة مشروعه أو نزع ملكية عقارات مشروعه ، كلها أو بعضها أو استثماراته ، للمنفعة العامة الإبقانون ، ومقابل تعويض عادل.

(ب) عدم الحجز على أموال مشروعه أو مصادرتها ، أو تجميدها ، أو التحفظ عليها أو فرض الحراسة عليها إلا بأمر قضائي.

(ج) إعادة تحويل المال المستثمر ، في حالة عدم تنفيذ المشروع أصلاً ، أو تصفيته أو التصرف فيه بأي من أوجه التصرف كلياً ، أو جزئياً ، وذلك بالعملة التي استورد بها شريطة الوفاء بجميع الإلتزامات المستحقة عليها ، ويجوز في حالة عدم تنفيذ المشروع أصلاً إعادة تصدير الآلات والمعدات والأجهزة ووسائل النقل والمستلزمات الأخرى التي استوردت على ذمة المشروع متى تمّ الوفاء بجميع الإلتزامات المذكورة في هذه الفقرة.

(د)

التي استورد بها رأس المال أو القرض في تاريخ الإستحقاق ، وذلك بعد سداد الإلتزامات المستحقة على المشروع.

(هـ) إستيراد المواد الخام التي يحتاج إليها المشروع وتصدير منتجاته بعد قيد المشروع الإستثماري في سجل المصدرين والمستوردين تلقائياً.

" 2 " لأغراض الفقرة (خ) من البند " 1 " يحدد المال المستثمر بالنقد الأجنبي في المشروع وتقييم عناصره بموافقة الوزير ويسجل لدي بنك السودان.

حماية إمتيازات وضمانات المشروع

18/ على الرغم من أحكام أي قانون آخر لا يجوز لأي جهة إدارية الإمتناع عن

.

الفصل الرابع

ضوابط الإستثمار

الترخيص للمستثمر لإقامة مشروع

" 1 " 19/ من مراعاة أحكام المادة (4) لا يجوز لأي شخص إقامة أي مشروع في السودان إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الوزير أو الوزير الولائي بحسب الحال وفقاً لأحكام هذا القانون.

" 2 " مع مراعاة أحكام البند " 1 " لا يجوز منح التراخيص للإستثمارات الأجنبية أو المختلطة بوساطة الولايات إلا بعد موافقة الوزير.

تقديم دراسة جدوى للمشروع

20/ لا يجوز منح الترخيص لأي مشروع أو منحه أي ميزات أو ضمانات مما هو وارد في هذا القانون إلا بعد تقديم دراسة جدوى فنية وإقتصادية للمشروع.

طلب منح التراخيص والميزات

21/ يقدم طلب منح التراخيص لأي مشروع أو منح أي من الميزات المنصوص عليها في هذا القانون ، على الأتموزج المقرر وذلك على الوجه الآتي:

(أ) المشروعات الإستراتيجية وغير الإستراتيجية الإتحادية للوزارة.

(ب) المشروعات الولائية ، الإستراتيجية وغير الإستراتيجية ، للوزارة الولائية.

منح الترخيص

" 1 " 22/ يجب على الوزارة أو الوزارة الولا مشروع مستوفياً أن يقوم بتحويل الطلب للوزير المختص الإتحادي أو الولائي ، بحسب الحال ، خلال إسبوع للحصول على الموافقة المبدئية على قيام المشروع.

" 2 " على الوزير المختص الإتحادي أو الولائي ، بحسب الحال ، البت في طلب الموافقة المبدئية وإرسالها للوزارة أو الوزارة الولائية بحسب الحال ، خلال سبعة أيام من تاريخ إستلام ذلك الطلب.

" 3 " في حالة عدم إرسال الموافقة المبدئية في المادة المنصوص عليها في البند (2) يبت الوزير أو الوزير الولائي في الطلب بعد مضي تلك المدة.

" 4 " في جميع الحالات على الوزير أو الوزير الولائي ، بحسب الحال ، أن يبت في طلب الترخيص خلال مدة لا تزيد عن ثلاثين يوماً من تاريخ إستلام الطلب من المستثمر مستوفياً.

" 5 " لكل مقدم طلب ترخيص الحق في أن يتظلم ضد عدم البت في طلبه وفقاً لأحكام البند (1) الى مجلس الوزراء الإتحادي أو الولائي ، بحسب الحال ، للبت في ظلامته خلال مدة شهر من تاريخ تسليم التظلم مستوفياً. تسليم الأرض المخصصة للمشروع

23/ على السلطة المختصة الإتحادية أو الولائية تسليم الأرض المخصصة

.

شروط إستمرارية التمتع

بالترخيص والمميزات

" 1 " 24/ لا يجوز للمستثمر إتخاذ أي من الإجراءات الآتية خلال مدة سريان الترخيص والميزات الممنوحة بموجب أحكام هذا القانون ، دون الحصول على موافقة مكتوبة من الوزير أو الوزير الولائي حسبما يكون الحال والإجراءات هي: (أ) إجراء أي تعديل ، أو تغيير في حجم المشروع ، أو الغرض الذي من أجله منح الترخيص ، أو نقل المشروع من مكانه المقرر في الترخيص. (ب) استخدام أو بيع أي من المعدات أو الآلات أو الأجهزة أو المواد أو قطع الغيار التي منحت ميزات بشأنها لأي غرض آخر ، غير الغرض الذي منح الترخيص من أجله.

(ج) تغيير غرض استخدام الأرض التي خصصت للمشروع أو بيعها أو رهنها أو إيجارها كلياً أو جزئياً.

" 2 " على الرغم من أحكام البند " 1 " يجوز للمستثمر التصرف في المشروع القائم دون تغيير الغرض المشرح به كلياً أو جزئياً سواء بالبيع أو الهبة أو الرهن أو الإيجار أو الشراكة وفق أحكام القوانين السارية.

واجبات المستثمر

25/ يجب على المستثمر أن:

(أ) (شرع في تنفيذ المشروع في مدة أقصاها إثنا عشر شهراً من تاريخ إستلام الأرض ، ما لم يتم مد تلك المدة من جانب الوزير أو الوزير الولائي لأي فترة يراها مناسبة.

(ب) (ير

أشهر خلال مدة سريان الميزات ، وذلك عن سير عملية تنفيذ المشروع الى موعد بدء الإنتاج أو مزاولة النشاط.

(ج) (يمسك دفاتر منتظمة ويحفظ سجلات تدون فيها أصول المشروع المعفاة من الرسوم الجمركية ، والمواد المستوردة المعفاة.

(د) (يقدم للوزير والوزير المختص أو الوزير الولائي سنوياً ، خلال مدة سريان الميزات ، صورة من حسابات المشروع السنوية ، معتمدة من مراجع قانوني. مخالفة المستثمر لأحكام هذا القانون

" 1 " 26/ يعتبر المستثمر مرتكباً مخالفة لأحكام هذا القانون إذا:

(أ) (أخل بأحكام المواد 19 ، 24 و 25.

(ب) (أدلي بمعلومات كاذبة ، أو مضللة أو استخدم أساليب غير شرعية يترتب عليها الحصول على أي منفعة وفقاً لأحكام هذا القانون ، له هو أو لأي شخص آخر.

(ج) (أوقف المشروع دون سبب معقول.

(د) (خالف قوانين البلاد بما يهدد أمنها وسلامتها.

" 2 " مع عدم الإخلال بأي عقوبة تكون منصوصاً عليها في أي قانون آخر ، يجوز للوزير أو الوزير الولائي ، بحسب الحال ، في حالة إرتكاب المستثمر لأي من المخالفات المنصوص عليها في البند (1)

وفقاً لحجم المخالفة وظروف إرتكابها ، ومدي الأضرار التي تصيب الإقتصاد

القومي:

(أ) إنزاره بإزالة أسباب المخالفة ، إذا كان ثمة مقتضي لهذا ، وذلك خلال المدة التي يحددها.

(ب) تقصير مدة أي من الميزات الممنوحة للمشروع أو حجمها.

(ج) عدم منحه أيًا من الميزات أو الضمانات المنصوص عليها في هذا القانون.

(د) إلغاء الميزات ، كلياً أو جزئياً ، ويترتب على ذلك إلزام المستثمر برد قيمة المنفعة المادية التي جناها من حصوله على أي ميزات سابقة إذا كان كسب تلك المنفعة ناتجاً عن حدوث السبب الذي أدى الى صدور قرار الإلغاء.

(هـ) إلغاء الـ

أحكام هذا القانون.

" 3 يجوز للمستثمر الذي صدر قراراً بشأنه بموجب أحكام البند (2) أن يتظلم لمجلس الوزراء الإتحادي أو الولائي ، حسبما يكون الحال ، خلال شهر من تاريخ إخطاره بالقرار ، ويكون القرار في هذا الشأن نهائياً ، على ألا يمنع هذا الحكم المستثمر من اللجوء للقضاء.

الفصل الخامس

أجهزة الإستثمار

تشكيل لجنة المفوضين وإختصاصاتها

تشكيل لجنة المفوضين

27/

المختصة ذات العلاقة بالإستثمار من الوزارات والحدات الحكومية المختصة على الا تقل درجة أي منهم عن رئيس الوحدة أو من ينوب عنه وأن يكون مفوضاً تفويضاً رسمياً كاملاً من الجهة التي يمثلها وأن تتضمن اللجنة ممثلين للقطاع الخاص.

إختصاصات اللجنة

(1) 28/تكون للجنة المفوضين الإختصاصات الآتية:

(أ) النظر في مدي سلامة المشروع المعني لأولويات الإستثمار في المجالات

الإستراتيجية.

(ب) النظر في إحتياجات المشروع الإستراتيجية من البنى التحتية والخدمات الأساسية التي يحتاجها المشروع ومدى توفرها أو إمكانية توفيرها.

(ج) النظر في إحتياجات المشروع من القوي العاملة المتخصصة المستجربة من الخارج وفق القوانين السائدة.

(د) تحقيق الخطط الإستثمارية القطاعية بواسطة المشاريع الإستثمارية المجازة والمقترحة.

(هـ) التنسيق بين الوزارة والوزارات المختصة والولايات في كل ما يختص بالمشروعات الإستثمارية لاسيما في خريطة الأراضي الإستثمارية.

(2) يجوز للجنة دعوة أي شخص أو جهة ذات إختصاص عند مناقشة أي موضوع يقع ضمن إختصاص تلك الجهة في مجال الإستثمار ولا يكون له الحق في التصويت.

إختصاصات الوزارات الاتحادية

29/ تختص الوزارات الاتحادية ذات الصلة بالإستثمار بالآتي:

(أ) تحديد الأولويات ووضع السياسات الإستثمارية بوزارتهم.

(ب) إعداد الخرائط الإستثمارية القطاعية.

(ج)

المبدئية المحولة لها من الوزارة ، على أن تقدم دراسة الجدوي النهائية للمشروع للوزارة.

(د) متابعة تنفيذ المشروعات الخاصة بالوزارة المختصة ورفع تقارير دورية حسبما يطلبه الوزير.

الإستثمار الولائي

30/ يصدر بقانون ولائي قانون للإستثمار بالولايات على نسق قانون تشجيع

الإستثمار لسنة 1999م الإتحادي.

الفصل السادس

أحكام ختامية

الخرائط الإستثمارية

31/تعد الوزارة الخريطة الإستثمارية القومية وفقاً لسياسات وموجهات المجلس القومي للتخطيط الإقتصادي ، على أن تشمل نسباً معينة للمشروعات الإتحادية بالولايات ورفعها لمجلس الوزارة لإجازتها ، على أن تشمل الخريطة الإستثمارية الخرائط القطاعية الإستثمارية التي تعدها الوزارات الإتحادية ووزارت الإستثمار بالولايات.

فض نزاعات الإستثمار

(132/) فيما عدا النزاعات التي تحكمها أحكام الإتفاقيات الواردة فى البند (2) ، إذا نشأ أي نزاع قانوني متعلق بالإستثمار ، يعرض للتوفيق ، أو التحكيم.

(2) تسري أحكام الإتفاقية الموحدة لإستثمار رؤوس الأموال العربية فى الدول العربية لسنة 1980م ، وإتفاقية تسوية منازعات الإستثمار بين الدول العربية لسنة 1974م ، وإتفاقية تسوية منازعات الإستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى لسنة 1965م ، والإتفاقية العامة للتعاون الإقتصادي والفني والتجاري بين الدول 1977م وأي إتفاقية أخرى فى هذا الشأن ، يكون السودان طرفاً فيها ، وذلك على أي نزاع قانوني ينشأ مباشرة عن أيأ من تلك الإتفاقيات.

سلطة إصدار اللوائح

33/يجوز لمجلس الوزراء بتوصية من الوزير أن يصدر اللوائح اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون ، ومع عدم الإخلال بعموم ما تقدم ، يجوز أن تتضمن تلك اللوائح المسائل الآتية:

- (أ) تحديد نوع وحجم المشروعات التى يتم منحها الميزات التفضيلية.
- (ب) وضع ضوابط لمنع التداخل بين الإستثمارات الإتحادية والولائية المحلية.
- (ج) تحديد المشاريع الإستراتيجية وغير الإستراتيجية.
- (د) إجراءات طلب منح التراخيص ، والميزات ، وتحديد نوعها وحجمها.
- (هـ) تحديد رسوم الخدمات.
- (و) الضوابط والأسس الخاصة بالرقابة والمتابعة للمشاريع المرخصة بموجب أحكام هذا القانون.
- شهادة

بهذا أشهد بأن المجلس الوطني أجاز قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1999م فى
جلسته رقم (41) من دور الإنعقاد السابع بتاريخ 29 ربيع أول 1420هـ
الموافق 12 يوليو 1999م.

د. حسن عبدالله الترابي
رئيس المجلس الوطني

أوافق

الفريق الركن:
عمر حسن أحمد البشير
رئيس الجمهورية
التاريخ : 22/ ربيع ثاني 1420هـ.
الموافق : 9/ يوليو / 1999م

ملحق رقم (9)

يوضح تطور قوانين الاستثمار في السودان

تطور الاستثمار في السودان

خلال السنوات 1956 – 2010 م

إعداد: د. أحمد شريف عثمان

- فترة قانون 1990 تتميز بتمتع الاستثمارات القطاعية بأكبر قدرات من الميزات
- صدور اتفاقيات ثنائية للاستثمار في عهد نميري بموجب مراسيم سيادية مع جهات أخرى

قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1996م:

صدر هذا القانون كبديل لقانون 1990م الذي فشلت تجربته وتميز هذا القانون بالآتي:-

- 1- أعطى وزراء الوزارات القطاعية المختصة سلطات الموافقة والرفض على طلبات الاستثمار وإصدار تراخيصها ومنحها الميزات النمطية.
 - 2- ركز سلطات منح الميزات التفضيلية في إعفاءات الضرائب لأكثر من خمس سنوات والإعفاءات الكلية من الجمارك في وزير المالية والاقتصاد الوطني.
- وتجربة هذا القانون شبيهة بتجربة قانون 1990 م تحت إشراف مجلس إدارة هيئة الاستثمار التي أجهضت بعد أن فوض سلطاته لرئيس الهيئة ولم يعقد اجتماع بعد الاجتماع الذي صدر فيه قرار التفويض.
- وتميزت فترة سريان هذا القانون بأن تمتعت الاستثمارات القطاعية بأكبر قدر من الميزات من وزرائها القطاعيين المختصين.
- قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1999م المعدل لسنة 2003 المعدل لسنة 2007م:
- صدر هذا القانون في عام 1999م كبديل لقانون عام 1996 ولأول مرة دمج

الاستثمار مع وزارات قطاعية مختصة حيث أصبح تحت إشراف وزارة الصناعة والاستثمار في عام 2000 م على أساس أن القطاع الصناعي أكثر القطاعات التي تعتمد في قيام وتشغيل منشآته الاستثمارية على هذا القانون طيلة فترات عملها وإنتاجها.

استمرت سلطات الاستثمار لدى وزير الصناعة والاستثمار خلال الأعوام 2000 و 2001 و 2002 م وللأسف الشديد لم يستفيد القطاع الصناعي من هذه السانحة في أن تتال منشآته أكبر قدر من الميزات الاستثمارية كما كان متوقعا حيث لم يستوعب وزيرا الصناعة اللذان ترأسا هذا الموقع خلال تلك السنوات أهمية الاستفادة من تركيز سلطات الاستثمار في يد وزير واحد للصناعة والاستثمار. ودون شك إذا ما قدر هذان الوزيران تلك الفرصة لتمكنا من تقديم الحلول للعديد من مشاكل المنشآت الصناعية من خلال منحها الميزات الاستثمارية التي حقيقة تحتاج لها. وكانت سلطات الاستثمار في يد وزير المالية والاقتصاد الوطني ترفض منحها لهم من أجل الإيرادات.

تعديلات عامي 2003 - 2007 م في قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1999م: للأسف الشديد حدثت تعديلات طاردة للاستثمار خلال هذين العامين أدت لتشويه :-

1-صدر التعديل الأول في عام 2003 م بسحب الميزات الاستثمارية من مشروعات إعادة التأهيل والتعمير والتحديث وخطوط الإنتاج الجديدة. وحدث ذلك لأول مرة في السودان منذ عام 1956 حيث كانت كالجديدة وبالتالي توقف المستثمرون عن الاستثمار في منشآتهم القديمة وصاروا يلجأون للتقديم لإقامة منشآت جديدة للاستفادة من كل الميزات الاستثمارية.

2-وجاء التعديل الثاني في عام 2007 م بسحب إعفاء الدفع عن ثمن ضريبة الأرباح نهائياً من القانون لأول مرة منذ عام قانون 1956م وذلك بحجة أن لجنة الإصلاح الضريبي أوصت بتخفيض فئة الضرائب على المنشآت الاستثمارية من (35%) إلى (10%) ومن الممارسة الفعلية أكتشف المستثمرون أنهم يدفعون بالفئة المخفضة أكثر مما كانوا يدفعون بالفئة القديمة وبعدها فرضت ضريبة تنمية بنسبة

(3%) على كافة المنشآت الاستثمارية ومع ظروف تفاقم عجوزات الموازنات من المتنوع أن يزداد هذا النوع من الضريبة المفروضة على المنشآت الاستثمارية والتي تعتبر شاذة بأن تفرض دولة ضريبة تنمية على ميزانيات وأرباح المنشآت الاستثمارية القائمة بها بدلاً من منحها الإعفاءات الضريبية.

3- التعديلات التي أدخلت على قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1999م في عامي 2003 - 2007 م جعلته من أسوأ قانون للاستثمار في المنطقة العربية والأفريقية (الكوميسا) حيث تنافست الدول في هاتين المنطقتين على جذب الاستثمارات على قدم فيهما الخدمات بفئات جمركية موحدة للمنتج الوطني والقادم من دول أخرى من المنطقة.

خلاصة حصيلة قوانين الاستثمار خلال الفترة ما بين 1956 إلى 2010 م:

- 1- تميزت القوانين القطاعية التي صدرت خلال الفترة 1956 - 1976م واستمرت سارية حتى أول عام 1981م بأن كانت فعلاً تشجع وتنظم الاستثمار حسب التسميات التي صدرت بموجبها وكان هنالك نوع من الحرص من الوزارات القطاعية على تنفيذ تلك القوانين بما يخدم القطاع الذي تشرف عليه.
- 2- بعد عام 1981م ومع صدور أول قانون موحد للاستثمار بدأت ظاهرة تغول عقليات الجباية على المنشآت الاستثمارية. وبالطبع منطقياً لا يعقل للجهة المسؤولة عن الموازنات العامة وعجوزاتها المتفاقمة في دول نامية مثل السودان بمشاكله الأمنية المتواصلة منذ أغسطس 1955م أن تمنح إعفاءات جمركية وضريبية للمنشآت الاستثمارية. وبالتالي توقفت كل الأهداف المرجوة من الاستثمار كزيادة الإنتاج وزيادة الصادرات وتقليل الواردات وتوفير فرص العمل اللائق الشريف لأبناء وبنات السودان عند الأولوية الأولى والأخيرة لدى وزارة المالية والاقتصاد الوطني وهي التقليل من عجز الموازنات العامة وعدم الاهتمام بالأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأخرى.

3- زادت قوانين الاستثمار الموحدة بعد عام 1981 من عددية الجهات التي صارت تشرف على الاستثمار وبعد عام 1990 م دخلت الولايات في ذلك. وكثرة عددية هذه الجهات بالرغم من الزخم حول النافذة الموحدة بوزارة الاستثمار

الاتحادية زادت عددية خطوات الاستثمار من (56) خطوة لمعظم القطاعات الاستثمارية إلى (66) خطوة في قطاعات الاستثمار الزراعي والخدمي كالمستشفيات والفنادق والسياحة. وهذه حقيقة يجب عدم إنكارها والتعامل معها بجدية من أجل تخفيض هذه الخطوات والإجراءات خاصة أن كل واحدة منها إنجازها يتطلب دفع رسوم من الصعب أن تتنازل عنها الجهات التي تشرف عليها. اتفاقيات الاستثمار الثنائية الصادرة بموجب مراسيم سيادية مع جهات أخرى: ظهرت مثل هذه الاتفاقيات خلال عهد مايو في النصف الأول من السبعينات كرد فعل لقرارات المصادرة والتأميم أذكر منها الآتي:-

- 1- اتفاقية بين حكومة السودان وشيفرون.
 - 2- اتفاقية بين حكومة السودان وحكومة الكويت بموجبها أنشئت الشركة السودانية الكويتية للاستثمار.
 - 3- اتفاقية بين حكومة السودان وحكومة دولة الامارات أنشئت بموجبها شركة السودان والامارات للاستثمار.
 - 4- اتفاقية بين حكومة السودان والجمهورية الليبية أنشئت بموجبها الشركة السودانية الليبية القابضة وأيضاً الشركة السودانية المصرية الزراعية.
 - 5- اتفاقية بين حكومة السودان والهيئة العربية للإنماء والاستثمار الزراعي أنشئت بموجبها العديد من استثمارات هذه الهيئة بالسودان.
 - 6- اتفاقية بين حكومة السودان وشركة سكر كنانة.
- هذه أمثلة لتلك الاتفاقيات والتي بموجبها تتعهد حكومة السودان بالآتي:

- أ- منح الأرض بالسعر الأساسي المقدر.
 - ب - الإعفاء الكامل من الجمارك ورسوم الوارد.
 - ج- الإعفاء الكامل من ضريبة أرباح الأعمال.
- ويلاحظ بالرغم من هذه الاتفاقيات المغرية التي لم تتمتع بها الاستثمارات الأخرى التي قامت بموجب قوانين الاستثمار فإن معظم الاستثمارات التي قامت بموجب هذه الاتفاقيات الثنائية قد أخفقت أو توقفت تماماً كمصنع النشأ والجلوكوز التابع للهيئة العربية ولاستثمارات الشركة السودانية الليبية القابضة في مجال الزراعة والشركة

المصرية في مجال الزراعة.

خلال الفترة 15 - 16 فبراير 2011 م عقدت بقاعة الصداقة ورشة عمل لمناقشة

المناقشات برزت العديد من الملاحظات حول المسودة المقترحة من ممثلي اتحاد
عام أصحاب العمل والوزارات الاتحادية ووزارات وأجهزة الاستثمار ببعض
الولايات ربما تؤدي لإجراء تعديلات عديدة في المسودة المقترحة قبل عرضها
للتداول داخل لجان السلطة التنفيذية ثم التشريعية. كما تلاحظ أنه قبل مناقشة هذه
المسودة أن قامت العديد من الولايات بإنشاء وزارات وأجهزة ومفوضيات للاستثمار
على رأسها وزراء من الولايات.

الرابط: <http://sbu->

[sd.org/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=134:
2011-10-20-05-46-26&catid=1:2010-11-05-15-29-47&Itemid=45](http://sd.org/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=134:2011-10-20-05-46-26&catid=1:2010-11-05-15-29-47&Itemid=45)

تاريخ الاقتباس: 2012/6/18 الساعة 20:30 ظهرا

ملحق رقم (10)

يوضح تعاقب الحكومات في ظل الانقاذ الوطني، كما يوضح تنقلات الوزراء
والحقب الوزارية

تكونت خلال هذه الفترة إثننا عشر حكومة عبر (21) تعديل وزارى .. بعدد وزراء
كلي (303) وزيراً (أنظر قوائم الوزراء)

م	الحكومة	الفترة	العمر	عدد الوزراء (دورة التعاقب) في كل حكومة وفق التعديلات الوزارية والمدى المحدد كمعيار للحكومة
1	الأولى	89/7/9م – 90/4/10م	8 أشهر	(31) وزيراً، جاء التعيين الأول بعدد (21) وزيراً وملحق تعيينات بأربعة وزراء بالإضافة الى التعديل الوزارى الأول شمل (4) وزراء + تعيين
2	الثانية	90/4/20م – 93/1/18م	عامان و 9 أشهر	(20) وزيراً، 9 وزراء شملهم التعديل الثانى، و 3 وزراء شملهم التعديل الثالث، و 4 تعيينات، و 4 وزراء شملهم التعديل الرابع.
3	الثالثة	93/1/18م – 93/7/8م	6 أشهر	وفق التعديل الخامس الذى شمل 7 وزراء، وألحق به تعيين واحد
4	الرابعة	93/7/8م – 95/2/9م	عام و 9 أشهر	(18) وزيراً شملهم التعديل السادس، و 10 وزراء، 3 شملهم التعديل السابع مع 5 تعيينات متفرقة.
5	الخامسة	95/2/9م – 96/4/20م	عام وشهران	19 وزيراً شملهم التعديل الثامن
6	السادسة	96/4/20م – 98/3/8م	عامان	35 وزيراً شملهم التعديل الثامن

7	السابعة	98/3/8م – 99/3/6م	عام	23 وزيراً شملهم التعديل العاشر
8	الثامنة	99/3/6م – 2000/1/24م	عام	7 وزراء فقط الذين شملهم التعديل الوزاري الحادي عشر.
9	التاسعة	2000/1/24م – 2001/2/22م	عام	41 وزيراً جاءت بهم التعديلات الوزارية والثانية عشر (29) وزيراً، الثالث عشر (3) وزراء، والرابع عشر (9) وزراء.
10	العاشرة	2001/2/22م – 2001/8/19م	6 أشهر	(65) وزيراً جاءت بهم التعديلات الوزارية، الخامسة عشر 50 وزيراً، السادس عشر 4 وزراء، السابع عشر 6 وزراء، الثامن عشر 4 وزراء، بالإضافة الى تعيين واحد.
11	الحادية عشرة	2001/8/19م – 2002/11/30م	عام ونصف	(14) وزيراً جاء بهم التعديل الوزاري التاسع عشر.
12	الثانية عشرة	2002/11/30م –	أكثر من عام	(18) وزيراً شملتهم التعديلات الوزارية، العشرون 8 وزراء، الحادي والعشرون 4 وزراء، بالإضافة الى 6 تعيينات متفرقة.

**** فترة الديمقراطية الثالثة 1976/5/6 – 1989/6/30م**

أكثر الوزراء مشاركة في الحكومة في العهد الواحد كان السيد مبارك الفاضل المهدي حيث شارك في 6 تعديلات في 5 حكومات:

1/ السيد مبارك الفاضل المهدي

1-وزير الصناعة 1987/5/15م

2- وزير الصناعة 1987/6/3م

3- وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية 1988/5/15م

4- وزير الطاقة والتعدين 88/8/10 - 1989/1/31م

5- وزير الداخلية 1989/2/1م

6- وزير الداخلية 89/3/25 - 1989/6/30م

2/ السيد بكري أحمد عدیل

1- التربية والتعليم 1986/5/15م

2- التربية والتعليم 1987/6/3م

3- الطاقة والتعدين 88/5/15 - 1988/8/10م

4- زعيم الجمعية 1989/2/1 - 1989/3/25م

3/ السيد ألدو أجو

1- وزير الري 1986/5/15م

2- النقل والمواصلات 1987/6/3م

3- النقل 1988/5/15 - 1989/1/31م

4- نائب رئيس الوزراء الزراعة والموارد الطبيعية 89/3/25 -

1989/6/30م.

وشارك في (3) حكومات من الخمس:

1/ د. بشير عمر محمد فضل

1- المالية والاقتصاد 1986/5/15م

2- المالية والاقتصاد 1987/6/3م

3- الطاقة والتعدين 89/5/25 - 1989/6/30م

2/ السيد سيد أحمد الحسين

1- وزير الداخلية 1986/5/15م

2- وزير الداخلية 1987/6/3م

3- وزير الخارجية 1989/3/25 - 1989/6/30م

(3) حكومات هي شئون الرئاسة.

3/ السيد/

**** فترة الإنقاذ 1989/6/30م – 2003/12/31م:**

تشكلت في الإنقاذ الحكومة الأولى في 1989/7/9م بعدد (21) وزيراً الذين بقوا في التشكل الأول وحتى الحكومة الثامنة ... ثم تم التعديل في 1990/11/8م جاء بموجبه:

1/ السيد/ د. عوض أحمد الجاز

1- وزير التجارة الخارجية 90/8/11 – 1990/8/30م

2- رئاسة مجلس الوزراء 1991/8/30م – 1995/8/18م

3- وزير الطاقة والتعدين 1990/4/20 – 2003/12/31م (13 سنة).

إذن إستمر د. عوض الجاز:

1- أطول مدة من 90/8/11 – 2003/12/31م (13 سنة).

2- في وزارة واحدة (8 سنوات و 8 شهور).

2/ السيد/ د. الطيب ابراهيم محمد خير - الذي شغل الوزارات الآتية:

1- وزير شئون الرئاسة 89/7/9 – 1991/8/30م

2- والي دارفور 89/8/30 – 1993/10/9م

3- وزير الإعلام والثقافة 96/4/30 – 1998/3/8م

4- وزير التخطيط الإجتماعي 98/3/8 – 2000/1/24م.

5- مستشار الشئون الأمنية 2000/1/24 – 2003م

6- وزير مكلف بالرئاسة 2003 – 2003/12/31م

3/ ثم جاء تعديل وزاري دخل بموجبه الأستاذ عبد الباسط صالح سبدارات 1991/1/20م وظلّ كما يلي:

1- وزير التربية والتعليم 1991/1/20 – 1993/10/30م

2- وزير الثقافة والاعلام 93/10/30 – 1996/4/20م

3- وزير العدل 96/4/20 – 1998/3/8م

4- مستشار الرئيس للشئون السياسية والقانونية 98/3/8 –

2001/12/22م

5- وزير العلاقات بالمجلس الوطني 2001/12/22 -
2003/12/31م.

4/ السيد/ العميد عبد الرحيم محمد حسين:

- 1- الداخلية 93/1/18 - 1994/7/13م
- 2- رئاسة الجمهورية 94/7/13 - 1996/4/20م
- 3- رئاسة الجمهورية 96/4/20 - 1998/3/8م
- 4- الشؤون الداخلية 98/3/8 - 2000/7/3م
- 5- الشؤون الداخلية 2000/1/24 - 2003/12/31م.

5/ البروف/ إبراهيم أحمد عمر:

- 1- التعليم العالي والبحث العلمي 91/1/20 - 1995/2/9م
- 2- التعليم العالي والبحث العلمي 95/2/9 - 1996/4/20م
- 3- مستشار التأصيل والتخطيط الاجتماعي 96/10/24 -
1996/12/2م

- 4- التعليم العالي والبحث العلمي 96/12/2 - 2000/1/25م
- 5- مساعد رئيس الجمهورية 2000/1/24 - 2000/7/8م

6/ السيد/ محمد طاهر إيلا:

- 1- والسياحة والبيئة 95/2/9 - 2000/1/24م
- 2- الطرق والاتصالات 2000/1/24 - 2003/12/31م

7/ السيد/ قبريال روريچ:

- 1- وزير دولة بالخارجية 92/7/30 - 2000م

8/ السيد/ علي عثمان محمد طه:

- 1- التخطيط الاجتماعي 93/7/8 - 1995/2/9م
- 2- الخارجية 95/2/9 - 1996/4/20م
- 3- الشؤون الخارجية 96/4/20 - 1998/2/17م
- 4- النائب الأول لرئيس الجمهورية 98/2/17 - 2003/12/31م

9/ د. يعقوب أبوشورة موسى: الري والموارد المائية 89/7/9 - 1997/8/19م

10/ السيد/ بدر الدين محمد سليمان:

1- الصناعة 95/2/9 – 1996/4/20م

2- الصناعة القومية 96/4/20 – 1999/3/6م

3- المستشار الاقتصادي 2003./12/31

11/ د. أحمد علي قنيف:

وزير الزراعة والموارد الطبيعية 89/7/9 – 1996/4/20م

12/ السيد/ عبد الله دينق نيال:

1- الإرشاد والتوجيه 89/7/9 – 1993/7/8م

2- السلام وإعادة التعمير 93/7/8 – 1995/2/9م

13/ د. كبشور كوكو:

1- وزير دولة للتخطيط الاجتماعي 93/7/8 – 1994/7/13م

2- وزير الاتصالات والسياحة 94/7/13 – 1996/4/20م

3- وزير التربية والتعليم 96/4/20 – 1999/3/6م

14/ السيد/ عبد الوهاب أحمد حمزة:

1- وزير الدولة بالمالية والتخطيط الاقتصادي 91/1/20 –

1996/4/40م

15/ العميد/ صلاح الدين محمد أحمد كرار:

1- النقل والمواصلات 91/1/20 – 1993/3/18م

2- الطاقة والتعدين 93/3/18 – 1995/8/18م

3- وزير رئاسة مجلس الوزراء 96/4/20 – 1998/3/8م

16/ السيد/ د. تاج السر مصطفى عبد السلام:

1- الصناعة 91/1/20 – 1993/3/8م

2- الصناعة والتجارة 93/3/8 – 1996/4/20م

17/ السيد/ علي محمد عثمان يس:

وزير العدل 98/3/8 – 2003/12/31م

18/ السيد/ التيجاني آدم الطاهر:

- 1- الطيران والمساحة 95/2/9 - 1996/4/20م
 - 2- الطيران والمساحة 96/4/20 - 1998/3/8م
 - 3- البيئة والتنمية العمرانية 2001/2/22 - 2003/12/31م
- 19/ المهندس/ كمال علي محمد:

- 1- الري 98/3/6 - 2000/1/24م
 - 2- الري 2000/1/24 - 2003/12/31م
- 20/ السيد/ د. علي الحاج محمد:

- 1- ديوان الحكم الاتحادي 93/7/8 - 1996/4/20م
 - 2- العلاقات الاتحادية 96/4/20 - 1998/3/8م
- 21/ السيد/ د. حسين سليمان أبو صالح:

- 1- الإسكان والأشغال والمرافق العامة 90/4/10 - 1991/1/20م
 - 2- الرعاية والتنمية الاجتماعية 91/1/20 - 1993/1/18م
 - 3- الخارجية 93/2/13 - 1995/2/9م
- 22/ السيد/ اللواء ابراهيم نايل إيدام:

- 1- 89/11/11 - 1993/3/8م
 - 2- الاتصالات والسياحة 93/7/8 - 1994/7/13م
- 23/ السيد/ د. ابراهيم عبيد الله:

- 1- التجارة والتعاون 91/8/30 - 1993/7/8م
 - 2- التخطيط والاستثمار 93/7/8 - 1995/2/9م
- 24/ السيد/ د. عثمان الهادي إبراهيم:

- 1- التجارة الخارجية 96/4/20 - 1999/3/6م.
 - 2- الزراعة والغابات 99/3/6 - 2000/1/24م
- 25/ السيد/ اللواء دومينيك كاسيانو بخيت:

- 1- العمل والتأمينات الاجتماعية 92/7/30 - 1993/1/18م
 - 2- العمل والإصلاح الإداري 93/1/18 - 1995/8/16م
- 26/ الأستاذ/ عبد العزيز شدو:

1- العدل والنائب العام 93/1/18 - 1996/4/20م

27/ السيد/ د. آدم بلوح محمد:

1- وزير دولة للثروة الحيوانية 96/4/20 - 1998/3/8م

2- وزير دولة للتعاون والدولي 98/3/8 - 2002/11/30م

3- وزير دولة للثروة الحيوانية 2002/11/30 - 2003/12/31م

28/ السيد/ عثمان عبد القادر عبد اللطيف:

1- التشييد والأشغال والمرافق العامة 91/1/20 - 1993/1/18م

2- النقل والمواصلات 93/1/18 - 1995/2/9م

3- الطرق والاتصالات 95/2/9 - 1996/4/20م

29/ المقدم ركن/ قلواك دينق:

1- تنسيق الولايات الجنوبية 92/7/30 - 1993/1/18م

2- الصحة 93/1/18 - 1996/4/20م

3- المساحة والتنمية العمرانية 96/4/20 - 1999/3/6م

4- الثروة الحيوانية والسمكية 2003/3/29م

30/ السيد/ مطران قبريال روريچ

1- وزير الدولة بالخارجية 92/7/20 - 2000م

31/ السيد/ سابانا ابراهيم جامبو:

1- وزير دولة للتعاون الدولي بوزارة المالية 92/7/20 -

1994/3/22م

2- وزير دولة بالمالية 2003م

32/ السيد/ د. مجذوب الخليفة أحمد:

1- وزير دولة بالعمل 93/7/8 - 1995/2/9م

2- وزير الزراعة والغابات 2001/2/22 - 2003/12/31م

33/ السيد/ د. ابراهيم أبو عوف محمد:

1- وزير دولة للعمل والإصلاح الإداري 93/7/8 - 1995/2/9م

2- وزير دولة للتخطيط الاجتماعي 1995/2/9م.

- 34/ الفريق ركن/ حسان عبد الرحمن علي:
1- وزير الدفاع 93/10/19 – 1996/4/20م
2- وزير الدفاع الوطني 96/4/20 – 1998/3/8م
35/ السيد/ محمد عثمان خليفة:
1- التخطيط الاجتماعي 95/2/9 – 1996/4/20م
36/ السيد/ د. الفاتح محمد علي:
1- النقل 95/2/9 – 1996/4/20م
37/ السيد/ د. عبد الوهاب عثمان:
1- المالية والاقتصاد الوطني 96/4/20 – 2000/1/24م
38/ السيد/ د. نافع علي نافع:
1- الزراعة 96/4/20 – 1999/3/6م
2- مستشار السلام 2000/1/24 – 2000/7/8م
3- ديوان الحكم الاتحادي 2000/7/8 – 2003/12/31م
39/ السيد/ موسى الملك كور:
1- وزير الثروة الحيوانية 96/4/20 – 1998/3/8م
40/ السيد/ ألبينو أكول أكول:
1- وزير النقل 96/4/20 – 1998/3/8م
41/ اللواء/ الهادي بشرى عبد الله:
1- وزير الطرق والاتصالات 96/4/20 – 1999/3/6م
42/ السيد/ آدم الطاهر حمدون:
1- التجارة الخارجية 98/3/6 – 2000/1/24م
2- السلام 2000/1/24م
43/ السيد/ د. مصطفى عثمان اسماعيل:
1- العلاقات الخارجية 98/2/17 – 2000/1/24م
2- العلاقات الخارجية 2000/1/24 – 2003/12/31م
44/ السيد/ حامد محمد علي تورين:

- 1- التربية والتعليم 99/3/6 - 2000/1/24م
- 2- الطيران 2000/1/24 - 2002/2/22م
- 45/ الفريق/ عبد الرحمن سر الختم:
- 1- الدفاع الوطني 98/3/6 - 2000/7/10م
- 2- وزير رئاسة مجلس الوزراء 2000/7/10م
- 46/ السيد/ مكي علي بلال:
- 1- الطيران 99/3/6 - 2000/1/24م
- 2- التجارة الخارجية 2000/1/24م
- 3- مستشار السلام 2002/2/22م
- 47/ السيد/ محمد الأمين خليفة:
- 1- وزير المجلس الأعلى للسلام 96/4/20 - 1998/3/8م
- 2- وزير رئاسة مجلس الوزراء 98/3/8 - 1999/1512م
- 48/ الفريق/ ابراهيم سليمان:
- 1- الدفاع الوطني 98/3/8 - 1999/3/6م
- 2- العلاقات الاتحادية 2000/1/24م
- 49/ السيد/ د. غازي صلاح الدين العتباتي:
- 1- الثقافة والاعلام 98/3/8 - 2000/1/24م
- 2- الثقافة والاعلام 2000/1/24 - 2002/2/22م
- 3- مستشار السلام 2002/2/22م
- 50/ الأستاذ/ جوزيف ملوال:
- 1- الثروة الحيوانية 98/3/8 - 2000/1/24م
- 2- المساحة والتنمية العمرانية 2000/1/24 - 2002/2/22م
- 3- الطيران 2002/2/22م
- 51/ د. عبد اللطيف محمد سيد أحمد:
- 1- الثروة الحيوانية 2000/1/24م
- 52/ السيد/ شريف التهامي:

- 1- الري 98/3/8 - 1998/10/20م
- 53/ السيد/ د. لام أكلول أجلاوين:
- 1- النقل 98/3/8 - 2000/1/24م
- 2- النقل 2000/1/24 - 2002م
- 54/ الفريق/ مهدي بابو نمر:
- 1- الصحة الاتحادية 98/3/8 - 2000/1/24م
- 55/ السيد/ د. عبد الوهاب عبد الرحيم (بوب):
- 1- 1996/4/20م
- 56/ السيد/ أنجلو بيددا:
- 1- وزير الخدمة العامة 1996/4/20م
- 57/ السيد/ أبو القاسم محمد ابراهيم:
- 1- وزير العلاقات بالمجلس الوطني 96/4/20 - 1998/3/8م.
- 58/ الأستاذ/ جوزيف لاقو:
- 1- مستشار بدرجة وزير 97/1/24 - 1998/9/24م
- 59/ الأستاذ/ أحمد ابراهيم الطاهر:
- 1- العلاقات الاتحادية 97/3/8 - 2000/7/10م
- 2- العلاقات الاتحادية 2000/7/10م
- 60/ العميد/ يوسف عبد الفتاح محمود:
- 1- رئيس المجلس الأعلى للرياضة 1998/3/8م
- 61/ السيد/ قطبي المهدي:
- 1- التخطيط الاجتماعي 2000/1/24م
- 2- المستشار السياسي 2000/1/24 - 2003/12/31م
- 62/ السيد/ د. محمد خير الزبير:
- 1- المالية ولاققتصاد الوطني 2000/1/24 - 2002/2/22م
- 63/ السيد/ د. عبد الحليم اسماعيل المتعافي:
- 1- الصناعة والاستثمار حتى 2000/1/24م

64/ السيد/ الحاج آدم يوسف:

1- وزير الزراعة والغابات

65/ السيد/ عبد الباسط عبد الماجد:

1- التربية والتعليم 2000/1/24 – 2001/2/22م

2- الثقافة والسياحة 2001/2/22 – 2002/8/19م

3- الثقافة 2002/8/19 – 2003/12/13م

66/ اللواء ركن/ الهادي عبد الله محمد العوض:

1- الشؤون الداخلية 2000/7/10 – 2001/2/22م

2- وزارة مجلس الوزراء 2001/2/22 – 2003/12/31م

67/ السيد/ شنبول عدلان:

1- وزير الطيران 2000/7/10 – 2001/2/22م

68/ السيد/ عبد الحميد موسى كاشا:

1- الزراعة والغابات 2000/7/10 – 2001/2/22م

2- التجارة الخارجية 2002/2/22 – 2003/12/31م

المصدر:

عبد الباسط صالح سبدارات، حكومات السودان، خمسون عاماً من التملل والتقلت
الوزاري - رحلة التغير في الجهاز التنفيذي، الدار السودانية للكتب - الخرطوم
2004م.

المقدمة

موضوع البحث :

هناك اتفاق بين علماء السياسية والاجتماع ان معظم ان لم يكن كل المجتمعات البشرية تعيش حالة مستمرة من الحراك والتغيير تتفاوت درجة هذه الحالة من مجتمع لآخر من حيث سرعتها ومداه والعوامل المؤثرة فيها. ومن ابرز العوامل المؤثرة في التغيير ودرجة سرعته ومداه، أشار العلماء لدور الطبقات الاجتماعية، وما تشمله من نخب وشبكات. ومن جهة أخرى، فللمراحل التاريخية التي يمر بها المجتمع ايضاً دورها في تشكيل دور الطبقات والنخب في ادارة التغيير.

وفي حالة السودان نجد أن التشكيلات الاجتماعية، والاقتصادية "النخب"، قد نمت وتطورت منذ فترات طويلة، بدءاً بعصر سلاطين الفونج الذين لعبوا دوراً بارزاً في تطور النظام التجاري في سلطنتهم من خلال ربطها بالعالم الخارجي مما أدى إلى بروز نخبة اقتصادية مقدررة تطورت فيما بعد. كما شهد الحكم التركي المصري (1821 - 1881م) بروز نخبة اقتصادية أوجدها النظام تحقيقاً لأهدافه في ذلك الوقت والرامية إلى الحصول على ثروات وإمكانات السودان الاقتصادية. كما حدث تطور آخر للنخبة الاقتصادية السودانية في عهد الحكم الإنجليزي المصري (1881 - 1898م) حيث برزت الزعامات الدينية والقيادات القبلية كنخبة اقتصادية بفعل السلطات التي منحت لها في إطار الإدارة المحلية والتسهيلات المتمثلة في الرخص التجارية، وتصاديق المشاريع الزراعية، مما أدى إلى مراكمة ثرواتها وإبرازها كنخبة اقتصادية فاعلة، ومن ثم تطورت تلك النخب في عهد الحكومات الوطنية بفعل وراثتها للنظام الاستعماري حيث برزت نخبة اقتصادية في بداية عهد الاستقلال قوامها قيادات الأحزاب التقليدية والأرستقراطية الدينية والقيادات التقليدية ثم جاءت النخبة الاقتصادية التي برزت في فترة الحكم المايوي والتي تختلف كثيراً عن تلك التي سادت قبل ذلك نتيجة للتغيرات التي أحدثت في البنيات الاقتصادية والاجتماعية من خلال الخطط الاستراتيجية حيث ساهمت الزراعة الآلية مساهمة فعالة في تطور النخبة الاقتصادية.

سيطرت حكومة الإنقاذ على مقاليد الحكم في 30/يونيو/1989م طرحت برنامجها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في بيانها الأول وفي البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي (90-1993م) ثم في الاستراتيجية القومية الشاملة (1992-2002م) والتي شكلت الإطار الفكري والمنهجي للدولة حيث ربطت الاستراتيجية حلقات الاقتصاد بالإصلاح المالي والنقدي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بحركة المجتمع في جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية مستهدفة تحريك جمود الاقتصاد السوداني، والتغير الاجتماعي واعتمدت في ذلك على سياسة التحرير الاقتصادي والإصلاح المالي وكان الهدف منها إجراء إصلاحات اقتصادية وفتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية وتعويم سعر العملة وتخلي الدولة عن أي دور في الاقتصاد وفقاً لمتطلبات العولمة الاقتصادية، التي تعني تصدير الأموال وإزالة كافة القيود الجمركية والغير جمركية والمعوقات الفنية أمام التجارة، مما نتج عن ذلك بروز نخبة اقتصادية جديدة لم تكن معروفة من قبل مستفيدة من القوانين واللوائح والنظم والاتفاقات والمعاهدات الدولية التي تسهل عملية الاندماج في التجارة العالمية عبر الشركات الكبرى والمتعددة الجنسيات، كما إستفادت من علاقتها السياسية بنظام الحكم حيث تحول أعضاء الحكومة وأصحاب الولاء السياسي إلى جزء لا يتجزأ من الفئات (النخبة) الرأسمالية المسيطرة في السودان وتحولت سياسات الدولة وخطط الدولة إلى آلية لخلق نخبة إقتصادية جديدة وإدخالها لنادي النخبة الاقتصادية السودانية.

مشكلة البحث :

شهد السودان على امتداد تاريخه عدداً من النخب الاقتصادية، حيث تشكلت تلك النخب على مر التاريخ السوداني ابتداءً من عهد سلطنة الفونج ثم الدولة التركية في عهد الحكم الإنجليزي المصري مروراً بالحكومات الوطنية، نتاج عدد من العوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية كإقلية محدودة من المجتمع تمتعت بامتيازات واسعة خلال التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية داخل المجتمع السوداني، حيث برزت نخبة إقتصادية جديدة في كل الفترات السابقة مستفيدة من أوضاعها الاجتماعية والسياسية، إلا أن فترة حكومة الإنقاذ من 1989 - 2006م شهد السودان تطوراً درامياً في النخب الاقتصادية أكثر من أي عهد مضى حيث ظهرت نخب إقتصادية تختلف من حيث تكوينها عن تلك النخب التي سادت في ظل الحقب الماضية.

فكيف تشكلت تلك النخب الاقتصادية الجديدة في السودان في فترة 1989م - 2006م ؟

1/ هل لسياسات التحرير الاقتصادي التي إنتهجتها الحكومة في البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي 1990 - 1993م وفي مقررات المؤتمر القومي الاقتصادي 1989م ثم في الاستراتيجية القومية الشاملة 1999 - 2002م دور في إبراز النخب الاقتصادية الجديدة.

2/ أم هي إفراز للعولمة الاقتصادي.

3/ أم هي إفراز للولاء السياسي من خلال سيطرة الكادر السياسي الموالي للحكومة لمقاييد العمل السياسي والتنفيذي والإداري والتشريعي في السودان من خلال سياسة التمكين ؟

أهداف البحث :

شهد السودان تحولاً جذرياً في التركيبة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية في الفترة 1989 - 2006م حيث فصح المجال في تلك الفترة لقيام نخب إقتصادية حديثة ، لا صلة لها بالطبقات الرأسمالية التقليدية أو حتى الطبقة البرجوازية التي سادت في فترات الحكم الاستعماري والحكومات الوطنية السابقة قوامها موظفي الدولة وضباط الجيش والأمن وقيادات الخدمة المدنية كما برزت القوى الحديثة كنخبة إقتصادية سواء من خلال الأحزاب السياسية ومؤسساتها أو أفرادها أو من علاقتها بجهاز الدولة ولذلك يهدف البحث التعرف على الآتي :

1/ وصف التحولات المحيطة بتطور النخب الاقتصادية في السودان في المرحلة التي أعقبت 1989م.

2/ بحث عوامل وأسباب نمو النخب الاقتصادية الجديدة ، وإستقصاء العوامل المؤثرة في تكوينها ، كعوامل إقتصاد السوق ، والعولمة.

3/ تحليل العلاقة بين الولاء السياسي وتكوين الثروة والوقوف على أهميتها في إبراز النخبة الاقتصادية في الدراسة.

فروض البحث :

السودان كواحد من دول العالم الثالث يواجه تحديات تنموية كبيرة تمثلت في تخلفها الاقتصادي ولمواجهة تلك التحديات إتبع عدة طرق وآليات لبرمجة وتخطيط إقتصاده من خلال إصلاحات هيكلية تهدف إلى الاندماج والانتفاع بأقصى قدر ممكن من الفوائد الناجمة عن عولمة الإقتصاد وتحرير التجارة وذلك من خلال إزالة كافة القيود الفنية أمام التجارة ، لتكامل إقتصاد السودان واندماجه في الإقتصاد العالمي أدى إلى بروز نخبة إقتصادية حديثة إستفادت من سياسة التحرير الاقتصادي والعولمة الاقتصادية مستقلة علاقاتها مع السلطة السياسية عبر الولاء السياسي ولذا كانت فروض البحث على النحو التالي :

1/ النخب الاقتصادية الجديدة إفراز لسياسات وتطبيقات التحرير الاقتصادي.

2/ لعبت العولمة المالية ، عبر شبكة الأسواق المالية الإقليمية والدولية دوراً كبيراً في تشكيل النخب الاقتصادية.

3/ التحول لاقتصاد السوق لم يقف عائقاً أمام جماعات المصالح الخاصة لتوظيف نفوذها السياسي وتجبر السياسات الاقتصادية لصالحها.

منهج وطرق البحث :

يستخدم البحث عدة مناهج أولها المنهج التاريخي ، حيث يتم توثيق تاريخ تطور النخب الاقتصادية في السودان حيث تناولتها الدراسة في عدة فترات تاريخية كما يستخدم البحث المنهج الوصفي ، لوصف النخب الاقتصادية في الفترات المختلفة (أنشطتها التجارية ، المالية ، الاقتصادية ، المصرفية) وفي القطاعات (الزراعية ، التجارية ، الصناعية ، العقارية) كما يستخدم المنهج التحليلي لتفسير هذه الأنشطة وأي العوامل (السياسية ، عائلية ، مهنية) لعبت دوراً في ظهور النخب الاقتصادية ، مع التركيز على دور العولمة الحالية ودور سياسات التحرير الاقتصادي في إبراز تلك النخب.

أدوات ومصادر البحث :

1. شمل مسح المكتبات والمؤسسات وزارات المالية الإقتصاد الوطني، التجارة الخارجية، بنك السودان، وزارة الاستثمار ، المفوضية العامة للأراضي ، اتحاد الغرفة التجارية والصناعية ، اتحاد الشقق المفروشة ، وزارة التربية والتعليم ، وزارة الصحة ولاية الخرطوم ، وزارة العدل ، وزارة الداخلية ، الإدارة العامة للسجون.
2. شمل مسح الجامعات: جامعة الخرطوم ، جامعة امدرمان الإسلامية ، جامعة الزعيم الأزهرى ، جامعة امدرمان الأهلية ، جامعة السودان ، جامعة النيلين ، جامعة الرباط الوطني.

3. الأحزاب السياسية: حزب المؤتمر الشعبي ، الحزب الشيوعي السوداني ، حزب العدالة الأصل ، حزب العدالة ، الحزب الاتحادي الديمقراطي ، حزب الأمة القومي.

المقابلات :

1. تم عرض قائمة أولية بالاسماء وشملت ممثلين لرجال اعمال، سياسيين، مدراء بنوك وشركات، رؤوساء أحزاب سياسية ، شيوخ قبائل، والأندية الرياضية.

2. تم اختيار شرائح معينة تجسد مفهوم الشبكة وتمثلت في مزيج من: السياسيين، مدراء الشركات، اصحاب النفوذ الاجتماعي والديني والقبلي

3. تم اختيار ثلاثة من كل شريحة ممثلة بالسياسيين والاقتصاديين والأكاديميين ورجال الأعمال والقوى الاجتماعية الحية.

وشملت اسئلة المعايينة:

1. سياسة التحرير الاقتصادي التي انتهجتها حكومة الإنقاذ سبب من أسباب بروز نخبة اقتصادية.
2. بيع الحكومة لمؤسسات القطاع العام للقطاع الخاص من أسباب بروز نخب اقتصادية جديدة.
3. هناك أخطاء قانونية وإدارية صاحبت بيع مؤسسات القطاع العام والخاص ، من أسباب ثراء فئات اجتماعية معينة.
4. بيع مؤسسات القطاع العام من أسباب بروز نخبة اقتصادية جديدة.
5. استفادت بعض الفئات البيروقراطية من بيع مؤسسات القطاع العام ودخلت ضمن النخب الاقتصادية الجديدة في السودان.
6. انتهاج سياسة فك الرقابة على حركة الأموال أدى إلى ظهور نخبة اقتصادية جديدة.
7. اتباع سياسة تعويم سعر العملة أدى إلى بروز أو ظهور نخبة اقتصادية جديدة من خلال الإتجار بالعملة.
8. إزالة القيود الجمركية أمام التجارة العالمية أدى إلى ظهور نخبة اقتصادية جديدة.
9. منح الإعفاءات الجمركية لبعض المؤسسات المحلية والأجنبية والأفراد بدعوى تشجيع الاستثمار وفق قانون الاستثمار لسنة (2000م) المعدل (2003م) أدى إلى ظهور نخبة اقتصادية جديدة.
10. جزء من الفئات الاقتصادية الموالية لحكومة الإنقاذ استفادت من سياسات التحرير الاقتصادي.
11. جزء من الفئات الاقتصادية لحكومة الإنقاذ هي التي حصدت ثمار برنامج الإنقاذ الاقتصادي.
12. الولاء السياسي سبب مباشر لتراكم الثروة والثراء المفاجئ في عهد حكومة الإنقاذ.
13. اتخاذ القرار الاقتصادي في ظل حكومة الإنقاذ يتم وفق مصالح الفئات الرأسمالية الموالية لها مما أدى إلى بروزها كنخبة اقتصادية.

أما فيما يتعلق بمصادر وأدوات البحث فإن الباحث إستخدم بصورة رئيسية المقابلات المقننة بجانب التقارير الرسمية المنشورة وغير المنشورة خاصة المتعلقة بنشاط الجهاز المصرفي، ، تقارير بنك السودان ، الصرف الاقتصادي ، تقارير المراجع العام ، الصفحات الاقتصادية والسياسية في الصحف اليومية ، بالإضافة للمصادر من كتب ودوريات ، وأوراق عمل.

حدود البحث :

من حيث المكان جمهورية السودان ، أما من حيث الزمان فالدراسة قاصرة على الفترة من 89 - 2006م حيث تم تقديم مقترح الأطروحة في بدايات العام 2007م.

هيكل البحث :

تناول الفصل الأول في المبحث الأول منه الطبقات الاجتماعية عبر مراحلها التاريخية المختلفة من حيث مكوناتها ابتداءً من العائلة مروراً بالعشيرة، القبيلة، الأمة وصفاتها المميزة مع ظهور أطر تقسيم العمل ونمو المبادلات التجارية وظهور الدولة الحديثة كما تطرق إلى الشبكات الاجتماعية والإقتصادية التي ظهرت بفضل التمايز الاجتماعي على مر السنين خاصة الشبكات الإقتصادية والمالية التي حلت تدريجياً محل التمايزات الاجتماعية الأخرى "القبيلة - العشيرة - الأمة" في ظل تدخل الدولة المركزية والتغلغل التدريجي لعلاقات الإنتاج الرأسمالية دون أن تختفي تماماً بل من خلال عملية مزاجية بين الهياكل الاجتماعية الأخرى. كما تناول في المبحث الثاني منه مفهوم النخب ونظريتها من خلال إستعراض الإتجاه التنظيمي والإتجاه السيكلوجي وأخيراً الإتجاه النظامي كما إستعرض المبحث أنواع النخب "الصفوات" السياسية، الثقافية، الاجتماعية، الإقتصادية.

أما الفصل الثاني الذي جاء في ثلاث مباحث حيث إستعرض المبحث الأول منه ظاهرة العولمة من حيث الظهور والمصطلح ومفهوم العولمة وخصائصها وجذورها التاريخية وأنواعها وآلياتها حيث تناول مفهوم العولمة باعتبارها مرحلة حاسمة في تاريخ البشرية جمعاء لكونها أحدثت تحولاً جذرياً في التاريخ الإنساني وكذلك إستعرض الجذور التاريخية لها منذ تاريخ بدايتها والمراحل التي مرت بها وأيضاً تناول أنواع العولمة المختلفة وتم إستعراض العوامل الإقتصادية والمالية والسياسية والإتصالية وكذلك تناول آلياتها المختلفة في الشركات متعددة الجنسيات والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. وفي المبحث الثاني تناول سياسة التحرير الإقتصادي التي تشكل الجزء الأساسي في عملية إختفاء السوق الحديث فيه إستعرضنا الأهداف الاجتماعية الإقتصادية للتخصيص وإستراتيجياتها وطرقها المختلفة من خصخصة الإدارة بإستعراض عقد الإدارة وعقد التأجير وعقد الإمتياز وطرق البيع والتي منها البيع المباشر وبيع الأسهم والبيع للعاملين في المؤسسة وفي المبحث الثاني من هذا الفصل تم تناول تجارب دول العالم في الخصخصة حيث تناول تجارب الدول المتقدمة والنامية.

أما في الفصل الثالث في الدراسة ناقش مكونات الإقتصاد السوداني في مبحثين الأول تناول مكونات الإقتصاد السوداني في الفترة 1898 - 1956م حيث تم إستعراض الزراعة، الصناعة، الثروة الحيوانية، التجارة كمكونات للإقتصاد السوداني في تلك الفترة أما المبحث الثاني تناول مكونات الإقتصاد السوداني للفترة 56 - 1989م بعد خروج الاستعمار أي في عهد الحكومات الوطنية ابتداءً بالحكومة الوطنية الأولى مروراً بعهد الفريق عبود وأكتوبر ونظام مايو وفي فترة الديمقراطية الثالثة حتى قيام ثورة الإنقاذ.

أما الفصل الرابع أيضاً تناول مكونات الإقتصاد السوداني في الفترة 89 - 2006م وهي فترة الدراسة جاء هذا الفصل في ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول منه الصناعة والزراعة والثروة الحيوانية كمكونات إقتصادية تاريخية مع عكس مدى التطورات التي طرأت عليها خلال فترة حكم الإنقاذ كما ناقش المبحث الثاني من الفصل البترول اكتشافاً وتنقيباً وتسويقاً وإنتاجاً ومدى تطوره خلال هذه الفترة كما تناول حجم الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع خلال فترة الدراسة، أما المبحث الثالث ناقش الخدمات كمكون من مكونات الإقتصاد السوداني حيث تناول قطاع الإتصالات ومدى التطور الذي طرأ على هذا القطاع عقب إعلان الدولة سياسة التحرير الإقتصادي وكذلك ناقش المبحث قطاع النقل والتطورات التي شهدتها القطاع خلال فترة الدراسة كما تناول المبحث قطاع الكهرباء والطيران المدني والتطورات التي طرأت عليهم وأخيراً ناقش المبحث قطاع التعليم والصحة ومدى تأثيرها لسياسة التحرير الإقتصادي وأخيراً تناول قطاع العقارات إستثماراً وتطوراً خلال فترة الدراسة.

أما الفصل الخامس ناقش العوامل المؤثرة في تطور النخب الإقتصادية السودانية في عهد الحكومات الوطنية متتبعاً العوامل التي أثرت في تطورها عبر الحقب الماضية كأقلية محدودة من المجتمع تمتعت بإمتيازات واسعة من خلال مبحثين الأول تتبع تلك المسيرة في الفترة 1956 - 1969م والتي كانت النخب الإقتصادية فيها مكونة من أربعة فئات إجتماعية وهي القيادات الدينية، والقيادات القبلية والتجار وكبار موظفي الدولة. أيضاً ناقش المبحث الثاني من الفصل الخامس العوامل المؤثرة في تطور النخب الإقتصادية في الفترة 1969 - 1989م من خلال التغيرات التي أحدثت في البنيات الإقتصادية والاجتماعية التي لم يشهد لها السودان مثيل منذ الإستقلال.

في الفصل السادس تناولت الدراسة سياسات الدولة وأثرها في ظهور نخبة إقتصادية جديدة في الفترة 1989-2006م من خلال ثلاث مباحث المبحث الأول تناول سياسة التحرير وأثرها في إبراز نخبة إقتصادية جديدة باعتبارها جزء من عملية إقتصاد السوق الحديث الذي يعتمد على فلسفة الإقتصاد الليبرالي والتي إرتبطت في السودان بقدوم الإنقاذ والقرارات التي أتخذت في هذا الشأن وناقش المبحث مدى إرتباط هذه السياسة ببروز فئة إقتصادية جديدة لم تكن مألوفة للمجتمع السوداني من قبل استفادت من سياسة التحرير الإقتصادي بفضل إرتباطها بجهاز الدولة وأخرى إستفادت بحكم

موقعها الإقتصادي السابق وفي المبحث الثاني من هذا الفصل ناقشت الدراسة دور الولاء السياسي في إبراز نخبة إقتصادية جديدة من خلال سياسات التمكين التي إنتهجها النظام لأجل تثبيت دائم حكمها وأخيراً المبحث الثالث تناول الفساد وأثره في إبراز نخبة إقتصادية جديدة في السودان من خلال آلياته وفي غمار فقدان القانون وهيبته بفضل قدرات المتنفيين في تعطيله وكذلك من خلال الخل الذي شاب عمليات الخصخصة كواحد من إستراتيجيات سياسة التحرير الإقتصادي.

أما الفصل السابع فصل تحليلي ناقش السياسات الإقتصادية وأثرها في ظهور الشبكات الإقتصادية التجارية وخاصة السياسات التي إتبعتها حكومة الإنقاذ منذ الوهلة الأولى لمجيئها حيث إتبعته سياسة إقتصادية قابضة في النظام المصرفي مما أدى إلى بروز ظاهرة شبكات التحويل خارج النظام المصرفي تناول البحث ظاهرة سوق كرين وسوق العملات الحرة كنموذجين لظاهرة الشبكات التجارية الجديدة التي دخلت نادي (الأثرياء) النخب الإقتصادية من أوسع أبوابه.

الفصل الأول

الطبقات الاجتماعية ، النخب الاقتصادية والشبكات

المالية مفاهيم ونظريات معاصرة

إن مشكلة نشوء وتطور الطبقات بمختلف أشكالها (سياسية ، اقتصادية ، اجتماعية ، ثقافية ، دينية) في المجتمعات الحديثة تحتل أهمية نظرية وعلمية كبيرة في فهم طبيعة تطور العلاقات والصراعات في المجتمعات المعاصرة. هنالك نظريات كثيرة متداولة حول نشوء التمايزات في المجتمعات الحديثة، وعليه يتناول هذا الفصل الطبقات الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي في المبحث الأول كما يتناول النخب الاقتصادية والنظريات المفسرة لها والعوامل التي تؤدي إلى تشكلها ومدى ارتباطها بالشبكات المالية.

1-1 الطبقات الاجتماعية والاقتصادية :

من المعلوم أن المجتمعات البشرية عبرت بمراحل تاريخية متعددة ومختلفة، تشكلت وتطورت خلالها مكوناتها من العائلة مروراً بالعشيرة ، القبيلة ، الأمة وسارت في موازاة هذه مكونات أخرى تمثلت في الكيانات المرتبطة بالإنتاج ووسائل كسب العيش كالرعي ، الزراعة ، التجارة ، ونشأت جماعات الحرفيين، الصناعيين وغيرهم.

نظراً لتعدد مستويات الأنساب ، تكون هنالك صعوبات موضوعية بالغة تصادف الباحث في مجال تحديد نقاط التماس والتداخل بين الأوضاع القبلية والطائفية والطبقية والجهوية في خريطة الواقع الاجتماعي المعاصر، مما يعقد كثيراً من مهمة الباحث الذي يسعى لفهم خريطة الواقع الاجتماعي ، بتضاريسه وتعقيداته وتشابك عناصره المتنوعة.

ويخطئ البعض إذ يعتقد أن التصنيفات والأوضاع والمراتب الطباقية في المجتمع العربي هي من قبيل التحليلات (المستوردة) المستندة إلى نتاج الفكر الغربي وواقع الأمر أن كتابات المؤرخين والمفكرين العرب الأقدمين قد حفلت بالعديد من التصنيفات والمراتب الطباقية التي تؤكد انقسام المجتمع العربي عبر العصور المختلفة إلى طبقات وفئات (اجتماعية متميزة)⁽¹⁾.

في صدر الإسلام كان هنالك تقسيم سائد للمراتب والفئات الاجتماعية لخصه سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه في حديث نصح " أن الرعية طبقات لا يصلح بعضها إلا ببعض ولا غنى ببعضها عن بعض ، فمنها جنود الله ، ومنها كتاب العامة والخاصة ، ومنها قضاة العدل ، ومنها عمال الإنصاف والرفق ومنها أهل الجزية والخراج ومنها التجار وأهل الصناعة ومنها الطبقة السفلى من ذوي الحاجة والمسكنة ، وكلاً قد سمي الله سهمه ووضع على حده فريضته ، وفي الله لكل سعة ، ولكل على الوالي حق يقدر ما يعلمه" أن خطوط التقسيم والتمايز المجتمعي داخل المجتمع العربي ، لم تكن بدعة من اختراع الفكر الغربي ، رغم اختلاف الرؤى والاجتهادات ، وتباين المفاهيم⁽²⁾ أن هنالك نوعان من الطبقة الاجتماعية تسود المجتمع العربي الأولي تمثل طبقة البناء الطائفي والعشائري تقطع المجتمع عمودياً والثانية طبقة عادية تقطع المجتمع أفقياً. وفي نفس الوقت يعترف المؤرخون الذين ينتمون للمدرسة الماركسية - التي تستند إلى منهج المادية التاريخية - بأن الفوارق الاجتماعية والطبقية في المجتمعات التي تنتمي إلى عالم "ما قبل الرأسمالية" تميل إلى أن تأخذ شكل الانقسام إلى طرق وطوائف متميزة. إذ عندما يكون التقسيم الاجتماعي للعمل متخلفاً "غير متطور" في مجتمع ما فإن التمايز الاجتماعي يأخذ شكل تمايز في المراتب والمهن "الأمرء ، النبلاء ، رجال الدين ، الكهنوت ، الفلاحون ، أرباب الحرف والصنائع" دون أن ينعكس ذلك بالضرورة في شكل هيكل أو تمايز طبقي محدد المعالم بالمعنى المعاصر⁽³⁾ ولذا يمكن الحديث عن فئة النبلاء في أوروبا العصور الوسطى كشبكة بالمعنى الحديث في ظل الرأسمالية ولكن كفئة قائمة على علاقات روابط الدم والفروسية العسكرية أي كشبكة مغلقة مترابطة الصفوف وكذلك يمكن الحديث عن فئة البراهمة التي تحتكر أعلى المراكز الاجتماعية في المجتمع الهندي بفضل المهام الدينية التي تقوم بممارستها وفي المجتمع الياباني أن فئة الساموري تمثل أعلى المراتب في قمة الهرم الاجتماعي في المجتمعات العربية هناك بعض الطوائف والطرق "ذات البنى المغلقة" مثل فئة "السادة" في بلدان العراق واليمن وفئة "العلماء" القضاة في معظم البلدان العربية ، ففي العراق واليمن تبرز أهمية فئة "الأشراف" أو "السادة" الذين ينحدرون من نسل النبي "ص" من بني هاشم فهذه الفئات تستمد مكانتها الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع العربي المعاصر على أساس وراثي بحت فعلى الرغم من أن فئة السادة لا تستند في نشأتها إلى أساس أو قاعدة اقتصادية معينة إلا أنه عبر السنين حدث تزاوج واضح بين المكانة الدينية "الروحانية" وبين المكانة الاقتصادية⁽⁴⁾ وبهذا الصدد يشير بعض الباحثين إلى أن القوة السياسية والإدارية "الفئة" السادة من خلال احتكارهم للمناصب العليا في الدولة بجانب القوة الاجتماعية

قد أدى إلى خلق شبكة اقتصادية قوامها الفئة "السادة" وأنسابها وأصحاب المصالح المرتبطة بهم من الفئات الأخرى وهكذا تحول بعض السادة إلى مصاف كبار الملاك وكبار التجار في اليمن وكذلك الحال في العراق إذ يوضح هذا "بتباطؤ" عملية تحول بعض "جماعات المكانة" في المناطق الحضرية العراقية إلى ملاك مثل السادة الذين يدعون الانحدار من نسل النبي محمد "ص" وكذلك فئة "الضباط" الذين حاربوا إلى جانب الشريف حسين في ثورته ضد الأتراك خلال الفترة 1916 - 1918م - فبعد أن كانت المكانة والحظوة الاجتماعية، تقوم على مفهوم الإلمام بالدين "العلماء" أو الانحدار من نسل النبي "ص" أو على المقدرة القتالية والفروسية العسكرية، أصبح الجاه والمكانة والتمايز الاجتماعي صفات مرتبطة بحيازة وملكية الأرض ورأس المال التجاري وتالياً أصبحت "ملكية وسائل الإنتاج أو عدم ملكيتها" صفات مميزة ومحددة للتدرج في البنيان الطبقي الاجتماعي في المجتمع العراقي الحديث⁽⁵⁾.

مع ظهور وإطراد تقسيم العمل ونمو المبادرات التجارية وظهور الدولة الحديثة أصبح من أهم التحديات التي واجهت التحليل الطبقي مسألة تصنيف الطبقات نتيجة للتغيرات السريعة في المجتمعات الرأسمالية وتركز رأس المال وتركزه في مرحلة الرأسمالية الكولبية نتيجة نشاطات الشركات المتعددة الجنسية، وأيضاً دور الدولة في دول العالم الثالث حيث تتدخل الدولة في مسارات الاقتصاد المختلفة سواء باسم التخطيط من أجل التنمية أو التحرير الاقتصادي فإن العديد من التمايزات دخل المجتمعات أخذت تتبلور لتحل تدريجياً محل التمايزات القبلية "المغلقة" القائمة على أساس علاقة القرابة وروابط الدم وأواصر التضامن القبلي. وهكذا أصبحت الأسواق والتجارة والسلطة آليات لربط الشبكات المصلحية بعضها البعض بالمدن والأرياف في إطار الوعاء القبلي⁽⁶⁾، أن الترتيبات القبلية القائمة على الرتب والمناصب تحول تدريجياً إلى شبكة بالمعنى الحديث إذ أن سلالة شيخ القبيلة أو خط نسبة يمثل نقطة بداية ظهور شبكة من المتنفيين يستحوزون على الفائض الاقتصادي للفلاحين القبليين. وهكذا فإنه من العبث النظر إلى القبيلة و"التكوينات القبلية" باعتبارها ظواهر أو نظاماً "مغلقة" أو ساكنة تاريخياً. بل هي تنظيمات إجتماعية متحركة تتأثر وتتأثر بالظواهر الاجتماعية في المجتمعات التي تتعايش داخلها وتتخالف معها. وتذكر الوقائع التاريخية لقد لعبت الإدارة الكولونiale والسلطات المركزية في معظم البلدان العربية دوراً مهماً في مجال تحويل مشايخ القبائل إلى "شبكة من الإقطاعيين" من خلال منحهم مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية عند إدخال نظم تسجيل الأراضي لأول مرة. من هذا تشير دورين داريز إلى ما قامت به السلطات المركزية في العراق بتسجيل مساحات هائلة من الأراضي في جنوب العراق بأسماء مشايخ القبائل وشيوخ العشائر مما أدى إلى تحويلهم تدريجياً إلى مشايخ إقطاعيين وفي مقابل ذلك حدث تحول أقسام مهمة من أفراد القبائل والعشائر أي إقنان ومزارعين بالمحاصة يعملون في أراضي الشيوخ وكذلك تشير فاطمة بابكر محمود في أطروحتها للدكتوراه عن تطور البرجوازية السودانية في العام 1983م، كيف لعبت سلطات الاحتلال البريطاني دوراً مهماً في نشأة الرأسمالية الزراعية في السودان ولاسيما في إطار مشروع الجزيرة إذ قامت الإدارة البريطانية بمنح تراخيص وعقود إيجار طويل المدى لزراعة مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية الداخلية ضمن مشروع الجزيرة لقادة رؤساء الطوائف الدينية في السودان. ولا غرور إذ أن أول من حصل من السودانيين على مثل هذا العقد هو السيد عبد الرحمن المهدي نجل الزعيم التاريخي لأنصار عام 1933م وفي هذا الاتجاه نفسه تم منح عقود مماثلة للانتفاع بأراضي مشروع الجزيرة إلى بعض وجهاء الطوائف والطرق الصوفية من أمثال الشريف الخليفة الحلو، الشريف يوسف الهندي، السيد علي الميرغني "زعيم الطائفة الخاتمية" وجدير بالذكر هنا أن معظم هذه الأراضي كانت من الأراضي التي يجري ريعها على أسس حديثة.

2-1 مفهوم النخب ونظرياتها :

تنطوي دراسة النخبة في أي مجتمع على أهمية كبرى باعتبارها تسهم بشكل كبير في فهم وتفسير السلطة السياسية داخل الدولة والواقع الاجتماعي داخلها، فداخل أي مجتمع هناك فئة محدودة حاکمة، تحتكر أهم المراكز الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتلعب أدوار طلائعية داخل النسق السياسي والاجتماعي، وتملك سلطات على مستوى اتخاذ القرارات أو التأثير في صياغتها في أقل الأحوال، وأخرى واسعة محكومة ولا تملك نفس الإمكانيات فيما يخص صناعة هذه القرارات. وهكذا توجد في كل المجتمعات نخبة أتاحت لها إمكانية الاطلاع بأدوار رئيسية ومهمة في مختلف المجالات.

يطرح موضوع النخبة صعوبات منهجية مهمة، نظراً لتعدد الرؤى والمقاربات في هذا الشأن، وقد تناول بالدراسة بعض الفلاسفة منذ آلاف السنين، إفلاطون سبق وأن تحدث عن طبقة الحكماء. كما استعملت كلمة "النخبة" في القرن السابع عشر لوصف سلع ذات تفوق معين، وامتد استعمالها فيما بعد ليحتل الإشارة إلى فئات اجتماعية متفوقة، كالحوحدات العسكرية الخاصة أو الطبقات العليا من النبلاء⁽⁷⁾.

وقد اكتسب مصطلح النخبة أهمية بالغة في بداية القرن المنصرم مع ظهور نظريات مرتبطة بهذا الشأن قادها بعض الباحثين أمثال باريتو وموسكا.

أولاً : مقارنة المفهوم :

الأثر الكبير في ذبوع هذا المفهوم، من خلال Pareto وباريتو Moska كان للباحثين الإيطاليين موسكا دراساتهم الاجتماعية في بداية القرن العشرين، فقد أكدوا معاً على أن المجتمعات تنقسم إلى طبقتين أو جماعتين : الأولى حاكمة ، والثانية محكومة ، وأن كان موسكا قد فضل الطبقة الحاكمة للتعبير عنها. والنخبة من منظورهما مجموعة من الأشخاص الذين توافرت لديهم شروط موضوعية (الثروة ، والقدرة) وأخرى ذاتية (المواهب) بالشكل الذي يجعلها متميزة فقد اعتبر أنها تلك الطبقة التي تتميز بقدرتها على التأثير أكثر من غيرها ، Lasswel عن باقي أفراد المجتمع. أما لازويل مع جنيتها لنتائج ملموسة بفضل هذا التأثير⁽⁸⁾.

في تصور آخر برأي (برايت ملز) الذي ركز على المجتمع الأمريكي في دراسته، أنه لا توجد علاقة وطيدة بين النخبة وإملاك إمكانية اتخاذ القرار، حيث توصل إلى أن هناك مجموعة من المؤسسات تتحكم في مسار الولايات المتحدة حددها في المؤسسة العسكرية ، المؤسسة السياسية ، المؤسسات والشركات الكبرى، من خلال نخبة تحتل مكانة مهمة داخل هرم إتخاذ القرار داخل هذه المؤسسات⁽⁹⁾.

على الرغم من الصعوبات التي تعيق تحديد مفهوم قار للنخبة بالنظر لتعدد التعريفات الواردة بشأنها ، يمكن القول أن المصطلح يميل إلى مجموعة من الأفراد الذين يتبنون مراكز سياسية وإقتصادية وإقتصادية عليا داخل المجتمع، تسمح لهم بصناعة القرارات في مختلف المجالات أو التأثير في صياغتها. وبناء على ذلك ، كان من الطبيعي أن تتوافر لكل مجتمع من المجتمعات - بغض النظر عن درجة نمائه - وتطوره - نخبة تحظى بأهمية كبرى على مستوى قيادة الحياة الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية أو العسكرية أو الاقتصادية. ويعتقد البعض أن ترتيب مواقع أنماط "النخب" يختلف من حيث الأهمية والقوة ، من مجتمع إلى آخر ، كما يختلف في المجتمع الواحد من مرحلة إلى أخرى. ففي المجتمع البدائي أو البدوي كانت الشجاعة والفروسية والكرم والرأي والحكمة والفراسة، هم صفوة المجتمع ، ويجري حل الأمور تحت رعايتهم ومشورتهم⁽¹⁰⁾. مع أن هناك قدراً ملحوظاً من الاتفاق بين علماء الصفوة (النخبة) حول نقاط عديدة ، إلا أن ثمة فروقاً ملحوظة من الاتفاق بين علماء الصفوة (النخبة) حول نقاط عديدة ، إلا أن ثمة فروقاً ملحوظة بينهم فيما يتعلق بخصائص النخبة (الصفوة) وفهمها في الحصول على القوة. وباستطاعتنا هنا أن نميز بين أربعة اتجاهات أساسية في دراسة والثاني Michels وتلميذه روبرت ميشيلز Moska الصفوة (النخبة) الاتجاه الأول هو الاتجاه التنظيمي الذي يمثلته موسكا ، أما Purnham ، والثالث هو الاتجاه الاقتصادي ويمثله بيرنهام Pareto هو الاتجاه السيكلوجي وتمثله كتابات باريتو وعليه يجيء الحديث عن نظريات الصفوة (النخبة) Mills الاتجاه الرابع والأخير فهو الاتجاه النظامي ويمثله راين ميلز وفق الاتجاهات الأربعة آنفة الذكر.

نظريات النخبة (الصفوة) :

الفكرة الرئيسية التي تنتهي عليها نظريات الصفوة هي فكرة مركز القوة دائماً في أيدي قليلة ويذهب الصفويون إلى وجود هذه الظاهرة في كل المجتمعات البشرية بغض النظر عن طبيعة المجتمع ، من هم أولئك الذين يضعون القرارات الحاسمة في المجتمع ، ومن هم الذين يكتبون القانون ويفسرون مواده ؟ ومن هم الذين يحركون الموارد الرئيسية في المجتمع ؟ ومن هم الذين يسيطرون على مقاليد الاقتصاد ؟ الإجابة على هذه التساؤلات تكشف كما رأى علماء الصفوة أن الجماهير ليست هي التي تتولى هذه المهام، وقد يختلف تكوين النخبة والأسس التي تقوم عليها قوتها باختلاف الأزمنة والمجتمعات ولكن الحقيقة التي تظل دائماً هو وجود النخبة "الصفوة".

تعود جذور هذه النظريات إلى كتابات إفلاطون وأرسطو إلا أنها لم تتبلور إلا في العصر الحديث بفضل إسهامات عدد من المفكرين حيث كان سان سيمون أول من وضع الخطوط العامة لتحليل الصفوة إذ يرى الصفوة أي النخبة واقع لا مهرب لأي مجتمع منه وأن وضع النخبة هو نتيجة حيازة أعضائها ما يقدره المجتمع، ثروة ، مكانة دينية ، سياسية ، إقتصادية. إلا أن الفضل في قوة وسيطرة النخبة يعود بالدرجة الأولى إلى ما لديها من قدرات تنظيمية كبرى أن أي قدرتها على التماسك في مواجهة القوى الأخرى في المجتمع⁽¹¹⁾ ومن هؤلاء المفكرين موسكا الذي وضع النظرية التنظيمية وباريتو الذي عرض أفكاره ونظرياته عن النخبة في كتابه (العقل والمجتمع) وخلافهم من المفكرين ، وعليه سنتناول النظريات المفسرة للنخبة كل على حده على النحو التالي :

Moska الاتجاه التنظيمي : موسكا

يرى موسكا أن وجود حكام ومحكومين ظاهرة قديمة قدم المجتمعات البشرية بدأ من المجتمعات قليلة التطور وحتى المجتمعات المتقدمة حيث تظهر طبقتان من الناس، تلك التي تحكم والأخرى المحكومة ، الأولى دائماً ما تكون قليلة العدد ، تحتكر كل وظائف القوة وتتمتع بالامتياز التي تجلبها هذه القوة بينما الثانية وهي الأكثر عدداً محكومة ومسيطر عليها مباشرة بواسطة الطبقة الأولى وبأسلوب أكثر أو أقل قانونية ، بقدر يقل أو يكثر من الضعف⁽¹²⁾ وهي تمد الطبقة الأولى

بالوسائل المادية والأدوات الأساسية والحيوية لبقاء النظام السياسي ويرى موسكا أن الضبط الذي تمارسه الصفوة يعتمد على كونها قلة متماسكة تشكل جبهة قوية قادرة على تحدي المعارضة ومن ذلك أن الصفوة - عند موسكا تشكل جماعة صغيرة تتصرف بقدرات تنظيمية لا تتوافر لدى الجماعات الكبيرة ويترتب على ذلك أنها قادرة على إحداث تماسك داخلي إذا ما نشأ تهديد خارجي وفضلاً عن ذلك تكون قادرة على الاستجابة السريعة للظروف المتغيرة⁽¹³⁾.

آراء روبرت ميشيلز :

حاول ميشيلز تدعيم وبلورة ما ذهب إليه موسكا وتتركز الفكرة التي طرحها عن النخب بأن كل بناء لابد أن يتضمن حكم الصفوة (النخب) الأمر الذي دفعه إلى القول بأن كل من يجد تنظيمًا سوف يعتمد على الأوليغاركية بالضرورة. قد اتبع ميشيلز منهجاً علمياً لإثبات ذلك فطرح في البداية فرضاً هو ما أسماه (القانون الحديدي للأوليغاركية) واعتبره مبدأ يحكم كافة التنظيمات ثم حاول التحقق من صحة هذا الفرض عن طريق دراسة بناء الأحزاب الاشتراكية والنقابات العالمية في أوروبا قبل الحرب العالمية الأولى وركز على وجه الخصوص على دراسة الحزب الاشتراكي الألماني⁽¹⁴⁾ الذي كان من أكثر الأحزاب قرباً للديمقراطية في ذلك الوقت. وحسب صياغة القانون الحديدي ففي كل تنظيم أياً كان حجمه لابد أن توجد القيادة كي يكتب له النجاح والبقاء وطبيعة التنظيم تمنح القوة والامتياز ويدعم بذلك موقفهم باستمرار نتيجة لعوامل تنظيمية وأخرى سيكولوجية وكلما ازداد التنظيم حجماً وتعقيداً يزداد إعتماده على قادته وجهازه البيروقراطي، وقادة الأحزاب السياسية يتولون إدارة أمور الحزب كافة، وهم يسيطرون على أساليب الاتصال وقنوات المعلومات فهم يحددون ميزانية الحزب بل يحتكرون الصحيفة المعبرة عنه⁽¹⁵⁾. بجانب ذلك يؤكد ميشيلز على أهمية السمات السيكولوجية العامة وقد أوضح أن القائد أو الزعيم الذي مارس السلطة وتعود عليها يجد بعد ذلك صعوبة في التنازل عنها فضلاً عن ذلك ممارسة السلطة تحدث تحولاً سيكولوجياً في شخصية القائد فيزداد إيمانه بنفسه ويبالغ في عظمته ثم يلجأ أخيراً إلى نسب التنظيم له وربطه بشخصيته. ثم يذهب ميشيلز بعد ذلك ليقول أن الأقليات الحاكمة تسعى باستمرار على إيهام الجماهير بضرورة تحقيق الوحدة الداخلية والاستقرار وذلك يمكن مواجهته ما يهدد المجتمع من أخطار خارجية ، وطبقاً لهذه الأيديولوجية تنظر الأغلبية الحاكمة إلى أي معارضة بوصفها عنصراً تخريبياً⁽¹⁶⁾.

Pareto: الاتجاه السيكولوجي : باريتو

قدم تحليلاً للصفوة (النخبة) أكثر شمولاً ونفاذاً، هو يوسع من نطاق الصفوة حتى أنها تكاد تصل إلى اتساع مفهوم "الطبقة الحاكمة" عند ماركس ، وذلك أن نظرية الصفوة - عند باريتو - تعد جزءاً رئيسياً من علم اجتماعي جديد حاول إقامته مستنداً على أبعاد سيكولوجية خالصة ما للصفوة (النخبة) لديه ليست نتاجاً لقوى اقتصادية كما يقول ماركس كما أنها لا تستند على قدرتها التنظيمية على نحو ما رأى موسكا. فهو يفسر مختلف الأنشطة الاجتماعية عند الإنسان بالرجوع إلى العوامل السيكولوجية فالنخب عنده ليست نتاجاً للقوة الاقتصادية ولا هي تقيم سيطرتها على مقدراتها التنظيمية بل هي تعبير عما اعتبره باريتو خاصية ثنائية من خصائص النفس البشرية. لكن عند باريتو تعريفان أحدهما واسع يمثل النخب الاجتماعية والآخر ضيق ويمثل النخب الحاكمة ، والنخب في التعريف الأول هم أولئك النفر القليلون من أفراد المجتمع والذين نجحوا في النشاطات الاقتصادية المختلفة ووصلوا إلى أعلى الهرم والتدرج المهني⁽¹⁷⁾. أما التعريف الثاني فهم الأعداد القليلة من الأفراد والجماعات التي حققت النجاح في مجالاتها وإستطاعت أن تمارس وظائف سياسية وقد أطلق باريتو عليها (النخب الحاكمة) هي تنبثق من المجتمع لأن الناس على وجه العموم لا يستطيعون أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم ديمقراطياً. فلا بد إذن من طبقة متسيدة تقوم بوظيفة الحاكم ، غير أنه يرى أن هذا التسيّد ليس مطلقاً. وباستقراء التاريخ قد تبين وجود عناصر جديدة تندمج في العناصر القديمة وتزيحها بالتدرج وتحل محلها وقد سميت هذه الظاهرة (دورة الصفوة) وترى نظرية الصفوة (النخبة) عند باريتو أنه من غير الممكن لأي جماعة أن تعمل دون أن يكون على رأسها طبقة مسيطرة⁽¹⁸⁾. ونجد أن هذه الطبقات المسيطرة سرعان ما تتفكك فالقوة تعثرها في بداية الأمر ثم تمر بفترة من التحلل يعقبها إستسلام فيزيقي وأخلاقي ثم تتخلى عن الميدان وتتركه لطبقة مسيطرة جديدة تجيء من بين الناس ويذهب باريتو إلى ما ذهب إليه ميكافيلي من قبل في أن القلة تحكم الكثرة بإحدى طريقتين بالقوة أو الخديعة فهناك قسم من الصفوة يفضل إستخدام القوة الوحشية في إخضاع الناس وقد أسماه ميكافيلي بالأسود فيما يفضل باريتو نفس هذه الأفكار ولكن بمسميات مختلفة حيث أطلق على فئة الأسود إسم المحافظين وعلى فئة الثعالب أنهم المضاربين⁽¹⁹⁾. وقد أقام باريتو نظريته عن الصفوة على أسس وضعية وقال بأن علم الاجتماع لابد أن يصبح علماً تجريبياً منطقياً يعتمد على الملاحظة والتجربة على أقصى درجة ممكنة في وصف الواقع التي يلاحظها ، ويعني بالواقع الوقائع السيكولوجية فالقوة الأساسية التي تحدد السلوك الإنساني في رأي باريتو هي والعاطفة عنده ذات طبيعة ثابتة ، ولذلك أطلق عليها مصطلح الثوابت ، ولكن لا يمكن ملاحظتها ، لم Sentiment العاطفة يستند باريتو بشكل مباشر في ذلك⁽²⁰⁾. يمكن الاستدلال عليها من خلال الأفعال التي يقوم بها الأفراد على ذلك يرى باريتو أن المعتقدات والأيديولوجيات ليست سبباً في العدل الإنساني ، لكنها تبرير له أو محاولة لجعله يبدو منطقياً وترتبط العواطف عند باريتو بثلاثة عناصر أساسية هي التي تشكل عنده موضع إهتمام على الأوضاع وهي : الرواسب ، الأفعال

والمشتقات⁽²¹⁾. أما الرواسب فهي عبارة عن اتجاه نفسي يقع في مركز الوسط بين العواطف والفعل الإنساني ويرى باريتو أنه على مر تاريخ المجتمعات الغربية وقد وجدت ست فئات من الرواسب ترتب إرتباطاً وثيقاً بغرائز إنسانية أساسية وهي غريزة الترابط، استمرارية الترابطات ، وغريزة الحاجة إلى التعبير عن العواطف ، غريزة الإنتماء ، غريزة تكامل الشخصية وأخيراً غريزة الجنس⁽²²⁾.

أما الأفعال هي تلك التصرفات الظاهرة والملموسة التي يمكننا ملاحظتها وهذه الأفعال في نظرية باريتو إما أفعال منطقية أو غير منطقية ، وقدم باريتو منذ البداية بأن غالبية أفعال الإنسان غير منطقية قد عرف الأفعال المنطقية بأنها تلك التي تستخدم أساليب مناسبة لتحقيق أهدافها أو هي التي تربط بين الأساليب والأهداف رابطاً منطقياً. وهذا النوع من الأفعال عند باريتو لا يتوفر إلا في المجال العلمي والاقتصادي أما ما عدا ذلك من مجالات فاقلية الأفعال غير المنطقية، والأفعال غير المنطقية تنجم عن حالات سيكولوجية وعواطف لا شعورية⁽²³⁾. أما المشتقات إذا كان السلوك الإنساني هو في معظمه عند باريتو سلوك غير منطقي تحركه قوة ثنائية ذات طابع فطري أو بيولوجي هي العاطفة والتي ترتبط بالرواسب بغرائزها الست ، فإن هناك تبريرات فكرية غير ثابتة يلجأ إليها الإنسان لكي يكسب أفعاله غير المنطقية هذه الصفة المنطقية وقد أسماها باريتو (المشتقات) وهي تتمثل في الأديان والعقائد والأيدولوجيات والقيم، ويرى باريتو أنه من الخطأ أن تعتبر هذه الأشياء الأسطورية كما يزعم ، سبباً في السلوك الإنساني، وذلك لأن الأسباب الحقيقية للسلوك تكمن في العواطف وما يرتبط بها من رواسب وغرائز⁽²⁴⁾.

هذه عناصر التحليل الأساسية في نظرية باريتو الرواسب والأفعال - المشتقات - وقد إستخدمها باريتو في دراسته في التمايز الاجتماعي والصفوة وهو يرى وجوب أن يكون المجتمع متميزاً إجتماعياً نظراً للتمايز بين الأفراد والمجتمعات بما لديهم من غرائز فطرية ترتب عليها تمايزاً في القوة العقلية والأخلاقية والشخصية والذكاء والقدرات والمهارات ، وعلى هذا فالمجتمع ينقسم عند باريتو إلى طبقتين : المتفوقون ، وهذه قلة ، غير المتفوقين وهم الغالبية، وقد أطلق على الفئة الأولى وتضم من لديهم الاستعدادات الفطرية للتفوق أي من تكون لديهم الغرائز من الفئة الأولى والثانية قوية (Elites) اسم الصفوة إلى حد كبير وهذه الصفوة تتفوق في جميع المجالات وهي الفئة المؤهلة لحكم بقية الناس والمجتمع⁽²⁵⁾ والتي تؤمن بأن هنالك صراعاً بين الجماعات صراعاً وراء القوة ، وأنه في كافة المجتمعات لابد أن ينتهي هذا الصراع لسيادة جماعة صغيرة، وهي التي تتولى صنع القرار الملائم. كما يرى أنه من الصعوبة الحديث عن مجتمع خالي من الطبقات في ظل الحركة الهائلة والدائبة في المجتمعات الصناعية وذلك أن هذه الطبقات تسير بخطى سريعة نحو التصنيع لذا يتطلب تخصص فني وخبرة إدارية كبيرة وهذا بدوره يخلق مجموعة إدارية وهيئة مؤثرة في صنع القرار في الحياة العامة للمجتمع وهكذا تتاح الفرص أمام الطبقة الإدارية للسيطرة على إتخاذ القرار ومثل هذه الطبقة تستمد قوتها ليس من المكانة الاقتصادية والرأسمالية وإنما من الطابع الفني التخصصي الذي أصبح يميز الإنتاج الحديث. ولا شك أن هذه السيطرة التي تمارسها الطبقة الإدارية على وسائل الإنتاج تؤدي إلى سيطرة سياسية⁽²⁶⁾.

Milles :الاتجاه النظامي رأي ميلز

يرى أن مكانة الصفوة وبنائه لا يتوقف على مواهب الأفراد وخصائصهم السيكلوجية، ولكنها تتحدد في ضوء البناء الاجتماعي - الاقتصادي لمجتمع معين - والصفوة (النخبة) عنده هي نتاج للطابع النظامي الذي يسيطر سيطرة كاملة على المجتمع الحديث ، القوة - بالتالي - تميل إلى اتخاذ طابع نظامي عام يؤدي هذا الموقف إلى ظهور منظمات تحتل أهمية محورية في المجتمع ، وأن هذه المنظمات تشكل في مجموعها الأوضاع القيادية في البناء الاجتماعي ويشكل قادة المنظمات المختلفة صفوة (نخبة) قوة على مستوى قومي بحيث تنشأ صلات وروابط وثيقة. ويذهب ميلز إلى أن مثل هذه الروابط تكون في أوج قوتها حينما لا يتبادل الأفراد بينهم الوظائف العليا الممثلة لقطاعات المجتمع المختلفة⁽²⁷⁾.

أنواع النخب (الصفوات) :

بذلت محاولات لتصنيف الصفوات وذلك على أساس أن المجتمع الحديث يتسم بقدر كبير من التباين والتخصص وتنوع الأنشطة مما يعزز من تعدد الصفوات وهذا التعدد ينتج الارتباط العميق بين النعرات التي تطرأ على البناء الاجتماعي وبين نشأة الصفوات "النخب" أو إنهيارها. فالتغيرات الاقتصادية والسياسية تحدث في البداية تعديلات في هيئة الجماعات الاجتماعية المختلفة وبما لديها من قوة. ثم ما أن تلبث تلك الجماعات التي تزداد قوتها في السعي إلى التحكم في التغيرات ودفعها إلى الأمام وفي الوقت ذاته نجد أن الحاجة إلى قادة وصفوات متميزة ضرورة إجتماعية ولهذا نتناول (دراسة نماذج أنواع الصفوات) "النخب" على أسس بدءاً نتناول النخب السياسية والاجتماعية والاقتصادية بصفة عامة من حيث المفهوم والعوامل المكونة.

أولاً : الصفوة السياسية :

من أهم موضوعات علم الاجتماع السياسي نظرية النخبة السياسية، التي يذهب أنصارها إلى أنها حقيقة موضوعية لأن الشواهد التاريخية دوافع المجتمعات السابقة والمعاصرة تنبئ بوجود أقلية حاكمة، محتكرة لأهم المناصب السياسية والاجتماعية وبيدها مقاليد الأمور، وأغلبية محكومة متقادة وليس لها صلة بصنع القرار السياسي بشكل عام ومع أن عمر تبلور هذه النظرية قد زاد على نصف القرن، إلا أن اللبس والغموض يصاحبها من جوانب كثيرة ومهمة ، منها علاقتها مع النظم الشمولية والديمقراطية وآليات اختيار عمل هذه النخبة، العلاقة ما بين النخبة السياسية والاجتماعية النخبة السياسية بأنها تقتصر فقط على أولئك الذين لهم سلطة البر على الآخرين ، Puntam وهكذا⁽²⁸⁾ حيث يصف بنيتام عليه تكون قاصرة على البرلمانيين ، الوزراء ، ورؤساء الدولة بالإضافة إلى كبار الموظفين⁽²⁹⁾ . أما بوتومور يرى أن النخبة السياسية هي تلك المجموعة التي تضم أفراد يمارسون السياسة داخل المجتمع خلال فترة زمنية محددة. ضمن هذا الإطار نجد أعضاء الحكومة والموظفون الإداريون والقادة العسكريون والاقتصاديون الكبار وبعض العائلات السياسية⁽³⁰⁾ . هناك اتجاه آخر قادة كل من سان سيمون وكارل منهام وريمون آرون ورايت ميلز. أكد فيه أصحابه على وجود أشكال متعددة من النخب ، تعمل بشكل مشترك كنخبة عسكرية، نخبة سياسية ، نخبة إقتصادية ، فالمجتمع بحسب هذا الرأي الأخير - ينتج بالإضافة إلى النخبة السياسية نخباً أخرى، غير أن هذه الأخيرة لا تحظى بممارسة أدوار سياسية كبرى بل يظل تأثيرها في قضايا داخل حقلها دون أن تستطيع التأثير على التوجهات السياسية بشكل قوي وفعال⁽³¹⁾ . ومن هذا المنطلق ، النخبة السياسية تمثل مركزاً متميزاً ضمن قائمة مختلف النخب الأخرى ، باعتبارها تملك القوة والقدرة داخل القطاع السياسي للدولة ، تسهم بشكل محوري في صناعة القرارات.

من خلال المعطيات السياسية يمكن إستخلاص أن النخبة السياسية هي أقلية داخل المجتمع ، تتوفر فيها خصائص وقدرات ذاتية وإمكانات أخرى موضوعية، تمكنها من قيادة المجتمع والتأثير في مساره من خلال قدرتها على صناعة القرارات السياسية متميزة بمكانة متميزة داخل المجتمعات باعتبارها القاطرة التي ينبغي أن تقود حركة التطور والتنمية⁽³²⁾ .

الصفوة الثقافية :

من العسير تعريف المثقفين ويصعب أكثر من تلك تحديد نفوذهم الاجتماعي، بدءاً من التمييز بين المثقفين استخدم المصطلح الأخير لأول مرة في روسيا خلال القرن الثالث عشر للإشارة إلى الذين "Intelegents" والانتلجنس تلقوا تعليماً جامعياً واشتغال المهن الفنية العليا الأخرى ، ثم أفسح مدلوله بعد ذلك حيث إستخدمه عدد من الكتاب لكي يشمل كل أولئك الذين ينخرطون في مهن غير يدوية ، وهو بهذا المعنى يعادل الطبقة الوسطى الجديدة والتي تستطيع داخلها أن تميز بين شرائح عليا وأخرى دنيا وتضم الشريحة الأولى أولئك الذين يشغلون مهناً فنية عليا أم الثانية تشمل كل من يزاول أعمالاً كتابية وإدارية⁽³³⁾ . المثقفون عموماً ينظر إليهم باعتبار أنهم يشكلون جماعة وتضم المؤلفين والفنانين والعلماء والفلاسفة والمفكرين والمتخصصين في النظريات الاجتماعية ، والمعلقين السياسيين وقد يصعب تحديد نطاق حدود هذه الجماعة يوجد المثقفون في كافة المجتمعات تقريباً. فهم يمثلون في المجتمعات غير المتحضرة السحرة والكهان والشعراء والفنانين والمهتمين بأمور الأنساب ، وفي بعض المجتمعات يكاد أن يصبح المثقفون أقرب ما يكونون إلى الصفوة الحاكمة. ففي الصين كان المتعلمون خلال مراحل طويلة طبقة حاكمة ، وتعود أصول المثقفين المعاصرين إلى جامعات أوروبا في العصر الحديث⁽³⁴⁾ . بوصف تلك الجامعات كان يتبع فيها نظام التعليم الإنساني الذي جعل من الممكن تكون طبقات لا تمثل الطوائف الدينية وخلافها حيث ينتمي أعضاءها إلى أواسط إجتماعية متباينة. هذا النوع من الطبقات إتبع مفكري عصر التنوير، وفي فرنسا خاصة جعل المثقفون أنفسهم نقاداً للمجتمع حينما تزعموا لواء معارضة الطبقة الحاكمة والكنيسة المدافعة عن النظام القديم⁽³⁵⁾ .

إن موسكا ينظر لهذا النوع من الصفوات (الصفوة الثقافية) بوصفها جماعة مستقلة تقف موقفاً وسطاً بين البرجوازية والبروتاريا حيث تصبح نواة لصفوة جديدة هامة⁽³⁶⁾ . وهناك من يعرف النخبة الثقافية بأنها أفراد وجماعات تهتم بالشأن الثقافي ، وتسعى لممارسة التأثير على هيئة المجتمع قيمه ومعتقداته وأفكاره وأخلاقه وحتى عاداته وتقاليده ولكن الملاحظ لا توجد معايير دقيقة أو حدود صارمة ونهائية فيمكن من خلالها إعتداد معرفة وفرز النخبة الثقافية عن بقية النخب خاصة السياسية⁽³⁷⁾ . الثورة إكتسبت المثقفون مكانة رائدة في الحركات الراديكالية. التقويم كما أظهرت ذلك أحداث بولندا والمجر عام 1956م وثورة كوبا، الحركات المناهضة للاستعمار في بلاد كثيرة خاصة في الحركات الاشتراكية مرد ذلك الأصول الاجتماعية للمثقفين في كثير من المجتمعات الحديثة إستطاعت الجامعات والهيئات الفكرية بصفة عامة أن تطور أساليب رئيسية يستطيع ذوي المواهب من بين أعضاء الطبقات الدنيا في المجتمع أن يحصلوا عن طريقها على مراكز إجتماعية هامة⁽³⁸⁾ .

وهكذا أصبح التركيب الاجتماعي للصفوة الثقافية يختلف في الغالب عن ذلك الخاص بصفوات أخرى بل من المألوف الآن أن ينظر كثير من المثقفين إلى أنفسهم بوصفهم ينتمون لحركة الطبقة العاملة وهذه الفئة توزع ولأدائها بين الطبقات الاجتماعية الأخرى. حيث أن الصفوة الثقافية تختلف من مجتمع لآخر من حيث القدرات التأثيرية في مجتمعاتها، إن المثقفين الفرنسيين يتمتعون بهيبة اجتماعية أعلى من تلك التي تتمتع بها الصفوة الثقافية البريطانية والألمانية، وفي الولايات المتحدة الأمريكية أظهرت دراسة عن أعضاء مجلس النواب الفرنسي من عام 1958 - 1971م⁽³⁹⁾، إن أكثر من نصف النواب المنتخبين خلال تلك الفترة والبالغ عددهم ستة آلاف نائب هم من المثقفين بالمعنى الواسع ويضمون فئات مثل الكتاب وأساتذة الجامعات والمحامين والصحفيين والعلماء والمهندسين ومدرسي المدارس. ولكن في بريطانيا لم يتحقق للمثقفين تلك الهيبة الاجتماعية التي تحققت لهم في فرنسا. كما لم يكون لهم ذلك الدور البارز في الحياة السياسية سواء فيما يتعلق بعضوية البرلمان ، أو النشاط الاجتماعي في مجال النقد والفكر الاجتماعي⁽⁴⁰⁾. من الملاحظ أن الصفوات "النخب" الثقافية في المجتمعات الصناعية يشتغلون بمهام مفروضة ومتخصصة تحد من قدراتهم على أن يظهروا صفوة قائمة ، نظراً لأنهم يفتقرون إلى أي تنظيم جماعي أو أيديولوجية خلاف المثقفين في المجتمعات النامية في الوقت الحاضر غالباً يشكلون صفوة متماسكة، وتلعب دوراً هاماً في الحياة السياسية⁽⁴¹⁾. وخلاصة القول يمكن القول أن النخب الثقافية في معظم المجتمعات وفي أغلب الأوقات هي أقل النخب انسجاماً وتكاملاً وغالباً تكشف عن درجة كبيرة من التباين في الرأي حول المسائل الثقافية والسياسية.

الصفوة الاجتماعية :

على الرغم من الاتفاق بين أصحاب نظريات النخبة على حتمية وجودها في كل المجتمعات إلا أنهم قد اختلفوا فيما يتعلق بالعوامل التي بموجبها تتكون هذه النخب منهم من أرجعها إلى عوامل إقتصادية ومنهم من أرجعها إلى عوامل سيكولوجية مثل باريتو. كما أن كلمة صفوات (نخب) قد أطلقت على الأقليات المتميزة في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من خلال ذلك يمكن أن نميز بين أنواع النخب وما يعرف بالنخبة الاجتماعية⁽⁴²⁾.

يعتبر الاتجاه السيكولوجي هو المصدر الوحيد لما يعرف بالنخبة الاجتماعية، حيث فسر باريتو مختلف الأنشطة الاجتماعية عند الإنسان بالرجوع إلى العوامل السيكولوجية ، فالنخبة (الصفوات) عنده هي تعبير عن خصائص ثابتة من خصائص النفس البشرية، وللنخبة عند باريتو تعريفان أحدهما واسع ويشمل النخب الاجتماعية والآخر ضيق ويشمل الصفوة (النخب) الحاكمة. ما يهمنا هنا هو النخبة الاجتماعية والتي يعرفها باريتو بأنهم هم أولئك النفر القليل من أفراد المجتمع والذين نجحوا في النشاطات الاجتماعية المختلفة ووصلوا إلى أعلى الهرم في التدرج المهني⁽⁴³⁾.

تناول باريتو عناصر أساسية في تحليله تشمل كل من الرواسب والأفعال والمشتقات ، إستخدامها في دراسته للتمايز الاجتماعي والصفوة فهو يرى وجوب أن يكون بالمجتمع تمايزاً اجتماعياً نظراً للتمايز بين الأفراد والمجتمعات بما لديهم من غرائز فطرية يترتب عليها تمايزاً في القوى العقلية والأخلاقية والشخصية والذكاء والمهارات والقدرات. وعلى هذا فالمجتمع عند باريتو ينقسم إلى فئتين، المثقفون "وهم قلة" وغير المثقفون "وهم أغلبية" وقد أطلق على الفئة إسم الصفوة وتضم من لديهم الاستعدادات الفطرية للتفوق. ويذهب باريتو إلى أن الغرائز الفطرية هي التي تحدد الحياة الفكرية والمعتقدات ، ويعتبر النقد البيولوجي الوراثي هو المتغير الرئيسي الذي يحدد كل ما عداه من متغيرات في المجتمع. لذلك فقد ربط الكثير من العلماء بين آراء باريتو وهذه الحركات العنصرية نازية كانت أم فاشية أو صهيونية⁽⁴⁴⁾.

النخبة الاقتصادية (الصفوة) :

ورد فيما سبق أن الأقليات المتميزة توجد في مختلف الميادين الاجتماعية والاقتصادية وغيرها. فوجود أقلية وصلت إلى مواقعها المسيطرة باحتكار عوامل وموارد الإنتاج يجعلنا نتحدث عن ما يعرف بالنخبة الاقتصادية أو الصفوة الاقتصادية.

يعتبر ماركس من أوائل الذين نهوا لعلاقة العامل الاقتصادي بمسارات التغير والتحول في المجتمعات. يرى ماركس أن العلاقات الاجتماعية التي يكونها الناس من خلال العملية الإنتاجية التي تشكل إلى حد بعيد معتقداتهم وأهدافهم. ويشير مصطلح العلاقات الاجتماعية الإنتاجية إلى علاقة الملكية أي إمتلاك وعدم إمتلاك أدوات الإنتاج⁽⁴⁵⁾. ولقد إنتبه ماركس إلى العلاقات بين مجموعات من البشر الذين يملكون والذين لا يملكون وسائل الإنتاج. وتواجد القوى الاقتصادية في أيدي من يملكون تلك الوسائل أما الذين يقومون بالعملية الإنتاجية فهم العمال ويرى ماركس أن النظام القانوني في المجتمع الرأسمالي يعتبر أحد الوسائل الرئيسية التي تحقق من خلال البرجوازية "المالكون للوسائل" تلك السيطرة الاقتصادية التي تمارسها في المجتمع والتي من خلالها تتبع سيطرتهم السياسية وتقف الدولة خلف هذا النظام القانوني المساند لمالكي وسائل الإنتاج فهي أداة تسيطر عليها البرجوازية وتسخرها لخدمة مصالح السوق الرأسمالية مما يؤدي إلى نمو الرأسمالية

الصناعية وهنا النمو يعني إتاحة الفرصة لقلّة محدودة من سكان المجتمع الرأسمالي لاحتكار ثروة مجتمع وإحتكار القوة فيه⁽⁴⁶⁾. أيضاً تسخر هذه القوة من أجل تحقيق مزيد من التقدم لعلاقات الملكية التي تكون هذه الطبقة وهي المستفيدة الوحيدة منها.

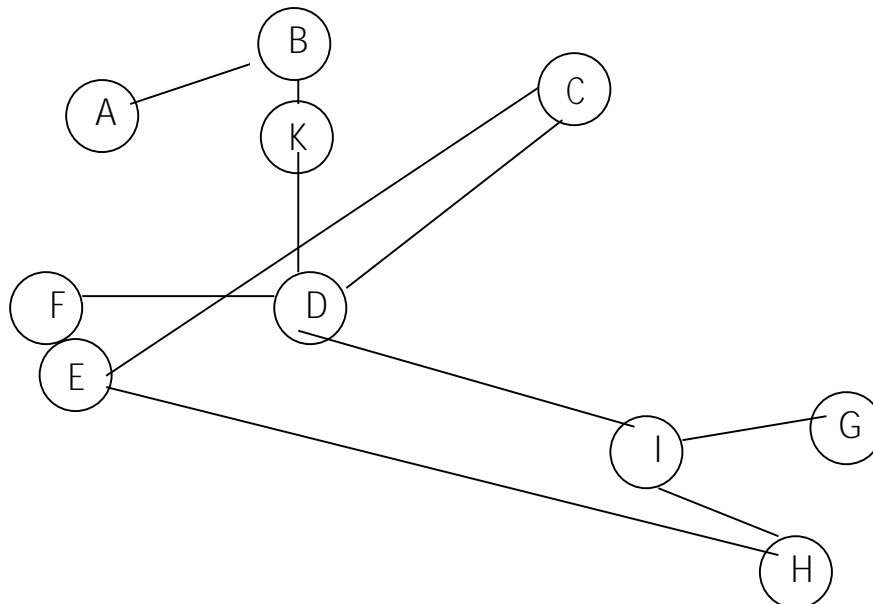
إن الدراسات الأفريقية للنخبة قد كشفت عن حقيقة تتفق في مجملها مع التغيرات الماركسية للنخبة "الصفوة" إذا وضعت نتائج تلك الدراسات أن القرارات السياسية السلطوية تصدر لحماية مصالح أولئك الذين يشغلون أوضاع متقدمة وممتازة اجتماعياً ، وهكذا تتفق هذه الدراسات مع ماركس فيما ذهب إليه في أن القلّة التي تشغل أوضاع القوة في المجتمع إنما تؤسس نظاماً من القواعد الاجتماعية يجب أن تمثل له كافة جماعات المجتمع أو عادة ما تكون هذه القواعد خادمة لمصالح الأقلّيات المتقدمة إقتصادياً وفضلاً عن ذلك تطوّر الشركات المتعددة الجنسيات العملاقة قد أكد بشكل واضح أهمية الدور الذي تلعبه القوى الاقتصادية في الحياة السياسية⁽⁴⁷⁾.

وهكذا فإن الرأسماليين يعتقدون أن ملكيتهم لوسائل الإنتاج هي المصدر الأساسي لطاعة العمال والسيطرة على الأساس الاقتصادي إنما تجلب معها بالضرورة أوجه السيطرة الأخرى على كافة جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية. وذلك راجع إلى الحقيقة التي مفادها أن الطبقة الرأسمالية تملك الثروة التي تسمح لها بشراء أولئك الذين يشغلون المراكز السياسية ذات القوة. وها هو بالفعل المصدر الحقيقي لقوة الرأسمالية خارج النطاق الاقتصادي وهو الأساس الذي تنهض عليه هيمنة النسق القيمي لهذه الطبقة⁽⁴⁸⁾.

3-1 الشبكات الاجتماعية :

أن عملية التمايز الاجتماعي والطبقي قد أخذت تشق مجراها في جميع الاتجاهات وعلى مر السنين أخذت الشبكات الاجتماعية - الاقتصادية - والمالية تحل تدريجياً محل التمايزات الاجتماعية الأخرى "القبيلة - العشيرة - الأمة" في ظل تدخل الدولة المركزية والتغلغل التدريجي لعلاقات الإنتاج الرأسمالية دون أن تختفي تماماً بل من خلال عملية "مزاجية" "تهجين" بين الهياكل والتمايزات القبلية والعشائرية التقليدية والعلاقات الرأسمالية الحديثة وأيضاً من خلال إرتباط التحولات في الهياكل والعلاقات الاقتصادية بالدور الذي يلعبه رأس المال الأجنبي في مجال الاندماج والدمج للبلدان العربية في إطار التقسيم الدولي للعمل على الصعيد العالمي وكذلك الدور الذي تلعبه الدولة الحديثة في مجال التنمية والتحديث على الصعيد الداخلي ، حيث تجري عملية واسعة لإعادة صياغة الأوضاع والعلاقات والمواقع على أسس جديدة على خلاف ما هو سائد من قبل بجانب التطورات المهمة التي لحقت بالفئات الاجتماعية العريضة في المدن وأرباب الحرف والصنائع في المدن. وعليه يمكن أن نؤسس لهذا الفهم من خلال نظرية الشبكات الاجتماعية التي سعى لها بعض الباحثين والتي تحاول رسم واستكشاف أنماط العلاقات الاجتماعية بين كيانات مثل الأفراد والمنظمات والدولة، الأمة ، والكيانات الاجتماعية الأخرى وعليه تمثل لها برسم بياني لتقريب الفكرة إلى ذهن. (49)

الشكل (أ)



المصدر : إعداد الباحث

هل لكثافة الشبكة أي أهمية وإن وجدت ماهية هذه الأهمية تختلف حسب القضية التي تدرسها والطريقة التي تعرف بها العلاقات ولكن يمكن للمرء أن يتخيل حالات يحدث بها اختلاف فإذا كنا سنخمن أن شبكتنا سنشارك في عمل جماعي من نوع ما ، وإذا افترضنا أن كثافة عالية ستزيد من هذا الاحتمال لأن التضامن سيكون أكبر مجموعة تعرف بعضها وأن عملية تنظيم رد فعل جماعي تكون أسهل كما يمكننا التكهن بأن المعلومات تنتقل بسرعة أكبر خلال شبكة كثيفة وتفرز من خلال التكرار.

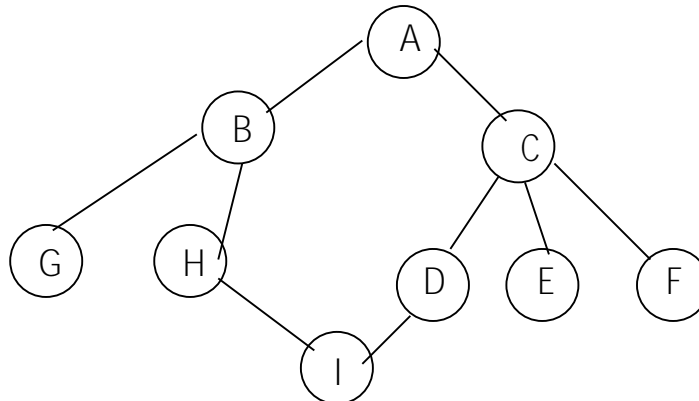
في الشكل (1) نجد أن كل عقدة موصولة F-G-H-I شبكتنا ليست كثيفة ولكن إذا نظرنا إلى المجموعات الفرعية بجميع الأخرى والكثافة هنا 1.00 وهي الحد الأقصى المحتمل ويكون لدينا ما يسميه أخصائيو الشبكات "العصبية" أيضاً لا يمكن إلقاء الحديث جزافاً عن خاصية العصبية ويعتمد ذلك على أي نوع من العصبية هي. وليس من الصعب التخيل بأن وجود عصبية له أهمية تحت ظروف معينة وربما نتوقع تضامن أكبر داخل العصبية ولنفس السبب يمكننا توقع درجة من الانسجام كما يمكننا التخيل بأن أعضاء العصبية يستطيعون تنظيم أنفسهم بصورة أسرع وبدرجة أكبر من الآخرين حيث سيتمكن أي فرد من العصبية بتوصيل المعلومات لكل الأعضاء الآخرين. والأفكار لا تحتاج للمرور بسلسلة وسطاء قبل الوصول إلى أعضاء معينين بالشبكة. (50)

والنظر إلى الكثافة والعصبية سيجعلنا نركز على الأنماط عبر الشبكة بكاملها. وعندما نقيس هذه المتغيرات ننتهي فقط B-C لها رابط واحد لكل و A-E مقارنة هيكلية كما يمكننا النظر إلى موقع كل عقدة داخل الشبكة. وسوف نلاحظ بينما A-E روابط وبذا فهي مركزية بالنسبة للشبكة وهي مركز العجلة وهي النقطة الوحيدة التي تربط 5 لها D اثنان فإن لها D K لها قوة داخل الشبكة بالرغم من أن ذلك قد يخلق تضارب مصالح وضغط على D وبذا فإن B-C وترابطهما بـ ABD > ولكن لها موقع مميز لأنها تشكل الجسر بين العصبية (4) ارتباطات إجمالية أقل

قوة كبيرة لأنها تسيطر على تدفق المعلومات بين شقي صناعة ما K فإذا كانت شبكتنا شبكة تجارية فإن هذا يعطي الذي لدى كل منهم مدخل إلى شبكة. وهناك المزيد الذي يمكن أن يقال عن K و D أو بالأحرى فإن القوة مركزة بالعلاقة بين الطرق العديدة التي يمكن أن نحلل بها الشبكات والقضايا المنهجية والمشكلات التي يحدثها مثل هذا التحليل. لقد قيل ما يكفي لتقديم موجز عن هذه الطريقة المثمرة والمهمة لرسم خريطة للفضاء الاجتماعي. (51)

كما يمكن أن نمثل لذات الفهم من خلال رسم بياني عبارة عن خريطة لعلاقات إقتصادية تعمل في العديد من المستويات ابتداءً من الأسرة وصولاً إلى مستوى الدولة كما أنها "الشبكة" تلعب دوراً حاسماً في تحديد الطريقة التي يتم بها حل المشاكل التي تعترض طريق أعضاءها في تحقيق أهدافهم.

الشكل (ب)



المصدر : إعداد الباحث

إذا نظر إلى الشبكة نجد أن كل عقدة موصولة بجميع الأخريات كما يمكنه ملاحظة موقع كل عقدة داخل الشبكة يمثلان ثقل A لها رابطان ولكن نلاحظ I لها رابطان b لها ثلاثة روابط و C لها رابطان و A وسوف نلاحظ أيضاً أن تمثل مركز تدفق المعلومات فإذا كانت شبكتان اقتصادية فهذا I تمثل بداية خلق الشبكة و A الشبكة من حيث التأثير حيث حيث لدى كل منهم مدخل H و D قوة كبيرة لأنها تسيطر على تدفق المعلومات فإن قوتها تكمن في تركيز علاقتها إعطي إلى الشبكة. (52)

وهكذا ناقشنا مفاهيم الطبقة والنخبة والشبكات أما كيف وجدت هذه الفئات القدرة على النمو هذا ما سنعرض عليه في الفصل القادم والذي يناقش سياسة التحرير الإقتصادي في ظل العولمة وأثرها في تلك الفئات.

هوامش الفصل الأول

- 1/ عبد الباسط عبد المعطي " الخريطة الاجتماعية لمصر" مداخلة ، المجلة القومية ، العدد (1) 1987م ، ص 14.
- 2/ محمود عبد الفضيل ، الوحدة العربية ، التشكيلات الاجتماعية والقوميات العربية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1997م ، ص 51.
- 3/ نفس المصدر ، ص 59.
- 4/ العطار ، التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن ، (أبعاد الثورة اليمنية) ، ص116.
- 5/ نفس المصدر ، ص 121.
- 6/ مركز دراسات الوحدة العربية ، التقرير العام لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي ، بيروت ، تحت الطبع ، الفصل الثاني "معطيات استشراف المستقبل : ماضي وحاضر وعالم مستفيد".
- 7/ بوتومور : النخبة والمجتمع ، ترجمة جورج جحا ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الطبعة الثانية ، ص 5.
- 8/ محمود محمد الفاكوع ، أزمة النخب في الوطن العربي، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1989م ، ص15.
- 9/ نفس المصدر ، ص16.
- 10/ نفس المصدر ، ص 5.
- 11/ محمد علي محمد ، أصول علم الاجتماع السياسي : السياسة والمجتمع في الدول النامية، ج2 ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1985م ، ص 57.
- 12/ سعد إسماعيل على ، نظرية القوة : بحث في علم الاجتماع السياسي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية 1988م ، ص252.
- 13/ يتمومور : علم الاجتماع السياسي ، ترجمة السيد حمد الحسيني ، ط2 ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1987م ، ص6.
- 14/ سعد إسماعيل علي ، مصدر سبق ذكره ، ص 253ز
- 15/ عمر يوسف الطيب ، علم الاجتماع السياسي الأصول والتحليل النظامي ، الخرطوم ، دار عزة للنشر والتوزيع ، 2004م ، ص256.
- 16/ نفس المصدر ، ص 257.
- 17/ سعد إسماعيل علي ، مصدر سبق ذكره ، ص 166.
- 18/ نفس المصدر ، ص 167.
- 19/ حافظ أحمد عبد الله ، النخب الاقتصادية الجديدة في السودان ، الخرطوم ، مطابع العملة ، 207، ص13.
- 20/ نفس المصدر ، ص 14.
- 21/ نس المصدر ، ص 14.
- 22/ محمد علي محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص 259ز

- 23/ محمد علي محمد ، أصول علم الاجتماع السياسي ، مصدر سبق ذكره ، ص 261.
- 24/ كوليت أسمال ، مظاهر خصوصية النخبة السياسية ، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي ، العدد 9 ، 1989/10، ص5.
- 25/ كوليت أسمال ، نفس المصدر، ص 6.
- 26/ حافظ أحمد عبد الله ، مصدر سبق ذكره ، ص 16.
- 27/ حسن قرنفلي ، المجتمع المدني والنخب السياسية ، ط1 ، أفريقيا الشرق ، الغرب ، 2000م ، ص154.
- 28/ معني حمدان علي ، مجلة البناء ، العدد 79 ، 2005م ، مفاهيم ومصطلحات النخبة السياسية.
- 29/ لولينة إسماعيل ، مظاهر خصوصية النخبة السياسية ، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي ، العدد 9 ، 1989/10م، ص5.
- 30/ بتمور ، النخبة والمجتمع ، مرجع سبق ذكره ، ص 11.
- 31/ حسن قرنفلي ، مصدر سبق ذكره ، ص 154.
- 32/ مجموعة من الباحثين ، (لاري دايوند ، ترجمة سميرة منصور عيود ، مصادر الديمقراطية ثقافة المسموع أم دور الخدمة)، دار المسافي ، لبنان ، الطبعة العربية 1994م ، ص 222.
- 33/ تيمور ، علم الإيضاح السياسي ، ترجمة السيد محمد علي ، ط2 ، ب ن ، دار المعارف ، 1987م ، ص 87.
- 34/ نفس المصدر ، ص 87.
- 35/ نفس المصدر ، ص 87.
- 36/ حافظ أحمد عبد الله ، مصدر سبق ذكره ، ص 22.
- 37/ دينكن ميشيل ، معجم علم الاجتماع ، ترجمة الدكتور إحسان محمد ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ط1 ، 1980م ، ص 117.
- 38/ حافظ عمر عبد الله ، مصدر سبق ذكره ، ص 22.
- 39/ تيمور ، مصدر سبق ذكره ، ص 90.
- 40/ تيمور ، مصدر سبق ذكره ، ص 90.
- 41/ محمد الحسن ، الصفوة والمجتمع ، دراسة في علم الاجتماع السياسي ، دار المعارف ، بيروت ، 1978م ، ص67.
- 42/ عمر يوسف الطيب ، مصدر سبق ذكره ، ص 246.
- 43/ نفس المصدر ، ص 247.
- 44/ عمر يوسف الطيب ، مصدر سبق ذكره ، ص 246.
- 45/ محمد علي محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص 194.
- 46/ حافظ أحمد عبد الله ، مصدر سبق ذكره ، ص 25.
- 47/ عمر الطيب يوسف ، مصدر سبق ذكره ، ص 208.
- 48/ حافظ أحمد عبد الله ، مصدر سبق ذكره ، ص 28.

/49Nick Crossley, key Concepts in Critical Social Theory, Sage Publications, 2005, pp. 311-316.

50/ المصدر السابق.

51/ المصدر السابق.

52/ المصدر السابق.

الفصل الثاني

سياسات التحرير الاقتصادي في ظل العولمة

مما لا شك فيه أن المجتمعات تتطور سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ولكن هذا التطور يختلف من دولة إلى أخرى، ومن وقت لآخر نظراً لوجود اختلافات جوهرية وتشكيلة بين النظم الاقتصادية والاجتماعية المطبقة في هذه المجتمعات مما يجعل هنالك أدواراً مختلفة في النشاط الاقتصادي من حيث الأسلوب، فقد تطورت بدءاً من العصر الذي فيه تطبيق أفكار الطبيعيين إلى أن وصلت عصر اقتصاديات العولمة. سوف يتناول هذا الفصل ظاهرة العولمة من حيث ظهور المصطلح ومفهوم العولمة وخصائصها وجذورها التاريخية وأنواعها وآلياتها في المبحث الأول وفي المبحث الثاني نتناول سياسة التحرير الاقتصادي كأحد أهم صور العولمة ومقدماتها مركزين على الخصخصة وفي المبحث الثالث نتناول الخصخصة في الدولة المتقدمة والنامية وأثرها في إبراز نخبة اقتصادية ونوافذ العولمة مع تركيز على كيف أتاحت هذه السياسات ظهور فئات "شركات" صعدت اجتماعياً واقتصادياً.

2-1 مفهوم العولمة :

كانت الحرب العالمية الثانية مرحلة حاسمة في تاريخ البشرية جمعاء لا من حيث جسامه الخسائر وإنما لكونها أحدثت تحولاً كبيراً في التاريخ الإنساني كله من خلال الخطط المستقبلية التي تم وضعها خلال هذه الحرب ومن خلال رسم الصورة التي سيكون عليها هذا العالم. وكانت أمريكا محور هذه اللعبة وقطبها ولذلك قامت أثناء الحرب وبعدها بتفعيل ما يعرف بدراسات الحرب والسلام لوضع الخطط الاقتصادية التي ستقود العالم إن النظام الجديد انبثق خلال الحرب العالمية الثانية من الرغبة الأمريكية في صنع خطط اقتصادية تقود العالم بعد الحرب وقد أوكلت إلى مجلس العلاقات الخارجية لإيجاد عمل التخطيط لهذا النظام وقد انهمك المجلس في دراسة إشترك فيها مئات من الأشخاص من ذوي الاختصاص في أمور الاقتصاد⁽¹⁾.

ومن خلال خمس مجاميع دراسية شكلت في عام 1939م تخصصت كل منها بأحد الجوانب المهمة وقد قامت هذه المجاميع بوضع السياسة المستقبلية للعالم وكان من توصياتها إقامة اقتصاد عالمي واحد تهيمن عليه أمريكا وحدها عن طريق خلق مؤسسات مالية ذات صبغة دولية لتنشيط العملات ومؤسسات مصرفية دولية للمساعدة على الاستثمار وأخرى للتجارة الدولية وتمت مناقشة التوصيات في دائرة الخزانة الأمريكية لفترة إستمرت من عام 1942م حيث تم وضع التفاصيل الفنية لمؤسستين دوليتين هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي⁽²⁾. وفي عام 1944م دعت أمريكا 44 دولة إلى حيث تمت الموافقة على إنشائهما. وقامت أمريكا بتنظيم عمل الشركات Breton Woods مؤتمر دولي في بريتون وودز كما تم التوقيع على إتفاقية بريتون المتعددة الجنسيات وتنميتها لتكون ذراعاً أخرى لا تمنحها القوة لتنفيذ مآربها⁽³⁾ وودز التي تم بموجبها اعتبار الدولار والجنه الإسترليني من العملات الرئيسية في التداول عالمياً ومعادلة قيمتها بالذهب فأدت هذه السياسة إلى زيادة الدخل القومي الأمريكي، وتصريف فائض الإنتاج وزيادة الأرباح، ونمو رأس المال الثابت والهيمنة الاقتصادية وأهم ما حققته هذه الإتفاقية فيما بعد هو ولادة منظمة التجارة العالمية التي تنظم عمل المؤسسات ذات Globalization. الصفة الدولية من خلال نظرية أطلقت عليها إسم العولمة⁽⁴⁾.

تعريفها :

لا يخفى أن غالبية المصطلحات والنظريات الحديثة لم يتم بعد الاتفاق على تعريف محدد لها والعولمة واحدة منها حيث وضع لها عشرات التعاريف لكون تعريفها في نظر الاقتصادي يختلف عنه في نظر القانوني، وفي نظر الرأسمالي يختلف عنه في نظر الاشتراكي أو عند الديني أو السياسي أو الاجتماعي كما يختلف عند المؤيدين لها عما هو عند المعارضين والملاحظ عن العولمة أن كل من إهتم بها أعطاهها تعريفاً ينسجم مع منهجه الخاص لها وهذا الاختلاف يدفعنا للتوسع في إيراد مجموعة كبيرة من تعريفها للإلمام بمعناها ولو بشكل تقريبي. والعولمة في أول معانيها هي جعل العالم مجالاً لممارسة النشاطات المتعددة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية أو بمعنى آخر إمكانية ممارسة النشاطات المتعددة على مستوى العالم دون أي قيود أو حواجز هي عملية القفز بالمعلومات والمعارف والسياسات الثقافية من نطاق محلي محدود إلى نطاق أوسع وهو النطاق العالمي⁽⁵⁾.

ويعرف عبد الإله بلفزير العولمة بقوله "هذا الفهم ينطوي على الانتقال من الجغرافي إلى العالمي والزمني في حقبة ما بعد الدولة القومية وهي انتقال من مركز قوي إلى مركز قوة قابلة الاستقبال من مال وتجارة وفكر وثقافة"⁽⁶⁾، المفكر المغربي محمد الجابري يرى أن العولمة هي الهيمنة بعكس العالمية التي تنفتح على ما هو عالمي وكوني، ويرى أسامة الخولي أنها لم تكن صبغة من الماضي بل عودة لتسارع واضح لوتيرة تطورات سادت القرن التاسع عشر بعد ركود نسبي في سيرتها ما بين الحربين الأولى والثانية في القرن العشرين. كما يرى أنها ظاهرة تاريخية وليست أيديولوجية جديدة أو مذهب سياسي مبتكر، وأن الأساس المادي لها هو أساس إقتصادي فتح الباب أمام أسواق العالم وتوحده أمام الزراعة، المنسوجات، العمالة هي عولمة في الشمال وهيمنة في الغرب واللاعب الرئيسي فيها هو الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁷⁾.

ويرى عمرو محي الدين أن العولمة هي زيادة درجة الارتباط المتبادل بين المجتمعات الإنسانية خلال عملية إنتقال السلع ورؤوس الأموال وتقنيات الإنتاج والأشخاص والمعلومات⁽⁸⁾ وآليات إنتاج إنتقلت من خلال التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي والشركات متعددة الجنسيات، ويعرفها هاشم البعاج إقتصادياً أنها عملية إنتقال السوق العالمية القائمة على التبادل في السلع والخدمات ورأس المال والعمل والتكنولوجيا وصولاً إلى عالمية الإنتاج بعيداً عن قوة الإنتاج⁽⁹⁾. ويرى هانس في كتابه فخ العولمة أن العولمة عبارة عن فخ ومصيدة للقبض على العالم والسيطرة عليه وتحويله إلى عالم يسوده التدهور الاقتصادي والبيئي والاحتطاط الثقافي في ضوء حضارة التنميط التي تسعى العولمة لفرضها⁽¹⁰⁾.

ويعرفها صادق جلاله العظم بأنها وصول نمط الإنتاج الرأسمالي من دائرة التبادل والتوزيع والتداول إلى دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج وهي رسالة العالم.

الجذور التاريخية للعولمة :

إن أول من أشار للعولمة بإطارها الفكري المحضور بهذا المعنى هو (زيفنيو بريجنيسكي) في كتابه (أمريكا والعصر الإلكتروني)، أما فكرة العولمة بمعناها الاصطلاحي فهي ليست مشروعاً جديداً لم تعرفه البشرية من قبل فالمعروف أن الإنسانية عاشت مشاريع عولمة مختلفة إعتمدت قواعد إقتصادية وتقنية وفكرية تلائم عصرها، الانتشار في هذا الجزء أو ذاك من العالم هنالك "المشروع الفارسي القديم والمقدوني الهيليني، والروماني الإمبراطوري، ومشروع الخلافة الإسلامي، المشروع المسيحي الغربي، والمغولي، والمسيحي الشرقي"⁽¹¹⁾. إن قراءة التاريخ الرأسمالي تكشف أن العولمة بالتأكيد ليست من نتائج العقد الأخير من القرن العشرين كما يدعي البعض إنما تعود بذور فكرتها إلى تاريخ أبعد يبدأ مع ولادة النظام الرأسمالي وما حصل له من تغيرات عبر القرون الماضية فهي تعود إلى مراحل إنتشار الأديان في نظر بعض الباحثين وإلى بدايات القرن الخامس عشر في نظر البعض الآخر⁽¹²⁾.

منذ تاريخ بدايتها مرت العولمة بمراحل عديدة هي على رأي الذين يعيدونها إلى بدايات القرن الخامس عشر، المرحلة الجينية، مرحلة النشوء، مرحلة الانطلاق، مرحلة الصراع، مرحلة عدم اليقين، وقالوا أن المرحلة الجينية كانت بدايات القرن الخامس عشر وحتى منتصف القرن الخامس عشر، ومرحلة النشوء من نهاية الأولى حتى 1870م ومرحلة الانطلاق من نهاية الثالثة حتى عشرينات القرن الماضي. ومرحلة الصراع إلى منتصف الستينات ومرحلة عدم اليقين من منتصف الستينات فصاعداً. أما أصحاب الرأي الآخر فقالوا أنها مرت بستة مراحل هي مرحلة إنتشار الأديان عالمياً، ومرحلة الغزو الاستعماري من أواخر القرن الخامس عشر ومرحلة الصراع الأوروبي الداخلي في الأعوام 1700 - 1815م ومرحلة القرن التاسع عشر، في العام 1918م، ومرحلة الحرب العالمية الثانية في منتصف ثمانينات القرن العشرين ومرحلة منتصف ثمانينات القرن العشرين فصاعداً⁽¹³⁾.

عليه قامت العولمة على مجموعة من المعطيات منها التطور التكنولوجي والعلمي، زيادة رأس المال، انعدام المنافسة السياسية، تطور منظومتي المعلومات والاتصالات، هيمنة الشركات متعددة الجنسيات تنامي القوى الأمريكية وتنامي قوة التأثير الصهيوني على سياستها. أم ثمانينات القرن العشرين التي حددتها كتاريخ لانطلاق نظرية العولمة فقد

حددتها ثلاث أحداث كبرى التطور التكنولوجي والعلمي الذي وصل في هذا التاريخ إلى مراحل لم تشهد لها الإنسانية مثيلاً مما دفع العالم في اتجاه الترابط والتقارب والاندماج لما سهل حركة إنتقال الأفراد ورؤوس الأموال والسلع والخدمات⁽¹⁴⁾ للتطور في مجال الاتصال والمعلومات الذي حطم كل السدود والحدود وساعد على نقل المعلومات وتداولها مما شجع على إتباع سياسية التبادل التجاري الحر وتدفقت الاستثمارات الأجنبية ، وإنهيار المنظومة الاشتراكية تحت غطاء البيروسترويكما التي أحدثت خللاً في الميزان السياسي الدولي وتكاد نظرية العولمة المعاصرة أن لا تكون من نتاج الفكر الأمريكي وحده، فهم وإن كانوا يملكون التصور الكامل عنها ويسعون لإقرارها بمساعدة المنظمات الدولية التي إنشأوها لأنهم كانوا يعتقدون أن آلية إقرارها ستكون شكلاً من أشكال الاستعمار الحديث. فالذي صقل النظرية بشكلها الحديث هو الصراع والتخطيط الاقتصادي الذي دفع المختصين لإيجاد نظام إقتصادي جديد متوازن يساعد الدول في بناء نفسها الذي تبنته كتلة عدم الانحياز وأعلنت عنه سنة 1974م لتحقيق العدالة⁽¹⁵⁾ في الحقوق السياسية والاقتصادية لكل دول العالم فبعد إنهيار الاتحاد السوفيتي وانتقال أكثر رموز هذه الكتلة إلى العالم الآخر إنتقلت الحاجة لها وتفرد القطب الأمريكي بقيادة العالم فانهارت الحركة وأخذت أمريكا فحوى هذا النظام ودمجته مع الآليات التي تملكها وغيّرت إستراتيجيتها من الشكل الاستعماري التقليدي إلى منظمات دولية وشركات متعددة الجنسيات⁽¹⁶⁾.

أنواع العولمة :

Economic Globalization: العولمة الاقتصادية

لا يوجد تعريف محدد للعولمة الاقتصادية وإنما كل ما هو متوفر لا يعدو عن كونه توصيف لكيفية وصول دول العالم إلى نظام إقتصادي متكامل يتم فيه تبادل المصالح وتنسب عبء التجارة الخارجية للدول دون عوائق وعليه نورد بعض تعريفات العولمة الاقتصادية ذات الأهمية في موضوع بحثنا.

هي مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي العالمي وفيها تذوب الشؤون الاقتصادية الدولية القومية في الإطار العالمي دون إعتبار للحدود السياسية للدول، وفيها ينتقل الإنتاج الرأسمالي من عالمية التبادل والتوزيع إلى عالمية الإنتاج وإعادة الإنتاج في ظل هيمنة الدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسيات والمنظمات العالمية، إنهاء أي تدخل للدولة في النشاط الاقتصادي وتتبنى كل ما هو في مصلحة رأس المال الذي يتجه نحو إنتاج المعلومات⁽¹⁷⁾. وأيضاً هناك تعريف آخر لها مؤداه أنها اندماج لاقتصاديات دول العالم ومؤسساتها وثقافتها ويتم ذلك من خلال تحرير التجارة والسلع والخدمات عبر إلغاء الرسوم الجمركية والحواجز الفنية والإدارية التي من شأنها إعاقة أسباب التجارة ويدخل في ذلك إنتقال المنتجات الخدمية عبر حدود الاتصالات اللاسلكية وتحويل الأموال بالطرق المصرفية وضمان انتقال الأشخاص الطبيعيين ، لتقديم الخدمات ، كخدمات التشييد والبناء ، علاوة على ذلك حرية إنتقال راس المال وهذا يعني أن تتحكم السوق في تأطير عملية الإنتاج فيصبح الإنتاج مرتبطاً بالطلب أينما كان وبرأسمال أي كان مصدره وباستغلال المواد الخام والعمالة أينما وجدت⁽¹⁸⁾.

Financial Globalization: العولمة المالية

يمكن أيضاً أن تنبثق من العولمة الاقتصادية ما يسمى العولمة المالية وهي التي تتعلق بالثورة الهائلة في عالم عولمة الأسواق المالية فزاد تدفق الأموال تتدفق إلى أسواق المال والبورصات في أي منطقة من العالم بدون قيود ودون حاجة إلى أي إجراءات حكومية وتتم أيضاً الاستثمارات في سرعة فائقة سواء في دخولها أو خروجها لهذه الأسواق المالية، وتعتمد حركة هذه الأموال على استقرار الدولة التي تستثمر فيها ، ومعدلات الربح المتوقعة والضرائب المتوقعة فرضها⁽¹⁹⁾.

Political Globalization: العولمة السياسية

يمكن تعريف العولمة السياسية بأنه ذوبان الشؤون السياسية للدولة القومية في الإطار العالمي دون اعتبار للحدود السياسية للدول ، وإرسال دعائم الليبرالية الجديدة وهي الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتعددية السياسية مع تآكل سيادة الدول⁽²⁰⁾.

Cultural Globalization: العولمة الثقافية

هي ذوبان الشئون الثقافية والسلوكية للدولة القومية في الإطار العالمي دون اعتبار للحدود السياسية للدولة وصياغة ثقافة كونية بوحدة تتخطى الحدود الثقافية للدول لتجمع شئون العالم لجمعه على رأي واحد من خلال ما يعرف بالقرية الكونية الواحدة⁽²¹⁾.

Telecommunication Globalization: العولمة الاتصالية

يمكن أن تنبثق من العولمة الثقافية ما يسمى بالعولمة الاتصالية وهي تختص بالثورة التكنولوجية الضخمة في مجال الاتصالات وأهم ما يمكن الحديث عنه في هذا الخصوص ظهور الإنترنت وما يمثله من وسيلة اتصال هائلة بين أفراد كل دول العالم لا تميز بين جنسية هذا أو ذاك ولا يكون لعامل المسافة أي إعتبار ، بالإضافة إلى ثورة القنوات التلفزيونية عبر أطباق الأقمار الصناعية التي جعلت شعوب العالم يشاهدون ويتابعون الأحداث العالمية وقت حدوثها تقنية الهواتف والأجهزة النقالة⁽²²⁾.

آليات العولمة :

للعولمة مجموعة منظمات ومؤسسات ذات طابع دولي تأخذ على عاتقها تنفيذ مطالب العولمة وتكون آليات لعملها من خلال تشييد الاقتصاد العالمي على نهج الخضوع للرقابة والإشراف المركزيين وتسخير السياسة الاقتصادية العالمية لخدمة مخططهم بنشر العولمة ومن هذه المنظمات :

الشركات متعددة الجنسيات :

إنّجّه النظام الرأسمالي منذ البداية بالتوجه نحو العالمية بالتوسع والضم وإستمرت الوحدة الإنتاجية مرتبطة به. ولما كان صراع الأوربيين الرأسمالي نحو الأسواق وإعادة تقسيم المستعمرات في الفترة الماضية للحرب العالمية الأولى والثانية فشأت في الفترة الأولى للحرب العالمية الأولى الاشتراكية وظهرت الثورة البلشفية 1917م، وانطلقت ثورات التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا وتحولت بعض هذه الثورات إلى ثورات اشتراكية كما هو الحال في الصين وأفريقيا⁽²³⁾. واعتبرت التوجه نحو الاشتراكية باعتبارها الحل الأفضل لمشكلات التخلف وتحقيق التنمية المتواترة.

في هذه الظروف قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمهام سياسية واقتصادية وهجوم مضاد لمنع توسع الاتحاد السوفيتي نحو دول أوروبا المستقلة حديثاً. وذلك بإنشاء قواعد عسكرية وتحويل المساعدات إلى أوروبا لتثبيت وتقوية النظام الرأسمالي عن طريق نقل الموارد المالية والتكنولوجية وإنشاء منظمة التنمية والتعاون الدولي. وإستخدمت رأس المال الأجنبي الأمريكي الذي لعب دوراً أساسياً في تحديث عدد من الدول المستقلة حديثاً في العالم الثالث. وكانت نقطة الانطلاق لهذا التحول هو سيطرة الرأسمالية العالمية متعددة الجنسيات وذلك باستخدام مكثف لرأس المال والتكنولوجيا لتعمل في إطار سوق موسع دولياً⁽²⁴⁾.

ولذا يراها البعض بأنها مشروع يقوم باستثمارات أجنبية مباشرة تشمل عدة إقتصاديات قومية وبوزع نشاطاته الإجمالية بين مختلف البلدان بهدف تحقيق الأهداف الإجمالية للمشروع الأمريكي⁽²⁵⁾. وفي رأي آخر هي إتحاد وتجمع إقتصادي بين عدد من الشركات التي تحمل جنسيات دول مختلفة وترتبط فيما بينها عن طريق المساهمة في رأس المال بقصد تحقيق هدف معين من خلال وحدة السيطرة على إدارة الشركات بحيث تكون كياناً اقتصادياً واحداً لمشروع متعدد القوميات وهذا أيضاً تطبيق فكرة تعدد التعاريف للمفهوم الواحد فإضافة للتعريفين أعلاه فإن الدكتور عمار الشربيني فيقول ، يمكن وضع أكثر من تعريف للمشروعات متعددة القوميات ويرجع ذلك لتعدد الزوايا التي يمكن النظر من خلالها للمشروع⁽²⁶⁾. إن الأصل لهذه الشركات هو ما كان يعرف بشركات الاستعمار التي ظهرت خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر كإفراز للنزعة الاستعمارية مثل شركة الشرق الأوسط التي تأسست سنة 1581م وشركة الهند الشرقية التي تأسست عام 1600م وشركة خليج هدسون التي تأسست عام 1670م. أما الشركات المتعددة بمفهومها الحالي فقد ظهرت أواخر القرن التاسع بقيام مجموعة شركات بتأسيس وحدة اقتصادية في مجال التجارة الدولية تعمل تحت إمرة عقل إداري واحد وكأنها شركة واحدة ولذا يمكن وصف هذه الشركات بأنها مجموعة وحدات فرعية لكل منها كيانها وترتبط بالشركة الأم بعلاقات قانونية انتشار الوحدات الفرعية في مناطق جغرافية مختلفة ، العلاقة بين الفروع والأم علاقة مشاركة برأس المال أو مشاركة فرعية برأسمال فرعي آخر⁽²⁷⁾ تلتزم الوحدات الفرعية بسياسة إقتصادية موحدة يضعها المركز في إطار إستراتيجية عالمية. ولهذه الشركات قدرة على التدخل في كافة مفاصل العمل والتجارة وسوق المال والسياسة أيضاً ، في البلدان وهي هنا بمثابة إستعمار من نوع جديد أكثر شراسة من الاستعمار التقليدي بنوعية القديم وتملك بعض هذه الشركات اليوم ميزانيات تفوق مجمل ميزانيات مجموعة كبيرة من الدول مجتمعة فهي بلغت عام 1970م حوالي 6300 شركة تتحكم بأكثر من 69000 شركة فرعية وتهيمن على 25% من حجم التجارة الدولية وفي العام 1990م إرتفع عددها لأكثر من 11000 شركة تدير 83000 شركة دولية ومن هذه القدرة انتقلت مؤخراً إلى مرحلة الاندماج إذ أصبحت تندمج مع شركة أو شركات أخرى لتكوين كيان عملاق لا يقف بوجهه شيء كما حدث عام 1998م عندما اندمجت شركتين متعددة للهواتف MCI WORLD مع شركة Sprint وشركة Mobile Exxon الجنسيات تعملان في الاختصاص النفطي وهما للاتصالات سنة 2000م⁽²⁸⁾. تعمل الشركات متعددة Vodaphone مع شركة Mannesmanr النقالة سنة 1999م وشركة الجنسيات في اقتصاديات العالم دون منافسة من قبل جل الدول النامية وعليه تؤثر في الإطار السياسي لهذه الدول ناهيك عن الإطار الاقتصادي.

International Monetary Fund: صندوق النقد الدولي

أنشئ صندوق النقد الدولي عام 1944م والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية أن تقارب هذه التواريخ لم يكن بسبب تداعيات الحرب العالمية الثانية بقدر ما كان إيماناً بميلاد نظام رأسمالي دولي جديد يهدف إلى السيطرة على العالم كله. أما أهداف الصندوق وإجراءاته تؤكد أهداف مؤسسيه لبسط نفوذهم ونشر عولمتهم ومن أمثلة الأهداف المعلنة للصندوق :

1/ تشجيع التعاون النقدي الدولي.

2/ تيسير التوسع والنمو بالمعاملات التجارية.

3/ التخلص من قيود الصرف التي تعترض نماء التجارة الدولية⁽²⁹⁾ ويلزم الصندوق الدول المتخلفة الالتزام بثلاث محاور :

المحور الأول هو محور تخفيض العجز في الموازنة العامة عن طريق تخفيض الإنفاق العام الجاري والاستثماري وزيادة الموارد الغربية وإلغاء الدعم الحكومي لأسعار السلع الأساسية.

المحور الثاني هو محور القضاء على العجز في ميزان المدفوعات عن طريق تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية وإلغاء الرقابة على الصرف الخارجي ، وتحرير الاستيراد من القيود وتشجيع القطاع الخاص للاستيراد وإلغاء الاتفاقيات التجارية وإقامة سوق تجارية للنقد، وأخيراً محور السياسة النقدية عن طريق الحد من عروض النقود ، وتنمية السوق النقدي المالي من خلال تقويم أسعار الفائدة ووضع حدود الائتمان المصرفي ، وتطوير البورصات والأسواق المالية ، وتكوين احتياطي لسداد الديون⁽³⁰⁾.

World Bank : البنك الدولي

بدأ ممارسة عمله عام 1946م بالتخصص بالإقراض وضمان القروض لتمويل مشاريع محدودة في الدول ذات الدخل القومي المنخفض. وقد صاغ البنك سياساته وبرامجه إستناداً للمبادئ التي أوردتها (ليستر بيرسن) في تقريره حول مسألة التنمية، وهي على الدول المتخلفة البدء فوراً في تحسين المناخ بالنسبة للاستثمار المحلي والأجنبي وأن توضع إتفاقية لضمان حماية الاستثمارات الخاصة للاستثمار المحلي والأجنبي وأن توضع إتفاقية لضمان حماية الاستثمارات الخاصة والأجنبية وأن تحقيق إستخدام أوسع للمشروعات المشتركة المحلية والأجنبية وأن تمنح الاستثمار الأجنبي امتيازات ضريبية، وتقديم الأراضي بأسعار رخيصة وتصدر دراسات اقتصادية حول الإمكانات المختلفة للاستثمار بالدول المتخلفة والدعاية لتلك الإمكانات وتحديد فرص الاستثمار الجديد بصورة نشطة⁽³¹⁾. وأن تطور قوانين الشركات لتحقيق درجة أكبر من الإنتاج للمشروعات المحلية والأجنبية ودعم تنمية سوق رأس المال المحلي والسماح للشركات الأجنبية بالإقراض من أسواق رأس المال المحلية وتصنيف القطاع العام ونزع مضمونه الاجتماعي⁽³²⁾.

World Trading Organization: منظمة التجارة الدولية

ترجع فكرة إنشاء هذه المنظمة لقرار أصدره المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام 1945م من خلال توجيه الدعوة لعقد مؤتمر للتجارة يهدف إلى تخفيض التعريفات الجمركية والحواجز التجارية. وفي مؤتمر هافانا الذي عقد سنة ولدت المنظمة الجديدة GATF ، WTO ومن (GATT) 1948م تم الموافقة على ميثاقين. ومن خلالها تم إبرام إتفاقية الجات بتاريخ 1995/1/1م بعد أن تم توقيع إتفاقيتها في مراكش بتاريخ 1994/4/15م أما مهامها المعلنة فيه :

1/ الرقابة والإشراف على تنفيذ إتفاقية الجات بالاتفاقيات اللاحقة.

2/ القضاء على الحواجز التجارية.

3/ ضمان حرية حركة رأس المال وانتقال السلع والخدمات⁽³³⁾. هذا بالإضافة إلى أنها أخذت على عاتقها تحرير التجارة العالمية من القيود المالية والرسوم الجمركية وأهداف هذه المنظمة لا تختلف عن أهداف المنظمات الأخرى ، هي تدعو إلى سلب السيادة الوطنية وإلزام الدول بعدم وضع حواجز أمام التجارة الدولية مهما كان منشأها، ورأس المال الأجنبي مهما كان مصدره، والسلع والخدمات الأجنبية مهما كانت غايتها وهو الهدف الحقيقي الذي تسعى العولمة أن تفرضه على العالم.

2-2 مفهوم سياسات التحرير الاقتصادي :

سياسة التحرير الاقتصادي هي جزء من عملية إقتصاد السوق الحديث، ذلك النظام الذي يعتمد على الفلسفة الاقتصادية الليبرالية الهادفة إلى تصحيح مسار الاقتصاد القومي ونقله من نظام يعتمد على التخطيط في إدارة شؤونه الاقتصادية إلى نظام يأخذ بأسباب ومفاتيح التنظيم الاقتصادي السوقي لإتمام مسيرة الإصلاح الاقتصادي القومي في عالم يعتمد Modern Market Economy النمو الاقتصادي الذاتي⁽³⁴⁾. من هنا يمكن القول بأن نظام إقتصاد السوق الحديث على المقومات التالية:

أ/ الأخذ بمفاهيم اقتصاد السوق في تصحيح مسار الاقتصاد القومي والاتجاه به نحو اقتصاد يعتمد في الجانب الأكبر منه على النشاط الخاص.

ب/ توسيع قاعدة الملكية الخاصة من خلال تحويل القطاع العام إلى قطاع أعمال عام في المرحلة الأولى ، ثم تأهيله من في مرحلة ثانية في نقل ملكيته وإدارته إلى القطاع الخاص في Privatization خلال برنامج الخصخصة أو التخصيصية مرحلة ثالثة.

ج/ اتباع سلسلة من إجراءات المواءمة الاقتصادية وتحويل الموارد الاقتصادية من القطاعات الإنتاجية والخدمية الأقل كفاءة من الناحية الاقتصادية إلى القطاعات الإنتاجية والخدمية الأكثر كفاءة من هذه الناحية. وتعرف القطاعات الأقل كفاءة بقطاعات التخلف النسبي والقطاعات الأكثر كفاءة بقطاعات التفوق النسبي⁽³⁵⁾.

في إحداث التحول الاقتصادي Macro Economic Policies د/ الاعتماد على أدوات السياسات الماكرو - إقتصادية - المطلوب وتحويل العلاقات المباشرة بين الدولة والنشاط الاقتصادي - وهي علاقات غير مباشرة بحيث تترك الدولة كلية ساحة النشاط الاقتصادي لقطاع الأعمال الخاص وتكتفي هي بتأثير غير مباشر من خلال الأدوات الماكرو - اقتصادية غير أن الحالات Martinet Economy Pure Modern وتعرف هذه الحالة الأخير بحالة "نظام اقتصاد السوق الحديث الغالبة التي تأخذ فيها الدول نظام اقتصاد السوق الحديث : نظام إقتصاد السوق الحر لا يأخذ أي درجة من درجات تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، بحيث يصبح هذا معادلاً للصفر ، وتصبح السياسات الاقتصادية المحايدة وظاهرة المالية المحايدة هي السمات العامة التي تحكم عملية صنع القرار في الدول التي تأخذ به. أما نظام اقتصاد السوق الحديث فهو غير نظام السوق الحر يحافظ على أدوار مناسبة للدولة ولكنه تتم بأسلوب غير مباشر من خلال الارتكاز على الأدوات الماكرو - اقتصادية مع ترك الساحة لقطاع الأعمال الخاص بقدر الإمكان ، وهي قدرة تختلف من دولة إلى أخرى⁽³⁶⁾.

هـ/ نتيجة التحليل الاقتصادي السليم لنظم اقتصاد السوق الحديث أي التعرف على الخصخصة أو التخصيصية ومكوناته وآلياته المختلفة التي تعتبر جزءاً رئيسياً منه وليست غاية تسعى الحكومات Program for Privatization المختلفة إلى تحقيقها وعليه فإنها لا تشكل فلسفة اقتصادية لأن الفلسفة هي "فلسفة اقتصاد السوق" وأن الأمر يتطلب السعي نحو توسيع رقعة النشاط الاقتصادي الخاص على حساب تضيق رقعة النشاط الاقتصادي العام وتقليص دائرة تحركاته والحد من دوافع نموه لهذا تلجأ الدول النامية نحو إحلال نظام اقتصاد السوق الحديث "محل نظام الاقتصاد الآخر أو التخطيط المركزي إلى اتباع حزمة منتقاة من الآليات المختلفة التي بموجبها يتم التخلص من الملكية العامة والتحول صوب الملكية الخاصة⁽³⁴⁾.

وعليه جاءت الخصخصة أو التخصيصية إستجابة للعديد من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية ولذا سعت العديد من الدول النامية وحتى المتقدمة إلى اتباع ما يعرف ببرامج التخصيصية وهي أس سياسة التحرر الاقتصادي ولذا سوف يعالج هذا المبحث التخصيصية لكونها تركز على إعادة تعريف دور الدولة في النشاط الاقتصادي فإنها متلازمة مع القرار السياسي للدولة في وجهه الاقتصادي وهو ما نصبو إليه في هذا البحث كما أنها تحمل في كثير من جوانبها آثار هامة على شرائح إجتماعية داخل الدولة وعليه سوف نتناول التخصيصية من حيث الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، أيضاً نتناول إستراتيجيات التخصيصية وكيفية أداء التخصيصية وطرقها وآثارها.

تعريف الخصخصة:

تعرف بشكل عام بأنها إنتقال عمل ما ، كلياً أو جزئياً من القطاع العام إلى القطاع الخاص ، بما ينطوي عليه ذلك من اعتماد متزايد على فعاليات القطاع الخاص وقوى السوق سعياً لتحقيق الأهداف الاجتماعية ، وتمثل التخصيصية في مفهومها المتطرف جهداً واعياً من أجل تقليص الجهاز الحكومي ومن أجل تضيق حدود مسؤولية الدولة⁽³⁷⁾.

الأهداف الاجتماعية الاقتصادية للتخصيصية :

من الواضح أن التخصيصية ليست هدفاً بحد ذاتها بل هي وسيلة لتملك القطاع الخاص للمشروعات من قبل الدولة بغية رفع كفاءة الأداء وجودة الإنتاج بأقل كلفة ممكنة أما أبرز أهدافها فيمكن تلخيصها بالتالي :

أ/ محاولة خفض الطلب على الموازنة العامة وعدم إرهاقها بتمويل مشاريع خاسرة، ما يشكل منعاً للنزف والهدر وذلك عن طريق خفض الالتزامات الواقعة عليها بسبب ملكيتها للمشروعات الاقتصادية، وقيامها بوظائف اقتصادية هي في الأصل من اختصاص القطاع الخاص.

ب/ إن بيع أو تأجير أو غيره من أساليب التخصيصية يمكن أن يؤدي إلى زيادة مداخيل حكومية ، الأمر الذي يؤدي إلى سد العجز في الموازنة العامة وسداد أجزاء من الديون المترتبة على الدولة⁽³⁸⁾.

ج/ رفع كفاءة الاقتصاد الوطني وزيادة فعالية الإنتاج عبر الانسحاب من النشاطات الاقتصادية غير مضمونة النتائج مقارنة مع ما يمكن أن يقدم لها من أعباء، وبخاصة مجالات الصناعة والزراعة والقطاعات الخدماتية والنقل والتجارة.

د/ Optimize at Enterprise Efficiency عن طريق الوصول إلى الحجم الأمثل للإنتاج ورفع كفاءة المنشأة ويشير هذا الأخير إلى الحجم من الإنتاج الذي تصل إليه المنشأة ويحقق لها في الوقت نفسه أقصى ربحية Production ممكنة⁽³⁹⁾.

وهو القطاع الذي أثبت أنه الأجدر بالرعاية والاهتمام Private Sector Growth هـ تشجيع نمو قطاع الأعمال الخاص لتمتعه بعناصر ومقومات الكفاءة الاقتصادية و/ فلقد أثبتت كل من تجارب الدول الصناعية المتقدمة والدول حديثة العهد أن القطاع الخاص هو القطاع المؤهل لقيادة التنمية والنمو الاقتصادي لسلامة آليات Evenly Industrialized بالتصنيع جهاز السوق التي يركز عليها هذا القطاع⁽⁴⁰⁾.

ز/ ويتحقق نمو القطاع الخاص من خلال محورين : يشير المحور الأول إلى تهيئة المناخ الاقتصادي العام مثلاً في صورة الحوافز المالية والقوانين والتشريعات وضمانات الاستثمار القادرة على جذب الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية داخل الاقتصاد القومي أما المحور الثاني فيختص بفكر وسياسات الدولة المكونة - اقتصادية الراجعة إلى توسيع قاعدة الملكية الخاصة على مدى زمني مناسب. ويتحقق ذلك من خلال إشراك القطاع الخاص في ملكية وحدات أو مشروعات قطاع الأعمال العام وخروج الدولة تدريجياً من دائرة النشاط الاقتصادي. وقد يتحقق ذلك من خلال قيام وحدات قطاع الأعمال العام ببيع جانب من أصولها الإنتاجية بل وبيع معدات كاملة لقطاع الأعمال الخاص، وقد يتحقق ذلك من خلال قيام هذه المشروعات العامة بطرح جانب من رؤوس أموالها في شكل أسهم للبيع في بورصة الأوراق المالية⁽⁴¹⁾.

وهو الإصلاح الذي يمتد إلى كل الهياكل التنظيمية واللوائح المختلفة Regulatory Reform س/ الإصلاح التنظيمي الحاكمة لنشاط وحدات القطاع العام من ناحية والمؤسسات والهيئات الحكومية المختصة بسياسات الاستثمار التنظيمية واللوائح المختلفة لوحدات قطاع الأعمال العام في ضوء ما تعانيه هذه الوحدات من أعباء البيروقراطية وبطء عمليات صنع القرار التي لازمتها في عهد التخطيط المركزي.

: وهي الهدف الرئيسي من أي نشاط اقتصادي. من المعروف أن الدول Create New Jobs ص/ خلق وظائف جديدة الأخذ في النمو التي تبنت حديثاً برامج قومية لتوسيع قاعدة الملكية الخاصة تواجه مشاكل حادة، وتعد البطالة هي أخطر المشاكل على الإطلاق لارتباطها بالبيئة السياسية والاجتماعية، هذا بجانب آثارها الاقتصادية المدمرة⁽⁴²⁾.

ي/ فبالرغم من ذلك فإن أحد الأهداف الرئيسية للتخصيصية هو إضافة فرص عمل جديدة وبالتالي التخفيض ثم القضاء على مشكلة البطالة فمن المراحل التالية للإصلاح الاقتصادي الهيكلي هي مراحل "إحداث التنمية" وهي المراحل التي تهدف إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بمعدلات طموحة تساعد على مواجهة الجذرية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد القومي. فزيادة الإنتاج والاستثمار بمعدلات عالية تخلق طلباً متنامياً في سوق العمل ، وبالتالي زيادة معدلات التوظيف في المجتمع ومن ثم القضاء على مشكلة البطالة دون حاجة إلى تدخل مباشر من جانب الدولة ، أو فرض أعداد معينة من العمالة على المشروعات العامة⁽⁴³⁾.

وهو هدف منطقي يتمشى مع أخذ الدولة لفلسفة Promote Competition وأيضاً من أهدافها تشجيع المنافسة نظام إقتصاد السوق الحديث الذي بشرت بها المؤسسات النقدية الدولية في مطلع حقبة الثمانينات. ويتجه برنامج التخصيصية إلى توسيع قاعدة الملكية الخاصة" والقضاء على الصفة الاحتكارية التي تتميز بها نظم الاقتصاد المخططة مركزياً حيث كانت تتحدد الأسعار وكميات الإنتاج ومدخلات العمليات الإنتاجية بشكل تحكيمي ، كما تسيطر على الأسواق والمؤسسات والمنشآت الاحتكارية التي تقتل روح المبادرات الفردية ، وتمنع القوى التنافسية من أن تفعل فعلها في تحسين مستويات

الجودة ، والكفاءة الاقتصادية بشقيها التكنولوجي والتخصيص. وتكون النتيجة الحتمية لهذه الأوضاع الاحتكارية هي فقدان وحدات القطاع الرأسمالي العام وديناميكيته المطلوبة وارتفاع تكاليف إنتاجها على نحو يحرّمها من المنافسة المحلية ، ولا Develop يؤهلها للصمود في وجه تيارات المنافسة الضيقة في الأسواق⁽⁴⁴⁾. وأيضاً من أهدافها : تنمية أسواق رأس المال : وهو هدف على جانب كبير من الأهمية وشرط جوهري لنجاح البرنامج وتتضح أهمية هذا الهدف في Capital Markets ضوء ما نعلمه من أن النظم المخططة مركزياً والتي طبقتها الكثير من الدول الأخذة في النمو دول أوروبا الشرقية مثلاً - قضت بإغلاق بورصات الأوراق المالية وقيدت نشاط أسواق النقد والائتمان ، وأخضعتها لرقابة شديدة من جانب السلطات النقدية، وكان من نتيجة ذلك اختفاء المبادرات الفردية، وغابت الأدوار الخاصة للمدخرات الوطنية في شراء الأوراق المالية المطلوب تداولها لسد إحتياجات الدولة (لتغطية عجز الموازنة العامة)⁽⁴⁵⁾.

من خلال عرض جانب من أصول Foreign Investment وكذلك من أهدافها تشجيع الاستثمار الأجنبي المشروعات المملوكة للدولة ، أو بيع بعض هذه الشركات للملاك الأجانب الراغبين في شرائها وسيساعد هذا الوضع الجديد على إنسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل الاقتصاد القومي ، بما تحمله من تقدم في المعركة التكنولوجية ، وبما تتمتع به من توافر الخبرات التسويقية والدراية الكافية بأحوال السوق العالمية ، فضلاً عن توفيرها لجانب من الموارد من العملات النادرة التي تحتاج إليها الاقتصاديات القومية المطبقة لبرامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلية يضاف إلى ذلك أن مجرد إعلان الدولة عن إستعدادها لبيع بعض وحدات قطاع الأعمال المملوكة لها إلى الأجانب معناه فتح صفحة جديدة بين الدولة المعنية للاستثمارات الأجنبية وإنهاء موجة العداء بين الدول الأخذة في النمو والشركات متعدد الجنسيات⁽⁴⁶⁾ وأيضاً تهدف إلى إعادة التوازن بين القطاعين العام والخاص عبر فتح فرص عمل جديدة وجذب أصحاب الكفاءات والتخفيض من البطالة المقنعة. وإذا هي ساهمت في الإنتاج فستساهم في تخفيض التضخم ، عبر إعادة التوازن بين العرض والطلب ، كما الإنتاج والاستهلاك. كما تهدف إلى خفض الواردات وزيادة الصادرات ، وتقليص العجز في ميزان المدفوعات ، الأمر الذي يؤدي إلى خفض الدين الخارجي ، وزيادة إحتياط العملات الأجنبية في المصرف المركزي. وإعادة تعريف الدولة لوظائفها السياسية. ومن أهدافها إعادة تعريف الوظائف السياسية للدولة كما أن هنالك أهدافاً سياسية يمكن أن تظهر في عمليات التخصيصية، ذلك عبر إشراك المواطنين في الأسهم المباعة أو المستثمرة وبذلك تؤمن الحكومة دعماً شعبياً عبر الانتخابات تكون بمثابة تأييد للسياسات العامة التي تتبعها ، أي بمعنى آخر يمكن لبرنامج التخصيص أن يؤمن وجهاً من وجوه المشاركة السياسية في حكم الدولة⁽⁴⁷⁾.

استراتيجيات التخصيصية :

قد يبدو في بعض الأحيان وجود بعض التعارض بين أهداف التخصيصية نفسها، ما يمكن أن يفشل البرنامج برمته أو عرقلته على الأقل ، لذا يجب على الاستراتيجيات التي توضح لبرامج التخصيصية أن توضح أولويات البرامج وطرق تحقيقها وطمانة الذين يمكن أن يتضرروا منها . ومن أهم إستراتيجيات التخصيصية ما يلي :

تعريف التخصيصية على نطاق واسع ، والإعلان بوضوح تام عن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لبرامج التخصيصية بالإضافة إلى تأمين التوافق الاجتماعي على أهدافها الرئيسية من خلال الحملات الإعلامية الواسعة ، وأيضاً من إستراتيجيتها وضع المعايير الواضحة لاختيار القطاعات والشركات المنوي تخصيصها ومعايير تقييمها⁽⁴⁸⁾. كما يجب إختيار أساليب التخصيص وفقاً لحالة كل قطاع أو شركة ، إذ أنه من غير المفيد تعميم أسلوب معين على جميع القطاعات، فالمفيد لقطاع معين قد لا يكون مفيداً قطاعاً آخر وكذلك من إستراتيجياتها الضرورية في عملية الخصخصة ضمان تحقيق الشفافية والمحاسبة والمراقبة في عمليات التخصيصية. وأيضاً من الاستراتيجيات ضمان التسويق الناجح لقطاعات التخصيصية كي تجذب المستثمرين ، وعدم اللجوء إلى تخصيص القطاعات التي تبدو في حالة انهيار باعتبارها لن تأتي من إستراتيجياتها مراعاة مخاوف العاملين في القطاع المنوي تخصيصه عبر الأسعار المناسبة أو المطلوبة⁽⁴⁹⁾ وكذلك تمليكهم نسبة من أسهم الشركة أو القطاع المطروح للتخصيص، أو عبر بيع نسبة من الأسهم بأسعار تشجيعية ، ودفع التعويضات العادلة للعمال الذين سيتم صرفهم، أيضاً من إستراتيجياتها تحديد دور ونسبة المشاركة الأجنبية لاسيما في القطاعات التي تعتبر حساسة بالنسبة للاقتصاد الوطني ، ولكن وضع آليات لمراقبة تطور عملية التخصيص والنتائج المترتبة عنها وأيضاً تقييم أصول المشروعات عبر القيمة الدفترية أو قيمة السهم أو القيمة بالمزاد أو القيمة على أساس قدرة الإنتاج، وكذلك تحديد الأصول المراد بيعها أو إيجارها بهدف معرفة القادر على إستيعاب برامج التخصيص ، أي بمعنى آخر هل أن الرأسمال الوطني قادر لوحده على التنفيذ ؟ أم سيشارك الرأسمال الأجنبي ؟ وبالتالي ما هي مخاطر مشاركة الرأسمال الأجنبي؟⁽⁵⁰⁾.

طرق الخصخصة :

إن نجاح عملية الخصخصة تعتمد على العديد من العناصر وأبرزها الطريقة أو الأسلوب الذي يختار لبرامج الخصخصة ، إذ أن نجاح طريقة ما لقطاع ما، لا يعني بالضرورة نجاحه في قطاع آخر. كما يساهم في عملية إختيار الطريقة والأهداف المرسومة للخصخصة وحجم القطاع المنوي تخصيصه ، وحجم مساحة القطاع العام في الاقتصاد الوطني ، إضافة إلى إهتمامات ومتطلبات الفاعلين الأساسيين في هذه البرامج ، ولا تعني مشاركة القطاع الخاص في خصخصة البنية التحتية من تلك التي تنهي ملكية الدولة للقطاع أي التي تبقى وتخصص الإدارة⁽⁵¹⁾.

خصخصة الإدارة :

تهدف خصخصة الإدارة إلى رفع كفاءة شركات القطاع العام من خلال تحسين إدارتها عبر إدخال تقنيات إدارة القطاع الخاص. ويمكن أن تجري عبر عقد الإدارة والتأجير والامتياز.

عقد الإدارة :

وهو عقد تتفق الدولة مع شركة خاصة لإدارة شؤون المنوي تخصيصه. وفي هذه الحالة تتحول حقوق التشغيل للشركة دون حقوق الملكية وتتحصل بموجب ذلك على رسوم مقابل خدماتها. وبالإمكان ربط الرسوم بالإدارة أو الأرباح التي تؤمنها إدارة الشركة الخاصة، كما تبقى الحكومة مسئولة عن نفقات التشغيل والاستثمار وتستخدم هذه الطريقة في الحالات التي تود فيها الحكومة إنعاش المؤسسات الخاسرة عبر إدخال إدارة جديدة إليها لرفع قيمتها في حال عرضها للبيع، ومن أبرز مزايا عقد الإدارة من وجهة نظر الدولة أنه سيسمح للدولة الاحتفاظ بالملكية كما يمكنها من الاستفادة من الخبرات الإدارية المستخدمة⁽⁵²⁾.

إلا أنه يعاب على هذا النوع من الطرق ازدواجية الإدارة الخاصة والملكية العامة ، فالمتعاقد مع الإدارة لا يحتمل المخاطر حيث تتحمل الدولة أية خسائر ناتجة عن عمليات الشركة ، والإنفاق الذي يضمن للإدارة رسوماً ثابتة بغض النظر عن أداء الشركة لا يعطي هذه الإدارة أية حوافز لرفع الفائدة والحفاظ على قيمة الأصول ، ويمكن معالجة هذه العيوب من خلال ربط جزء من رسوم الإدارة بالأرباح أو الإنتاج أو المبيعات التي تحققها الشركة وكذلك بحسب طبيعة الشركة⁽⁵³⁾.

عقد التأجير :

عقد إيجار هو عقد تمنح من خلاله الجهة المالكة للأصول القطاع العام "إلى القطاع الخاص الحق في إستخدام الأصول والاحتفاظ بالأرباح لفترة معينة مقابل دفع إيجار هنا تتحمل الشركة الخاصة مخاطر الاستثمار ما يحفزها لجهة خفض النفقات والمحافظة على قيمة الأصول.

ولكن في المقابل تبقى الدولة مسئولة عن الاستثمارات الثابتة وخدمة الديون، وتتراوح الفترة الزمنية عادة بين 5 - 10 سنوات. وقد إستخدمت هذه الطريقة في عدد من الدول الآسيوية والأفريقية في مجالات النقل والطاقة والمياه والمناجم. وطبقت عقود الإيجار في تايلاند عام 1986م على قطاع السكك الحديدية، كذلك في ساحل العاج عام 1990م في مجال الكهرباء حيث سجلت نجاحات لافتة. ومن بين المزايا التي يوفرها عقد التأجير للدولة توفير نفقات التشغيل من دون التخلي عن ملكية الشركة ، وكذلك الحصول على المداخل السنوية دون التعرض لمخاطر السوق ، إضافة إلى وقف التحويلات والدعم لهذه المؤسسات⁽⁵²⁾. كما يساهم في الاستفادة من الخبرات الإدارية العاملة في المؤسسات المخصصة ، إلا أن المشكلة الرئيسية في هذا العقد تكمن في أنه طالما لا يحصل تحويل في الملكية للشركة الخاصة فلن يكون لديه الحافز لتطوير المؤسسة وأصولها إلا بمقدار ما يضمن لها عائد مناسب على إستثماراتها خلال فترة العقد⁽⁵⁴⁾.

عقد الامتياز :

وتمنح الدولة للشركة الخاصة التشغيل والتطوير ويتضمن العقد عادة مواصفات التأجير والنفقات الرأسمالية والاستثمارية، على أن تعاد الأصول عند نهاية العقد الذي يمتد لفترات طويلة من 15 - 20 سنة وتصل في بعض المشروعات 99 سنة وذلك وفقاً للعمر الافتراضي لنوعية المشروع. وطبقت هذه الطريقة في الأرجنتين في مجال السكك الحديدية ، وعلى المستوى الدولي شكلت عقود الامتياز نسبة عالية وصلت إلى 80% من عقد برامج التخصيصية وذلك في الفترة 1988م و1993م أما أبرز مزايا هذه الطريقة توفير الأموال التي يمكن أن تصرفها الدولة على الاستثمارات⁽⁵⁵⁾ ، إلا أن كثير من الدول تواجه صعوبات في إيجاد المستثمرين في هذه الطريقة نظراً للمطالبة الكثيرة في هذا النوع ويتضمن خيار الامتياز العديد من الطرق أبرزها طريقة بناء - تشغيل - تحويل - بناء - امتلاك - تشغيل وبناء - تمويل تشغيل⁽⁵⁶⁾.

طرق البيع :

لجأت العديد من الدول إلى عمليات بيع المؤسسات باعتبارها تدر أموالاً سريعة عادة ما تكون الحكومات بحاجة إليها، وقد مثلت هذه الطرق 58% من الإيرادات و86% من إجمالي المعاملات خلال العام 1994م أما في هذه الحالة فتتعدد الطرق بتعدد الأهداف المتوخاة ونوعية المؤسسة المراد خصصتها⁽⁵⁷⁾.

البيع المباشر :

وتظهر في عروضات المزاد العلني عبر أخذ شروط أو غيره من الطرق، وتتميز طرق البيع بشكل عام بعد وجود وسطاء بين الدولة والقطاع الخاص، وتمكن هذه الطريقة الدولة من إختيار أعلى الأسعار، كما تتميز بالشفافية حيث الآلية واضحة وتمكن كل المستثمرين من المشاركة ، ويؤخذ على هذه الطريقة البطء في التنفيذ حيث أن كل عملية تتطلب الكثير من الوقت ، كما تتطلب نفقات إدارية كبيرة ، وقد إستعملت طريقة البيع المباشر من قبل دول أوروبا الشرقية في مجال المطاعم والمحلات. ومن قبل بعض الدول العربية كالمغرب في مجال الفنادق⁽⁵⁸⁾ قد تتعدد عمليات البيع بسبب صعوبة عملية تقييم الشركات المعروضة للبيع وقد ظهرت في دول أوروبا الشرقية لأسباب تعود إلى طبيعة النظام الذي ساد لفترات طويلة لاسيما الجانب المتعلق بالنظام المحاسبي الذي لم يعكس القيمة الحقيقية للشركات. أما في الدول العربية فقد لجأت المغرب على سبيل المثال إلى خصخصة الفنادق عبر ثلاثة طرق في العام 1996م فقد تم بيع 44% من الفنادق المعروضة عن طريق العروض وبلغ النصيب النسبي من إيراداتها 26% فيما وصل النصيب النسبي للإيرادات عبر طريق التفاوض بعد العروض إلى 44% أما طريقة التفاوض المباشر فقد أدت إلى 30% من جملة الإيرادات⁽⁵⁹⁾.

بيع الأسهم في الأسواق المالية :

تستخدم هذه الطريقة عادة لبيع الشركات التي تتمتع بظروف مالية جيدة وذات حجم كبير وتعرض الأسهم بشكل مباشر للجمهور وبسعر ثابت. وقد عرضت مصر في العام 1992م أسهم 10% من أصل 314 شركة على سبيل التجربة، وتمكنت هذه التجربة من النجاح بشكل لافت الأمر الذي حدا بالحكومة المصرية إلى تشجيع مثل هذه الطريقة وإيجاد البيئة القانونية المناسبة لها⁽⁶⁰⁾.

البيع للعاملين في المؤسسة :

تعتبر طريقة البيع للعاملين من أنواع الخصخصة الداخلية ، حيث يحصل العاملون في المؤسسة على كامل أصولها أو نسبة منها، وفي الواقع تعتبر هذه الطريق من الطرق الأكثر شعبية وتأييداً ، وذلك يعود للعديد من الأسباب أبرزها: الدعم الشعبي والسياسي الذي تلقاه باعتبارها عامل إستقرار إجتماعي نفسي للعاملين فيها، ولذلك تعتبر هذه الطريقة مناسبة لتحويل الشركات التي يصعب بيعها بغيرها من الطرق وأيضاً تعد من العوامل المحفزة لزيادة الإنتاج وخفض التكاليف ، لأنها توحد بين مصالح العاملين ولذلك تعتبر إدارة فعالة لتوسيع الملكية كما أنها تؤدي في كثير من الأحيان إلى عدم الدقة في تسعير القيمة الفعلية للمؤسسة إضافة إلى ذلك فإن هذه الطريقة لا تصلح لكل المؤسسات والشركات⁽⁶¹⁾.

2-3 تجارب دول العالم في الخصخصة :

تجربة الخصخصة في المملكة المتحدة : يتفق عدد كبير من المحللين على أن برنامج الخصخصة في المملكة المتحدة أدى إلى تأثير في عملية صناعة السياسة الاقتصادية ليس في المملكة وحدها، بل في جميع أرجاء العالم. تعد عملية الخصخصة التي تمت في المملكة المتحدة أكبر عملية تحول جذري في الاقتصاد البريطاني منذ الحرب العالمية الثانية، حيث ركز برنامج الخصخصة في المملكة المتحدة على تحقيق الأهداف الآتية :

أ/ رفع درجة الكفاءة الاقتصادية للشركات العامة.

ب/ إرساء قواعد المنافسة وتدعيم قوى السوق.

ج/ توسيع قاعدة الملكية.

فضلاً عن ذلك سعت الحكومة البريطانية في تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية، وبخاصة تقوية وتوسيع نطاق سوق الأوراق المالية، عن طريق زيادة حجم الأوراق المالية المصدرة والمتداولة في السوق كما هدف البرنامج إلى كسر الشوكة لنقابات العمال بتخفيض الاتجاه نحو الإضراب عن العمل، بتحويل الشركات العامة إلى القطاع الخاص⁽⁶²⁾.

استخدمت الحكومة البريطانية آليات وطرق عدة لتحويل الشركات العامة إلى القطاع الخاص. فقد بيعت مجموعة International Aerad من الشركات الصغيرة المملوكة للدولة مباشرة ، إلى شركات أخرى مثال ذلك إلى شركة

وكذلك بيعت SDR التي بيعت إلى Sealink وشركة Telecopration Standard التي بيعت إلى شركة Standard مجموعة من الشركات بالكامل إلى العمال أو إلى إتحاد من الإدارة والعمال.

أعطى برنامج الخصخصة في المملكة المتحدة مزايا لكل العمال، في جميع الشركات التي تمت خصصتها ، قد كان الهدف من إعطاء هذه المزايا هو مد العمال بالشعور بأنهم مالكون حقيقيون في الشركات التي يعملون فيها وهو ما قلل من مطالبهم بأجور أعلى. فإن الحكومة اتخذت مجموعة من الإجراءات لتشجيع العمال على المشاركة في عملية خصصتها، بل في بعض الأحوال قامت الحكومة ببيع الشركات بالكامل لاتحاد العمال والإداريين بها. ومن الإجراءات التي تمت في هذا الصدد⁽⁶³⁾:

1/ منح العمال حق الحصول على أسهم مجانية في الشركات التي يعملون فيها.

2/ منح العمال حق الحصول على أسهم مجانية تتناسب مع عدد الأسهم التي قاموا بشراؤها بالفعل.

3/ إعطاء العمال الأولوية في عملية تخصيص الأسهم في الشركات التي يعملون فيها.

كانت هذه الإجراءات جزءاً من أهداف الحكومة وراء عملية الخصخصة، بتوسيع قاعدة الملكية وحث المستثمرين الصغار على المشاركة في عملية الخصخصة.

الخصخصة والربحية في بريطانيا :

تشير إحصاءات أرباح الشركات التي تمت خصصتها إلى حدوث ارتفاع واضح في أرباحها، وبصفة خاصة في الأعوام التالية للعملية. كذلك فقد تمكن المستثمرون من الحصول على عوائد مرتفعة على إستثماراتهم بصورة تزيد على العائد المتوسط في وسوق الأوراق المالية⁽⁶⁴⁾.

الجوانب السلبية لبرنامج الخصخصة في بريطانيا :

لم تكن العملية تسير وفق برنامج محدد منذ البداية⁽⁶⁵⁾ كما لم تكن الأهداف واضحة عند بدء رسم البرنامج ولذلك وقعت الحكومة في مجموعة من الأخطاء التي كانت موضوع انتقاد لها وفيما يلي عرض مختصر لهذه الأخطاء :

1/ تركز الانتقاد الرئيس للحكومة على أسلوب تحديد الأسعار فقد تم بيع مشروعات القطاع العام بأسعار تقل بصورة كبيرة عن القيمة السوقية لها. مرد ذلك رغبة الحكومة في تشجيع صغار المستثمرين والعمال على الاكتتاب ، بهدف توسيع قاعدة الملكية ، كما حرصت الحكومة على ألا يكون السعر مرتفعاً حتى لا يؤدي ذلك إلى فقدان المصداقية في الحكومة أو في برنامج الخصخصة⁽⁶⁶⁾.

الخصخصة في الولايات المتحدة الأمريكية :

ظهرت في الثمانينات في عهد الرئيس "ريجان" حيث كانت سياسته تتمثل في تقليص حجم الحكومة ورفع القيود الحكومية في التنظيم والإشراف على القطاع الخاص بهدف تقليل العجز في الموازنة العامة وتقليل النفقات الحكومية كما ستؤدي المنافسة إلى تقليل نفقات التكاليف وتحسين النوعية وزيادة الأرباح وتحسين الكفاءة الاقتصادية لكل هذا. ومن جهة أخرى ستهتم الحكومة بأمور أخرى مثل تحسين أوضاع العمال وشروط العمل وأمور متعددة ، وقد نادى ريجان بانتهاج سياسة إقتصادية محافظة جداً مبنية على أيديولوجية سياسية ترتكز على الحد من دور الدولة في القطاع العام في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية حتى في الوظائف التي تقوم بها الدول بشكل تقليدي، وإعطاء المزيد من الفرص للقطاع الخاص للقيام بها أنشأ ريجان قوة عمل خاصة لدراسة رفع القيود عن القطاع الخاص وضبط المصروفات الحكومية⁽⁶⁷⁾ ، أما بالنسبة للأساليب التي اتبعت في عملية الخصخصة كان أوسعها انتشاراً هو أسلوب التعاقد حيث تم تطبيق هذا الأسلوب على ثمانين بالمائة من مشروعات الخصخصة للخدمات ولأعمال أخرى للدوائر الحكومية وأسلوب حق الامتياز والتي إستعملت بكثرة في خصخصة دوائر الخدمات الاجتماعية ومراكز الصحة العامة والصحة العقلية والمعوقين والنقل وكذلك أسلوب المشاركة بين القطاعين العام والخاص وتم إستعمال هذا الأسلوب في مراكز إصلاح الأحداث ودوائر الخدمات الاجتماعية وكذلك تم وهو تخلي الدولة عن التحكم في المرافق العامة أو تخفيض النظم والإجراءات الحكومية التي Deregulation اتباع أسلوب تقيد بعض أنشطة القطاع الخاص وأستعمل هذا الأسلوب في خصخصة التعليم العالي وتم إتباع أسلوب منح الامتياز وهو امتياز تمنحه الحكومة لشخص أو لشركة لإدارة مشروع وتم إستعمال هذا الأسلوب في إدارة مواقف Franchise السيارات والمنزهات والاستراحات وبعض مرافق الخدمات الاجتماعية الأخرى⁽⁶⁸⁾.

وتحقيقاً لذلك إتخذت الحكومة العديد من التدابير منها :

- 1/ دعم القيادة السياسية في تنفيذ إستراتيجيات الخصخصة لتخطي العقبات التي تواجه العاملين عليها.
- 2/ وضع هيكل تنظيمي مفصل للمشروعات المراد خصخصتها من خلال تشكيل لجان ومساعدين، ووضع إطار عام لاتخاذ القرارات خاصة بالعملية.
- 3/ تعديل التشريعات وإشعار العاملين والمشرعين بجدية الحكومة نحو الخصخصة.
- 4/ تحديد التكلفة الحقيقية للأنشطة الحكومية المراد خصخصتها بشكل دقيق وموثق.
- 5/ وضع استراتيجيات لمعالجة مشكلة العاملين وكيفية نقلهم إلى القطاع الخاص.
- 6/ مراقبة وتقييم الخدمات والنواتج للشركات التي تمت خصخصتها ، ومدى مطابقتها لما تتوقعه الحكومة أن تكون الخصخصة⁽⁶⁹⁾.

الخصخصة في الدول النامية :

نقوم باستعراض لأهم تجارب الخصخصة في بعض الدول النامية والتي تعتبر تجربتها مهمة في مجال الخصخصة وإصلاح القطاع العام.

في ماليزيا :

تمت بهدف تخفيف الأعباء المالية والإدارية عن عاتق الدولة ، وتحسين الكفاءة الإنتاجية وتعجيل النمو الاقتصادي ، وتقليص حجم دور القطاع العام في الاقتصاد الوطني ، والمساهمة في تحقيق أهداف السياسة التنموية الوطنية ، وتخفيف الديون الخارجية المزمدة عن الدولة ، وجلب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار والاستفادة منها في توسعة البنية التحتية وتمويل المشروعات الجديدة في البلاد. فقد أتبعته عدة أساليب في خصخصة مؤسساتها الحكومية ، البيع المباشر Management وعقود الإدارة Lease of Assets وتأجير الأصول Sale of Assets وبيع الأصول Sale of Equity وقامت الحكومة بإنشاء مكتب Build Operate Transfer والبناء والتشغيل والبناء والتشغيل والتحويل Contracts رقابي "وحدة تنظيمية لكل نشاط يناط به مسئولية الرقابة للخدمات العامة مثل مكتب رقابي في وزارة الكهرباء لمراقبة الأسعار وجودة الخدمة ، وإعطاء التراخيص للعمل⁽⁷⁰⁾.

كما قامت الحكومة بخصخصة نسبة معينة من رأسمال الشركة المخصصة لإكتتاب العاملين في الشركة وفق شروط ميسرة ومكنتهم من شراء نسبة محددة من الأسهم في الشركة ، وهيات المناخ لجذب الاستثمار الأجنبي، فخففت من قواعد الملكية المتعلقة بالاستثمار المباشر ، إهتمت بمنح المستثمرين الأجانب مزايا ضريبية وقامت بإلغاء ضريبة الأرباح وخفضت من الحماية الجمركية وخففت الرسوم على الواردات، وأدى ذلك إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية وأصبحت في عام 1991م في المركز الثالث بالنسبة للدول النامية المتلقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة⁽⁷¹⁾.

المكسيك :

ففي نهاية عام 1970م كانت هنالك 272 شركة عامة ، ثم ازداد عددها سنة 1982م ليصل إلى 1155 أي أكثر من أربعة أضعاف ما كانت عليه. أما اليوم فقد إنخفض هذا العدد بنسبة 88% من خلال تفكيك التأمين ، والسير المنظم في عملية الخصخصة بوجود رقابة الدولة على حسن تصرف وأداء القطاع الخاص حتى لا يبالغ في إستغلاله للمستهلك ، وقد بلغت حصيلة بيع القطاع العام 23 مليار دولار وبغض النظر عن حجم هذا المبلغ فإنه يثير العديد من القضايا الأخرى، بيع منشأة عامة لا يحقق للخرينة حصيلة البيع فقط إنما يتعدى ذلك إلى أمرين أساسيين أولهما تخليصه من الخسائر المتواصلة التي كانت تحققها ، وثانيهما أن المنشأة الخاصة الجديدة لابد أن تسعى لتحقيق الربح وبالتالي دفع الضرائب للدولة حيث بلغت حصيلة هذين العاملين معاً ما فاق حصيلة بيع منشآت القطاع العام⁽⁷¹⁾.

بعض الأرقام من تجربة المكسيك : قبل خمس سنوات كان 50% من الموازنة العامة في المكسيك مخصصاً لخدمة الدين العام و15% لدعم منشآت القطاع العام وتغطية خسائره السنوية، أما المتبقي من إتمادات الموازنة العامة وهو 35% فكان يكرس للخدمات العامة مثل الصحة والتعليم والإسكان والبيئة الخ. مع كل ذلك كان العجز يعادل 13% من

الناتج القومي المحلي بعبارة أخرى كان معظم إعمادات الموازنة العامة يذهب لتسديد أقساط وفوائد الدين العام والقليل منه لتمويل الخدمات العامة وكانت الدولة تمول نفسها من خلال الضرائب التضخمية المفروضة على السكان⁽⁷²⁾.

لقد استخدمت حصيلة بيع القطاع العام لتسديد الدين العام مما أدى إلى تخفيض أعبائه بشكل ملحوظ ، وتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات العامة حيث ارتفع الإنفاق على الخدمات العامة كالصحة والتعليم من 35% إلى 55% من الموازنة العامة أما خدمة الدين العامة فقد إنخفضت إلى 95% من الناتج المحلي الإجمالي، قياساً بـ 17% سابقاً وإنخفضت نسبة الدين العام إلى 13% من الموازنة العامة قياساً بـ 50% سابقاً وهكذا تزايد الإنفاق على الإنسان المكسيكي بدلاً من تغطية فوائد الدين العام وهو أحد أهم أهداف الخصخصة ، ومثل هذه النتائج الإيجابية هي أكبر مبرر للخصخصة⁽⁷³⁾.

مصر :

جاء تبني مصر رسمياً للخصخصة في سياق تبني لبرنامج التثبيت والإصلاح الهيكلي في عام 1991م ولكن تبني مصر للخصخصة والبرنامج المذكور لم يشكل على صعيد السياسة الاقتصادية حدث مفاجئ كان وقتئذ قد مضى أكثر من 15 عاماً على سياسة الانفتاح الاقتصادي التي أطلقتها ثورة أكتوبر "وكرسها صدور القانون 43 لسنة 1974م" والذي تضمن حوافز كثيرة للقطاع الخاص المصري والعربي والأجنبي لممارسة نشاطه الاقتصادي، ولكن سياسة الانفتاح هذه لم تتعرض لمسألة الخصخصة إلا من بعيد حيث ظلت الحكومة منذ عام 1976م ترصد في الميزانيات المتتالية مبلغ 50 مليون جنيه كحصيلة منفعة لبيع جزء من أسهم مشروعات القطاع العام⁽⁷⁴⁾.

ولكن بعد صدور قانون الخصخصة رسمياً الذي كرس لتوسيع الملكية الخاصة ويقصد بها أن تتاح الفرصة كاملة للأفراد والمنشآت الخاصة محل الحكومة في تملك إستثماراتها في شركات قطاع الأعمال العام، وكذلك إستثمارات شركات القطاع العام في الشركات المشتركة فيما عدا ما تقرر الاحتفاظ بملكيتها لاعتبارات استراتيجية ويستبعد من هذا شركات القطاع العام التي لم تخضع لقانون البنوك⁽⁷⁵⁾.

هدف برنامج الخصخصة في مصر إلى تحقيق أهداف من أهمها زيادة معدلات إستخدام الطاقة المتاحة لدى شركات قطاع الأعمال العام ، والحد من إستنزاف الموارد المالية وتحقيق مستوى أفضل لاستخدامها كما هدف إلى إتاحة الفرصة للاتصال بالأسواق الخارجية والحصول على التقنيات الحديثة وجلب رؤوس الأموال للاستثمار ، وتوسيع قاعدة الملكية بين المواطنين وزيادة حصة القطاع الخاص المؤهل في الإستثمار الوطني بجانب تخصيص عائد البيع لسداد مديونيات البنوك وإستخدام الفائض منها لزيادة موارد الموازنة العامة للدولة تحقيقاً لتلك الأهداف وضعت الحكومة إستراتيجية في تنفيذ برنامج الخصخصة تتكون من ثلاثة محاور الأول منها يقوم على تشجيع المنافسة في القطاع الاقتصادي ودفع شركات قطاع الأعمال العام إلى العمل في سوق تنافسية مفتوحة والمحور الثاني يتمثل في تشجيع المواطنين على المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال شراء الأسهم والأصول المطروحة للبيع أما المحور الثالث الاستفادة من قدرات وخبرات القطاع الخاص في الإدارة⁽⁷⁶⁾.

تعد تجربة الخصخصة المصرية من أكثر التجارب نجاحاً على مستوى العالم، وذلك لتعدد الأساليب المستخدمة في الإدارة والتطبيق ، والتي كان هدفها الأساسي الحفاظ على أصول الدولة المتمثلة في شركات القطاع العام من الهدر والضياع ومراعاة البعد الاجتماعي وترتب على ذلك إذ تم تنفيذ برنامج الخصخصة على ثلاث مراحل ساهمت مساهمة فعالة في إنجاح البرامج ويمكن القول أن برنامج الخصخصة في شركات قطاع الأعمال المصري قد ساهم في تحقيق نتائج مهمة على المستوى الكلي أو أدت إلى تغير جذري في المتغيرات الكلية الرئيسية وتحسين مناخ الإستثمار وإرتفاع معدلات النمو الاقتصادي والتي تعد من أهم أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي والسياسة الاقتصادية في مصر بوجه عام. أما إذا إستعرضنا المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد المصري خلال سنوات تنفيذ البرنامج نجد زيادة الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض معدل التضخم وإرتفاع معدل الادخار المحلي وإنخفاض في الدين الخارجي مما يؤكد أن برنامج الإصلاح الاقتصادي وسياسة الخصخصة قد عادوا بالنفع على كل الأطراف من خلال زيادة القدرات التنافسية وإرتفاع مستوى الكفاءة⁽⁷⁷⁾.

ما هي دلالات هذه التجارب :

أولى دلالات هذه التجارب هو ان النجاح الذي حققته بعض الدول خاصة الدول الصناعية كبريطانيا والولايات المتحدة يرجع في الأساس الى ان التحرير الاقتصادي لازمه او ترافق معه النظام السياسي المتوافق مع اقتصاد السوق وهو النظام الليبرالي الديمقراطي المفتوح وما يترتب على ذلك من شفافية واجراءات فنية وقضائية عادلة ودرجة عالية من المحاسبية.

ومن جهة أخرى التجارب الاقرب للحالة السودانية هي مصر – المكسيك – أكثر من الدول الاخرى، ومن الصعب القول بنجاح تجارب التحرير والخصخصة في هذه البلدان ويرجع السبب الى: (أ) طبيعة النظام السياسي ، و(ب) مجموعات معينة في الحكم والاقتصاد طوعت السياسات الاقتصادية لصالحها، و(3) وبروز شبكات من رجال الاعمال والسياسيين والتنفيذيين كانت هي الراح الاكبر من سياسات الخصخصة والتحرير الاقتصادي

السودان :

طرح فكرة الخصخصة في السودان في عام 1983م خلال إجتماع في باريس لمجموعة إستشارية حيث أعلن عن بدء برنامج الخصخصة وتم على أثر ذلك خصخصة بعض المنشآت العامة آنذاك ونتيجة لاستمرار تنامي العجز في الموازنة العامة ما بين العامين 1985م و1991م حيث وصلت نسبة العجز إلى 15% من الناتج المحلي الإجمالي وكرد فعل على تباطؤ معدلات النمو في الدولة، وارتفاع المديونية العامة فقد بدأ تنفيذ برنامج محدد للخصخصة منذ عام 1992م بإيعاز من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وقد تم خصخصة قطاع الاتصالات ومنشآت عامة أخرى كما يجري التحضير لخصخصة قطاعات البنية التحتية ، مثل قطاع الكهرباء ويحضر أيضاً لخصخصة قطاع الطيران ومجموعة بنك النيلين الصناعية.

وأخيراً فإن برنامج الخصخصة في السودان ساهم في تقليل عجز الموازنة العامة وتخفيض الموازنة الحكومية من خلال تحقيقه لإيرادات كبيرة نتيجة عمليات البيع، كما ساهم هذا البرنامج في زيادة حجم الاستثمار الأجنبي وتوسيع قاعدة الملكية ولكن هنالك تخوفاً كبيراً من فقدان عدد كبير من الموظفين لوظائفهم الحكومية نتيجة الخصخصة واتساع السيطرة الأجنبية وبعض القوى المحلية ذات النفوذ السياسي والاقتصادي.⁽⁷⁸⁾ بعد أن تتبعنا سياسات التحرير الاقتصادي في ظل العولمة من حيث المفهوم والأهداف الإجتماعية والإقتصادية وإستراتيجيات سياسات التحرير وطرقها وتجارب بعض دول العالم المتقدم والنامي وجزء من دول العالم الثالث أما في الفصلين الثالث والرابع من الدراسة يناقشن مكونات الاقتصاد السوداني ومدى فاعلية وتأثير سياسات التحرير الاقتصادي في نمو الاقتصاد السوداني خلال فترة الدراسة.

هوامش الفصل الثاني

- 1/ شاكر حمد دياب ، ما العولمة ، محاولة لهم العولمة ، شركة السندباد للطباعة ، بغداد 2004م ، ص 15.
- 2/ نفس المصدر ، ص 19.
- 3/ نفس المصدر.
- 4/ عبد الرشيد عبد الحفيظ ، الآثار السلبية للعولمة على الوطن العربي وسبل مواجهتها ، عربية للطباعة والنشر ، القاهرة 2005م ، ص 37.
- 5/ نفس المصدر.
- 6/ الخضر هارون ، العولمة قراءة في المفهوم، سلسلة أوراق استراتيجية ، الخرطوم ، ص 3 ، ب ت.
- 7/ الصادق محمد علي جمعة ، العولمة والدولة في أفريقيا" السودان "دراسة حالة ، الدار السودانية للنشر ، 2002م، ص 10.
- 8/ عمرو محي الدين ، العرب والعولمة ، ندوة مركز دراسات الوحدة العربية ، 1998م ، ص 8.
- 9/ هاشم البعاج ، سيناريو اميتولوجي حول العولمة ، المستقبل العربي ، عدد 547 ، ص 40 ، ب ت .
- 10/ العارف محمد علي جمعة ، مصدر سبق ذكره ، ص 11ز
- 11/ هشام البعاج ، مصدر سبق ذكره ، ص 48.
- 12/ جوارن توريون ، العولمة الاقتصادية ومنظماتها ، مجلة الثقافة الكويتية ، العدد 106 ، 2001م ، ص 34.
- 13/ صالح الطائي ، العولمة الاقتصادية والمنظمات الدولية وعلاقتها بالحركة المهدوية ، مؤسسة المنقذ ، 2005م، ص 147.
- 14/ مصدر سبق ذكره ، ص 155.
- 15/ سيد ياسين ، مفهوم العولمة ، ندوة العرب والعولمة ، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000م ، ص 45.
- 16/ نفس المصدر السابق ، ص 46.

- 17/ فتحي أبو الفضل وعز الدين حسين ومحمد النفاص ، دور الدولة والمؤسسات في ظل العولمة ، مكتبة الأسرة ، القاهرة 2004م ، ص 23.
- 18/ الفاتح الأيوبي عبد الوهاب ، السودان مواجهة العولمة الاقتصادية عبر التكتلات الإقليمية ، ط 1 ، الشركة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع ، السودان 2008م ، ص 22.
- 19/ نفس المصدر ، ص 31.
- 20/ أحمد النور ، الآثار الإيجابية للعولمة الاقتصادية ، مكتبة الإخوة ، القاهرة ، 2004م ، ص 33.
- 21/ أحمد النور ، الآثار الإيجابية للعولمة الاقتصادية ، مكتبة الإخوة ، القاهرة ، 2004م ، ص 33.
- 22/ أحمد النور ، مصدر سبق ذكره ، ص 33.
- 23/ إبراهيم سعد الدين عبد الله ، ندوة النظام الدولي وآليات التقنية في ظل الشراكات متعددة النسبة "الانتمية المستقلة" مركز دراسات الوحدة العربية ، ص 95 ، ب ت .
- 24/ نفس المصدر ، ص 97.
- 25/ محمد صبحي الأتري ، مدخل إلى دراسة الشركات متعددة الجنسيات ، دار الثورة للطباعة ، بغداد ، 1977م، ص 26.
- 26/ عوني محمد الفخري ، التنظيم القومي للشركات متعددة الجنسيات والعولمة ، بيت الحكمة ، بغداد 2002م ، ص 5.
- 27/ نفس المصدر السابق ، ص 11.
- 28/ عوني محمد الفخري ، مصدر سبق ذكره ، ص 29.
- 29/ أحمد برقادي وآخرون ، الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي ، مكتبة مدبولي ، القاهرة 2004م ، ص 124.
- 30/ عدني حمد الغزي ، مصدر سبق ذكره ، ص 179.
- 31/ عدني حمد الغزي ، مصدر سبق ذكره ، ص 179.
- 32/ أحمد برقادي وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص 123.

- 33/ صباح نقوش ، الوطن العربي ومنظمة التجارة العالمية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 282 ، ص 113.
- 34/ آدم مهدي أحمد ، الخصخصة في الدول النامية ، الشركة العالمية للطباعة والنشر ، القاهرة ، 2001م ، ص 19.
- 35/ سامي عفيف حاتم ، الخصخصة ، دار العلم للطباعة 1994م ، ص 77.
- 36/ سامي عفيف ، مصدر سبق ذكره ، ص 20.
- 37/ آدم مهدي أحمد ، مصدر سبق ذكره ، ص 30.
- 38/ آدم مهدي أحمد ، مصدر سبق ذكره ، ص 5.
- 39/ خليل حسين ، السياسات العامة في الدول النامية ، دار المنهل ، لبنان ، 2007م ، ص 246.
- 40/ نفس المصدر ، ص 246.
- 41/ علي الصدق وآخرون ، جهود ومعوقات التخصيص في الدول العربية ، ورشة عمل صندوق النقد العربي ، معهد الدراسات الاقتصادية ، أبوظبي ، 1995م.
- 42/ علي الصادق وآخرون ، مصدر سبق ذكره.
- 43/ نفس المصدر.
- 44/ آدم مهدي محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص 12.
- 45/ الاقتصادي أمام العولمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004م ، ص 101.
- 46/ سمير أمين وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص 104.
- 47/ نفس المصدر ، ص 105.
- 48/ خليل حسين ، مصدر سبق ذكره ، ص 246 ، 247.
- 49/ نفس المرجع ، ص 247.
- 50/ إيمانويل والتر شتاين ، الرأسمالية التاريخية ، ترجمة محمد مستجير ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2002م ، ص 89.
- 51/ إيمانويل والتر شتاين ، مصدر سبق ذكره ، ص 93.
- 52/ خليل حسين ، مصدر سبق ذكره ، ص 255.

- 53/ علي صادق وآخرون ، سبق ذكره ، ص 142.
- 54/ نفس المصدر.
- 55/ محمد الناير محمد النور ، الاقتصاد السوداني في ظل المتغيرات المعاصرة ، ط2 ، مطبعة التيسير ، الخرطوم ، 2004م ، ص89.
- 56/ نفس المصدر.
- 57/ نفس المصدر السابق ، ص 90.
- 58/ خليل حسين ، مصدر سبق ذكره ، ص 258.
- 59/ نفس المصدر ، ص 258ز
- 60/ أحمد أنور ، الآثار الإيجابية للعولمة الاقتصادية ، مكتبة الأسرة الفكرية ، القاهرة ، ص 185.
- 61/ نفس المصدر السابق.
- 62/ نفس المصدر.
- 63/ نفس المصدر.
- 64/ أحمد نور ، مصدر سابق ذكره ، ص 188.
- 65/ نفس المصدر.
- 66/ نفس المصدر.
- 67/ أحمد نور ، مصدر سبق ذكره ، ص 189.
- 68/ السقا محمد إبراهيم ، تجربة الخصخصة في المملكة المتحدة ، مجلة العلوم الاجتماعية، ط2 ، 1997م ، ص53.
- 69/ السقا محمد إبراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص 8.
- 70/ نفس المصدر ، ص 57.
- 71/ رفعت عبد الحليم القاعوري ، تجارب عربية في الخصخصة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، بحوث دراسات ، القاهرة ، المنظمة العربية للتنمية ، 2004م ، ص 49.

- 72/ الجزافي محمد إسماعيل ، تجارب دولية في التخصصة ، دروس مستفادة من تجارب ماليزيا ، نيوزيلاند والمكسيك ، مجلة العلوم الاجتماعية ، مجلد رقم 24 ، عدد 1 ، 1996م ، ص 129
- 73/ نفس المصدر ، ص 137.
- 74/ رفعت عبد الحليم الناعوري ، مصدر سبق ذكره ، ص 56
- 75/ نفس المصدر ، ص 59.
- 76/ عيسى نجيب ، التخصصة في دول الإسكندنافية ذات الاقتصاد المتنوع المنطلق ، 1996م ، ص 77.
- 77/ رفعت عبد الحليم الناعوري ، مصدر سبق ذكره ، ص 135.
- 78/ نفس المصدر ، ص 140.

الفصل الثالث

مكونات الاقتصاد السوداني

في الفترة من 1989 - 2006م

السمة الأساسية للاقتصاد السوداني قبل الإنقاذ كما رأينا في الفصل الثالث كان اقتصاداً منظماً تتحكم فيه الدولة عن طريق سيطرة شبه كاملة للقطاع العام ، قانونياً واقتصادياً ، فجاءت الإنقاذ ببرنامجه الثلاثي والذي هدفت من خلاله تحريك جمود الاقتصاد السوداني وتحويله نحو الإنتاج، فحشدت لذلك كل الطاقات المتاحة وفتحت الباب واسعاً لكل من يرغب داخلياً وخارجياً في المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج لذلك اتخذت العديد من الإجراءات من بينها تجميد الديون الخارجية وإلغاء النظم المحتكرة للعمل التجاري للدولة - دون القطاع الخاص ، كما فتحت باب الحوافز واسعاً أمام الاستثمار في مجالات الصناعة ، الزراعة ، الخدمات بموجب قانون الاستثمار لسنة 1991م المعدل 1996م والذي أيضاً تم تعديله 2000م ، كما قررت الزواج بين العملية الإنتاجية وبعض مؤسسات القطاع الخاص المحلي والأجنبي كاملة أو مشاركة (الخصخصة) ، حررت الأسعار ، أزالته كثيراً من الاحتكارات الخدمية - الطيران - الصحة - التعليم بصورة فتحت الباب واسعاً أمام القطاع الخاص والمختلط ليلجيه ، كما رفعت الدعم من السلع والخدمات⁽¹⁾ ، وعليه قد أسهمت تلك السياسات ولعبت دوراً بارزاً في تحريك كافة القطاعات الإنتاجية كما سنرى بالتفصيل من خلال المباحث التالية حيث تناول المبحث الأول الصناعة والزراعة والثروة الحيوانية كمكونات إقتصادية تاريخية مع عكس مدى التطور الذي طرأ عليها خلال فترة الدراسة ويتناول المبحث الثاني البترول أما المبحث الثالث يتناول قطاع الخدمات.

1-3 الصناعة :

قامت الدولة بوضع الاستراتيجية القومية الشاملة والتي تضمنت الموجهات لكافة القطاعات لمدة عشر سنوات ، وتم وضع استراتيجية للقطاع الصناعي لمرحلة الاستراتيجية القومية الشاملة (1992 - 2002م) وقد هدفت هذه الاستراتيجية إلى تحقيق التنمية بالاكتمال الذاتي عن طريق تهيئة الموارد وضخها لتحريك القدرات الإنتاجية بالبلاد ، وقد أفرزت الاستراتيجية فصلاً كاملاً للاستراتيجية الصناعية.

وقد تمثلت الاستراتيجية الصناعية في النقاط الآتية :

1/ إستراتيجية التنمية الصناعية جزء من إستراتيجية الإصلاح الاقتصادي الشامل التي تقوم على تحرير الاقتصاد الوطني ، وتعزيز اقتصاديات السوق ، وإطلاق القوى الكامنة. القدرات المحبوسة في الاقتصاد الوطني سعياً إلى توفير المناخ الاقتصادي الأكثر ملائمة لانطلاق التنمية على أساس التنسيق المحكم والإيجابي بين رعاية الدولة وحرية المبادرة الخاصة.

2/ تتضمن استراتيجية التنمية الصناعية الشاملة الضرورات اللازمة للترباط والاعتماد المتبادل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وعلى ذلك تستلزم إستراتيجية التنمية الصناعية تحديد دور قطاع الصناعة وإمكاناته في إستراتيجية التنمية الشاملة.

3/ تصحيح التشوهات الهيكلية وأوجه القصور والعجز الذي لحق بقطاع الصناعة منذ نشأته والتي تراكمت على مدى السنين ، هدف مباشر لاستراتيجية الصناعة.

4/ إستلزم الاستراتيجية الصناعية تبني جملة من السياسات الموجهة على النحو الآتي :

1/ منح أسبقية قصوى لتأهيل المناطق الصناعية الكبرى بتوفير الطرق والمجاري ، الطاقة الكهربائية ، المواصلات ، مستودعات الوقود.

2/ منح أولوية مناسبة لمشروعات التنمية الرأسية ، من إحلال وتجديد والارتقاء بالنوعية والإنتاجية والناحية الاقتصادية دون إهمال التوسع الأفقي⁽²⁾.

3/ منح أسبقية قصوى لتشغيل الطاقات المعطلة في المشروعات الصناعية بتوفير مستلزمات التشغيل من قطع غيار والمواد الخام وإزالة معوقات الإنتاج وكل إختناقات النقل والتسويق والتوصل إلى صيغ كاملة لتحويل حاجات التشغيل الكامل.

4/ وضع برامج تفصيلية لإنقاذ المشروعات الصناعية التي توقفت عن الإنتاج ومعالجة أسباب تدهورها والعمل على تصحيح هياكلها المالية وحل المشاكل التمويلية وتراكمات الديون عليها.

5/ تطبيق سياسة الإصلاح والتحرير الاقتصادي مع عمليات الإنماء والإنتاج الصناعي ويستتبع ذلك الآتي :

أ/ التخلص من مشروعات الدولة في المجالات غير الاستراتيجية ، وفتح المجال الأوسع للمبادرات الخاصة والصدقية.

ب/ تحرير القطاع الصناعي من النظم المقيدة والبيروقراطية العقيمة وتبني أفضل وسائل الإدارة الاقتصادية.

ج/ تحرير أسعار المنتجات الصناعية من القيود الإدارية والضغوط الاحتكارية وتمكين آليات المنافسة والامتيازات الاقتصادية من تحديد مستويات الأسعار والأرباح.

د/ تمكين الصناعيين من إتخاذ القرارات الحاسمة لإدارة منشآتهم بغير تدخل تحكيمي بيروقراطي ، وإزالة القيود على التصرف في المنشآت الصناعية بالبيع أو الرهن أو التأجير أو إدخال شريك جديد أو تغيير منتجاتها أو أغراضها كتمهيد ضروري لتحويل المنشأة⁽³⁾.

هـ/ توفير حرية التعامل بالنقد الأجنبي بما يمكن الصناعيين من الحصول على حاجاتهم من العملات والموارد المحلية والأجنبية.

و/ تخصيص حصص ملائمة من البروتوكولات التجارية وبرامج استيراد السلع والقروض والتسهيلات الممنوحة للحكومة لتوفير مستلزمات الإنتاج الصناعي.

صدى ذلك قد تم وضع برامج ثلاثي للتنفيذ ما جاء بهذه الاستراتيجية بهدف إلى زيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة للمواطن ، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل والمعاش وتوسيع مجالات الملكية التعاونية وحماية الملكية الخاصة ، ووصف البرنامج بعض الأولويات في المجال الصناعي أهمها التوسع في مشروعات التصنيع الزراعي ، وتأهيل المشروعات الصناعية القائمة ، واستغلال طاقاتها المعطلة ، وتأهيل المناطق الصناعية الكبرى وتوفير البنى الأساسية اللازمة لها. وهدف إلى زيادة نسبة الناتج الصناعي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 11% في سنة الأساس إلى 15% في نهاية البرنامج الجدول (3-1-1) يوضح ذلك

الجدول (3-1-1)

يوضح نسبة التوزيع الصناعي للناتج المحلي الإجمالي (1993 - 1995م)

اسم القطاع	1993م	1994م	1995
القطاع الزراعي	34.9%	39.6%	40%
قطاع الصناعة	11%	11.9%	15%
قطاع الكهرباء والمياه	3%	4%	4%
قطاع الإنشاءات	6.5%	6.9%	7%
قطاع النقل والمواصلات	13%	13.8%	14%
قطاع المالية والتأمين	13%	8.9%	7%
قطاع الخدمات	18.5	14.8%	13%
الجملة	100%	100%	100%

المصدر : وزارة المالية والاقتصاد الوطني، البرنامج الثلاثي الأول (93 - 1995م).

بعد انقضاء أجل البرنامج الثلاثي الأول قامت الدولة بوضع البرنامج الثلاثي الثاني للفترة (1996 - 1998م) وفيما يلي القطاع الصناعي هذه البرنامج الثاني هدف إلى إزالة التشوهات وعدم التوازن بين القطاعات الصناعية الفرعية وبين قطاع الصناعة والقطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى ، عن طريق تنمية وتطوير صناعات قطع الغيار وصناعات التعبئة والتغليف ، والصناعات الخدمية الأخرى اللازمة للصناعة ، وصناعة البدائل للمواد الخام ، كما هدف إلى التوسع في مجالات السكر ، والمنسوجات والمنتجات الغذائية والجلدية ، والأسمنت والإنتاج فائض كبير للتصدير وإقامة صناعات جديدة كتجميع الآلات الزراعية، والأجهزة الالكترونية وصناعة الصودا الكاوية والمبيدات والبتروكيماويات والحديد والصلب. الجدول (2-1-3) يوضح التوزيع القطاعي للاستثمارات الصناعية خلال سنوات البرنامج.

الجدول (2-1-3)

التوزيع القطاعي للاستثمارات الصناعية خلال سنوات البرنامج

القطاع	1996			1997			1998		
	القطاع العام	الخاص	الجملة	العام	الخاص	الجملة	العام	الخاص	الجملة
الصناعات الغذائية	--	1948	19748	--	56175	56175	--	65361	65361
غزل ونسيج	928	1981	2909	916	4507	5422	836	3338	4175
جلود وصناعة جلدية	--	1747	1747	--	4906	4906	--	8395	8395
صناعات دوائية	--	7333	7333	--	27276	27276	--	35261	35261
الكيمائيات	--	1161	1161	--	6017	6017	--	23508	23508
الهندسة الصغيرة	--	15669	15669	--	46476	46476	--	75566	75566
التغليف	--	39122	39122	--	5804	5804	--	25142	25142
الأسمنت	1410	--	1410	3312	--	3312	7037	--	7037
إعادة تأهيل مصانع السكر	2822	--	2822	4198	--	4198	8388	--	8388
الإجمالي	5160	86754	91914	8416	151162	159578	12261	236570	248831

المصدر : وزارة المالية والاقتصاد الوطني - البرنامج الثلاثي الثاني (96 - 1998م).

من خلال خطط الدولة الاستراتيجية للصناعة في السودان والتي تم تنفيذها خلال البرنامج الثلاثي الأول والثاني يمكن أن نلقي نظرة للواقع الصناعي بالسودان كما موضح بالجدول (3-1-3) أدناه.

جدول رقم (3-1-3) يوضح هيكل الصناعة السودانية حسب القطاعات

الرقم	اسم القطاع	عدد المصانع	النسبة
-------	------------	-------------	--------

79.9	5124	الغذائيات	1
1.2	77	الغزل والنسيج	
2.6	173	المنتجات الخشبية والحديدية	
1.2	77	صناعة الورق ومنتجات الورق والطباعة	
1	69	الكيمائيات	
1	68	المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول	
5.4	4	المنتجات المعدنية الأساسية	
12.7	820	المنتجات المعدنية والماكينات	
100	6412	الجملة	

المصدر : وزارة الصناعة والاستثمار - الإدارة العامة للتنمية الصناعية

طبقاً للجدول (3-1-4) لهيكل الصناعة بالسودان بمعيّار التصنيف الدولي للصناعات يمكن ملاحظة الآتي :

1/ هيمن فرع الصناعات الغذائية على الأهمية النسبية الأولى من بين الفروع الأخرى بنسبة 79.9% وهذه نسبة كبيرة جداً إذا قورنت بنسبة بقية الصناعات الأخرى وهذه دلالة على أن هيكل الصناعة في السودان يتسم بالتخصص الشديد في إنتاج السلع الاستهلاكية ، وهذه نتيجة طبيعية لاستراتيجية إحلال الواردات التي تم إتباعها منذ فجر الاستقلال لمقابلة الطلب المحلي من المنتجات الصناعية.

2/ على الرغم من الأهمية القصوى لقطاع الغزل والنسيج وهو من القطاعات التي تستقطب إستثمارات ضخمة ، إلا أنه ظل متعثراً جداً فمعظم مصانع النسيج توقفت عن العمل ، ومثل الغزل والنسيج نسبة 1.2% فقط وهي نسبة متدنية جداً لبلد زراعي مثل السودان ، إرتفعت نسبة المنتجات المعدنية الخشبية والحديدية في المرتبة الثالثة بنسبة 12.7% كما جاء في فرع المنتجات الخشبية والحديدية في المرتبة الثالثة بنسبة 2.6% بالرغم من أن السودان يمتاز بموارده الضخمة من المنتجات الخشبية إلا أن هذا الفرع مساهمته ما زالت دون الطموح ، ويرجع ذلك في الغالب لعدم إستغلال موارد الغابات التي تقع في مناطق الحرب الأهلية في الجنوب. كما يلاحظ ضعف المنتجات المعدنية الأساسية وهي صناعة تأثر في القطاعات الأخرى ، إذ بلغ عدد المصانع العاملة في هذا الفرع 4 مصانع فقط من جملة 6412 مصنعاً بنسبة 0.4%.

بالترتيب على التالي (ISIC) عموماً جاء هيكل الصناعة السودانية في معيار التصنيف الدولي للقطاعات

اسم القطاع	النسبة المئوية %
الغذائيات	79.9
المنتجات المعدنية والماكينات	15.7
المنتجات الخشبية والحديدية	2.6
صناعة الورق ومنتجات الطباعة	1.2
الكيمائيات	1
المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول	1

0.4	المنتجات المعدنية الأساسية
-----	----------------------------

المصدر : وزارة الصناعة والاستثمار : الإدارة العامة للتنمية الصناعية 2006م.

أما من حيث التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية في السودان الجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (3-1-5) يوضح التوزيع الجغرافي للصناعات حسب الولايات.

النسبة %	عدد المصانع	الإقليم
26.7	1709	الخرطوم
26.9	1726	الأوسط
14.4	923	الشمالي
13.9	892	كردفان
11.6	748	الشرقي
6.3	401	دارفور
0.2	13	الاستوائي
100	6412	الجملة

المصدر : وزارة الصناعة والاستثمار : الإدارة العامة للتنمية الصناعية 2006م.

نلاحظ من خلال التوزيع الجغرافي لهيكل الصناعة في السودان الآتي :

1/ بالرغم من أن ولاية الخرطوم عاصمة البلاد بها كل المقومات الأساسية للصناعة، وأنها في السابق تحتل المرتبة الأولى من بين ولايات السودان ، إلا أن هذه السمة جاءت بولاية الجزيرة التي تمثل الإقليم الأوسط في المرتبة الأولى وذلك للآتي :

أ/ الإقليم الأوسط هنا يمثل النيل الأبيض ، الجزيرة ، سنار ، النيل الأزرق.

ب/ أقيمت منطقة الجديدة الثورة بولاية الجزيرة والتي إشتملت على أكبر منطقة صناعية بالسودان وهي منطقة جباد الصناعية جعل ولاية الجزيرة تتفوق على ولاية الخرطوم من حيث عدد المصانع بالإضافة إلى توسيع الصناعة في منطقة الباكير المتاخمة لولاية الخرطوم بعد شح الأراضي الصناعية بالمنطقة الصناعية الخرطوم. وحتى تكون الرؤية واضحة سنتناول التوزيع الجغرافي وحسب القطاعات الصناعية في الجدول التالي (3-1-6)

من خلال الجدول السابق تميزت الصناعة في السودان بخصائص يمكن إجمالها في الآتي :

1/ الصناعة في السودان بشكل عام من الصناعات التحويلية التي كان الهدف منها أن تحل محل الواردات.

2/ تتصف الصناعات في السودان بأنها من الصناعات الصغيرة الحجم ، وتنحصر في المثلث الذي يشمل الخرطوم ، سنار ، كوستي التي ينحصر وجودها في المدن الكبرى ، إذ لا يوجد في الخرطوم وحدها أكثر من 26% من جملة الصناعات الغذائية.

3/ سيادة قطاع الأغذية على القطاعات الفرعية الأخرى إذ تقدر بحوالي 79% من جملة المنشآت الصناعية.

4/ سيادة القطاع الخاص على القطاع العام إذ أن القطاع الخاص يمتلك حوالي 79% من جملة المنشآت الصناعية.

5/ تعتمد الصناعة على مدخرات الإنتاج المستوردة سواء أكان ، آلات أو معدات أو خدمات رئيسية.

6/ هيمنة الصناعات الاستهلاكية كالأغذية والمشروبات والمنسوجات والتي تبلغ مساهمتها في مجال القيمة المضافة بحوالي 7% أما الصناعات الوسيطة فلا تشكل إلا نسبة ضئيلة⁽⁴⁾.

بالرغم من ذلك شهد السودان طفرة صناعية لم يسبق لها مثيل خلال السنوات 89 - 2006م الشيء الذي انعكس إيجاباً على مساهمة القطاع الصناعي في الإيرادات العامة حيث بلغت نسبة مساهمته في عام 1992/91م حوالي 30.5% ونسبة 34% ، 34% ، 31% على التوالي في السنوات 1995/94/93/92م وكانت مساهمته للعام 1996م 31.3% من الإيرادات العامة وكذلك بلغت نسبته في عام 1997م 35.6% من الإيرادات العامة. هذا وقد بلغت مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الإيرادات العامة 90 مليار دينار في عام 2004م مقابل 72 مليار دينار في عام 2003م أي زيادة بلغت 25% وعليه نجد أن الصناعة في السودان شهدت طفرة لم يسبق لها مثيل في السودان في عهد الإنقاذ⁽⁵⁾ في الصناعات التحويلية وصناعة الطرق والصناعات البترولية.

الزراعة والثروة الحيوانية :

الزراعة :

يقوم الاقتصاد السوداني كغيره من اقتصاديات الدول النامية على القطاع الزراعي الذي يعد القطاع الرائد والمحرك الأساسي للاقتصاد الوطني وتشير إحصاءات وزارة المالية للاقتصاد الوطني إلى أن هذا القطاع يساهم بنسبة 48% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ، ويستوعب 75% من القوى العاملة ، ويعتمد عليه أكثر من 65% من السكان ، ويسهم هذا القطاع بنحو 90% من حصيللة الصادرات والنقد الأجنبي البالغ 620 مليون دولار أمريكي 1997م⁽²⁴⁾.

بالضرورة إلقاء نظرة على النظم الزراعية المتبعة في السودان في إنتاج المحاصيل حيث نجد أن السودان يتبع ثلاثة نظم زراعية رئيسية هي ، الزراعة المروية ، والزراعة المطرية الآلية ، والزراعة المطرية التقليدية.

أ/ الزراعة المروية :

يمارس هذا النظام في مساحة تقدر بنحو مليون هكتار ، وتروى بصورة أساسية من النيل وفروعه وتوجد أهم المشروعات الزراعية المروية الكبرى في كل من الجزيرة والرهدة ، حلفا الجديدة والسوكي. وتشكل المساحة الكلية لهذه المشروعات المروية حوالي 60% من جملة الأراضي المروية في السودان ، وتملك الدولة وسائل الري في هذه المشروعات وتسيطر على الأراضي حيث توزعها على المزارعين في شكل حيازات. وتقوم علاقات الإنتاج في شكل رسوم المياه والإدارة وتتحكم الدولة في تحديد نوعية المحاصيل الزراعية ونظام الدورة الزراعية المتبعة والمدخلات المستخدمة. وتمثل المحاصيل الأساسية في هذا القطاع السكر ، القطن ، القمح ، الذرة الرفيعة ، الفول السوداني ، البقوليات الشتوية ، الخضروات والفاكهة والأعلاف وتشكل المحصولات المنتجة في هذا القطاع ما نسبته 60% من المساهمة الكلية للمحاصيل في الناتج القومي ، وجل المدخلات المستخدمة في هذا القطاع مستوردة من الخارج⁽⁶⁾.

ب/ الزراعة المطرية الآلية :

تتمركز في السهول الطبيعية والوسطى في السودان ، وذلك لطبيعة التربة الطينية التقليدية والمساحات الشاسعة المتوفرة في ظل ضعف الكثافة السكانية في هذه المناطق تاريخياً بدأت الزراعة المطرية في السودان في منتصف الأربعينات في مساحة صغيرة بمنطقة القصارف ، ثم اتسعت تدريجياً إلى أن أصبحت تغطي الآن نحو 6 مليون هكتار تتركز في مناطق القصارف ، الدمازين ، كوستي ، الرنك ، الدلنج ، الأراضي في مناطق الزراعة الآلية المطرية تملكها الدولة وتوزعها على المستثمرين بموجب عقود مدتها 25 عام للأفراد والجمعيات التعاونية والشركات. وتنصدر الذرة الرفيعة قائمة المحصولات في مناطق الزراعة الآلية المطرية ، يليها السمسم ، القطن وزهرة الشمس غير أن الإنتاج في هذا القطاع يتسم بالتذبذب بحسب كمية الأمطار وتوزيعها خلال الموسم.

ج/ الزراعة المطرية التقليدية :

تقدر مساحة الزراعة التقليدية في السودان بحوالي تسعة مليون هكتار ، وتوجد بشكل رئيسي في الغرب والجنوب وبعض مناطق وسط السودان ويتسم الإنتاج في هذا القطاع بالتذبذب الشديد تبعاً لكمية هطول الأمطار وتوزيعها. الغالبية العظمى من أراضي الزراعة المطرية التقليدية مملوكة جماعياً وتمنح حقوق المنفعة حسب احتياجات الأسرة. حيث أنها تعتمد على مجهود أفراد الأسرة الذي يستخدمون الأدوات اليدوية ، وعليه المساحات المزروعة صغيرة نسبياً. وتوضح أهمية هذا القطاع في النسبة العالمية التي يساهم بها في الاقتصاد القومي إذ يساهم بنحو 90% من إنتاج الذرة ، 48% من الفول السوداني ، 28% من السمسم ، 11% من الذرة الرفيعة ، 100% من الصمغ العربي بجانب محاصيل أخرى مثل الكركدي وحب البطيخ واللوبياء والخضروات وتشكل تربية الحيوان جزءاً مهماً من هذا القطاع⁽⁷⁾. إذ يوضح هذا التطور في جدول رقم (3-1-6)

أعداد الثروة الحيوانية (95 - 1999م) مليون رأس

النوع	1995	1996	1997	1998	1999
أبقار	23	24.7	26.4	28.2	31.1
ضأن	24	25.9	27.6	29.3	32.3
ماعز	20	26.7	34.7	44.9	49.4
إبل	3	3	3.1	3.2	3.5
الجملة	71	803	91.8	105.6	116.3

المصدر : تقديرات وزارة المالية والاقتصاد الوطني للأعوام 1995 - 1999م.

جدول (3-1-7)

يوضح المنتجات الحيوانية للفترة (95 - 1999م)

العام	الببيض	لحوم دواجن	الأسماك	الألبان	اللحوم
1995	35	29	45	5955	1287
1996	25	22	47	5786	1275
1997	20	18	50	6001	1331
1998	18	15	52	6230	1422
1999	20	15	53	6650	1473

المصدر : وزارة الثروة الحيوانية

الثروة الحيوانية :

يذخر السودان بثروة حيوانية ضخمة من الأبقار والأغنام والماعز والإبل والدواجن إلى جانب الثروة السمكية التي يقدر مخزونها الشتوي في المياه العذبة والمالحة بحوالي 110 ألف طن كما يمتلك السودان ثروة من الحيوانات البرية متنوعة الأجناس والأنواع ، وتنتشر الثروة الحيوانية وتمتد في المناطق الصحراوية في شمال البلاد إلى السافانا غزيرة الأمطار في الجنوب. وتبلغ نسبة الأبقار في ولايات الغرب 31% ، 27% في الولايات الوسطى. ويعتبر الإنتاج الحيواني التقليدي الرعوي من أهم أنماط الإنتاج الحيواني يمثل ما بين 80-90% من التعداد الكلي للثروة الحيوانية ويشكل المصدر الرئيسي للحوم الحمراء للاستهلاك المحلي والتصدير وينحصر القطاع الحديث في تربية الأبقار لإنتاج الحليب وفي تربية

الدواجن وينتشر في العاصمة الاتحادية "الخرطوم" والمراكز الحضرية - وتقدر مساهمة الثروة الحيوانية في الناتج المحلي للاقتصاد السوداني بحوالي 20%. حقق السودان اكتفاءً ذاتياً للحوم الحمراء والبيضاء وأكثر من 70% من حاجته للألبان⁽⁸⁾.

هذا وتقدر صادرات الثروة الحيوانية بحوالي 150 مليون دولار في العام ويعادل 22.4 من الصادرات الكلية كما توفر الثروة الحيوانية في السودان سماداً عضوياً يبلغ 40 مليون طن.

أدت سياسات الانفتاح والتحرير الاقتصادي منذ مطلع التسعينات إلى ازدهار الاستثمار في قطاع الثروة الحيوانية وساعدت البنيات الأساسية في نجاح الاستثمار في مجالات الصادر والإنتاج الحيواني المحلي بصفة خاصة تلك البنيات المتعلقة بصحة الحيوان وعلاجه وتربيته. وأصبحت اللحوم السودانية عنواناً مميزاً لصادرات المواشي وتصدر الماشية السودانية حية ومذبوحة ويتضح ذلك من خلال الجدول أدناه بالرقم (3-1-8) الذي يوضح الناتج المحلي الإجمالي وقطاعه والجدول رقم (3-1-9) الذي يوضح المنتجات الحيوانية للفترة (95 - 1999م).

جدول (3-1-8)

يوضح الجدول نمو الناتج المحلي الإجمالي وقطاعه.

القطاع	-90 %91	-91 %92	-92 %93	-93 %94	-94 %95	95 %95	96 %96	97 %97	98 %98
الزراعي	4.2	31.5	26.4	13.1	17.8	9.3	9.7	12.2	8.3
المروي	--	--	8.3	15.6	10.6	10.6	26.3	11.9	7.3
المطري الآلي	--	--	7.7	46.9	32.2	31.2	16.5	56.4	36.6
المطري تقليدي	--	--	73.9	13.42	77.3	11.3	6.3	23	13.6
الثروة الحيوانية	--	--	67.8	27.2	8.8	4.2	9.5	5.9	15.2
الغابات	--	--	9.5	19.6	9	15.9	8.1	4	4

المصدر : الإدارة العامة للسياسات الكلية - وزارة المالية والاقتصاد الوطني.

جدول رقم (3-1-9)

يوضح الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للفترة 95 - 1999م

البند	1995	1996	1997	1998	1999
القطاع الزراعي	428.3	469.7	527.4	571.2	619.7

الزراعة المروية	110.2	139.2	155.8	167.2	159.2
الزراعة المطرية الآلية	27.3	22.9	35.9	22.8	33.6
الزراعة المطرية التقليدية	66.6	62.4	76.7	78.2	108.6

المصدر : وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، الإدارة العامة للسياسات والبرامج.

بالرغم من التطور الذي شهده القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في بداية التسعينات إلا أن هذا القطاع عاد إلى التدهور مرة أخرى ويرجع ذلك إلى التغيرات التي حدثت في اهتمامات الدولة الاقتصادية حيث اهتمت بقطاع النفط دون سائر القطاعات الأخرى مما انعكس سلباً على القطاع الزراعي الذي تدنت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 45% عام 2001م إلى 39% في عام 2005م كما يوضح في الجدول رقم (37-1-13) مما أعطى هذا التحول في مكونات الناتج المحلي مؤشراً سالباً يتمثل في إعتقاد الدولة على قطاع النفط وإهمال القطاع الذي تملك فيه ميزة نسبية حيث أوضحت تجارب بعض الدول التي سارت على نفس النهج عدم سلامته وهو ما صار يعرف في أدبيات الاقتصاد بالمرض الهولندي وذلك للأسباب التالية :

أ/ الاعتماد على النفط قد يؤدي إلى الانهيار المفاجئ للاقتصاد عند نزوب موارده.

ب/ تعرض الاقتصاد لهزة عنيفة جراء تنذب أسعار النفط.

ج/ إجمالي القطاع الذي تملك فيه الدولة ميزة نسبية كالقطاع الزراعي في السودان والذي يعتمد عليه غالبية السكان يضعف التنوع في القاعدة الإنتاجية ويؤدي إلى الحد من قدرة الدولة في محاربة الفقر ويساعد في ارتفاع معدلات الهجرة من الريف للمدن⁽⁹⁾.

مليار دينار جدول رقم (3-1-13) يوضح نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي

القطاع	2001	2002	2003	2004	2005
الزراعة	45.6	46%	44%	40%	39%
المروي	13.4%	12.6	11%	11%	11%
المطري الآلي	1.1	1.6	2%	1%	1%
المطري التقليدي	6.3	8.1	7%	5.1%	5%

المصدر : التقرير الاستراتيجي السوداني (2001-2005م)

بالرغم أن القطاع الزراعي يعد القطاع للاقتصاد السوداني إلا أنه بشقيه النباتي والحيواني سجل إنخفاضاً ملحوظاً في نموه في السنوات التالية للعام 1998م حيث انخفضت مساهمته في الناتج المحلي من 7.3 في عام 2002م إلى 5.2% في عام 2003م ويرجع ذلك أساساً لتدهور الإنتاج في الزراعة المطرية التقليدية يتمثل الشق النباتي للزراعة المروية والمطرية الآلية والمطرية التقليدية إضافة إلى الغابات ويساهم الشق النباتي بنسبة 54.5 من إجمالي مساهمة القطاع الزراعي وقد إنخفضت نسبة نمو هذا القطاع من 13.1% في عام 2002م إلى 5.1% في عام 2003م ويعود هذا الانخفاض للتراجع الملحوظ في نمو الزراعة المطرية التقليدية من 37.3 في عام 2002م إلى سالب 4.6% في عام 2003م بالرغم من ارتفاع نمو الزراعة المروية من 5.3% في عام 2002م إلى 4.3% في عام 2003م وارتفاع نمو الزراعة المطرية الآلية من 27.4% إلى 78.2 ويمثل ذلك معدل نمو الغابات وأخرى ثابتة في 4% ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى اعتماد الدولة على البترول بعد النجاحات التي حققتها في إنتاج البترول والتصدير مما جعلها تهمل قطاع الزراعة والثروة الحيوانية⁽¹⁰⁾.

2-3 البترول :

بدأت عمليات الاستكشاف في أواخر الخمسينات في مناطق البحر الأحمر إلا أن التنقيب بدأ أوائل السبعينات وذلك بعد التوقيع على إتفاق مع شركة شيفرون في العام 1974م وبناءً على النتائج المسحية في أواسط السودان تم التوقيع على اتفاقية ثابتة مع شركة شيفرون في حوض المجلد والنيل الأزرق عام 1979م ثم توالى الاتفاقيات بتوقيع إتفاقيتين مع شركة توتال الفرنسية ومن أوئل الأمريكية في عام 1982م تمت المسوحات الجيولوجية والجيوفيزيائية في مناطق مختلفة من البلاد ، وبناء على هذه المسوحات تم حفر 95 بئر إستكشافية منها 36 بئر منتجة ، 49 جافة حيث تم إكتشاف حقول سواكن في شرق البلاد وأبو جابرة في الغرب ، شارف ، الوحدة ، طلح ، هجيليج الأكبر ، وشارف ثم لحق بعد ذلك حقول عدارييل وهجيليج وكان مجمل الإنتاج حتى يونيو 1998م 3 مليون برميل وفي يونيو 1999م وصل إنتاج الحقول المختلفة إلى 150 ألف برميل في اليوم من حقلي هجيليج والوحدة⁽³⁰⁾ وفي عام 2004م تم تكثيف عمليات الاستكشاف والحفر وبداية الإنتاج التجاري الخام للنفط وزيادة الطاقة التكريرية بالبلاد بإنشاء مصافي أبي جابرة والخرطوم والأبيض وما تبع ذلك من تطور في مجال النقل والتوزيع مما أدى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من معظم المنتجات النفطية وتصدير الفائض منها إلى جانب تصدير النفط الخام حيث وصل الإنتاج النفطي في عام 2004م من مربعات 1 ، 2 ، 4 ، مربع 6 حوالي 105.115 برميل بمعدل 0.38 ومن ثم ارتفع في العام 2006م إلى حوالي 110.03 مليون برميل بلغ نصيب الحكومة حوالي 73.4 مليون برميل بنسبة 67% من إجمالي الخام المنتج بينما يبلغ الإنتاج الكلي في 2005م حوالي 102.9 مليون برميل وكان نصيب الحكومة منه 73.4 مليون برميل بنسبة 71.3% من إجمالي الإنتاج وقد بلغت نسبة الزيادة 7% من العام 2005م ويعزى ذلك إلى دخول مربعات إضافية في الدورة الإنتاجية وقد سجل معدل النمو خلال الفترة 2002-2006م حوالي 7.6%⁽¹¹⁾ الجداول التالية توضح ما أشرنا إليه حيث يوضح الجدول رقم (3-2-10) إنتاج حقول أبو جابرة وعدادييل وهجيليج حتى عام 1998م كما يوضح الجدول رقم (3-2-11).

الجدول (3-2-10)

يوضح الجدول تطور إنتاج النفط الخام للفترة 99-2006م

السنة	الإنتاج بالبرميل				الإجمالي
	مربعات 1،2،3	مربع 6	مربع 5-8	مربعي 3، 4، 7	
1999	95893115	--	--	--	95893115
2000	65277562	--	--	--	65277562
2001	76287964	--	--	--	76287964
2002	87227339	--	--	--	87227339
2003	95677565	--	--	--	95677565
2004	105115964	1440545.81	--	--	10655623981
2005	102936524	4256827.26	--	--	10719335126
2005	92148538	9447766	4342430	26364604	132303338

المصدر : وزارة الطاقة - دليل النفط.

بالرغم من أن النفط بدأ إنتاجه مبكراً في عهد حكم الإنقاذ إلا أن عائدات البلاد من النفط لم تظهر من خلال الميزانية العامة للدولة إلا في العام 2005 حيث بلغ الأداء الفعلي للعائد من النفط السوداني خلال الربع الأول من عام

2005م مبلغ 109.2 مليار دينار وبنسبة أداء قدرها 61.9% من الربط المقدّر بمبلغ وقدره 176.9 مليار دينار وبنسبة أداء قدرها 143.5% في إجمالي الإيرادات الذاتية خلال الربع الأول من عام 2005م⁽¹²⁾.

جدول رقم (3-2-11) يوضح تطور إنتاج النفط للفترة 1999-2006م الإنتاج بالبرميل

السنة	مربعات 3،2،1	مربع 5	مربع 5-8	مربع 3-8	الإجمالي
1999	95893115	--	--	--	95893110
2000	65277562	--	--	--	65277562
2001	76287964	--	--	--	76287964
2002	87227339	--	--	--	87227339
2003	95677565	--	--	--	95677565
2004	105115964	1440545.81	--	--	106556239.81
2005	201936524	4256827.26	--	--	107193351.26
2006	9214538	9447766058	4342430	2634604	132303338.58

المصدر : وزارة الطاقة والتعدين.

جدول رقم (3-2-12) يوضح إنتاج حقول أبو جابرة و عدارييل وهجليج حتى يوليو 1998م

الحقل	الإنتاج "برميل"
أبو جابرة وشارف	471629
عدارييل	196247
هجليج	2517705
جملة الإنتاج	3185691

المصدر : وزارة الطاقة والتعدين.

جدول (3-2-13)

يوضح بيانات عن المصافي

البيانات تاريخ التشييد	مصفاة بورتسودان 1962	مصفاة أبو جابرة 1992	مصفاة الشجرة 1999	مصفاة الأبيض 1996	مصفاة الخرطوم
الشركات التي	WERK SPOOR	شركة كونكوب	شركة كونكوب	CHEMEX الأمريكية	الشركة الصينية

الوطنية للبترول	ومجموعة من الشركات المحلية			الهولندية	قامت بالتسوية
5000000 طن خام	3300000 برميل خام	1914000 برميل خام	660.000 برميل خام	1000000 طن خام	طاقة المصفاة السنوية

المصدر : وزارة الطاقة والتعدين.

كما تعمل في مجمل استكشاف وإنتاج النفط بالسودان مجموعة كبيرة من الشركات الوطنية والأجنبية وتنقسم هذه الشركات إلى مجموعتين تمثل المجموعة الأولى الشركات صاحبة الامتياز في التنقيب والإنتاج وتمثل المجموعة التالية التي تقدم خدمات متخصصة للمجموعة الأولى راجع ذلك في الملحق المرفق رقم (6).

كما تعمل حوالي 41 شركة وطنية وأجنبية مجال الخدمات النفطية المتعلقة بالمسح والاختبارات وحفر الآبار وتوفير قطع الاسبيرات بجانب خدمات خطوط الأنابيب وخدمات الإنتاج والتشييد وتدوير الطاقة وخدمات إنشاء وتصميم الطرق والاستبدال ونقل المعدات والكهرباء⁽¹³⁾.

النقل :

يتم نقل خام المنتجات النفطية عن طريق النقل البري والسكة حديد وخطوط أنابيب البترول ويعتبر النقل أحد الدعامات الأساسية والاستراتيجية لاقتصاد البلاد ، وازدادت الحاجة إلى النقل لتزايد حجم الإنتاج في كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية ومنها قطاع البترول الذي يحتاج لوسائل نقل الخام والمنتجات النفطية وعلى أثر ذلك تأسست شركة بترول ترانس في عام 1983م كأول ناقل بري حكومي للمنتجات النفطية.

الشركة السودانية لخطوط أنابيب البترول :

تأسست الشركة في عام 1977م لتشغيل وإدارة خطوط أنابيب النفط وقامت الشركة على أساس تجاري مبني على امتلاك وتشغيل وصيانة خطوط الأنابيب إضافة إلى إنشاء المستودعات والمنشآت الضرورية لأعمالها كما تساهم الشركة في إنشاء خطوط الأنابيب وإدارتها وتشغيلها وإدارة محطات الكهرباء التابعة للشركات البترولية.

خط أنابيب منتجات البترول (بورسودان - الخرطوم) :

تم إنشاء الخط الأول عام 1979م لنقل المنتجات النفطية الرئيسية بطول 815 كيلو متر وبقطر 8 بوصات وسمك 12 بوصة.

الخط مزود بخمسة محطات هيا - الروجل - عطبرة - الشجرة - الجيلي بالإضافة لمحطة استلام ببورتسودان. تم تأهيل الخط وزيادة طاقته بمعدل 600 ألف طن في العام وتم تشغيله عكسياً لتصدير المنتجات عبر ميناء الخير ببورتسودان⁽¹⁴⁾.

خط صادر البنزين :

يمتد خط أنابيب صادر الخام الأول 1610 كلم وقطر 28 بوصة من حقول هجليج والوحدة حتى ساحل البحر الأحمر عبر ميناء بشائر (18 كلم جنوب بورتسودان) بطاقة تصميمية 450 ألف برميل/اليوم وبدأ العمل في إنشائه عام 1999م بتكلفة 1.2 مليار دولار ، وقد تم التوقيع على اتفاقية إنشاء الخط في مارس 1998م مع مجموعة من الشركات "الكونسورتيوم" والتي أنشئت شركة النيل الكبرى لعمليات البترول يمر الخط بمصفاةي الأبيض والخرطوم لتزويدها بالخام.

خط أنبوب الفولة - الخرطوم "2003م" :

تم تشييده بطول 720 كلم وقطر 24 بوصة تبلغ الطاقة التصميمية للخط 200 ألف برميل/ اليوم لنقل الخام من مربع 6 لمصفاة الخرطوم وقد تم تشييد الخط بواسطة الشركة الصينية الهندسية لخطوط أنابيب البترول.

خط أنبوب عدارييل - بشائر "2008م" :

تم تشييده بطول 1500 كلم وقطر 32 بوصة تبلغ طاقته التصميمية حوالي 500 برميل يوميًا لنقل وتصدير مزيج دار المستخرج بواسطة شركة بترودار من مناطق الإنتاج إلى ميناء بشائر⁽¹⁵⁾.

النقل البري :

ظهر النقل البري أثر تزايد معدلات استهلاك المواد النفطية لمقابلة الطاقة المحدودة للنقل الأساسي في ذلك الوقت وهي السكة حديد هي الناقل الأساسي للمواد النفطية في السودان وعندما تزايد الطلب على الطاقة تأسست شركة بتروترانس كأول ناقل بري حكومي وقد تطور هذا القطاع ليساهم بجزء مقدر من جملة حجم المنقولات حتى أصبح هنالك حوالي 61 شركة نقل في مجال نقل المواد البترولية حيث يوضح الجدول التالي الشركات بجانب عدد الناقلات بالإضافة إلى متوسط الحمولة.

جدول (3-2-14)

يوضح عدد الشركات الناقل

الشركات	العدد	عدد الناقلات	متوسط الحمولة
الشركات المالكة لعدد 15 ناقلة فما فوق	39	1060	16000-9500 جالون
الشركات المالكة لأقل من 15 ناقلة	22	200	8500-5500 جالون

المصدر : وزارة النقل.

التوزيع :

أما فيما يتعلق بتوزيع المنتجات النفطية ، بلغ عدد الشركات العاملة في مجال تسويق وتوزيع المنتجات النفطية 33 شركة ، ويشمل نشاطها تسويق

البنزين والجازولين والغاز وغاز الطائرات وصادر الغاز وهذه الشركات هي :

الرقم	اسم الشركة	تاريخ التأسيس	الرقم	اسم الشركة	تأسيس الشركة
1	شركة شل	1928	17	ماتيو للبترول	2000
2	شركة البحار الدافنة	1989	18	شركة نبتا للبترول	2000
3	الشركة الوطنية للبترول	1993	19	شركة سودا غاز	2000
4	شركة أبرسي	1993	20	كنود للتجارة	2000
5	شركة أمونيا	1993	21	جبكو لتصدير الغاز	2000
6	شركة إيران غاز	1994	22	يونابند للبترول	2000
7	شركة منتجات البترول	1994	23	نايل بكري لغاز الطائرات	2000
8	شركة النيل للبترول	1993	24	كونكوب	2001

2001	قادرة للبترول	25	1994	شركة نمولي	9
2001	الميثاق للبترول	26	1995	شركة النحلة	10
2001	وادي السندس	27	1997	شركة سنابل	11
2001	شركة سيدون	28	1998	شركة بنتا للبترول	12
2001	شركة الرضوان	29	1999	شركة الطريفي للبترول	13
2001	شركة الأصفياء	30	1999	شركة بشائر	14
2002	شركة الكريمت للبترول	31	2000	شركة نوافل	15
2002	شركة بتروناس	32	1999	شركة قابكو	16
2003		33			

حيث تمتلك هذه الشركات 1617 محطة لتوزيع المواد البترولية في مختلف أرجاء السودان⁽⁴⁷⁾.

المصدر : وزارة الطاقة : إدارة المعلومات والبحوث.

التصدير:

بدأ التصدير الفعلي للنفط في السودان في العام 1999م ويوضح ذلك من خلال الجدول التالي أي يوضح كميات الخام المصدر من البترول في الفترة من 1999 - 2006م وفي لهذا الجدول يوضح الجدول (3-2-15) الدول المستوردة للخام السوداني في الفترة 2006-2001م :

جدول رقم (3-2-15) يوضح كميات الخام المصدر خلال الأعوام 99 - 2006م

السنة	الكميات
1999	3274317
2000	15240228
2001	7602498
2002	10941657
2003	42252330
2004	51377829
2005	52211569
2006	47931676

المصدر: جمهورية السودان ، وزارة الطاقة والتعدين ، إدارة البحوث..

جدول رقم (3-2-16) يوضح الدول المستوردة لخام البترول.

الدولة	عدد الشحنات
الصين	189
اليابان	93
كوريا	16
سنغافورة	10
إيطاليا	6
تايوان	4
اندونيسيا	4
استراليا	2
دول أخرى	4
الجموع	328

المصدر : جمهورية السودان ، وزارة الطاقة والتعدين ، إدارة البحوث.

حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السودان بعد إنتاج البترول :

التفت السودان لأهمية جذب الاستثمارات الأجنبية مبكراً ، فقد شهد السودان دخول المستثمر الأجنبي منذ عام 1921م مع دخول المستعمر الإنجليزي، فكانت أول مطبعة في عام 1922م أنشأها "لورو ماركو لوديل"⁽¹⁶⁾ وفي أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات أنشأ المستعمر الإنجليزي مصنع الأسمنت بعطبره، وشركة باتا للأحذية بالخرطوم بحري ، ومصنع اللحوم بكوستي ، وكرد فعل طبيعي قد منحت قوانين الاستثمار السودانية ذلك المستثمر الأجنبي أسوة بالدول النامية الأخرى تسهيلات عديدة إلا أن تلك التسهيلات والمميزات الممنوحة رغم استخدامها لم تعد تلبي طموح المستثمر الأجنبي وتطلعاته في ذلك الوقت ، وكما هو معلوم فإن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتوقف بصورة أكبر على توفر المناخ الاستثماري الجاذب ، ونتيجة للتحسن الذي طرأ على مناخ الاستثمارات في السنوات الأخيرة حدث تطور مضطرب في التدفقات الاستثمارية ، وحركة رؤوس الأموال نحو السودان خاصة بعد دخول إنتاج النفط ، فلقد قفزت أرقام الاستثمار الأجنبي من 12 مليون دولار عام 1990م إلى 82 مليون دولار عام 1991م أي بزيادة بلغت ستة أضعاف ما كانت عليه في العام السابق ، واستمرت هذه الزيادة حتى وصلت مليار دولار عام 1999م ويرجع ذلك لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي تم تطبيقها في هذه الفترة وتطبيق سياسة التحرير الاقتصادي في العام 1992م ، وتطبيق البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي 1990 - 1992/1993م والذي كانت مهامه :

1/ تحريك جمود الاقتصاد السوداني وتوجيهه نحو الإنتاج.

2/ حشد كل الطاقات المتاحة ، وفتح الباب لكل من يرغب داخلياً وخارجياً.

3/ تحقيق توازن اجتماعي بحيث لا تتم عملية التحرير الاقتصادي على حساب الفئات الضعيفة اقتصادياً⁽¹⁷⁾.

علاوة على ذلك استخراج البترول السوداني ودخوله ضمن سلع الصادر، والذي كان له الأثر الأكبر في تحسين مناخ الاستثمار وجذب المستثمرين الأجانب للاستثمار في السودان.

الجدول أدناه يوضح حجم تدفق رأس المال الأجنبي 90 - 2002م.

جدول رقم (3-2-17)

حجم تدفق رأس المال الأجنبي "1990 - 2002م" القيمة بالدولار

الرقم	السنة	حجم الاستثمار	معدل النمو السنوي
1	1990	12258889	--
2	1991	82455000	%5.7
3	1992	41918444	%5-
4	1993	88580501	%1.1
5	1994	101447017	%0.14
6	1995	97448331	%0.4-
7	1996	251250325	%1.6
8	1997	413898764	%0.6
9	1998	1247533727	%2.1
10	199	1159581157	%0.1-
11	2000	315895161	%7-
12	2001	744644036	%1.4
13	2002	965692800	%0.29

المصدر : وزارة الصناعة والاستثمار ، الإدارة العامة للترويج.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الاستثمار الأجنبية إنخفضت في العام 1992م بنسبة 50% مما كانت عليه العام الذي سبقه ، ويعزى ذلك إلى الحصار الاقتصادي الذي طبق علي السودان ، والعزلة الدبلوماسية عليه ، وتبعاً لذلك توقف العون الخارجي من معظم الدول الأجنبية والعربية عدا ليبيا ، وكذلك حركة الحرب الأهلية في جنوب السودان في هذا العام مما أثر سلباً على حجم رأس المال الأجنبي ، وكذلك مشروع إستبدال العملة الذي جاء أواخر العام 1991م والذي استهدف إدخال السيولة المتداولة خارج إطار النظام المصرفي إلى داخله ، وتقليل حجم السيولة المتداولة كان له الأثر الفعال في إنخفاض تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى السودان⁽¹⁸⁾.

بدأ تدفق الاستثمار الأجنبي يتزايد بعد ذلك حتى وصل قمته في عام 1998م كما هو واضح بالجدول إلا أنه بدأ بالانخفاض مرة أخرى ، بالرغم من هذه الأعوام قد اتسمت بالاستقرار الاقتصادي والتوازن في المؤشرات الاقتصادية الكلية حيث إنحسر التضخم وتراجعت معدلاته إلى 14% بعد أن ارتفع في العام 1996م إلى مستوى يهدد الاقتصاد السوداني ووصل إلى 166% وإستقر نظام سعر الصرف مع توحيدة وانتهاء تعدد الأسعار ، وفي هذه الفترة تم تنفيذ برنامج الإصلاح الضريبي ، وتخفيض التعريفات الجمركية ، شكلت لجنة دائمة لمعالجة مشاكل الرسوم والأعباء الضريبية للكثير من السلع الصناعية ، وقد حققت الموازنة العامة نجاحاً كبيراً في مواكبة توجه الدولة⁽¹⁹⁾. وتلك الفترة شهد قطاع الطاقة والتعدين تدفقات هائلة من قبل المستثمر الأجنبي يوضحها الجدول التالي.

جدول رقم (3-2-18)

تدفق الاستثمار الأجنبي في قطاع الطاقة والتعدين "بالدولار"

السنة	الطاقة والتعدين
1990	12258889

---	1991
2700000	1992
---	1993
2700000	1993
--	1994
9000000	1995
33500000	1996
62641515	1997
298737801	1998
1098121389	1999
999200000	2000
2000000	2001
---	2002

المصدر : وزارة الاستثمار ، الإدارة العامة للبحوث والمعلومات.

3-3 قطاع الخدمات :

من مكونات الاقتصاد السوداني قطاع الخدمات ويشمل هذا القطاع قطاعات فرعية عديدة ترتبط كلها بالبنية الأساسية للدولة والمجتمع وهذه القطاعات هي :

1/ الكهرباء والمياه.

2/ النقل بكل وسائله الجوي والبري والسكك الحديدية والنهري والبري والطرق والجسور.

3/ الاتصالات.

4/ الري والسدود الكبيرة.

جل هذه القطاعات لعبت دوراً في الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاد السوداني عبر الحقب الماضية إلا أن التطور الذي صاحب هذه القطاعات في الفترة 89-2006م شكل شرطاً أساسياً للنهضة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية التي شهدها السودان.

الكهرباء :

هدفت الاستراتيجية القومية العشرية لقطاع الكهرباء في السودان أي مضاعفة الإنتاج الكهربائي من 500 إلى 5000 ميغاوات بالتركيز على الاستفادة من المصادر المائية التي تنخر بها البلاد وإنشاء شبكات نقل كهربائي قومية لتغطية معظم أجزاء القطر. وفي هذا الاتجاه تم تركيب توربينات مصفوفة بخزان جبل أولياء بسعة مركبة تبلغ 30 ميغاوات بالإضافة إلى ذلك تم إنشاء 19 محطة ديزل موزعة على 13 مدينة تبلغ السعة المتاحة لهذه المحطات 72.4 ميغاوات، أما

الطاقة المنتجة في الفترة 2005-2000م قد بلغت 17.216.2 ميغاوات والجدول رقم (3-3-19) يوضح الزيادة التصاعدية في الطاقة المنتجة.

جدول رقم (3-3-19) يوضح الطاقة المنتجة

الطاقة المنتجة (ميغاواط)	العام
2892.7	2001
3093.5	2002
3354	2003
3749	2004
4127.2	2005

المصدر : الهيئة القومية للكهرباء.

كما شهدت خطوط نقل الكهرباء (طولاً وعرضاً) توسعاً متدرجاً خلال الفترة 2001-2005م والجدول رقم (3-20) يوضح ذلك.

جدول (3-3-20) حيث يوضح توسع خطوط نقل الكهرباء

نوع الخط	2001	2002	2003	2004	2005
220 ك واط	496	510	570	690	830
110 ك واط	725	725	881	947	975
66 ك واط	293	293	293	293	293

المصدر : الهيئة القومية للكهرباء.

انعكس هذا التوسع في خدمات الكهرباء على مستوى القطر على زيادة عدد المستفيدين من المشتركين حيث صعد إلى 842252 في عام 2005م بدلاً عن 545068 في عام 2001م مما أدى إلى رفع معدل المبيعات إلى 2987.2 ميغاواط بدلاً عن 1603.82 في العام 2001م والجدول رقم (3-21) يوضح ذلك.

جدول رقم (21-3-3) يوضح الزيادة في عدد المشتركين ومبيعات الطاقة للفترة 2001 - 2005م

البيان	2001	2002	2003	2004	2005
عدد المشتركين	545068	547259	735418	745418	842252
مبيعات الطاقة ميغواط/ساعة	1603.82	175.90	2320	2496.15	2987.20

المصدر : الهيئة القومية للكهرباء.

المياه :

يشمل برنامج الهيئة القومية للمياه خلال الفترة 89-2006م تحقيق نتائج ملموسة في جانب إنتاج وتخزين المياه حيث تم حفر 1726 بئراً و 587 حفيراً وإقامة 112 سداً في 15 ولاية من ولايات شمال السودان ، كما تم تركيب 230 مشرحة جديداً للمياه في ذات الولايات الشمالية.

أما نسبة نمو هذا القطاع فقد بلغت في العام 2001م 1.5% ووصلت إلى أعلى مستوى لها في عام 2004م 7.2% أما أدنى مستوى للنمو فقد جاء في العام 2005م حيث لم يتعدى 0.7%.

الجدول رقم (21-3-3) يبين حجم الإمداد المائي بالمتري المكعب يومياً في الريف والحضر خلال السنوات 2001-2005م.

جدول (21-3-3)

يوضح حجم الإمداد المائي بالمتري المكعب للفترة 2001-2005م

السنة	الحضر	الريف	الجملة
2001	102000	525000	1545000
2002	103.000	780500	1810500
2003	1133000	1085000	2218000
2004	1246300	1135000	2381300
2005	1370930	1248500	2619430

المصدر : الهيئة القومية للمياه.

مما انعكس ذلك على حجم الإيرادات المالية المحققة من خدمات المياه خلال تلك الفترة كما هو موضح بالجدول رقم (22-3-3) التالي.

جدول (22-3-3)

يوضح إيرادات المياه للفترة 2001-2005م

الإيرادات (مليون دينار)	العام
2.218	2001
3.523	2002
4.997	2003
6.498	2004
6.475	2005

المصدر : الهيئة القومية للمياه.

من خلال الجدول نجد أن قطاع الكهرباء والمياه حقق نسبة نمو بلغت عام 2001م 5.2% وزاد معدل النمو في عام 2005م ليبلغ 8.5% وقد حقق هذا القطاع 3.3 نقطة خلال هذه الفترة. كما حقق القطاع خلال السنوات الخمس نسبة نمو بلغت 99%⁽²⁰⁾.

النقل :

لقد شهد قطاع النقل نهضة طفيفة في الفترة 89-2006م وفقاً لسياسات التحرير الاقتصادي التي انتهجتها الإنقاذ حيث صار القطاع الخاص هو الذي يدير ويشغل النقل البري على الطرق بكل أنواعها والوزارة تقوم بدور التنظيم والإشراف الذي يساعد على التطوير وتحقيق السياسات العامة وأسعار النقل، يحكمها معيار العرض والطلب دون تدخل الوزارة نتيجة لسياسات التحرير الاقتصادي في مجال النقل البري، حيث أصبح هذا القطاع يسهم بنسبة 83% من نقل الوارد والصادر من البضائع ومجال نقل الركاب يسهم بنسبة 95% تقريباً بينما لم تكن قبل عهد الإنقاذ أية نسبة معتبرة للنقل البري حيث كانت السكة الحديد هي التي تقوم بالمنقولات بكل أنواعها - وتغير حجم أسطول النقل في مطلع العام 2005م حيث بلغ عدد الشاحنات التي تعمل في مجال النقل الجاف حمولة 40 طن بـ 6000 شاحنة واللوري السفريّة حمولة متوسط 10 طن بـ 9300 لوري وناقلات بترول حمولة 40-45 طن بـ 900 شاحنة وبصات نقل ركاب سعة 45 راكب، 2000 عربية تقريباً⁽²¹⁾، كما شهدت الشبكة القومية للطرق تطوراً ملحوظاً في هذه الفترة حيث بلغ طول الشبكة القومية في الفترة قبل 1989م حوالي 4764 حيث بلغت في العام 2005م، 7009 كلم أي بنسبة زيادة بلغت 47% كما بلغت الطرق المستغلة 4049 كلم في عام 2006م بدلاً عن 2293 قبل عام 1989م بنسبة زيادة 76% كما إرتفع عدد الجسور من 11 جسراً في عام 1989م أي 20 جسراً في عام 2006م بنسبة زيادة 82%⁽³⁵⁾ أما النقل عبر السكة الحديد لم يشهد تطوراً خلال سنوات الإنقاذ بل ظل في تراجع مستمر بالرغم من أنه أسهم في نقل الصادرات والواردات والموارد البترولية خلال سنوات الإنقاذ في الفترة 1989 - 2006م إن أداءه المالي قد شهد عجز بلغ في مجموعه 6488.1 مليون دينار مما انعكس سلباً على مساهمة قطاع النقل في الناتج المحلي الإجمالي⁽²²⁾.

أما النقل النهري قد لعب دوراً في توفير خدمات النقل إلا أنه ما زال بطيئاً دون الطموح، الجدول رقم (3-3-24) أدناه يوضح أداء الهيئة من حيث نقل الركاب والبضائع والجدول رقم (3-3-25) يوضح الإيرادات المالية والأرباح التي حققتها خلال الفترة 2001-2005م والتي بلغت في مجملتها 8354 مليون دينار.

جدول رقم (3-3-24)

يوضح نقل الركاب والبضائع للفترة 2001-2005م

السنة	الطن المنقول بالآلاف	عدد الركاب بالآلاف
2001	34	8
2002	51	8
2003	43	12

10	35	2004
19	73	2005

المصدر : جمهورية ، هيئة النقل النهري.

جدول رقم (3-3-25) يوضح الإيرادات المالية للفترة 2001-2005م

البند	2001	2002	2003	2004	2005
الإيرادات	783	1591	1806	1742	2432
المصروفات	603	1154	988	1458	2133
صافي الفوائض	180	437	818	284	302

المصدر : جمهورية السودان ، هيئة النقل النهري.

الطيران المدني :

في دولة تمتد أراضيها بمساحة السودان فإن النقل الجوي يقوم بدور كبير في الربط بين أطرافها ومدنها وقراها شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً ، فقد شهد هذا القطاع تطوراً ملحوظاً بفضل الطفرة الاقتصادية التي شهدتها السودان أخيراً بفضل اكتشاف البترول ونتيجة لسياسات الدولة الاقتصادية في انتهاز سياسة التحرير الاقتصادي التي فتحت الباب واسعاً أمام الشركات الأجنبية والدول والمستثمرين مما انعكس إيجاباً على قطاع النقل الجوي يمكن أن نوضح ذلك من خلال الجداول التالية. حيث يوضح الجدول رقم (3-3-26) حركة الطائرات بمطارات السودان كما يوضح الجدول رقم (3-3-27) حركة نقل البضائع في الفترة 2001-2005م كما يوضح الجدول رقم (3-3-28) حركة المسافرين والجدول رقم (3-3-29) مساهمة إيرادات الهيئة في الميزانية العامة للدولة.

جدول رقم (3-3-26) يوضح حركة الطائرات بالمطارات في الفترة 2001-2005م

السنة	حركة الطائرات
2001	58864
2002	60306
2003	63023
2004	88598
2005	111260

المصدر : جمهورية السودان ، هيئة الطيران المدني.

جدول رقم (3-3-27) حركة نقل البضائع للفترة 2001-2005

السنة	عدد الأطنان
2001	284673
2002	282965
2003	216450
2004	275544
2005	301894

المصدر : جمهورية السودان هيئة الطيران المدني.

جدول رقم (3-3-28)

حركة المسافرين للفترة 2001-2005م

السنة	عدد المسافرين
2001	1367592
2002	1515371
2003	1617546
2004	1666602
2005	2027095

المصدر : جمهورية السودان ، هيئة الطيران المدني.

جدول رقم (3-3-29)

يوضح إيرادات الهيئة في الميزانية العامة للفترة 2001-2005م.

العام	الإيرادات (دينار)	المصروفات (دينار)	صافي الفائض (دينار)
2001	13.232.061.571	10.506.548.950	2.723.602.621
2002	14.060.207.737	8.881.854.372	5.178.353.365
2003	17.229.289.712	10.269.291.720	6.959.997.992
2004	20.780.066.377	13.681.220.293	7.098.846.084
2005	25.642.646.710	15.953.188.540	9.689.458.170

المصدر : جمهورية السودان ، هيئة الطيران المدني.

قطاع الاتصالات :

عرف السودان الاتصالات منذ أواسط القرن التاسع عشر حيث تم إنشاء أول وصلة برقية بين سواكن والقاهرة في عام 1959م وأعقب ذلك ربط سواكن بكسلا عام 1971م ووصل خط البرق إلى الخرطوم في عام 1973م وبها تم إنشاء إدارة صغيرة للبريد والبرق.

ثم أنشأ أول قسم هاتفي في السودان في مدينة الدبة. أما أول مقسم هاتفي في الخرطوم تم إنشاؤه في عام 1903م. وفي عام 1910م تم إنشاء مصلحة البريد والبرق والهاتف. وظلت تحمل هذا الاسم حتى عام 1971م عندما تم تقسيمها لمصلحتين : مصلحة للبريد والبرق ومصلحة للمواصلات السلكية واللاسلكية. وفي عام 1978م تم تحويل المصلحتين إلى مؤسستين عامتين استناداً على قانون المؤسسات العامة لسنة 1976م بهدف أن تعمل على أسس تجارية اقتصادية⁽²³⁾. رغم تعدد الأطوار التي مر بها المرفق المسئول عن الاتصالات السلكية واللاسلكية فقد ظل مرفقاً حكومياً لا يتمتع بأي درجة كافية من الاستغالية الإدارية والمالية أو يمتلك سلطة حقيقية على أقداره ، بهذا ورغم خطط التنمية والجهود المبذولة تدنى قطاع الاتصالات إلى درجة مريعة وتهالكت الأجهزة والمعدات والشبكات ، ومن جراء ذلك أصبح معدل إنتشار الخدمات الهاتفية من أضعف المعدلات حتى بالمعيار الإقليمي ناهيك عن المعايير العالمية ، وبلغ هذا المعدل في ذلك الوقت حوالي "0.25%" أي هاتفين ونصف لكل ألف نسمة وذلك قياساً بمتوسط معدل الانتشار في المنطقة البالغ "5.6%" في ذلك الزمان.

إدراكاً من الدولة للمعوقات والعقبات التي تواجه مرافق القطاع العام ومؤسساته وإستجابة منها للتحديات الاقتصادية الكبرى والتي شهدها العالم في عصر العولمة واقتصاديات السوق الحر ، واقتناعاً منها أن هذه المرافق خاصة المرفق القائم على أمر الاتصالات السلكية واللاسلكية، يجب أن تعمل كمؤسسات تجارية واقتصادية تحت مظلة نظم سوق تنافس مفتوح وعادل ، وضعت برنامجاً للإنقاذ الاقتصادي تم إنفاذه خلال الفترة 1990-1993م. في إطاره أي برنامج الإنقاذ الاقتصادي في التأكيد على دور الاتصالات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ونادى البرنامج برفع احتكار الدولة في قطاع الاتصالات وبالععمل على تشجيع مساهمة القطاع الخاص فيه ، منفرداً أو مشاركة مع الدولة بالإضافة إلى العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى ، إنفاذاً لهذه التوجهات صدر قانون لائحة التصرف في مرافق القطاع وإنشاء اللجنة الفنية للتصرف في مرافق القطاع أجازته مجلس الوزراء في قراره رقم 1155 بتاريخ 28 أكتوبر 1992م حيث اشتمل توجيه لجنة التصرف في مرافق القطاع العام خصخصة 107 مرفقاً بالتدريج على ثلاثة مراحل على النحو التالي :

1/ مؤسسات يتم التصرف فيها فوراً " السنة المالية 92-1993م".

2/ مؤسسات يتم التصرف فيها على المدى المتوسط "سنتين إلى ثلاثة سنوات".

3/ مؤسسات يتم التصرف فيها على المدى البعيد "بعد ثلاثة سنوات"⁽²⁴⁾.

ومن بين هذه المرافق التي أوصت اللجنة الفنية خصخصتها فوراً قطاع الاتصالات "المؤسسة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية" وفي هذا الشأن وتحت مظلة برنامج الإنقاذ الاقتصادي ، تم اتخاذ العديد من الخطوات الإصلاحية الهادفة لإعادة هيكلة قطاع الاتصالات ورفع احتكار الدولة عنه. ومن أهم الخطوات التي تم اتخاذها ما يلي :

- رفع احتكار الدولة في مجال أجهزة المشتركين وملحقاتها ومواد الاتصالات "1991م".

- إنشاء المركز القومي للمعلومات في عام 1991م.

- البدء في خصخصة القطاع بتحويل المؤسسة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية إلى شركة عامة. وشكل ذلك بقيام الشركة السودانية للاتصالات "سوداتل" في أبريل 1993م.

- الفصل التام بين المهام التنظيمية والرقابية وبين المهام التشغيلية وتقديم الخدمات.

وتمخض عن ذلك إنشاء سلطة تنظيمية منفصلة وهي المجلس القومي للاتصالات في عام 1996م.

لاحقاً" وخدمة الإنترنت بإشياء شركة Zain- دخول خدمة الهاتف السيار بإنشاء الشركة السودانية للهاتف السيار "موبيتل سودانت في عام 1997م.

- إصدار قانون جديد للاتصالات.

- صدور قانون الهيئات العامة لسنة 2003م.

لاحقاً" في عام 2003م. MTN- الترخيص لمشغل ثان للهاتف السيار "أريبا -

- الترخيص لمشغل ثان للهاتف السيار " شركة كنار" في عام 2004م.

- صدور قرار مجلس الوزراء بإنشاء صندوق دعم المعلوماتية في عام 2004م.

- الترخيص لمشغل ثالث للهاتف السيار "سوداني" في عام 2006م⁽²⁵⁾.

نتيجة لتلك الإجراءات التي اتبعتها الدولة من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي (الخصخصة" حدث تطور هائل في قطاع الاتصالات يعكسه الجدول

أدناه الذي يوضح عدد الشركات المرخص لها "الشركات العامة - مزودة الإنترنت - والخدمات ذات القيمة المضافة".

الجدول يوضح (3-3-30) مشغلو ومزودو خدمات شبكات الاتصالات العامة :

اسم المشغل	تاريخ التخصيص	تاريخ التشغيل التجاري	نوع الخدمة	عدد المشتركين
الشركة السودانية للاتصالات "سوداتل" عامة	أبريل 1993	فبراير 1994	اتصالات ثابتة "كافة أنحاء البلاد"	66.112
مجموعة سوداتل "سوداني سوداتل" شركة عامة	فبراير 2005	فبراير 2005	ثابت/سيار "كافة أنحاء البلاد"	4320328
كنار شركة خاصة	أكتوبر 2004	2004	ثابت "كافة أنحاء البلاد"	297251
MTN – Sudan بشائر شركة خاصة	نوفمبر 2003	سبتمبر 2004	سيار "كافة أنحاء البلاد"	3474879
Zain – Sudan شركة خاصة		فبراير 1997	سيار	10249505

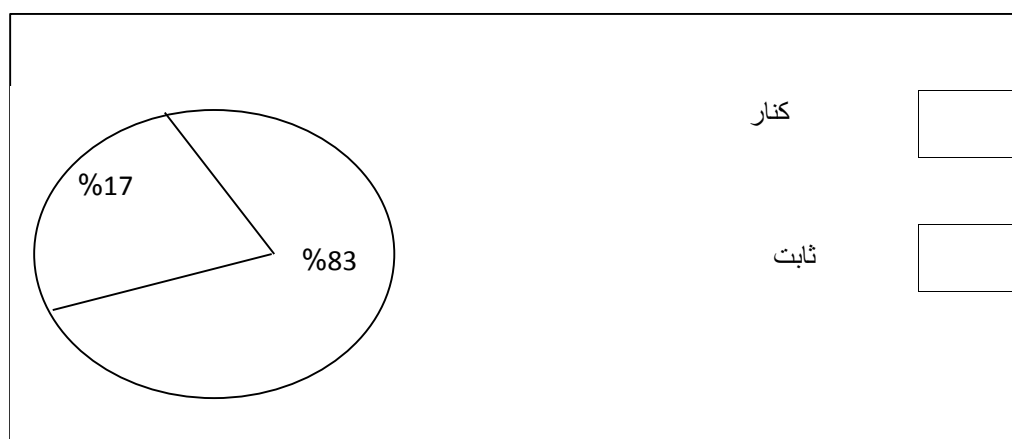
المصدر : الهيئة القومية للاتصالات : إدارة المعلومات.

جدول رقم (3-3-31)

الجدول يوضح الحصة السوقية في سوق الهاتف الثابت :

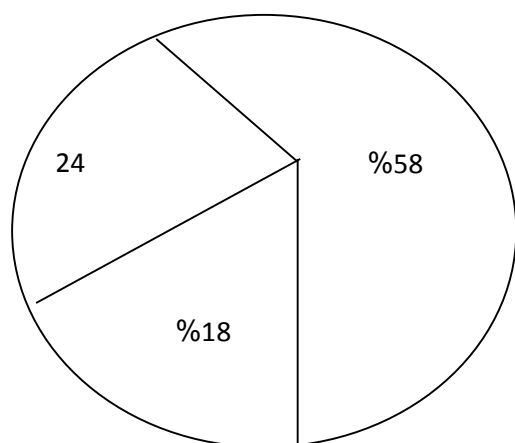
المشغل		الحصة
كنار	50923	83%
ثابت	62300	17%

المصدر : الهيئة القومية للاتصالات : إدارة المعلومات.



يوضح الحصة السوقية في الهاتف السيار

الحصة	المشغل	
%58	زين	10136909
%18	إم تي إن	3115753
%24	سوداني	4257998



<input type="text"/>	زين
<input type="text"/>	إم تي إن
<input type="text"/>	سوداني

المصدر :جمهورية السودان ، الهيئة القومية للاتصالات

الجدول(3-3-32)

يوضح أعداد المشاركين الهاتف الثابت بالآلاف

الأعوام	1993	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
ساعات الشبكات	154	411	628	741	1224	1738	1965	2024	2564
أعداد المشتركين	64	251	386	448	671	936	1027	670	570
معدل النمو	2.92 2	0.53 8	0.16 1	0.49 8	0.39 5	0.09 7	0.34 8	0.14 9	0.02 3

المصدر : الهيئة القومية للاتصالات

الجدول رقم (3-3-33)

الأعوام	1997	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
مشتركو السيارات	6	17	211	527	1050	1866	4729	8214
معدل النمو		183%	1141%	150%	99%	78%	153%	74%

المصدر الهيئة القومية للاتصالات

تبعاً لهذا التطور الهائل في مجال الاتصالات قامت العديد من الشركات الوسيطة التي تعمل في مجال تقديم الخدمات إلى ما تعرف بشركات الدعم الفني إذ بلغت حوالي 261 شركة مسجلة بموجب قانون الشركات لسنة 1925م إذ تعمل في مجال الرسائل القصيرة والدعم الفني والتتبع الآلي والفحص الإلكتروني وبجانب شركات الشبكات الخاصة والإنترنت خدمة خاصة كما يوضح الجدول (4-3-39) أدناه.

جدول رقم (3-3-34)

يوضح موقف التراخيص حتى 2006م

نوع الرخصة	الشركات المسجلة	صلاحية الرخصة		شركات تحت الإجراءات
		منتهية	نشطة	
رسائل قصيرة صوتي	61	35	23	3
دعم فني	81	12	48	14
شخصي الكتروني	4	--	--	1
شبكة خاصة	5	4	1	--
إنترنت خاص	95	4	91	--
العدد الكلي	261	54	173	21

المصدر : الهيئة القومية للاتصالات : إدارة المعلومات

يتضح بجلاء التطور الهائل الذي حدث في مجال الاتصالات في السودان إذ أصبحت الاتصالات من أهم الأنشطة الاقتصادية الحديثة في الاقتصاد السوداني وذلك لأسباب عديدة أولها أنه يعتبر نشاط على المردودية ، وقد ازدادت مردوبيته ازدياداً ملموساً خلال السنوات الأخيرة ، كما تعد أيضاً ركيزة أساسية في تطوير العديد من القطاعات الأخرى كالقطاع المالي والتجاري والصناعي ، ولعبت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً حيوياً في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وفي عملية التحول المجتمعي في السودان ، إلا أن الدراسات في هذا الصدد لا تزال شحيحة وأولية وفي دراسة اقتصادية اجتماعية تفصيلية أجرتها شركة أريكستون بالسودان بعنوان الآثار الاقتصادية للاتصالات المتنقلة في السودان توصلت إلى النتائج التالية :

- ساهم قطاع الاتصالات في الاقتصاد السوداني بالرغم من أنه يعد من أواخر الدول الأفريقية لتقديم خدمات الهاتف السيار "1997م" إلا أن معدلات النمو تعتبر الأعلى بين الدول الأفريقية حيث بلغت نسبة التغلغل 43% بنهاية الربع الثالث للعام 2007م وتغطي خدمات الهاتف السيار حوالي 43% من السكان في العام 2006م كما أشارت الدراسة أن نسبة مساهمة قطاع الاتصالات النقال في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 5415 مليون جنيه سوداني ما يعادل 2415 مليون دولار حيث ينفق أصحاب الدخول الضعيفة حوالي 10 - 40% من دخله على قطاعاتهم من GDP أمريكي أي حوالي 4% من الـ الموبايل بينما ينفق أصحاب الدخول العليا 2 - 10% من دخلهم. بجانب ذلك إستثمرت شركات الهاتف السيار أكثر من 242 مليون جنيه سوداني ما يعادل 108 مليون دولار في شراء معدات رأسمالية جديدة بالإضافة إلى استثمارات الشبكات الثانية كما تقدر القيمة المضافة في جانب العرض لصناعة الاتصالات النقال في السودان بحوالي 2415 مليون جنيه سوداني ما يعادل 1077 مليون دولار أمريكي في عام 2006م. من جانب آخر نجد أن التطور الذي حدث في هذا المجال قد وفر فرصة ضخمة للعمل إذ يعمل حوالي 36440 تتلخص بشكل دائم في وظائف ذات صلة بالبضاعة. بينما هنالك حوالي 2740 شخص يعملون في شركات تقديم خدمة السيار مما يؤدي إلى خلق عدد هائل من الوظائف ، عالمياً فإن كل وظيفة في شركة الهاتف السيار تقابلها في المتوسط 8 إلى 10 وظائف في الاقتصاد⁽²⁶⁾.

الآثار الإيجابية لقطاع الاتصالات على الاقتصاد القومي :

أحدث قطاع الاتصالات أثراً إيجابية على الاقتصاد القومي السوداني نستعرض بعض منها فيما يلي :

1/ زيادة حركة الاقتصاد من خلال تنشيط الحركة التجارية داخلياً بين الأجزاء المتعددة في المدينة الواحدة وبالربط الفوري بين المدن المختلفة مما ضاعف من عدد العمليات التجارية المتحققة يومياً مقارنة بما كان الوضع عليه سابقاً.

2/ تنشيط التجارة الخارجية.

3/ تحقيق وفورات كبيرة في الوقت والنفقات والجهد من خلال تشغيل الصفقات وإدارة الأعمال اليومية دون الحاجة إلى التنقل من مكان إلى آخر.

4/ تحقيق وفورات في النقد الأجنبي من خلال الحد من الحاجة إلى السفر لعقد المؤتمرات والصفقات المبرمة مع جهات خارجية.

5/ تحقيق حجم مقدر من السيولة اليومية للقطاع المصرفي يقدر بـ 120 مليون جنيه لبيع خدمات الاتصالات وكروت الشحن مما رفع قدرة القطاع المصرفي لتمويل الأنشطة التجارية والتنمية للاقتصاد.

6/ إحداث حركة نشطة في القطاع التجاري من خلال إستحداث سوق رائجة لبيع الحواسيب الآلية وأجهزة الهاتف النقال وتوابعها من بطاريات وإكسسوارات وكروت شحن وقطع غيار وورش صيانة.

7/ خلق فرص عمل جديدة من خلال ما وفرته هذه الأنشطة التجارية في كافة المجالات الفنية والتجارية بما يتراوح بين 40-45 ألف فرصة عمل بالإضافة إلى أعداد متعددة من السودانيين الذين يعملون لدى الشركات المشغلة.

8/ وبالنسبة للخزينة العامة قد بلغت المساهمة المباشرة لقطاع الاتصالات في العام 2006م مبلغ 958 مليون موزعة على النحو التالي :

- ضريبة القيمة المضافة 802 مليون.

- ضريبة أرباح الأعمال 110 مليون.

46 مليون. - الرسوم

9/ رفع الوعي التقني والكفاءة بصورة عامة في مجال البنوك والتجارة الالكترونية - نقطة السودان التجارية على وجه الخصوص ، والنظام الصحي ، والتعليم عن بعد⁽⁴¹⁾.

قطاع التعليم والصحة في السودان :

سنتناول في هذا المبحث سير التعليم في السودان عبر الحقب المختلفة وسنركز على التعليم الأهلي في المراحل المختلفة وفقاً لمقتضيات الدراسة مع إشارة عامة إلى التعليم الحكومي.

شهد السودان منذ بداية العقد الأخير من القرن العشرين تطورات وتغيرات جذرية في التعليم العام تمثلت في نوعيته وإنتشاره لمقابلة المتطلبات الشهرية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد. فقد عدل السلم التعليمي من ثلاث مراحل الابتدائية "6 سنوات" المتوسط "3 سنوات" والثانوية "3 سنوات" والتعليم قبل المدرسي مدته سنتان ويقبل له الأطفال سن الرابعة وتعنى به رياض الأطفال والخلوي القرآنية.

منذ بداية 1992م اتبع السودان سياسة التحرير الاقتصادي في كافة القطاعات بلا استثناء من خلال برنامج الإنقاذ للإصلاح الاقتصادي الذي فتح الباب واسعاً للقطاع الخاص للاستثمار في قطاع التعليم بمختلف مراحله بدءاً بقبل المدرسة إنتهاءً بالتعليم العالي كما سيوضح.

التعليم العالي :

أصبح التعليم العالي المرتكز الأساسي لتحريك عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي في أي بلد لاسيما في هذا الزمان. فهو الذي تضطلع مؤسساته بتأهيل القدرات البشرية التي تتولى من بعد تحويل الموارد الطبيعية في البلاد إلى منافع تلبي حاجات الناس الحياتية والفكرية وتجلب إليهم الخبرات والرفاهية ولئن كان في الغالب في بلاد العالم أن تتولى الدولة إنشاء مؤسسات التعليم العالي في التخصصات العلمية المختلفة ثم القيام على شأنها وإدارتها ، فهناك عدد من البلاد يكون التمويل في إنشاء هذه المؤسسات بها شراكة بين الدولة والمجتمع متمثلاً في هيئاته الأهلية أفراداً وجماعات.

إعتمد السودان هذا النهج الأخير ، حيث شجعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قيام الكليات والجامعات الأهلية إلى أن بلغت خمسين مؤسسة في غضون الستة عشر عاماً الأخيرة. ووضعت لهذا النوع أهدافاً محددة تتلخص في سد الفجوة المهنية والعلمية في التعليم الحكومي وتوسيع فرص القبول وخدمة قطاعات المجتمع عبر برامج التعليم المستمر⁽²⁷⁾.

وقد كانت هناك مقتضيات للتوسع في التعليم الأهلي من أهمها زيادة طلب المجتمع على التعليم العالي وحاجات سوق العمل المتنوعة والمتغيرة باستمرار التي حتمت على مؤسسات التعليم العالي توفير التدريب في مجالات مهنية

وتكنولوجية وإدارية متنوعة وفي سياسات جديدة نتيجة للطابع الإقليمي والعالمي الذي اتخذه الاقتصاد الموضوع بالمعرفة وأهميته المتصاعدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتقدم العلمي الهائل الذي نجم عنه تطور التخصصات الأكاديمية وزيادة تنوعها وتنامي الوعي بضرورة توفير طرق وأساليب ووسائل جامعة للتخصصات ومتصدرة في مجال التعليم والتدريب والبحوث. كما أن تقليل إنفاق الدولة على التعليم العالي وإشراك المجتمع في ذلك كان دافعاً أساسياً للتوسع في التعليم العالي الأهلي والأجنبي من خلال برنامج التحرير الاقتصادي الذي إنتهجه الدول في بداية العام 1990م⁽²⁸⁾.

التشريعات :

يتم تنظيم العمل في التعليم العالي الأهلي والأجنبي ومن القوانين والنظم واللوائح التالية :

1/ قانون تنظيم العمل في التعليم العالي والبحث العلمي لسنة 1990م تعديل 1995م.

2/ قانون الجامعات⁽²⁹⁾.

3/ لائحة لجنة تنظيم مؤسسات التعليم العالي الأهلي والأجنبي لسنة 1992م تعديل سنة 2003م وسنة 2006م.

4/ أمر تأسيس كليات التعليم العالي الأهلي والأجنبي لسنة 1993م تعديل 2003م.

وقد سعت هذه التشريعات بقدر الإمكان إلى إستيعاب طبيعة التعليم العالي الأهلي والأجنبي المواءمة مع المتغيرات والمستجدات المحلية والإقليمية والعالمية، فالجامعات تنشأ بموجب قانون بينما الكليات والمعاهد والأكاديميات تنشأ بأمر تأسيس. كما تنظم لجنة تنظيم مؤسسات التعليم العالي والأجنبي العالي الأهلي والأجنبي المعنية بالتعريف على قيام مؤسسات التعليم العالي الأهلي والأجنبي وتتضمن هذه اللائحة أسس وإجراءات التصديق وطريقة متابعة أداءها بجانب شروط إنشاء المراكز والفروع للجامعات الأجنبية بالداخل إضافة إلى أسس وشروط إجراءات وضوابط الترفيع⁽³⁰⁾.

تطور مؤسسات التعليم الأهلي والأجنبي :

بدأ التعليم العالي الأهلي بكلية الأحفاد للبنات عام 1966م وتلتها كلية امدرمان الأهلية عام 1986م اللتين رفعتا إلى جامعتين في العام 1995م أما بقية المؤسسات فقد صدق بقيامها في الفترة 1990 وحتى 2006م.

يبلغ عدد مؤسسات التعليم العالي الأهلي والأجنبي (49) مؤسسة تضم وفق الجدول رقم (3-3-35) أدناه :

رقم	الجامعة	أكاديميات	معاهد	كليات
العدد	6	3	3	38

المصدر : دليل التعليم العالي الأهلي والأجنبي.

تتخذ 40 مؤسسة أهلية من ولاية الخرطوم مقراً لها بينما تتوزع 10 مؤسسات على ولايات كسلا ، والبحر الأحمر ، النيل الأبيض ، الجزيرة ، وشمال كردفان ونهر النيل ويلاحظ تركيز المؤسسات الأهلية في ولاية الخرطوم للعوامل التالية :

أ/ الكثافة السكانية في ولاية الخرطوم ، تعني كثافة الطلاب الجالسين لامتحانات الشهادة السودانية.

ب/ ارتفاع المستوى المعيشي لسكان الولاية يمكنهم من إلحاق أبنائهم بمؤسسات التعليم العالي الأهلي والأجنبي التي تقدم الدراسة على النفقة الخاصة.

ج/ توفير خدمات الكهرباء والمياه والمواصلات بولاية الخرطوم.

د/ رغبة الطلاب في الدراسة بولاية الخرطوم في التعليم الحكومي والأهلي.

هـ/ توفر أعضاء هيئة التدريس في ولاية الخرطوم وأغلبهم لا يرغب في الانتقال إلى خارجها.

البرامج الدراسية :

تقدم مؤسسات التعليم الأهلي والأجنبي برامج دراسية على مستوى الدبلوم والبكالوريوس والدبلوم العالي والماجستير "أنظر جدول رقم (3-3-36)".

جدول (3-3-36) عدد البرامج الدراسية بمؤسسات التعليم العالي الأهلي والأجنبي.

دبلوم	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	المجموع
155	132	3	17	307

المصدر : دليل التعليم العالي الأهلي والأجنبي.

من خلال التطور الذي حدث في مؤسسات التعليم العالي والأهلي والأجنبي ارتفعت نسبة القبول بمؤسسات التعليم العالي الأهلي والأجنبي بصورة كبيرة كما هو موضح بالجدول رقم (3-3-37)

جدول رقم (3-3-37) عدد الطلاب المقبولين بمؤسسات التعليم العالي والأجنبي خلال الفترة 2004/96/95 - 2005م.

العام	المقبول المسجل في ذلك العام	نسبة الزيادة
96/95	5895	
97/96	7491	
98/97	9591	
99/98	13326	
2000/99	11583	

	11717	2002/2001
	12629	2003/2003
	12640	2004/2003
	14037	2005/2004

المصدر : معد من نتيجة القبول للأعوام المعنية (دليل التعليم العالي الأهلي والأجنبي).

جدول (3-3-38) توزيع الطلاب المسجلين بمؤسسات التعليم العالي الأهلي والأجنبي بالمجالات للعام الدراسي 2004 - 2005م.

النسبة	دبلوم	النسبة	بكالوريوس	المجال
7.8	1041	18.7	8138	الدراسات الإنسانية والقبول
14.7	1973	7.4	3247	العلوم الهندسية والعمارة
13.8	1856	10.3	4497	العلوم والحاسوب
61.4	8236	38.1	16582	الدراسات الاقتصادية والإدارية والتجارية وتقنية المعلومات
2.3	302	23.6	10278	العلوم الطبية والصحية
--	--	1.0	438	الدراسات البيئية
--	--	0.6	283	التربية
100	13408	100	43472	المجموع

دليل التعليم العالي الأهلي والأجنبي.

أما فيما يتعلق بالرسوم الدراسية تختلف من جامعة إلى أخرى ومن كلية إلى أخرى وتتراوح بين 1000 دولار إلى 1500 دولار في المجالات المتعلقة بالدراسات الأولية وما بين 1500 - 5000 دولار في المجالات المتعلقة بالدراسات العلمية وعلوم الحاسوب وتقنية المعلومات⁽³¹⁾.

المرحلة الثانوية :

أيضاً شهد التعليم الأهلي الثانوي خلال الستة عشر عاماً الماضية تطوراً لم يسبق له مثيل كما سنوضح في الجدول رقم (3-3-39) أدناه.

يوضح الجدول عدد المؤسسات الثانوية الخاصة "بنات ، بنين " للفترة 94-2006م.

جدول رقم (3-3-39)

السنة	عدد المدارس	عدد التلاميذ
1994	36	5035

13230	62	1995
96154	432	2000
99437	441	2001
61241	339	2002
96167	578	2004
86323	695	2005
96793	819	2006

المصدر : وزارة التربية والتعليم ، التخطيط التربوي ، قسم الإحصاء التربوي ، الخرطوم 94-2006م.

أيضاً شهد التعليم الأهلي على مستوى مرحلة الأساس تطوراً منقطع النظير تمشياً مع سياسة الدولة الموضحة بصورة التوسع في التعليم الحاصل بنسبة 10% حتى العام 2015م الجدول رقم (3-3-40) أدناه يوضح حجم التطور الذي حدث.

جدول رقم (3-3-40) يوضح عدد مدارس الأساس "بنين وبنات" تعليم خاص.

السنة	عدد المدارس	عدد الطلاب	الزيادة المئوية في عدد المدارس
1989	54	11122	
1990	51	16172	-0.50%
1995	20	2036	-60%
2000	598	152195	2890%
2001	819	171282	36.9%
2002	808	181304	-1.3%
2004	676	188516	-16%
2005	898	169142	34%
2006	990	194019	10.2%

المصدر : وزارة التربية والتعليم ، إدارة التخطيط التربوي ، قسم الإحصاء التربوي للأعوام 89 - 2006م.

أما فيما يتعلق بالتعليم قبل المدرسي ، بلغ عدد مؤسسات التعليم قبل المدرسي 9415 روضة وخلوة للعام الدراسي 2006/2005م بمعدل نحو 2.8% ، معظم مؤسسات التعليم قبل المدرسي تقع مسئوليتها على التعليم الخاص وتحت إشراف وتوجيهات وزارة التربية والتعليم الولائية. فقد بلغت نسبة التلاميذ المستفيدين من التعليم غير الحكومي في رياض الأطفال 90% من الأطفال. الجدول أدناه يوضح عدد التلاميذ للأعوام 2002/2001 - 2006/2005م⁽⁵⁶⁾.

جدول رقم (3-3-41) يوضح عدد التلاميذ في رياض الأطفال

العام الدراسي	عدد التلاميذ من الجنسين
2002/2001	357306
2003/2002	435590
2004/2003	445763
2005/2004	450132
2006/2005	499481

المصدر : وزارة التعليم العام ، التخطيط التربوي 2006م.

تطور القطاع الصحي :

لقد مر قطاع التمويل الصحي بمراحل متعاقبة من التطور فمنذ عهد الاستعمار وحتى بداية التسعينات كانت الخدمات الصحية مجانية تحول عبر موارد الدولة والنظام الضريبي وتم إدخال نظم مشاركة المواطنين في تكلفة الخدمة في بداية التسعينات. تأثير إدخال الرسوم في الخدمات الصحية العامة غير موثق ولكن يعتقد إن إدخال هذه الرسوم قد أثر سلباً في وصول الخدمات الصحية.

تفادياً للآثار السالبة لرسوم الخدمات إتخذت الدولة عدداً من التدابير حيث أعلن عن مجانية علاج الحالات الطبية الطارئة بالمستشفيات الحكومية في منتصف التسعينات ومن ثم أدخل التأمين الصحي القومي من أجل تخفيف أعباء رسوم الخدمات الصحية. غير أن جميع هذه النظم تعمل الآن جنباً إلى جنب خاصة وأن تغطية التأمين الصحي لا يتوقع أن تصل INTERNAL SECTORS.⁽³²⁾ إلى مرحلة التغطية الشاملة في القريب العاجل لوجود غالبية السكان في القطاع غير المنظم

الصرف على الصحة :

بلغت جملة الصرف الحكومي على الصحة من جميع المصادر (اتحادي - ولائي - مهني - قوات نظامية - تأمين صحي - صناديق اجتماعية) 94 مليون دينار "106 مليون دولار" ما يعادل 1.5% من الناتج الإجمالي المحلي بمعدل 11 دولار للفرد في العام 2005م موزعة بين الجهات المناط بها الصرف على الصحة ، كما بلغ معدل الإنفاق في العام 2005م 3 دولارات للفرد/ سنة من الحكومة المركزية 1.2 دولار للفرد/ سنة من التأمين الصحي والزكاة 30 دولار للفرد بالولايات ، 1 دولار للفرد بالمحليات و 2.2 دولار للفرد من القوات النظامية.

ونلاحظ أن هذه النسب متدنية جداً مقارنة مع الكثير من الدول الأفريقية جنوب الصحراء التي وصلت نسبة ما يصرف على الصحة في البعض منها نسبة 22 كما في بتسوانا هذه النسب لا تتناسب مع إعلان أبوجا الذي إعتمده السودان ووقع عليه والرامي إلى رفع نسبة الصرف الحكومي على الصحة أي الموازنة الكلية.

وقد وصت منظمة الصحة العالمية برفع الإنفاق إلى 34 دولار للفرد في العام كحد أدنى لتقديم الرعاية الصحية الأولية.

كبير وتشير التقديرات إلى "Out of Pocket" ويبدو جلياً أن حجم الصرف المباشر على الصحة بواسطة الأسر أن الصرف المباشر بواسطة الأسر قد يصل إلى 19-21 دولار للفرد ما يعادل 60-70% وعليه اكتسب القطاع الخاص أهمية خاصة باعتبار أن سوق الخدمات الصحية يختلف في طريقة عمله عن آليات الخدمات الحكومية ويعتمد على العرض والطلب بجانب توجه الدولة العام الذي يصب في تشجيع القطاع الخاص عموماً بما فيه القطاع الخاص الصحي خاصة بعد إعلان سياسات التحرير الاقتصادي في مطلع السبعينات - فظهر ذلك جلياً في التعديلات المتكرر في قانون تشجيع الاستثمار والتي تهدف بصورة أساسية إلى زيادة الاستثمار في القطاع الخاص والجدول التالي يوضح الزيادة في أعداد المستشفيات الخاصة منذ العام 1989م حتى عام 2006م مقارنة بالمستشفيات العامة⁽³³⁾.

جدول رقم (3-3-42) يوضح الجدول أعداد المستشفيات العامة والخاصة "1989-2006م)

السنوات	المستشفيات الخاصة	الزيادة %	المستشفيات الحكومية	الزيادة %
1989	6		16	---
1990	9		16	---
1991	15		16	---
1992	15		16	---
1993	16		18	12%
1994	17		20	11%
1995	17		20	---
1996	18		20	---
1997	18		21	---
1998	17		22	5%
1999	50		22	4.7
2000	43		22	---
2001	46		22	---
2003	81		24	9%
2004	82		25	4%
2005	67		25	---
2006	80		25	---

المصدر : وزارة الصحة ولاية الخرطوم.

الجدول (3-3-43) يوضح الجدول خدمات الصيدلة في القطاع الخاص

الأعوام	العدد	الأعوام	العدد
1989	265	1998	390

415	1999	270	1990
415	2000	275	1991
343	2001	290	1992
412	2002	315	1993
443	2003	320	1994
412	2004	340	1995
712	2005	360	1996
928	2006	380	1997

المصدر : وزارة الصحة ولاية الخرطوم.

بالرغم من ذلك يلاحظ أن المبادرات في النظام الخاص الصحي ما تزال محدودة مقارنة بالدور المطلوب منه. ويلاحظ أن مؤسسات القطاع الخاص تنتشر عموماً بالحضر والمدن الكبيرة وتتركز بصورة أساسية في ولاية الخرطوم. كما أن الإضافات التي قدمت في مجال الطب وتقائمه ما زالت محدودة جداً من القطاع الخاص والعام بالسودان على السواء (معدل أقسام الأشعة المقطعية يعادل 0.4 / 1.000.000 من السكان ، والرنين المغناطيسي 0.22 / 1000.000 من السكان) ومن المسوحات التي أجريت في تلك الفترة يتضح أن مساهمة القطاع الخاص من جملة المستخدمين للخدمات الصحية عموماً لا يتعدى الـ 20% فقد أظهر مسح الطفولة والأمومة أن المستخدمين للقطاع الخاص يعادل 19% (92/1993) أظهر مسح استخدام الخدمات النسبة 18% (مسح استخدام الخدمات 2006م)⁽³⁴⁾ ولعل التعقيدات الإضافية في سوق الخدمات الصحية بالسودان يوضح الخلط الواضح بين تقديم خدمات القطاع العام والخاص فنجد أن نسبة عالية من العاملين بالقطاع العام يعملون أيضاً في القطاع الخاص هذا الوضع يؤدي إلى تضارب المصالح الشخصية للعاملين بين عملهم في القطاع العام وعملهم في القطاع الخاص أثناء ساعات العمل الرسمية. بالنسبة للمريض في كثير من الأحيان يكون مضطراً لمقابلة الطبيب في عيادته الخاصة كمدخل له إلى المستشفى المحدد واختصاراً للزمن. ولعل من التجارب العالمية في كثير من الدول التحديد القاطع لما هو مقدس وما هو خاص تقادياً لهذه التعقيدات.

الاستثمار العقاري :

أخذ تفعيل الاستثمار العقاري في السودان منذ العام 1990م أبعاداً إستراتيجية هامة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي إذ أصبح يعول عليه كثيراً في تنمية وانطلاق أهم موارد البلاد الاقتصادية في القطاعات المختلفة الزراعية والصناعية والخدمية منها ولأهمية ذلك اتخذت الدولة إطاراً تشريعياً وقانونياً لحمايته فصدر قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1999م تعديل 2003م ملبياً لطموحات المستثمرين في هذا المجال وفقاً للقانون واللوائح الصادرة بموجبه ، التي نظمت الاستثمار في كل القطاعات بما في ذلك القطاع الصناعي وفي إطار الحكم الاتحادي الفدرالي يسمح هذا القانون الموحد للولايات باستصدار قوانين وتشريعات ولوائح ولأئمة لتنظيم وتوجيه الاستثمار في الولايات على ضوء هذا القانون الاتحادي الذي يحدد مستويات وأنواع الاستثمارات في كل من المركز والولايات.

هدف قانون تشجيع الاستثمار لعام 1999م تعديل 2003م إلى تشجيع وحفز الاستثمار في مجالات النشاط الزراعي النباتي والحيواني والصناعي والطاقة والتعدين والنقل والاتصال والسياحة والبيئة والتخزين والإسكان والمقاولات والبنيات الأساسية والخدمات الإدارية والاستثمارية وتقنية المعلومات وخدمات التعليم والصحة والمياه والثقافة والإعلام وإلى غيرها من المجالات التي إعتبرت ذات أولوية استراتيجية⁽³⁵⁾.

قدم قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1999م تعديل 2003م العديد من الضمانات للمستثمر أهمها وذات الصلة بموضوع هذه الدراسة - عدم التأميم والمصادرة أو نزع الملكية للعقارات والأراضي كلياً أو جزئياً للمنفعة العامة إلا بقانون ومقابل تعويض عادل بجانب عدم الحجز على أموال المشروع الاستثمارية أو مصادرتها أو تجميدها أو التحفظ عليها وفرض حراسة عليها إلا بأمر قضائي مع ضمان تحويل رأس المال المستثمر في حالة عدم تنفيذ المشروع أو تصفية أو التصرف فيه بأي وجه من أوجه التصرف كلياً أو جزئياً بالعملة التي استورد بها شريطة تصدير الآليات والمعدات

والأجهزة ووسائل النقل مع ضمان تحويل الأرباح وتكلفة التمويل الناتجة عن المشروع. كل هذه الحوافز والضمانات المكفولة بموجب القانون واللوائح والتشريعات أمام الاستثمار الأجنبي والمحلي مما نتج عن ذلك تطور هائل في السنوات الأخيرة في هذا القطاع. الجداول التالية توضح مدى كبر حجم الاستثمار العقاري.

جدول (3-3-44)

يوضح الجدول عدد القطع الممنوحة للاستثمارات الوطنية المصدقة حسب القطاعات.

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الصناعي	107	110	79	292	674	923	680
الخدمي	96	142	145	461	744	1248	743
الزراعي	9	7	4	34	26	24	34
الإجمالي	212	259	228	887	1444	2195	1457

المصدر : مفوضية تشجيع الاستثمار - إدارة المعلومات.

جدول (3-3-45) يوضح عدد القطع الاستثمارية الممنوحة للاستثمارات الأجنبية المشتركة حسب القطاع.

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الصناعي	32	47	79	92	114	137	183
الخدمي	42	50	31	71	85	193	147
الزراعي	2	4	8	22	7	8	18
الإجمالي	76	101	118	185	206	334	348

المصدر : مفوضية تشجيع الاستثمار إدارة المعلومات.

جدول (3-3-46) يوضح الجدول عدد الفنادق والطاقة الإيوائية للخدمات 2004م.

التصنيف	العدد	الغرف	الأسرة	الأجنحة
خمسة نجوم	4	556	836	51
أربعة نجوم	3	224	448	10
ثلاثة نجوم	21	887	1640	3
نجمتين	16	385	733	--
نجمة واحدة	35	502	1126	--
المجموعة	79	2554	4164	64

المصدر : وزارة السياحة والآثار : إدارة الفنادق.

جدول (3-3-47) يوضح عدد الفنادق 2006م

التصنيف	عدد الفنادق	عدد الغرف	عدد الأسرة
خمسة نجوم	4	920	1425
أربعة نجوم	3	224	448
ثلاثة نجوم	23	1156	1839
نجمتين	16	500	885
نجمة واحدة	29	530	979
الإجمالي	75	3.330	5.576

المصدر : وزارة السياحة والآثار إدارة الفنادق

جدول (3-3-47) يوضح عدد الفنادق 2005م

التصنيف	عدد الفنادق	عدد الغرف	عدد الأسرة
خمسة نجوم	5	1000	1418
أربعة نجوم	4	290	542
ثلاثة نجوم	28	1121	1965
نجمتين	21	504	945
نجمة واحدة	24	3.358	5.728

المصدر : وزارة السياحة والآثار إدارة الفنادق

جدول (3-3-48) يوضح عدد الشقق المفروشة للفترة 2000-2006م

السنة	العدد
2000	1300
2001	2300
2002	2500
2003	2610
2006	2800

المصدر : اتحاد الشقق المفروشة : إدارة الإحصاء والمعلومات.

يلاحظ من خلال الجداول التطور الذي شهده الاستثمار في القطاع العقاري إذ أصبح يعول عليه كثيراً من قبل المستثمرين باعتباره استثماراً مضمون الجانب وقليل المخاطر في حالات التقلبات الاقتصادية كما أصبح له مساهمة فعالة في إعادة هيكلة الاقتصاد السوداني ممثلاً مكانة متقدمة فيه مستفيداً من النظم واللوائح والقوانين الصادرة والهادفة إلى تشجيع الاستثمار في هذا القطاع في ظل سياسات التحرير التي انتهجتها الدولة منذ مطلع الستينيات.

هوامش الفصل الرابع

- 1/ يوسف خميس أبو فارس وآخرين ، الاقتصاد السوداني بين ضرورات التأصيل ومطلوبات العولمة ، مركز البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة أفريقيا العالمية ، إصدار رقم 47 ، 2004م ، ص 117.
- 2/ الاستراتيجية القومية الشاملة ، المجلد الأول ، الطبعة الثانية ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، 1992م ، ص 227.
- 3/ الاستراتيجية القومية الشاملة ، مصدر سبق ذكره ، ص 228.
- 4/ عبد الرحمن الشبلي ، تجربة السودان الصناعية في ضوء تجارب العالم الثالث ، الخرطوم 1985م ، ص 5.
- 5/ المركز القومي للإنتاج الإعلامي "سلسلة إصدارات الوعد الحق ، إنجازات وزارة الصناعة" ، المركز القومي للإنتاج الإعلامي ، ط 1 ، 2005م ، ص 252.
- 6/ وزارة المالية ، العرض الاقتصادي ، 1997م.
- 7/ الإدارة العامة للعلاقات الخارجية ، وزارة الثقافة والإعلام ، مؤسسة الصالحاني ومنصف ، 2000م ، ص 82.
- 8/ الإدارة العامة للعلاقات الخارجية وزارة الثقافة والإعلام ، مصدر سابق ذكره ، ص 82.
- 9/ نفس المصدر ، ص 90.
- 10/ مركز الدراسات الاستراتيجية ، التقرير الاستراتيجي السوداني ، 2001 — 2005م ، مطابع العملة 2007م ، 251.
- 11/ التقرير الاستراتيجي السوداني ، 2001-2005م ، ص 266.
- 12/ نفس المصدر ، ص 92.
- 13/ صفحات من الإنجاز في مسيرة الإنقاذ ، العدد التحريري الأول في الفترة 89-2005م ، المركز القومي للإنتاج الإعلامي ، سلسلة إصدارات الوعد الحق ، إصدار رقم 71 ، ط 1 ، 2006م ، ص 101.
- 14/ التقرير الاستراتيجي السوداني ، مصدر سبق ذكره ، ص 271.

15/ التقرير الاستراتيجي السوداني 2001 – 2005م ، مصدر سبق ذكره ، ص 313.

16/ مجلس الوزراء ، تقويم أداء كسب ثورة الإنقاذ الوطني خلال عشر أعوام 89-1999م ، شركة مطابع العملة ، ص 231.

17/ نفس المصدر ، ص 231.

18/ التقرير الاستراتيجي السوداني ، مصدر سبق ذكره ، ص 331.

19/ الهيئة القومية للاتصالات ، إدارة البحوث والمعلومات.

20/ تقرير اللجنة الفنية للتصرف في مرافق القطاع العام للاستحصال في السودان مسيرة 15 عاماً.

21/ الهيئة القومية للاتصالات ، إدارة البحوث والمعلومات.

22/ تقرير اللجنة الاقتصادية لدراسة تأثير قطاع الاتصالات على الاقتصاد السوداني.

23/ تقرير اللجنة الاقتصادية لدراسة تأثير قطاع الاتصالات على الاقتصاد السوداني.

24/ صفحات من الإنجاز في مسيرة الإنقاذ : المجلد التحريري الأول في الفترة 89-2005م المركز القومي للإنتاج الإعلامي ، سلسلة إصدارات الوعد الحق ، إصدار رقم 71 ، ط 1 ، 2005م ، ص 101.

25/ وزارة مجلس الوزراء الأمانة العامة ، إنجازات الحكومة للعام 2006م ، 2007م ، ص 44.

26/ جمهورية السودان ، تقرير اللجنة الاقتصادية لدراسة قطاع الاتصالات والمعلومات.

27/ جمهورية السودان ، وزارة التربية والتعليم العالي ، دليل مؤسسات التعليم العالي ، ص 3.

28/ جمهورية السودان ، وزارة التعليم العالي ، مصدر سبق ذكره ، ص 3.

29/ جمهورية السودان ن وزارة التعليم العالي ، مصدر سبق ذكره ، ص 4.

30/ حسن أحمد مكي ، التمويل الصناعي السوداني ، مطابع المعارف ط 1988م ، ص 96.

31/ جمهورية السودان ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، التقرير الاستراتيجي السوداني ، 2001 – ص 110.

32/ جمهورية السودان ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، مصدر سبق ذكره ، ص 137.

33/ 37.

39/ دليل مؤسسات التعليم العالي ، ص 3.

40/ دليل التعليم العالي ، ص 4.

41/ قوانين السودان ، المجلد التاسع ، وزارة العدل ، ص 313.

42/ دليل التعليم العالي ، ص 5.

43/ دليل التعليم العالي الأهلي والأجنبي.

44/ مركز الدراسات الاستراتيجية ، التقرير الاستراتيجي السوداني ، 2001 – 2005م ، ص 127.

45/ مركز الدراسات الاستراتيجية ، التقرير الاستراتيجي السوداني ، 2001 – 2005م ، ص 110.

46/ مركز الدراسات الاستراتيجية ، التقرير الاستراتيجي ، مصدر سبق ذكره ، ص 137.

47/ وزارة الصحة ولاية الخرطوم ، التقرير الدوري للأعوام 2005/93م.

48/ قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1999م تعديل 2003م ، ديوان النائب العام.

الفصل الرابع

العوامل المؤثرة في تطور النخب الاقتصادية السودانية

في عهد الحكومات الوطنية

هذا الفصل يتناول تتبع مسيرة العوامل المؤثرة في تطور النخب الاقتصادية في السودان عبر الحقب الماضية كأقلية محدودة من المجتمع تتمتع بامتيازات واسعة من خلال التغيرات داخل التراكيب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية منذ إعلان الاستقلال في 1956م مروراً بعهد النظام العسكري الأول "عبود" وفترة الديمقراطية الثانية 64 - 1969م ثم فترة الحكم المايوي 69 - 1985م وأخيراً فترة الديمقراطية الثالثة 85 - 1989م.

4 - 1 العوامل المؤثرة في تطور النخب الاقتصادية في الفترة من

1969 - 1956م

من المعلوم أن المجتمعات لا تتغير بطريقة ديناميكية أو عفوية وغالباً ما يكون التغير والتطور في كافة المجتمعات بطيئاً - في حالة السودان نجد أن التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية "النخب الاقتصادية" قد نمت منذ فترات طويلة إلا أن التطور الذي شهده السودان في هذا المضمار يختلف عن التطور الذي شهدته البلدان العربية والأفريقية للخصوصية التي يتميز بها السودان ، حيث تبلغ مساحته المليون ميل مربع ، من هذه المساحة هنالك ثمانون مليون فدان من الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة بالإضافة لتوفر كميات هائلة من مياه الأمطار والأنهار مثل النيل الأبيض والأزرق⁽¹⁾.

قامت القوى الاستعمارية كما فعلت في كل البلدان التي إستعمرتها بإعادة صياغة الاقتصاد السوداني كما تحقق مصالحها ولذلك فتحت الطريق أمام "نخب" موالين لهما للاستفادة من كل مكتسبات البلاد المتاحة لها ، لذا نجد أن النخب البرجوازية السودانية الموالية للحكم الاستعماري هي الوريث الشرعي للحكم الأجنبي ، ورثت عنه كل الامتيازات بحكم ولانها السابق ، حيث وصل إلى سدة الحكم بعد خروج المستعمر تحالف من الرأسمالية السودانية بشرائحها المختلفة ، تجارية ، زراعية ، ورجالات الإدارة الأهلية ، مثقفين⁽²⁾ التي كانت في وضع يمكنها من الاستفادة من إقتصاديات الحكم الثنائي ، وإعادة إستثمار مدخراتها - مع أن الشركات ، والمؤسسات ، والأفراد الأجانب كانوا يمثلون المستفيدين الرئيسيين ، فإننا هنا سنركز بشكل كامل على العناصر المحلية بما أن هذه العناصر لعبت دوراً حاسماً في السياسة السودانية خلال فترة ما بعد الاستقلال ، فمن الضروري تحديد خلفيتها وأصولها التاريخية ، وعلاقتها ببقية العناصر المكونة للنخبة الاقتصادية.

كانت النخب الاقتصادية في ذلك الحين تتكون من مجموعة أفراد يرتبطون بأربع فئات إجتماعية مختلفة هي : القيادات الدينية ، القيادات القبلية ، التجار ، وكبار موظفي الخدمة المدنية "السياسيون".

القيادات الدينية :

كانت الأسر القيادية في الطرق الصوفية وحركة الأنصار "المهدية" باستمرار في وضع يمكنها من مراكمة الثروة. ومثل هذا التراكم كان يجيء بشكل رئيسي من الأتوات والمساهمات التي يقوم المريدون بدفعها من تلقاء أنفسهم "لواجبات" أو كخدمات معينة - والمساهمات الدينية "الزكاة" كانت تمثل في الغالب حوالي 10% من دخل المريد⁽³⁾ ولكن الشاهد في الأمر أن مراكمة الثروة لدى الأسر والقيادات الدينية لا يرجع فقط إلى الأتوات والمساهمات الدينية وحدها أيضاً لعبت سلطات الحكم الثنائي دوراً مقدراً في ذلك إذ عملت على تمكين بعض القيادات الدينية من تقوية مركزها الاقتصادي - وذلك كمكافأة على ولائها وإخلاصها لسلطات الحكم الثنائي وبهدف إيقاف الخطر المتوقع من حركة منظمة ومعبأة في إتجاهات دينية ، وذلك عن طريقة مساعدة قيادتها وتمكينها من الظهور كرجال أعمال بارزين ، كما في حالة السيد عبد الرحمن المهدي ، وعلى أساس هذه المساعدات تمكن السيد عبد الرحمن من توسيع نفوذه ودوره الاقتصادي ، حيث إستفاد من الدعم في مجال الزراعة والمقاولات في ظروف الحرب العالمية الأولى وما أحدثته من إنقطاع في إمدادات البترول ، قامت الحكومة بمنحه عطاء بإمدادات حطب الوقود للبواخر النيلية الحكومية من غابات الجزيرة أبا وأيضاً منح عطاءات خاصة بمواد بناء خزان سنار في بداية العشرينات ، في كل هذه النشاطات كان السيد عبد الرحمن يعمل على تكامل دوره السياسي مع دوره الاقتصادي. معظم القوة العاملة له كانت من أنصاره المهاجرين من بقاع السودان المختلفة⁽⁴⁾ ولا يتحصلون على أجر أو مرتب ، وإنما يكتفون فقط باحتياجاتهم المعيشية الضرورية التي توفر لهم مما جعل القيادات الدينية

في طائفة الأنصار في وضع دائم لمراكمة الثروة عبر الحقب المختلفة مما جعل معظم أبناءها بارزين كأصحاب نفوذ اقتصادي على مر تاريخ السودان قبل الاستقلال وبعده.

بالإضافة لطائفة الأنصار قامت الحكومة الاستعمارية ولكن بصورة أقل بتقديم الدعم للسيد علي الميرغني زعيم طائفة الختمية حيث منح بعض الأراضي الزراعية بمديرتي البحر الأحمر والشمالية وذلك لاستغلالها في النشاط الزراعي وأيضاً قدمت دعم محدود للسيد/ الشريف الهندي زعيم الطائفة الهندية ومنح بعض الأراضي الزراعية في منطقة الجزيرة⁽⁵⁾.

القيادات القبلية :

في فترة الحكم الثنائي ظهر وزن الزعامات ودورها الاقتصادي والسياسي أكثر من ذي قبل بفضل سياسات الحكومة في مجالات الإدارة - فكانت السلطات لا تملك الموارد الكافية ولا الجهاز الإداري المقتدر على فرض سلطات الحكم وقتها ولذا اعتمدت منذ البداية على الزعامات الأهلية وقدمت لهما المساعدات الضرورية من أجل القيام بمهام الإدارة في مناطقها المختلفة ، ولذا منذ البداية وجدت هذه الزعامات فرصاً واسعة لمراكمة الثروة وإعادة استثمارها في نشاطات اقتصادية مختلفة فالدعم الرسمي الذي وجدته من الحكومة المركزية أدى إلى تطوير إمكانياتها في تحصيل الرسوم من جنائن الصمغ العربي التي كانت تشكل جزءاً مهماً من سلطاتها التقليدية كما توسع نفوذها إلى المناطق الحضرية بالإشراف على الرخص التجارية كما قامت في بعض المناطق بالاستيلاء على أراضي القبيلة لمصلحتها الشخصية كما حدث في مشروع الجزيرة⁽⁶⁾. وكانت أسرة آل هباني ، التي تمثل القيادة التقليدية لقبيلة الحسانية على النيل الأبيض في منطقة الدويم من الأسر العديدة التي استطاعت تنمية قدراتها وإمكانياتها الاقتصادية حيث استطاعت إنشاء حوالي الخمسة عشر مشروعاً زراعياً "مشاريع ظلميات" في منطقة النيل الأبيض وكانت مساحتها تقدر بـ 15000 فدان. في النيل الأزرق قامت أسرة محمد أحمد أبوسن "زعيم قبيلة الشكرية" بإنشاء العديد من المشروعات الزراعية معظمها كان يركز على إنتاج زراعة القطن ذا العائد الكبير في ذلك الوقت خاصة في الخمسينات عند ارتفاع أسعاره عالمياً⁽⁷⁾.

طبقة التجار :

قبل الاستقلال كان مجال التجارة والمال والأعمال غالبية من غير السودانيين أو السودانيين ذوي الأصول الأجنبية حيث كان يتكونون من أغاريق وأرمن وسوريين وخلافهم. وكانت الحكومة البريطانية في ذلك الوقت وخاصة بعد إجهاض ثورة 1924م عملت على اتخاذ سياسة تشجيع غير السودانيين للعمل في مجال التجارة وشجعتهم لينفردوا بأنواع من الاحتكارات بالأخص في المحاصيل السودانية كالحبوب الزيتية والصمغ العربي. وفتحت الباب لليونانيين للعمل في تجارة الخمر والبقالة ولم تكفي بذلك بل عملت على السيطرة للوارد والصادر⁽¹⁸⁾.

ولكن مع ذلك كانت هنالك عوائل سودانية تعمل في مجال التجارة مع الأجانب، ومن الشركات السودانية والتجار الذين كانوا يعملون مع الأجانب قبل الاستقلال مجموعة كبيرة منهم عثمان صالح وأولاده وبيطار وهؤلاء كانوا من أكبر الشركات وكذلك الشيخ مصطفى الأمين رائد الاستثمار في السودان. وكذلك كونتو مخلوس وأولاده ، حجار وأولاده ، حسين أبو العلا وأولاده ، أحمد حسن عبد المنعم ، سيد أحمد سوار الذهب ، البرير محمد أحمد ، الحاج أبو ورقة ، عثمان الياس ، محمد صالح وأخاه ، بشير النفيدي ، إبراهيم طلب ، إبراهيم مالك، الزين صغيرون ، عبد السلام عثمان عبد السلام. ومن أقدم تجار السوق العربي كشه عبد السلام ، عباس علي كمبر وخضر علي كمبر وعائلة كمبر⁽¹⁹⁾.

كما زحرت الأقاليم في تلك الفترة بعدد وافر من التجار في مجالات متعددة ففي بورتسودان أحمد سعيد باعشف وباعود التجارية وحافظ السيد البربري وعمر السيد البربري كل هؤلاء كانوا يعملون مع الأجانب وجاء بعدهم محمد عبد ربه رجل الأعمال الذي دخل عالم الصناعة بصناعة الإطارات وكذلك مجال المطاحن والغزل وله أعمال كبيرة في بورتسودان. أما في عطيره هنالك من الذين عملوا مع الأجانب الشيخ عبد الله العوض وفي كسلا الطيب الدويح ومدني عثمان الزياد والخواض وآخرون. كما كانت الأبيض من المراكز التجارية الهامة بها أكبر سوق للصمغ العربي في العالم وكانت تعج بنشاط تجاري هائل وكان قبل الاستقلال يعمل مع الأجانب عدد كبير منهم ، منهم محمد بابكر عدلان ، محمد حسين كرشهلي ، عوائل السنهوري ، دقق ، الشريف المليح ، حسن كيكوري ، الفاتح النور والذي كان له إسهامات متعددة في مجال الطباعة والنشر والغرفة التجارية وهناك علي بخيت ، فضل الله آدم قدار ، آل الشيخ إسماعيل الولي وكذلك حفل مجال الترحيل بعدد منهم نذكر على سبيل المثال المرحوم بكري إسماعيل وعبد الكريم حسين جعفر ومن بعدهم الشيخ عبد الباسط وعبد الله عبد الباسط⁽²⁰⁾ كل هؤلاء استطاعوا من خلال فترة الحكم الثنائي. من خلال فترة الحكم الثنائي ، جمع ثروات كبيرة من النشاط التجاري ومن ثم إعادة استثمارها في توسيع نشاطهم عقب الاستقلال ، في مجال الصناعات التحويلية الصغيرة مثل : مطاحن الدقيق ، الطباعة ، صناعة الصابون ، المشروبات ، الحلويات ، صناعة الثلج ، معاصر

الزيت . الخ أن معظم التجار كانوا قد بدأوا نشاطاتهم التجارية في الأقاليم ، خاصة مديريات دارفور ، كردفان ، البحر الأحمر ، النيل الأزرق على سبيل المثال أبو العلا - عبد المنعم محمد ، عثمان صالح ، دائرة المهدي ثم انتقلوا في بداية الخمسينات إلى الخرطوم⁽⁸⁾.

كبار موظفي الخدمة المدنية :

كان كبار موظفي الخدمة المدنية ، والمهنيون ، والأطباء ، المحامون ، المهندسون ، الخ من بين الفئات التي تمكنت ، في فترة ما بعد الاستقلال من مراكمة بعض الثروات وإعادة استثمارها في مجال الزراعة ، العقارات ، المقاولات ، التجارة والصناعات الخفيفة - وفي فترة ما قبل عام 1956م ، كان هناك عدد قليل منهم نجح في هذا الاتجاه لأن السودانيين لم يصعدوا إلى الوظائف العليا في الدولة ، بشكل واسع ، إلا بعد عام 1954م عند السودنة التي نصت عليها إتفاقية الحكم الذاتي ففي بداية التعامل مع الوضع الجديد بدأ الموظفون والمهنيون في إمتلاك العقارات في المراكز الحضرية - كما بدأت مجموعة صغيرة منهم الدخول في إستثمارات مشاريع الطلمبات والمقاولات - وكانت العقارات تمثل المجال الرئيسي لاستثمارات موظفي الحكومة : وذلك لأن الحكومة كانت تمنحهم قروض ميسرة بهدف بناء مساكنهم بالإضافة إلى السكن في المنازل الحكومية مقابل إيجار بسيط وقاموا باستئجار منازلهم الخاصة بأسعار عالية للسفارات الأجنبية عقب إعلان الاستقلال⁽⁹⁾.

لعبت هذه الفئات أنفة الذكر دوراً بارزاً في قيادة الاقتصاد السوداني عقب الاستقلال كما لعبت دوراً سياسياً بارزاً بظهورها في كافة المؤسسات السياسية بعد الاستقلال من خلال مؤسسات المجلس الاستشاري - الجمعية التشريعية. فكل أعضاء المجلس الاستشاري كانوا ينتمون لهذه الفئات كما هو واضح في الملحق (1) كما كان ما بين 70% إلى 75% من أعضاء مجلس النواب من هذه الفئات نفسها. ما بين 75% إلى 85% من أعضاء مجلس الشيوخ من نفس هذه الفئة.

إذن في الوقت الذي كان السودان يشق طريقه نحو الاستقلال السياسي من خلال فترة الحكم الذاتي ، كانت أغلبية المجالس التشريعية من تلك الفئات التي كانت قادرة على مراكمة الثروة وإعادة استثمارها وهي الفئات التي وضعت بصماتها على كافة السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي أصدرتها الأجهزة التشريعية.

فقد إتبع الفئات المشار إليها سياسات بعد الاستقلال أدت إلى توسع المشاريع الزراعية التجارية الموجهة للتصدير مثل المشاريع المروية الكبرى إمتداد المناقل لزراعة القطن ومشاريع الزراعة الآلية لزراعة السمسم للصادر والذرة للسوق المحلي وذلك بغرض زيادة الإيراد كما حاولت منذ البداية إصدار تشريعات تتوافق مع مصالحها فكان قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1956م وقانون الشركات لسنة 1956م اللذين سمحا لرأس المال الصناعي للاستثمار في كل المجالات الصناعية المختلفة وبإعفاءات وإمتيازات لم يعرف لها مثيل في ذلك الوقت لضمان بقاء مصالحها الاقتصادية. وأصبحت تلك الفئات المتحالفة تستخدم قطاع الدولة لخدمة مصالحها فقد تركز دور الدولة ما بعد الاستقلال في تثبيت وتوسيع علاقات الإنتاج الرأسمالي بشكل أوسع حتى يصبح نمط الإنتاج الرأسمالي القوة الدافعة في المجتمع السوداني ، فأصبحت تحمل كل خصائص الدولة البرجوازية⁽¹⁰⁾. بهذا المفهوم بزغ فجر ظهور نخب إقتصادية جديدة في تركيب النخب الاقتصادية السودانية بحكم نسق علاقات جديدة داخل مؤسسات الدولة والأحزاب السياسية خاصة حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي "طائفة الختمية والحزب الوطني الاتحادي" ممثل بقية أفراد الشعب السوداني في ذلك الحين. بالإضافة إلى الفئات سابقة الذكر ظهرت نخبة اقتصادية أيضاً لم تكن معروفة من قبل إذ أن إعلان الاستقلال فتح الطريق لمجتمع جديد من الدبلوماسيين وممثلي الوكالات العالمية بجانب كبار موظفي الدولة الذين استفادوا من السلفيات الحكومية لبناء منازلهم حتى شهدت العاصمة في فترة وجيزة أحياء جديدة عديدة من طراز حديث شبيه بالنمط السائد في مدن الشرق الأوسط وساعد ذلك في تنمية ثروات هؤلاء الموظفين مما أدى إلى تراكم أموالهم ثم إعادة استثمارها وبالتالي ولوجهم عالم النخب الاقتصادية إذ أن العقارات أصبحت تمثل أكثر أشكال الاستثمار جاذبية وربحية بعد الاستقلال. والتوسع المتنامي في النشاط التجاري أدى إلى زيادة الطلب على العقارات التجارية⁽¹¹⁾.

استمر الحال على ما هو عليه إلى أن قام انقلاب 1958م بقيادة إبراهيم عبود الذي استمر حكمه في الفترة ما بين 1958 - 1964م أيضاً في هذه الفترة شهد السودان تطوراً محدوداً في النخب الاقتصادية إذ جاءت نخبة اقتصادية جديدة تختلف في مكوناتها عن سابقتها حيث أصبحت الوظائف العليا في مؤسسات الخدمة المدنية حكر على البيروقراطية الموالية لنظام الحكم وهذا التطور شكل مصدراً للنزاعات والاحتكاكات داخل أجهزة الدولة التي بدأت في الستينات في إستيعاب أعداد متزايدة من خريجي الجامعات المدربين تدريباً عالياً وفي الجانب الآخر كانت الصفوة "النخبة" التقليدية قد تأكدت من انحراف العسكريين عن المشروع الطبقي السائد منذ فترات طويلة قبل الاستقلال وبعده وأدركت خطورته على مستقبلها السياسي والاقتصادي والاجتماعي حيث قام النظام بتقييد حركة الأحزاب وإبعادها عن مراكز اتخاذ القرار⁽¹²⁾ ، بالتالي إضعاف نفوذها الاقتصادي لذا عملت هذه القوى التقليدية على تحدي وإسقاط النظام عن طريق الإضرابات والمظاهرات

وغيرها من السبل وفي عام 1964م تفجرت انتفاضة شعبية واسعة تحركت فيها القوى التقليدية المتحالفة مع القوة الحديثة لإسقاط النظام وإقامة نظام سياسي جديد وقد كان. إذ جاءت إنتفاضة أكتوبر نقطة فاصلة بين عهدين لكل عهد ميزاته ورواه للسودان من حيث التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وما يجب عليه أن يكون حال السودان وتجيء أهمية فترة أكتوبر أنها شهدت أولى محاولات الشارع السياسي السوداني بقيادة القوى السياسية الحديثة الانعتاق من الماضي بكل أشكاله القديمة والفاك من سيطرة النخب الاقتصادية بمختلف مسمياتها فكان الشعار (لا زعامة للقادمي)⁽¹³⁾ بهذا الفهم كانت صباحات أكتوبر دعوة للقوى الحديثة لتعمل فكرها وتجدد مناهجها وتشحذ خيالها حتى تدعم نبض الشارع إلى واقع ملموس في العلاقات الاقتصادية. عملت أكتوبر على هيكلة المجتمع السوداني وهدفت في ذلك توسيع دائرة المشاركة السياسية وتحقيق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية في توزيع عائدات التنمية الاقتصادية بعد أن كانت حكراً للوراث الشرعيين للحكومة الاستعمارية "النخب التقليدية بمختلف أشكالها" وتقليص هيمنة العاصمة على بقية أرجاء القطر وبذلك ظهر أمر تمثيل النخب الحديثة في أجهزة السلطة عبر دوائر الخريجين وبالتالي تقليص نفوذ القيادات التقليدية أي النخب التقليدية⁽¹⁴⁾.

هذه القوى الحديثة أفرزت مؤسسات لا تقوم على نمط المؤسسات التقليدية أي الانخراط فيها لا يقوم على أساس تقليدي أو جغرافي فليس الانتماء القبلي أو الولاء الطائفي أو الانحياز الإقليمي. كما أن التأثير الذي تتمتع به القيادات تأثير ديمقراطي تحكمه معايير موضوعية على رأسها حق القاعدة في محاسبة القيادة وعزلها. ومن هنا ظهرت القوى الحديثة في السودان لأول مرة عبر دوائر الخريجين حيث كانت تلك الدوائر امتحاناً عسيراً للقوى التقليدية حيث سقط أغلب مرشحينها في تلك الدوائر إلا في حالات قليلة لعبت المواقف الشخصية دوراً أصلياً في الفوز ، لا الانتماءات الحزبية من هؤلاء الذين فازوا لمواقفهم الشخصية محمد توفيق أحمد الذي قاد لواء المعارضة ضد قرار الحكومة العسكرية "حكومة عبود" بتجسير أهالي حلفا ودفع الثمن سجنًا وإعفاءً من منصبه كمدير لمصلحة العمل في ذلك الوقت⁽¹⁵⁾ وأيضاً صالح محمود إسماعيل الذي وطن نفسه للدفاع عن ثورة أكتوبر ونتيجة لتلك التطورات أفرزت نخبة جديدة على الساحة السودانية ولم تشهد تلك الفترة تطوراً واضحاً للنخبة الاقتصادية إذ أن سيطرة القوى التقليدية ما زالت قوية ومستمرة في تلك الفترة رغم التطورات التي حدثت على الميدان السياسي.

4 - 2 العوامل المؤثرة في تطور النخب الاقتصادية في الفترة 1969 - 1989م:

الدولة السودانية التي إنبثقت بعد انقلاب الضباط الأحرار في 25 مايو 1969م تختلف كثيراً عن تلك التي سادت قبل ذلك التاريخ فالتغيرات التي أحدثت في البنيات الاقتصادية والاجتماعية لم يشهدها السودان منذ الاستقلال في عام 1956م⁽¹⁶⁾ هذه التغيرات التي حدثت جاءت لأن مجلس وزراء الثورة كان مؤهلاً في حينها لإجراء هذه التغيرات إذ أن أعضائه ينحدرون من خلفيات متباينة إلا أن غالبيتهم هم أعضاء في منظمات راديكالية كالحزب الشيوعي السوداني أو الاشتراكي العربي أو القوميين العرب أو مثقفين مستقلين ذوي أفكار راديكالية وكان أغلبهم نشطين في جبهة الهيئات التي أسقطت نظام عبود في 1964م ومنهم من فقد الوزارة في حكومة أكتوبر الانتقالية⁽¹⁷⁾ ، ولذا ومنذ الوهلة الأولى لانقلاب مايو بدأت محاولات بغرض سيطرة الدولة على الاقتصاد ، والحد من حريات القطاع الخاص ، والعمل على إضعاف النفوذ الاقتصادي للقوى التقليدية بالمصادرة والاستيلاء على شركات رجال الأعمال أمثال عثمان صالح وأولاده ومجموعة شركات بيطار وشركة شاكر دغلد وشركة صادق أبو عاقلة وأعمال حافظ البربري وشركة السجائر الوطنية وبعد كل ذلك جاءت لتقضي على المؤسسة التقليدية التي كانت تدعم الأنظمة السابقة ففي 28 يونيو 1969م أصدر مجلس الوزراء قراراً بإلغاء الإدارة الأهلية في مديرية الخرطوم والمديرية الشمالية والمناطق المروية في مديرية النيل الأزرق وفي 17 أغسطس 1969م اتخذت الحكومة إجراءات إستعادة متأخرات ضرائب دائرتي المهدي والميرغني وتم الإستيلاء على ملحج ربك الذي يمتلكه آل المهدي وعلى بعض الأراضي العائدة للسيد علي الميرغني في الخرطوم بحري كل ذلك بغرض إضعاف النفوذ الاقتصادي للقوى التقليدية⁽¹⁸⁾.

لقد ظل الحكم المايوي طوال سنوات حكمه يركز في مجالات التنمية الاقتصادية وتقرير الوحدة الوطنية والقضاء على القوى المهيمنة التقليدية وتأسيس نظام حكم جديد تشارك فيه القوى الاجتماعية الفاعلة في المجتمع ومن أهم شعارات النظام المايوي وقد إرتبط هذا الشعار في الفترة الأولى بتوجهات إشتراكية ولكن سرعان ما تراجعت مايو ما بعد يوليو 1971م لصالح توجهات أخرى إستهدفت خلق مناخ لجلب رأس المال الخليجي والأجنبي لتمويل برنامج قائم على التوسع الاستثماري وتمثل أبرزها في التراجع عن تأميمات 1970م وإرجاع المؤسسات المؤممة لأصحابها وإصدار قوانين تشجيع وتنظيم الاستثمار الصناعي والزراعي والسماح بفتح فروع للبنوك الأجنبية في السودان وعودة المفاوضات مع صندوق النقد الدولي⁽¹⁹⁾ كل هذه التطورات أدت إلى إضعاف القاعدة الإنتاجية للاقتصاد السوداني وتنمية الفئات الرأسمالية وتمكين رأس المال الأجنبي من السيطرة على مواقع هامة في مختلف القطاعات الاقتصادية وأبرزها الفئات الرأسمالية الزراعية " الزراعة الآلية". تطوّر الفئات الرأسمالية في عهد مايو مرده إلى نوعين من الفئات ، الفئة الأولى هي التي برزت في مجال الاستثمارات الزراعية والصناعية مستفيدة من توجه الدولة الداعم للتنمية والثانية التي ظهرت بعد تجربة البنوك الإسلامية.

سيطر رأس المال الأجنبي والمحلي على مواقع هامة في مختلف القطاعات الاقتصادية أبرزها الفئات الرأسمالية الزراعية وذلك بسبب خصوبة التربة وتوفر المساحات الواسعة والأيدي العاملة الرخيصة وإنخفاض تكلفة إستصلاح الأراضي وبذلك توسعت هذه المشاريع الزراعية وارتبط هذا التوسع بنمو الفئات الرأسمالية وإزدياد نفوذها الاجتماعي والسياسي. وكشفت دراسة "فاطمة بابكر" أن الفئات التي اتجهت إلى الاستثمار في هذا النشاط هي كبار موظفي الدولة في الخدمة المدنية والعسكرية وأركان الفئات الحاكمة من الوزراء وقيادات الاتحاد الاشتراكي وأعضاء مجالس الشعب وغيرهم وأيضاً الفئات الرأسمالية في المدن والمراكز الحضرية خاصة الفئات التجارية الطفيلية وكذلك رجالات الإدارة الأهلية والزعامات الطائفية والقبلية⁽²⁰⁾ توجه عناصر هذه الفئات للاستثمار في هذا القطاع لا يرجع فقط إلى إمكانياتهم بل أيضاً إلى إمتلاكهم مداخل الاتصال بمراكز إتخاذ القرارات المركزية بما في ذلك مدخل الفساد والرشوة ، بعد أن بدأ اتساع حجم هذه الفئات وازدياد وزنها السياسي خاصة بعد دخول رأس المال العربي والخليجي في قطاع الزراعة الآلية أصبحت هذه الفئات بعد نموها وتطورها قادرة على توجيه سياسات الدولة تجاه قطاع الزراعة الآلية لخدمة مصالحها وترسيخ نفوذها السياسي. حيث كان لها تأثير واضح في قرارات الرئيس الخاصة بتصفية نظام الشراكة الثلاثية في مشاريع الزراعة المروية⁽²¹⁾ وضع الشروط التي بموجبها يتم توزيع المشاريع الزراعية وتمثلت في أن يكون المتقدم سودانياً وأن يكون لديه أو يستطيع أن يمتلك المعدات الزراعية الكافية والتي تؤهله لزراعة 1500 فدان وأن يكون له خبرة زراعية كافية ، المقدر الإدارية لإدارة المشروع وكانت نتيجة لهذه الشروط أن تمكن عدد كبير من التجار والموظفين الحكوميين القدامى بالخدمة المدنية والعسكرية من حيازة المشاريع مما أدى إلى مراكمة أموالهم وثرواتهم. كما شهدت فترة مايو بروز وتطور في إطار النخب الاقتصادية من نوع آخر مرده إلى التحالف الوثيق بين كبار مسؤولي الدولة والبرجوازية التجارية إذ ظهرت بصورة جلية بروز البيروقراطية الإدارية للدولة في النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص بطريقة مباشرة كمستثمرين أو من خلال المساعدة التي تقدم للأعمال التجارية التي يقوم بها أفراد أسرهم أو من خلال صلتهم بجهاز الدولة ومعرفة وإجراء التسهيلات المختلفة والاستفادة منها⁽²²⁾ فقد سيطر جهاز الدولة على القطاع العام، وعملياً القطاع الاقتصادي وبالتالي إمتلكت البيروقراطية القرار الإداري بالإضافة إلى قرار الشئون المالية وأصبح من المألوف أن نجد مثل هذه الظواهر وهي أن كبار البيروقراطيين حينما يحالون للمعاش أما أن يؤسس شركة أو يصبح عضواً في مجلس إدارة شركة ويستفيد من موقعه السابق لتسهيل أعمال الشركة الجديدة كما يقيم علاقات مع الشركات الأجنبية ويؤثر على القرار الحكومي فيما يتعلق بإرساء العطاءات نظير مقابل⁽²³⁾ ما يلاحظ في ذات المضممار الترابط الوثيق بين القيادة السياسية والشركات الخاصة التي تحصل على تمويل خارجي أو ذات إدارة مشتركة بين السودانيين وغيرهم مثل هذه الشركات نجد مسئولين ضمن مؤسسيها مثال على ذلك فالشركة الإسلامية للتنمية حين كونت عام 1983م كان من ضمن مؤسسيها الـ 153 عضو 49 سودانياً منهم أربعة من السودانيين كانوا في أعلى مراتب القيادة السياسية في الحكم المايوي منهم رئيس الدولة ورئيس الاتحاد الاشتراكي ورئيس جهاز الأمن ونائب رئيس الدولة ووزير المالية والتخطيط⁽²⁴⁾.

في إطار تطور النخب في عهد مايو شهد عهدها تطوراً دراماتيكياً فقد تراقق وتأسيس المصارف الإسلامية في السودان ، ونهج الانفتاح واقتصاد السوق الذي تبناه النظام السياسي في عهد نميري. وبتأثر هذا النهج بدأت قوى البرجوازية الوطنية المنتجة في قطاعي الصناعة والزراعة في السودان تترجع في دورها الاقتصادي والسياسي ، في وقت بدأت تنمو فيه على حسابها قوى البرجوازية التجارية. وفي إطار هذه المتغيرات تنامي الوجود العضوي "حركة الأخوان" في قطاع البرجوازية الوطنية عبر تمويل قيادتها وكوادرها من المصارف الإسلامية. واتجه غالبية هؤلاء المتمولين نحو العمل في قطاع التجارة ، ولاسيما في مجال الاستيراد والتصدير⁽²⁵⁾ حيث ولجت بثقلها المعنوي ونفوذها المادي والاقتصادي مع قوى أخرى وتمثلت هذه القوى في أربعة فئات أساسية هي ، الحركة الإسلامية السودانية وفئات من طبقة البرجوازية الوطنية السودانية ، وتحديدأ قوى الانفتاح من الأثرياء الجدد في هذه الطبقة ، وأعضاء من نظام حكم نميري وبعض رجال المال والسياسة في السعودية ودول الخليج العربي⁽²⁶⁾ وتأكيداً لذلك أكد دكتور الترابي أن المصارف الإسلامية تمثل العمود الفقري لنظرية العمل الفكري للحركة الإسلامية نحو "التمكين" السياسي والاقتصادي وتعمل في خدمة الانتشار العضوي للحزب وبلوغ "تمكنه" في المجتمع والسلطة السياسية⁽²⁷⁾.

لقد جاء إندماج الأخوان في فئات الأثرياء الجدد - في عقد السبعينيات - على حساب الاقتصاد الوطني المخطط والقطاع العام وتحت ستار الشعارات الاقتصادية للتطور الدولي الاستعماري الذي روجت له : الانفتاح والتحرير، والتخصيص ، ورفع الدعم الحكومي وتقييم آليات اقتصاد السوق، وحرية التجارة العالمية الخ ، وهكذا أثمر الواقع الاقتصادي الجديد تبديلاً في الانتماء الطبقي لمعظم قيادات وكوادر الحركة الإسلامية نتاج التحول في قطاع النشاط الاقتصادي الخاص - التجاري ولاسيما من لدن المصارف الإسلامية في المقام الأول⁽²⁸⁾ ، وخاصة أن هذه المصارف نشأت في حقبة التحولات الاقتصادية وبداية تفكك سيطرة الدولة على القطاع العام ومصادر الإيرادات لذلك فتحت التشريعات والسياسات الاقتصادية السائدة أمامها فرصاً واسعة في تشكيل مركز من مراكز القطاع المالي والتجاري ومن جانب آخر شهدت الفترة 1976/72م تدفق رأس المال الأجنبي بدون قيود كبيرة وتم تشجيعه ووفرت له الضمانات بقوانين الاستثمار

حيث صدر أول قانون "قانون تشجيع وتطوير الاستثمار الصناعي لسنة 1972م" وبمقارنته مع قانون 1967م نجد أنه قد حافظ على أهداف القانون السابق وأضاف إليها إعفاءات أخرى فيما يتعلق بالمواد الخام المستوردة كما سمح باسترجاع كل الرسوم التي دفعت على المواد الخام والمواد التي تتطلبها المنتجات المصدرة - أما القانون الثاني هو "قانون تنظيم وتشجيع الخدمات الاقتصادية" ويلتقي هذا القانون مع القانون السابق في تشجيع استثمار رؤوس الأموال الكبيرة بمنح الإعفاءات أكثر كلما كبر رأس المال. إضافة إلى تحديد الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لاستيفاء شروط الإعفاءات بمبلغ وقدره 50.000 جنيه كحد أدنى أو أكثر يمكن المؤسسة أو الشركة التمتع بإعفاء ضريبي لمدة 6 سنوات بالإضافة إلى الامتيازات الأخرى⁽²⁹⁾ كما صدر قانون آخر هو قانون 1976م "لتطوير الاستثمار الزراعي" وهنا أيضاً نجد أن الامتيازات الممنوحة مماثلة لتلك التي وردت في القانون الصناعي فيما يختص بالإعفاءات من الجمارك والضرائب والأرباح التي تمنح لمدة تتراوح 5 - 10 سنوات بقرار من وزير المالية كما يسمح القانون بحرية تحويل رأس المال المستثمر والأرباح ويضمن هذا القانون أيضاً تسهيلات أخرى مثل تخفيض أجور الكهرباء ومعدات تكلفه المواصلات والنقل وفق ما يراه وزير المالية. وقد أدت هذه السلطات المطلقة التي منحت لهذه الجهات السياسية، مثل وزير المالية إلى ازدياد وتراكم رأس المال عن طريق الفساد، وللدلالة على ذلك فقد جرى تحفيز بعض أعضاء الجهاز التنفيذي أنفسهم بالدخول في شراكة مع بعض رجال الأعمال المحليين والأجانب نتيجة الامتيازات الإضافية التي منحها وزير المالية وزير الصناعة للمستثمرين الأجانب والمحليين⁽³⁰⁾ وفي عام 1976/1974م دخل أربعة من الوزراء في شراكة مع رأسماليين سعوديين ولبنانيين ومن اللقاءات التي أجرتها الدكتور فاطمة بابكر في ذلك الوقت اتضح أن السلطات الممنوحة للتنفيذيين قد سهلت عملية تجنب الضرائب، كما أن المسؤولين التنفيذيين يتمكنون دائماً من الحصول على إعفاءات ضريبية ذات مدى أطول يمكن القول أن القوانين التي صدرت في الفترة 1976/72م والمتعلقة بتشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي أصبحت في ذلك الوقت مصدراً هاماً لتراكم رأس المال الخاص حيث خلقت فرصاً جديدة للرأسماليين الذين يستثمرون في مجال الخدمات وذلك بإشرافهم في تنفيذ المشروعات الحكومية ولكن الشاهد في الأمر في تلك المرحلة نرى أن سياسة الانفتاح التي تبنتها حكومة مايو حددت مرحلة مهمة للتغلغل الرأسمالي في السودان وتبعية الرأسمالية السودانية للمراكز الاستثمارية - أيضاً لعبت السياسة دوراً أساسياً في تراكم رأس المال الخاص وتشكل نسبة الذين إرتقوا إلى مصاف المليونيرات في هذه الفترة حوالي 10% من الرأسمالية، فالفساد والرشاوي والعلاقات الحميمة مع العسكريين لعبت دوراً أساسياً في مثل هذا النوع من الثراء الفاحش، وأكثر الفئات التي حققت لنفسها ثراءاً ملحوظاً في هذه الفترة هي تلك التي إستثمرت بالشراكة مع الشركات المتعددة الجنسيات والرأسماليين العرب أو الرأسماليين لوحدهم⁽³¹⁾ وأن تستحوذ على حصة كبيرة من عائدات الاقتصاد الوطني من العملات الأجنبية من مختلف منابعها أن تأسس أول مصرف إسلامي في السودان بموجب قانون خاص هو الأمر الجمهوري رقم (19) في 4 نيسان 1977م والذي منح "بنك فيصل الإسلامي" إعفاءات واستثناءات وامتيازات واسعة منها "أن يعفى من جميع أنواع الضرائب، أموال المساهمين والمودعين وأرباح المصرف وأجور ومرتبات ومكافآت ومعاشات العاملين فيه⁽³²⁾ وفي إطار فسخ المجال للاستثمارات العربية في السودان، فسر نظام نميري حرصه على نشأة وتطور المصارف الإسلامية في السودان ولهذا جاء في المادة (5) من قانون بنك فيصل الإسلامي السوداني لسنة 1977م (أن يكون للبنك رأس مال لا يقل عن ستة ملايين جنيه سوداني - أي ما يعادل نحو "17.143.000" سبعة عشر مليون ومائة ثلاثة وأربعين ألف دولار حسب سعر الصرف الرسمي في ذلك الوقت" والشاهد في الأمر أن هذا المصرف سيطر عليه سيطرة تامة من قبل أعضاء الحركة الإسلامية إذ جل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والمساهمين من بين عضوية الحركة الإسلامية كما هو موضح في الملحق رقم (4).

وعليه أن الحركة الإسلامية من خلاله تمكنت من أن تتقل قطاعاً واسعاً من قياداتها وكوادرها وأعضاءها إلى نطاق أصحاب المدخرات والملكيات والفوائض المالية والاستثمارات، ومن ثم تمكنت من أن تكسب الحزب وزناً طبقياً جديداً في المجتمع⁽³³⁾ والدليل على ذلك إذا تتبعنا التقارير السنوية الصادرة عن بنك فيصل الإسلامي منذ تاريخ التأسيس سنلاحظ بشكل واضح اتساع هيمنة عدد من القادة المؤسسين والأساسيين والكادر المتقدم وأعضاء الحزب على وظائف المصرف، ولا سيما الوظائف العليا فيه: عضوية مجلس الإدارة، المدير العام، ونوابه ومساعدوه، هيئة الرقابة الشرعية، المستشار القانوني حيث لعب المصرف دوراً بارزاً في تحول أعضاء الحزب إلى طبقة فئات الأثرياء وذلك بحصر التوظيف في المصرف وشركاته على أعضاء الحزب وذويهم. إغراق المرتبات والحوافز عليهم بجانب المستفيدين من تمويل المصرف وخدماته على أسس حزبية⁽³⁴⁾ مما نتج عنه انقسام أعضاء الحركة إلى فئات فئة محدودة أصبحت من أصحاب الثروات والمدخرات وأغلبية معدمة مما خلق واقعاً جديداً داخل مؤسسة الحركة الإسلامية حيث أصبحت فئة من العضوية راغبون في الواقع الجديد للحزب الذي غدا سلماً اجتماعياً يتيح تسلفه مغادرة واقع الفقر فئة أخرى ظلت ترى خير الدين في التزهّد والتجافي عن المال⁽³⁵⁾ ولكن الخيار الاقتصادي ذو التوجه الرأسمالي للتنظيم في الفكر والبرامج ونظرية العمل - كان قد حسم دور الحركة موضوعياً لمصلحة الفئة الأولى. وتبعاً لهذا الطور من التحول الطبقي في بنية الحركة الإسلامية أصبحت بجدارة ممثلاً سياسياً لطبقة البرجوازية التجارية الصاعدة في المجتمع، فانطوى في ذاكرة الماضي رنين شعارات العدالة الاجتماعية التي كانت تنادي بها وهي في مقبّل عمرها ومعظم عضويتها من الطلاب المعسرّين والمعدمين

إيماناً من الحركة في أن حقيقة الطبقة التي تسود اقتصادياً في كل مجتمع رأسمالي هي التي تسود فيه سياسياً ، وهذا قانون له مكانته في الفكر السياسي الاقتصادي العربي الحديث . وكذلك له نتائجه الشاخصة التي لا تخطأها العين في وقائع تجربة "الحركة الإسلامية الاقتصادية" من حيث التطبيق في تلك المرحلة.

بجانب المصارف الإسلامية إن لهجرة بعض كوادر أعضاء الحركة الإسلامية إلى دول الخليج العربي والدول الأخرى دوراً في نموهم وتطورهم كنخب إقتصادية حيث يقول الدكتور الترابي انتفعوا مادياً ونفعوا الحركة بنشاطهم السياسي والمالي وعلاقاتهم التي نموها . وشهدت الحقبة ذاتها تنامي عدد الأخوان "أعضاء الحركة الإسلامية" المهاجرين إلى الغرب خاصة أمريكا وبريطانيا للإقامة والعمل أو الدراسات العليا . وعليه لقد لعبت الهجرة دوراً مقدراً لا يمكن التقليل من شأنه في تحديد مواقع كوادر الحركة الإسلامية طبقياً في المجتمع بين الفئات البرجوازية ، في تحديد وجهتها في الحياة نحو الاستثمار في قطاع النشاط الاقتصادي التجاري الخاص⁽³⁶⁾.

كما لعبت المنظمات والهيئات والجمعيات التي أنشأتها الحركة الإسلامية كمنظمة الدعوة الإسلامية - الوكالة الإسلامية الأفريقية للإغاثة ، جمعية الإصلاح والمواساة - مؤسسة دان فوديو الخيرية ..الخ دوراً بارزاً في نمو وتطور النخب الاقتصادية المنتمة للحركة الإسلامية... وكان ذلك واضحاً عندما أثمر نهج الانفتاح في عهد نميري تدهوراً في مستوى معيشة الأغلبية ، وتفاقم التدهور بسبب الجفاف والتصحر وما خلفه في البلاد من هجرة داخلية من الريف نحو المدن، ومن دول الجوار إلى داخل السودان ، وزادت في وتائر هذه الهجرة الحروب إن هذه الظروف مجتمعة قد جعلت لعمل المنظمات الغوثية والخيرية والطوعية في السودان ، دوافع ومعنى ومجال لمن يريد استغلالها للكثير من الأغراض وفي هذا الصدد يذكر الدكتور حسن مكي أن حركة الإخوان في حقبة ما بعد المصالحة مع نميري شرعت في بناء المزيد من أطر التمدد والكسب في تأسيس العديد من الواجهات منها الجماهيرية "جمعية رائدات النهضة - للعمل النسوي ومنظمة شباب البناء⁽³⁷⁾ وهذه المنظمات كما يفيد دكتور الترابي لم تكن وسيلة للتأثير والكسب فحسب بل كانت أتاحت فرص توظيف الكادر الحزبي برواتب عالية وامتيازات كبيرة ، فضلاً عن كونها نوافذ كسب مادي غزت ميزانية الحزب⁽³⁸⁾ بجانب ذلك وظفت الحركة الإسلامية المصارف وشركاتها في إعادة صياغة الوضع الاجتماعي الطبقي لقطاع واسع من قيادتها وكوادرها وأعضاءها بمنحهم القروض الحسنة ، والأسهم المجانية ، وفرص التمويل بشروط ميسرة ، كما استثمرت "الحركة" هذه المصارف وشركاتها في توفير وظائف بمرتبات مرتفعة وامتيازات كبيرة لبعض أعضاءها ، فضلاً عن أنها إستغلت التسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية والإنفاق الاجتماعي لهذه المصارف مادة في استهداف "تأليف قلوب" رموز المجتمع وعامة الناس حول الحزب . وبهذا النهج تمكنت من تنقل قطاعاً واسعاً من قيادتها وكوادرها وأعضاءها إلى نطاق أصحاب المدخرات والملكيات والفوائض المالية والاستثمارات ، ومن ثم تمكنت من أن تكسب الحزب وزناً طبقياً جديداً في المجتمع⁽³⁹⁾.

أما فترة الحكومة الانتقالية "الانتفاضة" 85 - 1986م لم يثبت هنالك تطوراً ملحوظاً في النخب الاقتصادية لقصر الفترة الانتقالية كما أن الحكومة الانتقالية ليست بعيدة عن قيادات النظام المايوي حيث سيطر عليها كبار ضباط الجيش الذين كونوا الحكومة الانتقالية مع التكنوقراط ولذلك كانت مؤسسات الحكم الانتقالي دون مستوى الانتفاضة وتطلعاتها الجماهيرية ، وذلك بحكم التركيب الاجتماعي لغالبية عناصرها وإرتباطها الحميم بجهاز الدولة المايوي.

وهذا ما جعل قيادات هذه المؤسسات تركز فقط على إنتهاج طريقة السلامة والابتعاد عن كل ما يعرضها للتصادم مع القوى السياسية والاقتصادية المؤثرة في البلاد⁽⁴⁰⁾. ومن ثم جاءت حكومة الديمقراطية الثالثة في الفترة 86 - 1989م في الأسبوع الأول من يونيو 1986م خرج رئيس الوزراء ببرنامج حكومته وأعلن عن خطابه أمام الجمعية التأسيسية التزام حكومته بميثاق الانتفاضة وميثاق الدفاع عن الديمقراطية ومقررات المؤتمر الاقتصادي الوطني وتعهد رئيس الوزراء بتحقيق ثلاثة مفاجآت المفاجآت الثالثة منها إحداث قفزة نوعية في اقتصاد مشلول ومتسول في كل مواند العالم وتحويله إلى اقتصاد حر يوفر احتياجات أهله ويعتمد ويتطور كما وعد بإعداد خطة الإصلاح النظام المصرفي. وقفل أبواب الممارسات المصرفية الهدامة وتمكين البنك المركزي من الإشراف الفعلي على النشاط المصرفي لأغراض الإنتاج بعيداً عن تمويل النشاط الطفيلي . وعدم اللجوء إلى الاستدانة من النظام المصرفي إلا عند الضرورة القصوى وإيقاف استيراد الكماليات وترشيد ومراجعة قوانين الاستثمار⁽⁴¹⁾ والبند الرابع يدعو إلى تحسين الأحوال المعيشية بتوفير السلع الضرورية والتحكم في الأسعار ومحاربة الفساد والسوق الأسود وتأهيل الخدمات الأساسية⁽⁴²⁾.

ولكن هذا الاتجاه واجه مقاومة واسعة من القوى الطفيلية التجارية والمصرفية وعصابات السوق فقد شنت هذه القوى حملة شرسة ضد قانون الضرائب لسنة 1986م والذي كان أبرز ما فيه تميزه بين أرباح المنشآت الصناعية والزراعية والشركات المحدودة من جهة وأرباح شركات التأمين والمصارف التجارية من جهة أخرى ولذلك وجد هذا القانون معارضة متواصلة من الجبهة الإسلامية القومية في ذلك الوقت والفئات التجارية الأخرى وتركزت المعارضة بشكل واضح على جدول الفئات الضريبية الخاص بأرباح شركات التأمين الذي حرّمها من إعفاء نسبة من أرباحها وفرض عليها

ضريبة تعادل 25% على الخمسة آلاف الأولى وهذا كان الغرض من هذا القانون وهو حجب النشاط الطفيلي الذي تمارسه النخب الاقتصادية الوارثة لنظام الحكم المايوي والقوى التقليدية وتشجيع الاستثمار في القطاعات المنتجة واستمر الصراع بين الحكومة والقوى الاجتماعية التي نمت وتطورت خلال فترة الحكم المايوي وظلت تعمل من أجل زيادة ثرواتها على حساب ملايين من الشعب السوداني وهي نفس القوى التي شنت حملاتها الواسعة في مواجهة وزارة التجارة الخارجية التي عملت على مكافحة التهريب وتجفيف السوق من السلع المهربة واستمر هذا الصراع والضغط حتى اضطر رئيس الوزراء الصادق المهدي إعلان إعفاء جميع الوزراء من مناصبهم وكان ذلك بتاريخ 13/5/1987م⁽⁴³⁾ حيث وجد هذا القرار ترحيباً واسعاً من الجبهة الإسلامية القومية والفئات التجارية والطفيلية وإمداداتها ودخل حزب الجبهة الإسلامية الانتلاف وهكذا أدت ضغوط هذه القوى إلى عرقلة تنفيذ السياسات الاقتصادية التي رسمتها حكومة الديمقراطية الأولى - يمكن القول أن الحكومة الانتلافية الأولى والثانية 86 - 1988م قد فشلت في مواجهة الأزمة الاقتصادية المتفاقمة والخراب الاقتصادي والاجتماعي الذي خلفه نظام الحكم المايوي وتضاعفت معاناة المجتمع بسبب ندرة السلع الضرورية وضعف الرقابة على الأسعار وسيطرة الفئات الطفيلية على حركة السوق والأسعار بما في ذلك السلع الاستهلاكية التموينية المدعومة من الحكومة وفي تلك الفترة انتشر الفساد في كافة مناحي الحياة الاقتصادية حتى رفع التجمع الوطني في منتصف يونيو مذكراً لمجلس الوزراء جاء فيها " أن الضائقة المعيشية وصلت حدود لا يمكن احتمالها ولم يحدد مجلس الوزراء إجراءات أو خطوات عملية وجادة لرفع المعاناة عن كاهل المواطنين ، وعلى الحكومة التحكم في الأسعار وضرب النشاط الطفيلي"⁽⁴⁴⁾ بجانب ذلك حاول النائب العام إعادة فتح ملفات وتقارير لجان التحقيق في المصارف الخاصة والأجنبية والمشاركة ولكنه لم يتمكن من تقديمها للمحاكم وكشف وزير التجارة بعض الممارسات المشبوهة في إجراءات التصدير والاستيراد ورغم أنها حرمت البلاد من ملايين الدولارات ووجه الاتهام لوزير التجارة السابق مبارك الفاضل وطالب بتكوين لجنة فنية لتقصي الحقائق وكونت اللجنة ولكن لم تعلن عن قرارها في الوقت المحدد. يمكن القول أن الحكومة الانتلافية الأولى والثانية 86 - 1988م قد فشلت كما أشرنا سابقاً في مواجهة الأزمة الاقتصادية والمتنافية والخراب الاقتصادي والاجتماعي الذي خلفه نظام الحكم المايوي وتضاعفت معاناة المجتمع بسبب ندرة السلع الضرورية وضعف الرقابة على الأسعار وسيطرة الفئات الطفيلية على حركة السوق والأسعار بما في ذلك السلع التموينية المدعومة من الحكومة.

في تلك الفترة شهدت البلاد نمو وتطور نخب اقتصادية تتبع الأحزاب الانتلافية استفادت من الولاء الحزبي بامتلاك نواصي السوق عبر التصديقات التي تصدر من الوزارات باستيراد السلع الضرورية وأكبر دليل على ذلك اللجنة القومية التي كونت للتحقيق في فساد الجهاز المصرفي في الأيام الأولى للحكومة تحت إشراف النائب العام والتي لم تتوصل إلى قرار حتى قيام ثورة الإنقاذ.

عموماً يمكن القول أن تطوراً ملحوظاً طرأ على الصفة الاقتصادية في الفترة 69 - 1989م حيث حدثت تغيرات جذرية في التركيب الاقتصادي الاجتماعي مما أدى إلى إفراز نخب اجتماعية اقتصادية لم يعرفها السودان من قبل، مرد ذلك إلى السياسات الحكومية التي اتبعتها نظام مايو الذي تخلله الكثير من العيوب وخاصة في الفترة 75 - 1982م التي اتسمت بغياب الرقابة الحكومية على الأسعار والفساد الإداري والتلاعب في الفواتير والسوق الأسود وغير ذلك من الأساليب التي اتبعتها الفئات التجارية لزيادة نفوذها ووزنها الاقتصادي والاجتماعي بالاعتماد على الامتيازات الحكومية والتسهيلات الحكومية والمصرفية وتطلع فئاته العليا وأركان الفئة الحاكمة إلى الثراء ودخول عالم البرجوازية وتطورت أيضاً فئات البرجوازية البيروقراطية وتداخلت علاقتها وتشابكت مع الفئات التجارية الطفيلية وبذلك يمكن القول أن الفئات الرأسمالية قد شهدت تغيرات هامة وكبيرة أدت إلى اتساع حجمها وازدياد وزنها الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع في تلك الحقبة.

بعد أن ناقشنا تطور النخب الاقتصادية في فترة الحكومات الوطنية 56 - 1989م في هذا الفصل نتناول سياسات الدولة وأثرها في بروز نخبة اقتصادية جديدة في السودان في ظل حكم الإنقاذ في الفترة 89 - 2006م.

هوامش الفصل الخامس

- 1/ تيسير محمد أحمد ، زراعة الجوع في السودان ، ط1 ، ترجمة محمد علي جادين ، مركز الدراسات السودانية القاهرة ، 1994م ، ص 10.
- 2/ حيدر إبراهيم علي ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في السودان ، مركز بن خلدون ، القاهرة 1996م ، ص.47
- 3/ تيم نبلوك ، السلطة والثروة في السودان ، ترجمة الفاتح التجاني ومحمد علي جادين ، دار عزة للنشر ، 2007م ، ص.66
- 4/ أوفاهي وسيوندق ، Sbolding of The Sudan, London, 1974.
- 5/ أوفاهي ، مصدر سبق ذكره ، ص 48.
- 6/ حافظ أحمد عبد الله ، النخب الاقتصادية الجديدة في السودان ، مطابع العملة الخرطوم ، 2007م ، ص 57.
- 7/ نفس المصدر ، ص 59.
- 8/ مالكوفلين ، سوق العمل والأجور في المدن الثلاثة ، 1900 – 1950م ، السودان في رسائل ومدونات 1970 بالإنجليزية.
- 9/ تيم نبلوك ، مصدر سبق ذكره ، ص 77.
- 10/ محمد هاشم عوض ، الاستقلال وفساد الحكم في السودان ، بدون تاريخ ، ص 117 – 118.
- 11/ مبارك علي عثمان ، السودان وعقد التنمية الضائع ، ط1 ، مركز الدراسات السودانية ، القاهرة 1993م ، ص17.
- 12/ بيتر إدواردو ، السودان الدولة المطربة ، ترجمة محمد علي جادين ، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية ، ب ت ، ص32.
- 13/ تيسير محمد أحمد ، مصدر سبق ذكره ، ص 157.
- 14/ منصور خالد ، النخب السودانية وإيمان الفشل ، ط1 ، لندن ، مطبعة ميديا لايت ، 1996م ، ص 26.
- 15/ نفس المصدر ، ص 117.
- 16/ منصور خالد ، مصدر سبق ذكره ، ص 120.

- 17/ منصور خالد ، مصدر سبق ذكره ، ص 117.
- 18/ صدقي كبلو ، من يقود الرأسمالية السودانية ، دار عزة للنشر ، 2008م ، ص 11.
- 19/ تيم نبلوك ، مصدر سبق ذكره ، ص 209.
- 20/ محمد علي جادين ، تقييم تجربة الديمقراطية الثالثة في السودان ، ط مركز الدراسات السودانية الخرطوم ، 2002م ، ص 19.
- 21/ نفس المصدر ، ص 18.
- 22/ محمد علي جادين ، مصدر سبق ذكره ، ص 19.
- 23/ حيدر إبراهيم علي ، مصدر سبق ذكره ، ص 132.
- 24/ نفس المصدر ، ص 135.
- 25/ حافظ أحمد عبد الله ، النخب الاقتصادية الجديدة في السودان ، مطابع العملة ، الخرطوم ، 2007م ، ص 137.
- 26/ محمد علي شيخون ، المصارف الإسلامية ، دراسة في تقديم المشروعية الدينية والدور الاقتصادي والسياسي" ، دار وائل للطباعة والنشر ، السودان ، 2002م ، ص 215.
- 27/ عابدين سلامة ، إطار لنظام مصرفي إسلامي ، مجلة البنوك الإسلامية ، العدد 39 ، كانون أول 1984م ، ص 22.
- 28/ 1944 – 1989م ،
الإيجابيات والسلبيات" ، مركز الصف الالكتروني للطباعة والنشر ، الخرطوم ، 1994م ، ص 84.
- 29/ نفس المصدر ، ص 47.
- 30/ فاطمة بابكر محمود ، الرأسمالية السودانية طليعة التنمية ، ترجمة سعاد العطا ، لندن 2006م ، ص 159.
- 31/ فاطمة بابكر محمود ، مصدر سبق ذكره ، ص 206.
- 32/ بنك فيصل الإسلامي — إدارة الإعلام — بنك فيصل وريادة العمل المصرفي ، ص 6-7.

- 33/ سعد الدين عثمانى — البنود الإسلامية في مواجهة التحدي ، مجلة البنوك الإسلامية العدد 20 ت 1981م ، ص.45
- 34/ أحمد النجار — التعبئة الميدانية للموارد البشرية في البنوك الإسلامية — مجلة البنوك الإسلامية العدد 31 آب 1983م ، القاهرة ، ص. 13.
- 35/ د. حسن الترابي : الحركة الإسلامية في السودان ، التطور والكسب والمنهج ، معهد البحوث والدراسات الاجتماعية ، الخرطوم ، 1989م ، ص. 175.
- 36/ محمد شيخون ، مصدر سبق ذكره ، ص. 245.
- 37/ حسن مكي : الحركة الإسلامية في السودان 69 — 1985م تاريخها وخطابها السياسي ، دار الطباعة الحديثة ، القاهرة 1990م ، ص 128 — 159.
- 38/ دكتور حسن الترابي ، الحركة الإسلامية في السودان ، مصدر سبق ذكره ، ص. 80.
- 39/ سعد الدين عثماوي ، البنوك الإسلامية في مواجهة التحدي، مجلة البنوك الإسلامية العدد 20 ، 1980م ، ص.45
- 40/ محمد علي جادين ، تقييم التجربة الديمقراطية الثالثة ، مصدر سبق ذكره ، ص. 100.
- 41/ حافظ أحمد عبد الله ، مصدر سبق ذكره ، ص. 69.
- 42/ محمد علي جادين ، مصدر سبق ذكره ، ص. 234.
- 43/ عبد الوهاب الأفندي ، الثورة والإصلاح السياسي في السودان ، منتدى ابن رشد ، لندن 1995م ، ص. 173.
- 44/ محمد علي جادين ، الديمقراطية الثالثة في السودان ، ط2 ، مركز الدراسات السودانية ، الخرطوم ، 2002م ، ص 234 — 235.
- 45/المصدر : محمد هاشم عوض ، الاستقلال وفساد الحكم في السودان ، بدون تاريخ ، ص 117 — 118.

الفصل الخامس

سياسات الدولة وأثرها في ظهور النخبة الاقتصادية

في الفترة 1989 - 2006م

يدور في الساحة السياسية والاقتصادية حوار وجدل متصل حول دور الدولة وأثر سياساتها الاقتصادية والسياسية في إبراز نخبة اقتصادية جديدة في السودان. من المعروف يجب على الدولة تقديم الدعم بكافة أشكاله في مجال البنيات الأساسية ، وآليات اتخاذ القرار ، والتوازن بين القوى الاجتماعية والاقتصادية فيما يتعلق بقضايا الاقتصاد والديمقراطية والحريات والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال وضع السياسات والضوابط وفق الأطر القانونية التي تكفل ذلك.

وعليه نتناول في هذا الفصل أثر سياسات الدولة في بروز نخبة اقتصادية جديدة من خلال ثلاثة مباحث يتناول المبحث الأول أثر سياسات التحرير الاقتصادي في إبراز نخبة اقتصادية جديدة في السودان ويتناول المبحث الثاني من هذا الفصل أثر الولاء السياسي والاجتماعي في إبراز نخبة اقتصادية كما يتناول المبحث الأخير من هذا الفصل الفساد وأثره في ظهور نخبة اقتصادية جديدة في السودان.

1-5 سياسة التحرير وأثرها في إبراز النخب الاقتصادية الجديدة :

لما كانت سياسة التحرير الاقتصادي هي جزء من عملية إقتصاد السوق الحديث الذي يعتمد على فلسفة الاقتصاد الليبرالي الهادف إلى تصحيح مسار الاقتصاد ونقله من نظام يعتمد على التخطيط في إدارة الشأن الاقتصادي إلى نظام يأخذ بأسباب ومفاتيح التنظيم الاقتصادي السوقي لإتمام مسيرة الإصلاح الاقتصادي القومي في عالم النمو الاقتصادي الذاتي. أخذاً بمفاهيم اقتصاد السوق في تصحيح مسار الاقتصاد القومي والاتجاه به نحو اقتصاد يعتمد في الجانب الأكبر منه على النشاط الخاص ويوسع قاعدة الملكية الخاصة من خلال تمويل القطاع الخاص إلى قطاع عام في المرحلة الأولى ثم تأهيله في مرحلة ثانية في نقل ملكيته وإدارته إلى القطاع الخاص Privatization من خلال برنامج الخصخصة أو التخصيص في مرحلة ثالثة من خلال سلسلة من إجراءات المواءمة الاقتصادية وتحويل الموارد الاقتصادية من القطاعات الإنتاجية والخدمية الأقل كفاءة من الناحية الاقتصادية إلى القطاعات الإنتاجية والخدمية الأكثر كفاءة من هذه الناحية⁽¹⁾. ولذا سعت العديد من الدول النامية وحتى المتقدمة إلى إتباع ما يعرف ببرامج التخصيص والتي هي أس سياسة التحرير الاقتصادي وأصبحت جزء من تحول هام في تفكير الاقتصاديين الكلاسيكيين والذي أصبح في صالح تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي واقتصاره على وضع الضوابط وتوفير البنيات الأساسية اللازمة ليلعب القطاع الخاص الدور الريادي في قيادة عملية التنمية الاقتصادية ، وسرعان ما انتشرت في دول العالم المتقدم والثالث على حد سواء بالرغم من اختلاف المبررات لهذه السياسة. ففي حين كانت سياسة الخصخصة في العالم المتقدم وعلى رأسها بريطانيا تبرز على أساس أن القطاع الخاص دائماً أكثر كفاءة من القطاع العام وهو أمر أثبتته العديد من التجارب كانت سياسة الخصخصة جزء مهم من سياسات التكيف الاقتصادي وإعادة الهيكلة التي تبنتها مؤسسات التمويل الدولية وعلى رأسها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبالتالي أصبحت سياسة الخصخصة جزء من وصفة جاهزة لإصلاح اقتصاديات دول العالم الثالث فيما عرف ببرامج التكيف الاقتصادي⁽²⁾.

أما في السودان قد إرتبطت سياسة التحرير الاقتصادي بقدم نظام الإنقاذ بعد إنقلاب 30 يونيو 1989م ، فقد أعلنت الحكومة في العام 1990م البرنامج الثلاثي 1990 - 1993م الذي استخدم نفس سياسة التحرير الاقتصادي التي تبنتها مؤسسات التمويل الدولية ، بما في ذلك الخصخصة. وفي نفس العام أصدرت الحكومة قانون التصرف في المرافق العامة لسنة 1990م والذي تشكلت بموجبه اللجنة الفنية العليا للتصرف في المرافق العامة برئاسة وزير المالية، وقد قصد من ذلك إعطاء السند والغطاء السياسي لسياسة الخصخصة بقصد إنجاحها وعليه كانت اللجنة الفنية بمثابة الآلية التي تولت إنفاذ السياسة ، كما وأن قانون التصرف في المرافق واللوائح التي صدرت عنه كانت بمثابة الإطار القانوني الذي أوضح الإجراءات الخاصة بعملية الخصخصة⁽³⁾ والشاهد في الأمر الديباجة الأساسية للبرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي والتي جاءت بسياسة التحرير الاقتصادي حوت فكراً اقتصادياً شديداً الأصالة ، فقد دعا البرنامج إلى تكثيف الاستثمار الزراعي لمقابلة الاكتفاء الذاتي وتمام الأمن من الجوع ، ثم تبديل هيكل للاقتصاد السوداني يستخدم موارد جديدة ويشجع مساهمات القطاع الخاص ، ويلغي احتكار الدولة لمجالات الاستثمار كافة ويتخلص من بعض المؤسسات والشركات العامة ، ويدعو لإصلاح جذري في هياكل المصارف ، ثم يفتح اقتصادياً يحرر الأسعار ويرسي قواعد اقتصاد السوق ويزيل عقبات الإدارة والقانون عن نشاط الاستثمار. كما يتوسع البرنامج في جباية الزكاة ويلتزم بإزالة عجز الموازنة مع ختام سنوات البرنامج ويرشد الإنفاق الحكومي والاستهلاك الخاص ولا يحول العجز ويطبق سعرين للنפט والسكر حماية للفئات الضعيفة، ويرشد الصرف على الفصل الأول الذي يشمل مخصصات العاملين في المركز والولايات، ويشجع المعاش الاختياري ويؤهل فائض العمالة لعمل جديد مفيد ويعد دراسة عاجلة تصلح النظام الضرائبي ويحقق العدالة وتدفع التنمية.

كما حددت وثيقة البرنامج وسائلها في التركيز أساساً على التنمية الزراعية وتحرير الصادر ودعمه، وتوفير موارد حقيقية من المصادر الداخلية والخارجية، وإلغاء احتكار الدولة في الإنتاج الزراعي والصناعي والتسويق داخلياً وخارجياً، ولا يستثنى من ذلك سوى قطاع البترول تنقياً وإنتاجاً، وذلك ببيع المؤسسات الخاسرة والمتعثرة أو تحويلها إلى شركات مساهمة عامة، ثم إصلاح القوانين الاقتصادية مثل الضرائب والجمارك والعمل والأسعار لتواكب التوجه نحو الإنتاج والتنمية، وإجراء تعديلات أساسية في هياكل وأسس التمويل المصرفي، وتحرير أسعار التصدير والتدرج في تحرير أسعار السلع والخدمات وتنشيط السلع الأساسية⁽⁴⁾.

وأخيراً هدف البرنامج إلى تطبيق نظام واسع للتكافل الاجتماعي يمكن محدودي الدخل من مقابلة التضخم بارتفاع الأسعار الذي سيصاحب بالضرورة خطوات التنمية وإعادة هيكلة الاقتصاد، وإلغاء الصيغ الربوية في المعاملات كافة، واعتماد صيغ القرض الحسن ومراجعة نظام المعاشات لينسجم مع إلغاء نظام الفائدة. ولذا استحدثت الحكومة الصناديق الاجتماعية فوراً مع سياسة التحرير الاقتصادي استظهاراً للحاجة الملحة إلى التوازن الذي يحفظ الفئات الاجتماعية الضعيفة امتصاصاً للأثار السالبة لتطبيق سياسة التحرير الاقتصادي فتأسس صندوق دعم الطلاب لاسيما بعد توسع الجامعات وحاجة الطلاب الفقراء إلى السكن والإعاشة، ثم صندوق التكافل لدعم الموظفين ذوي الدخل المحدود بعد أن عجزت أجورهم عن مقابلة ارتفاع السلع حتى الضرورية وتمثل نقابات العمال والموظفين كما عملت على تفعيل وتحسين أداء الصناديق القائمة صندوق المعاشات وصندوق التأمين الاجتماعي كما طورت وعدلت قانون الزكاة لسنة 1984م مما أدى إلى مضاعفة جباية الزكاة أضعاف ما كانت عليه حيث ارتفعت حصيلة الزكاة من 277 مليون عام 1990م إلى 72 مليار جنيه عام 1997م⁽⁵⁾.

بدأت الحكومة تطبيق سياسة الخصخصة في بعض القطاعات مثل قطاع الصناعات الغذائية (الحلويات - الزيوت النباتية) وقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية "سوداتل" وقد كانت ناجحة إلى حد كبير. فقد تحركت عملية الإنتاج في مصانع حلويات ريا وكريكاب ومؤسسة الزيوت. كما انتقلت مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية من مؤسسة عامة كسحية غير قادرة على تلبية طموحات المشتركين إلى سوداتل أكثر ديناميكية تتداول أسهمها في سوق الخرطوم وأبوظبي للأوراق المالية وتنتشر مشاريعها التوسعية خارج السودان ولم يكن نجاح سياسة الخصخصة في بعض هذه المؤسسات والقطاعات وليد الصدفة بل كان نتيجة لشفافية الإجراءات وتحويل المؤسسات العامة إلى المساهمين الجدد من القطاع الخاص استطاعوا حل مشاكلها المتمثلة في البيروقراطية الحكومية التي تعطل وتعرقل القرار الإداري وانعدام رأس المال العامل اللازم للتشغيل⁽⁶⁾ تم ذلك بفعل الخطوات الإصلاحية التي اتبعتها الحكومة والهادفة إلى إعادة هيكلة العديد من القطاعات وفي قطاع الاتصالات عمدت الدولة على رفع احتكار الدولة في مجال أجهزة المشتركين وملحقاتها ومواد الاتصالات في العام 1991م وتمخض عن ذلك دخول خدمة الهاتف السيار بإنشاء الشركة السودانية للهاتف السيار موبيتل لاحقاً. خدمة الإنترنت بإنشاء شركة سودانت في عام 1997م وخدمة أربيا في العام 2007م وشركة كنار في العام (Zain) 2004م وسوداني في العام 2006م. وبإلغاء نظرة للجدول "3-3-30" الذي يوضح مشغلو ومزودو شبكات الاتصالات العامة نلاحظ التطور الهائل الذي شهده قطاع الاتصالات بفعل سياسة التحرير الاقتصادي حيث ارتفع عدد مشتركى الهاتف الثابت - السيار من 66.112 في العام 94/93 إلى 4320328 في العام 2005م لمشاركى الشركة السودانية للاتصالات سوداتل، ومن 10.249.505 مشترك في العام 1997م إلى 3.474.879 في العام 2004م لمشاركى زين ووصل عدد مشتركى شركة كنار في العام 2004م إلى 297251⁽⁷⁾ حيث بلغت الحصة السوقية لشركة زين 58% وإم تي إن "أربيا" 18% وسوداني 24% حسب الجدول "3-3-31" بمعدلات نمو توضحها الجدول "3-3-32" الذي يوضح أعداد مشتركى الهاتف الثابت والجدول "3-3-38" الذي يوضح أعداد مشتركى الهاتف السيار. تبعاً لهذا التطور الهائل في مجال الاتصالات قامت العديد من الشركات الوسيطة التي تعمل في مجال تقديم الخدمات أي ما تعرف بشركات الدعم الفني إذ بلغت حوالي 261 شركة مسجلة بموجب قانون الشركات لسنة 1925م إذ تعمل في مجال الرسائل القصيرة والدعم الفني والتتبع الآلي والفحص الإلكتروني وبجانب شركات الشبكات الخاصة والإنترنت خدمة خاصة كما يوضحها الجدول "3-3-34".

نتيجة لهذا التطور الهائل الذي شهده قطاع الاتصالات بفعل سياسة التحرير الاقتصادي أصبح قطاع الاتصالات من أهم الأنشطة الاقتصادية الحديثة في الاقتصاد السوداني وذلك لأسباب عدة أولها تعتبر نشاط عالي المردودية كما يعد ركيزة أساسية في تطوير العديد من القطاعات الأخرى كالقطاع المالي والتجاري والصناعي، كما لعبت دوراً حيوياً في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

ساهم قطاع الاتصالات في الاقتصاد السوداني بالرغم من أنه يعد من أواخر الدول الأفريقية في تقديم خدمات الهاتف السيار 1997م إلا أن معدلات النمو تعتبر الأعلى بين الدول الأفريقية حيث بلغت نسبة التغلغل 43% بنهاية الربع الثالث للعام 2006م أي تغطي خدمات الهاتف السيار 43% من السكان حيث أشارت دراسة أعدتها شركة اربكسون

بالسودان بعنوان الآثار الاقتصادية للاتصالات المتنقلة في السودان إلا أن نسبة مساهمة قطاع الاتصالات النقال في الناتج المحلي في العام 2006م بلغ حوالي 5415 مليون جنيه ما يعادل 2415 مليون دولار أمريكي أي حوالي 4% من الـ ومن جانب آخر نجد أن التطور الذي حدث في هذا المجال وفر فرص ضخمة للعمل إذ يعمل حوالي 36440 شخص بشكل دائم في وظائف ذات صلة بالقطاع⁽⁸⁾.

بجانب قطاع الاتصالات فتحت سياسة التحرير الاقتصادي وبفضل الإجراءات التي إتبعها الحكومة لتفتح باب الحوافز واسعاً أمام الاستثمار في مجالات الصناعة والصحة والتعليم والزراعة. أما في مجال الصناعة قامت الدولة بوضع الاستراتيجية القومية الشاملة والتي تضمنت الموجهات لكافة القطاعات لمدة عشر سنوات وقد هدفت هذه الاستراتيجية إلى تحقيق التنمية بالاكثفاء الذاتي عن طريق تهئية الموارد وضخها لتحريك القدرات الإنتاجية بالبلاد، ووصف البرنامج بعض الأولويات في المجال الصناعي أهمها التوسع في مشروعات التصنيع الزراعي، وتأهيل المشروعات الصناعية القائمة واستغلال طاقاتها المعطلة، وتأهيل المناطق الصناعية الكبرى وتوفير البنية الأساسية اللازمة لها كما هدف إلى زيادة نسبة الناتج الصناعي أي الناتج المحلي من 11% في سنة الأساس إلى 15% في نهاية البرنامج بفضل ذلك شهد السودان طفرة صناعية لم يسبق لها مثيل خلال السنوات 89-2006م كما هو موضح بالجدول "4-1-6" الذي يوضح هيكل الصناعة السودانية حسب القطاعات حيث بلغ عدد المصانع التي تعمل في مجال الغذائية 5124 والغزل والنسيج 77 والمنتجات الخشبية والحديد 173 وصناعة الورق 77 ، الكيماويات 69 ، المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول 68 ، المنتجات المعدنية الأساسية 4 ، المنتجات المعدنية والماكينات 820، جملة 6412 مصنعاً ، الشيء الذي انعكس إيجاباً على مساهمة القطاع الصناعي في الإيرادات العامة حيث بلغت نسبة مساهمته في عام 1992/91م حوالي 30.5% ونسبة 34% ، 34% ، 31% على التوالي في السنوات 92/93/94/95. هذا وقد بلغت مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الإيرادات العامة 90 مليار دينار في عام 2001م⁽⁹⁾. أما في مجال النقل شهد قطاع النقل البري على الطريق نهضة طفيفة في الفترة 89-2006م وفقاً لسياسات التحرير الاقتصادي حيث صار القطاع الخاص هو الذي يدير ويشغل النقل البري على الطرق والوزارة تقوم بدور التنظيم والإشراف الذي يساعد على التطوير وتحقيق السياسات العامة وأسعار النقل بحكمها معيار العرض والطلب دون تدخل الوزارة نتيجة لهذه السياسات في مجال النقل البري قامت العديد من الشركات التي تعمل في مجال النقل ويقدر حجم أسطولها في مطلع العام 2005م حوالي 6000 شاحنة حمولة 40طن/ 9300 حمولة 10 طن/ 900 شاحنة بترولية متوسطة الحمولة 35-40 طن حوالي 950 ناقلة ركاب حيث هنالك 61 شركة مسجلة بموجب قانون الشركات تعمل في مجال نقل المواد البترولية وخمسون شركة تعمل في مجالات النقل الأخرى⁽¹⁰⁾.

أما في مجال قطاع التعليم منذ بداية اتباع سياسة التحرير الاقتصادي فتح الباب واسعاً للاستثمار في قطاع التعليم بمختلف مراحل بدءاً بالقبول المدرسي وانتهاءً بالتعليم العالي مستندة في ذلك على زيادة طلب المجتمع على التعليم وحاجات سوق العمل المتنوعة والمتغيرة باستمرار التي تحتم توفير التدريب في مجالات مهنية وتكنولوجية وإدارية متنوعة وفي سياسات جديدة نتيجة للطابع الإقليمي والعالمي المدفوع بالمعرفة وأهميتها المتصاعدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتقدم العلمي الهائل الذي نجم عنه تطور التخصصات الأكاديمية وزيادة تنوعها ، تأسيساً على ذلك أنشأت العديد من الجامعات والمعاهد والكلية الخاصة حيث بلغ عدد مؤسسات التعليم العالي الأهلي "الخاص" 49 مؤسسة في عام 2006م موزعة حسب ما هو موضح بالجدول "4-3-40" حيث بلغ عدد الجامعات 6 والأكاديميات 3 والمعاهد 3 والكلية 38 ، تتخذ 40 مؤسسة من هذه المؤسسات ولاية الخرطوم مقراً لها بينما تتوزع التسعة الباقية على ولايات السودان المختلفة كسلا ، البحر الأحمر ، النيل الأبيض ، الجزيرة وشمال كردفان، ونهر النيل ومن خلال التطور الذي حدث في مؤسسات التعليم العالي والأهلي والأجنبي ارتفعت نسبة الطلاب المقبولين بها بصورة كبيرة حيث ارتفع العدد 5895 طالب في العام الدراسي 96/95 إلى 14037 طالب في العام الدراسي 2004/2005م كما هو موضح بالجدول "4-3-42" ولما كانت هذه المؤسسات ذات طابع خاص طغى عليها الجانب الربحي حيث تتراوح الرسوم الدراسية فيها ما بين 1000 دولار إلى 1500 دولار في المجالات المتعلقة بالدراسات النظرية أما في الدراسات العلمية وعلوم الحاسوب وتقنية المعلومات تتراوح الرسوم ما بين 1500 دولار إلى 5000 دولار للعام الدراسي. وأيضاً شهدت مؤسسات التعليم الأهلي الثانوي تطوراً لم يسبق له مثيل حيث ارتفع عدد المدارس الثانوية الخاصة من 36 مدرسة في العام 1994م - 819 مدرسة في العام 2006م وتبعاً لذلك ارتفع عدد الطلاب من 5035 طالب وطالبة في العام 1994م إلى 96793 طالب وطالبة في العام 2006م ويوضح الجدول "4-3-43" ذلك. وأيضاً شهد التعليم الأهلي على مستوى الأساس تطوراً منقطع النظير تمشياً مع سياسة الدولة المعلنة بضرورة التوسع في التعليم الخاص بنسبة 10% حتى العام 2015م حيث ارتفع عدد مدارس الأساس الخاصة من 54 مدرسة في العام 1989م إلى 990 مدرسة في العام 2006م وتبعاً لذلك ارتفع عدد الطلاب من 11122 في العام 1989م إلى 194019 في العام 2006م كما هو موضح بالجدول "4-3-44". أما فيما يتعلق بالتعليم قبل المدرسي بلغ عدد مؤسسات التعليم قبل المدرسي 9415 روضة وخلوة للعام الدراسي 2005/2006م بمعدل نمو 2.8% كما أن معظم

مؤسسات التعليم قبل المدرسي تقع مسئوليتها على التعليم الخاص وتحت إشراف وتوجيهات وزارة التربية والتعليم الولائية. فقد بلغت نسبة التلاميذ المستفيدين من التعليم غير الحكومي في رياض الأطفال حوالي 90% من الأطفال. كما هو موضح بالجدول "4-3-45" الذي يوضح عدد التلاميذ في رياض الأطفال.

أما في مجال الخدمات الصحية اكتسب القطاع الخاص أهمية خاصة باعتبار أن سوق الخدمات الصحية يختلف في طريقة عمله عن آليات الخدمات الحكومية ويعتمد على العرض والطلب بجانب توجه الدولة العام الذي يصب في تشجيع القطاع الخاص عموماً بما فيه القطاع الخاص الصحي خاصة بعد إعلان سياسة التحرير الاقتصادي في مطلع التسعينات حيث ارتفع عدد المستشفيات الخاصة من 6 مستشفيات في العام 1989م إلى 80 مستشفى في العام 2006م في ولاية الخرطوم بينما جاء التطور في القطاع الحكومي بطيئاً أو يكاد يكون معدوماً إذ أن عدد المستشفيات الحكومية في العام 1989م 16 مستشفى ارتفع العدد إلى 25 مستشفى في العام 2006م بزيادة 9 مستشفيات فقط بينما بلغت الزيادة في عدد مستشفيات القطاع الخاص 74 مستشفى كما هو موضح بالجدول "4-3-46" الذي يوضح أعداد المستشفيات العامة والخاصة في ولاية الخرطوم في الفترة "89-2006م" وكذلك الحال في خدمات الصيدلة حيث ارتفع عدد الصيدليات في ولاية الخرطوم من 265 صيدلية في العام 1989م إلى 928 صيدلية في العام 1989م مما يعكس مدى التطور الذي طرأ على القطاع الصحي بفضل سياسة التحرير الاقتصادي.

بالرغم من النجاحات الباهرة التي حققتها سياسة الخصخصة إلا أن الحكومة ارتكبت العديد من الأخطاء الفادحة لاحقاً مما أرجع سياسة التحرير الاقتصادي خطوات إلى الوراء كادت أو أدت إلى إجهاد العملية برمتها لانعدام الشفافية والمصداقية وأول من عزز مسار الهزيمة على نعش سياسة التحرير الاقتصادي كان وزير المالية راند التحرير الاقتصادي الذي ظل قليل التعويل على الحرية السياسية وحرية الإعلام والصحافة لتمام نجاح برامجه وإستقرار نظمته وسياساته، مستشهداً بدول النهضة الآسيوية وغيرها من تجار العالم التي أصابت نجاحاً إقتصادياً مقدراً مع شدة الضوابط على الحريات السياسية والليبرالية⁽¹¹⁾ إذ غابت الحرية التي تنتقد سياسة التحرير في المنابر العامة أو تنصحها إبتغاء الإصلاح، أتاح هذا التعتيم والكتمان أن يتحرك اقتصاد الشمول والفوضى ليهزم أصول السياسة المعتمدة الرسمية من أعلى أجهزة الدولة وتلزم المجتمع ولكنها لا تلزم الأجهزة التي أضحت نافذة ومستنفذة ولا تروع الرموز التي أضحت لا يمنع تجاوزها مانع سرعان ما تحولت سياسة التحرير الاقتصادي من آلية لتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي وزيادة كفاءة الإنتاج وتفعيل دور القطاع الخاص لقيادة التنمية الاقتصادية في البلاد إلى آلية من آليات التملك لمؤيدي النظام الذين رأوا فيها ساحة لامتلاك أصول الدولة ومصانعها بأبخس الأسعار وبالتالي شاب العملية الكثير من الفساد المالي والإداري بسبب تجاوز إجراءات قانون التصرف في المرافق العامة لعام 1990م حيث أفاد تقرير المراجع العام وتقارير لجنة الحسبة الإدارية بالمجلس الوطني التي أوكل لها المجلس الوطني النظر في قضايا الفساد ومراجعة عقود الخصخصة في عام 1994م أن المؤسسات والشركات والمصانع التي تم بيعها تم بيعها بأقل من القيمة التي قدرتها بيوت الخبرة ، واللجان التي أجرت التقييم ، وأن كثير من هذه المؤسسات لم يعلن عن بيعها أو يروج لبيعها حتى تم المنافسة وتبيع الدولة لأحسن عرض ، بل أنه في أحد الحالات كان العرض المقدم من شركة ما هو الأفضل بينما البيع تم لمجموعة أخرى لم تقدم عرضاً أساسياً ، كما أن القيمة التي بيعت بها هذه المؤسسات لم تسدد في مواعيدها ولم ينفذ عليها الشرط الجزائي المتفق عليه في العقود ، بل قبل أحياناً أن يتم السداد بالنقد المحلي وكان ينبغي وفقاً للعقد أن يتم بالنقد الأجنبي دون الأخذ في الاعتبار سعر العملة عند السداد مما أفقد الدولة أموال طائلة جراء فرق السعر عند السداد ، وأن بعض المؤسسات قد حول ثمنها أو مشاركة الشريك فيها لغطاء دين حكومي⁽¹²⁾ ومعظم هذه المؤسسات تم التصرف فيها سواء كان بالبيع أو المشاركة لأفراد ومنظمات وشركات ذات صلة بالنظام وجهاز الدولة وبأسعار بخسة وفق ما جاء في تقرير لجنة الحسبة الإدارية بالمجلس الوطني والتي استقال رئيسها أمين بناني نيو احتجاجاً على الفساد الذي شاب عملية الخصخصة⁽¹³⁾ أيضاً من الأخطاء الفادحة التي أدت إلى مراكمة الثروة وخلق طبقة جديدة من خلال تطبيق سياسة الخصخصة هو أنه في الوقت الذي ترفع فيه الدولة شعار تقليص دور الدولة في الاقتصاد تقوم بعض الوزارات الاتحادية والولائية بإنشاء عشرات المؤسسات والشركات مما أدى إلى اتساع نشاط الدولة في الاقتصاد وبشكل غير مسبوق وغير مبرر بما يناقض سياسة التحرير الاقتصادي، سرعان ما انتشرت الشركات الحكومية المختلفة تتنافس من كل مرافق الدولة لاسيما أجهزة الأمن والضبط والقوة تستورد سلعاً معفية من الجمارك والضرائب وتمثلها شركات تابعة للولايات والتي تضاعفت بعد تطبيق الحكم الاتحادي حيث ارتفع عدد الشركات المقيدة بديوان النائب العام "إدارة المسجل التجاري" عدداً لا يمكن تصوره في دولة مثل السودان ، راجع الملحق رقم (5) ، ثم تجار وماليون ينشطون بخالص أعمالهم ، يستغلون راسخ صلاتهم بأطر الدولة والحركة ولا يعدمون حيلة تحمي مستورداتهم من ذات التكاليف "ضرائب - جمارك" ومالها الواجب سداها للدولة والمتتبع لسيرة سياسة التحرير من قريب وأصيب في مقتل على عكس ما صرح به وزير المالية لجريدة الرأي العام في عدد 3475 الصادر في 14 مايو 2007م إلى خروج الدولة من النشاط الاقتصادي واقتصار دورها على رسم السياسات ووضع الموجهات ومراقبة تنفيذ الأداء بهدف تحقيق التطور الاقتصادي والأهداف الموضوعية لزيادة الإنتاج وبناء إقتصاد قادر يعتمد على ذاته وتشجيع السوق الحر

ومنع الاحتكار إلا أن المفارقة أن تقوم الدولة من تلقاء نفسها بتفشيّل سياستها المعلنة وتفرّغ أهدافها من محتواها بعد أن أنشئت في مقابل مؤسسات القطاع العام التي تمت خصصتها شركات حكومية لم يهتد بعد إلى حصر عددها وظلت أرقامها الفعلية لغزاً لتقوم بتنفيذ نفس أغراض المؤسسات المباعية بهدف أعمال خيرية لتكسب حسب هدفها امتياز الإعفاءات الجمركية وتحولت من بعد ذلك لأغراض تجارية. فخسرت الحكومة من جراء ذلك جزءاً كبيراً من إيراداتها وانتفتت المنافسة الحرة وتوسع الاحتكار التجاري على السوق⁽¹⁴⁾ عبر شركات ومؤسسات يسيطر عليها متنفذون منحرون من القيود الحكومية وينعمون بامتيازات لا حصر لها. وهكذا صار الاقتصاد الوطني يدار من خارج المؤسسات الرسمية دونما حسيب أو رقيب ، وتحولت وزارة المالية والاقتصاد الوطني المنوط بها الولاية على المال العام ، والولاية على إدارة الاقتصاد الوطني إلى متفرج ، ومجرد إدارة خزانة ، فقدت السيطرة على ولاية المال العام وأصبحت الشركات الحكومية مدخلاً للفساد وثراء المتنفذين فيها حيث بلغ الأمر أن بعض قيادات الإنقاذ يعمل رئيس لأكثر من عشرين مؤسسة ويتجاوز دخله الشهري منتان مليون جنيه سوداني مما أهلهم لامتلاك العقارات داخل وخارج السودان متهمين بكنز المال بصورة مشبوهة ومتهمون بتحويل أرصدهم بأسماء أبناءهم وزوجاتهم وأصهارهم⁽¹⁵⁾ وأيضاً في ذات السياق أشار الشيخ سيد أحمد محافظ بنك السودان السابق لصحيفة الصحافة الصادرة بتاريخ 1/مارس/2011م العدد 6326 إلى أن الشركات الحكومية ليست مدخلاً للفساد والثراء بل وجودها في الأصل ضرب من الفساد إذ أنها لم تساوي مع الآخرين بعد حصولها على امتيازات ولأن وجودها ضد سياسات التحرير المعلن عنها من قبل الدولة والتي من أبعديتها نقل الحركة الاقتصادية من القطاع العام إلى القطاع الخاص ، فقد خصصت الحكومة وباعت كثير من المؤسسات التابعة لها مثل سوداتل ، الخطوط الجوية السودانية ، النقل النهري ومن بعد ذلك تنشئ شركات تعمل "طعمية" أو تبيع السكر أو تبني شارع زلط ، وأن تعطي هذه الشركات امتيازات والامتياز الأكبر ليس بإعفاؤها من الضرائب والجمارك ولكن الامتياز على مستوى إعلام الجهة الحكومية. فتوقيت عطاء معين يحتاج لوقت لترتيب الأوضاع والتجهيزات للدخول فيه فترتب نفسها قبل الآخرين بل أكثر من ذلك أن كثير من العطاءات والمزادات مفصلة على جهات وأشخاص بعينهم منسوبين إلى الحكومة ومؤسساتها. حتى بلغ الأمر أن هذه الشركات الخاصة والمؤسسات والشركات الحكومية تعتمد على دعم الدولة والمدّش في الأمر يكون العطاء لتشييد جسر أو كبري يرسى العطاء لمن سجل شركة دونما يكون له سابق خبرة في المجال ذا الصلة بالعطاء المعروض من قبل الدولة ويمنح العطاء بالسعر الذي يتقدم به، بلغ الأمر في ظل سياسات التحرير الاقتصادي أن توكل إدارة الشركات والمؤسسات الحكومية إلى شباب تتراوح أعمارهم من 40/30 سنة بمرتبات وامتيازات تفوق راتب رئيس الجمهورية وامتيازاته⁽¹⁶⁾ وهذا ما يؤكد فرضية البحث ، أن لسياسات التحرير الاقتصادي التي انتهجتها الحكومة في البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي 1990 - 1993م وفي مقررات المؤتمر القومي الاقتصادي ثم في الاستراتيجية القومية الشاملة 1992 - 2002م دور في إبراز نخبة اقتصادية جديدة.

وجانب آخر لعب تحرير سعر الصرف عقب اعتماد الدولة سياسة التحرير الاقتصادي ضمن استراتيجية القطاع الاقتصادي دوراً بارزاً في ظهور نخبة اقتصادية جديدة ، حيث ظل اسم الدولار في السودان يشكل هاجساً لكل الناس فقد شاعت وعمت ثقافة الدولار ، بين السودانيّين باعتباره مؤشراً اقتصادياً مهماً.

وتداول الناس الأمر حتى أصبح يدخل في لغة التندر والفكاهة والسخرية، ظلت السياسات الاقتصادية تجاه سعر صرف الجنيه السوداني في مقابل الدولار، من أكثر السياسات اضطراباً وتعرضاً للقبول والتغير وعجزت الحكومة في كل مراحلها المتعاقبة منذ أواخر الثمانينات حتى اليوم عن تثبيت سعر الصرف بالرغم من قيام البنك المركزي بوضع مجموعة من المعالجات وإصدار حزمة من القرارات واتباع العديد من الإجراءات المشددة بالسياسات التمويلية والنقد الأجنبية لسد الثغرات واحتواء التصاعد المستمر في أسعار الصرف وسداً للنفوذ أمام المضاربات التي تقود إلى تدهور سعر الصرف للجنيه السوداني إلا أن عدم التزام المؤسسات والشركات والحكومة نفسها أدى إلى إجهادها حيث ظلت سياسات النظام المصرفي المتعلقة بسعر الصرف باستمرار مرتبطة بمصالح الحزب الحاكم والشاهد على ذلك ما تم في عمليات الخصخصة إذ هنالك مؤسسات تمت خصصتها بالدولار وفقاً للسعر المعلن من قبل الدولة وبعد أسبوعين فقط من تاريخ التصرف تم تحرير سعر الصرف مما أفقد الدولة أموال طائلة لصالح أفراد وكان وراء ذلك وزراء في الدولة وتجار موالين للنظام الحاكم وهذا كان أول أثر اقتصادي في عهد الإنقاذ استفاد منه فئات محددة⁽¹⁷⁾. أما في مجال سياسة البنك المركزي في الصادات كانت متأرجحة، أحياناً كانت السياسات المعلنة من قبل البنك المركزي تسمح للمصدر أن يأخذ بكل عائد الصادر وأحياناً تسمح له بنسبة محددة وتارة أخرى لا تسمح له إذ يعود كل عائد الصادر إلى الحكومة عبر البنك المركزي وهذه السياسة كانت يعلن عنها من وقت لآخر حسب مقتضيات مصالح الأفراد والمؤسسات والشركات التي ترغب الدولة في تقديم الدعم لهم ومن جراء ذلك حققوا أرباح طائلة ناتجة عن فروقات الأسعار على الرغم من وجود قيود الصادر من البنك المركزي في هذا الشأن إلا أن مرونة اللوائح والقوانين والترخيص من قبل السلطات في التطبيق والملاحقة ضد التجاوزات والتي غالباً ما تكون باتفاق مع البنوك وخاصة أن من يقومون على إدارة البنوك نفسها هم موالين للنظام وبالتالي يتم خرق هذه اللوائح والقوانين من خلال تحالف مكون من البنك المركزي الرقيب على المصارف والبنوك التجارية والأفراد والمؤسسات والشركات تحت بصر وسمع وحماية النظام⁽¹⁸⁾. بجانب ذلك لعبت الحكومة نفسها دوراً بارزاً في هذا المضمار

وخاصة في فترة الإنقاذ الأولى حيث كانت هنالك ندرة في العملة وبعض السلع الاستراتيجية "الدقيق - السكر - البترول" في هذا الظرف عمدت على تشجيع بعض الأفراد ورجال الأعمال الذين لديهم علاقات خارجية مع مؤسسات وشركات وبيوتات تمويل أجنبية على استيراد سلع بأسعار السوق مقابل ذلك سمح لهم بتحديد سعر الفائدة مثال لذلك سمحت وزارة المالية والاقتصاد الوطني لبعض الأفراد الموالين للقطاع وغيرهم باستيراد القمح لصالح حكومة السودان على أن يدفع السعر المتفق عليه عند وصول السلعة إلى الميناء بالسعر الجاري عند الوصول ، فشلت الحكومة في السداد عند الوصول ظل السعر مفتوحاً إلى أن تم السداد في هذه الفترة بتغيير سعر الصرف مرات عديدة مما حقق أرباحاً طائلة لهؤلاء جراء فرق السعر المتعدد⁽¹⁹⁾.

نفس هذه العملية تمت في مجال استيراد البترول ، بالإضافة إلى ذلك سمح لهؤلاء بتصدير سلع سودانية للاستيراد دولاراً وفي هذه الحالة يكونوا حققوا أرباح مرتين ، وهذه العملية كانت الحكومة مضطرة لها لشح السيولة في ذلك الوقت وجل هذه العمليات تمت دونما ضوابط من قبل البنك المركزي أو وزارة المالية فقط الضابط فيها أن التجار أو المؤسسة أو الشركة تكون لها القدرة على أخذ تسهيلات من الخارج مما حقق دخول عالية لصالح تجار تعاملوا في السلع الاستراتيجية مثل "القمح - الدقيق - السكر - البترول" هذه العمليات كان النظام يعتمد فيها على الموالين له لخطورة هذه العمليات من حيث المخاطر التي قد تعرض التاجر إلى الخسارة بسبب عدم استقرار السياسات الاقتصادية في ذلك الوقت⁽²⁰⁾ بجانب ذلك كان البنك المركزي نفسه يصدر منشورات منظمة لعمل المصرف وفقاً لدواعي سياسة يكون الغرض منها خدمة النظام من خلال الموالين له من تجار التنظيم لتحقيق أهداف استراتيجية متعلقة بالاقتصاد السوداني وهذا بدوره أدى إلى تراكم ثروات لبعض الأفراد بالرغم من أنه لم يكن المقصود تراكم الثروة لصالح أفراد ولكن يكون المقصود تحقيق سياسة اقتصادية خاصة في فترة الثورة الأولى حيث كان الوضع الاقتصادي صعباً للغاية هنالك ندرة في بعض السلع الاستراتيجية ، القمح - السكر - البترول - الدقيق - مدخلات الإنتاج الزراعي⁽²¹⁾. هذا أيضاً ما يؤكد فرضية البحث في أن سياسة التحرير الاقتصادي التي اتبعتها الحكومة ساهمت مساهمة فعالة في إبراز نخبة اقتصادية جديدة.

على الرغم من أن التعليم يعد المرتكز الأساسي لتحريك عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي في أي بلد لاسيما في هذا الزمان. فهو الذي تضطلع مؤسساته بتأهيل القدرات البشرية التي تتولى من بعد تحويل الموارد الطبيعية في البلاد إلى منافع تلبي حاجات الناس الحياتية والفكرية وتجلب إليهم الخبرات والرفاهية ولئن كان في غالب البلدان أن تتولى الدولة إنشاء المدارس ومؤسسات التعليم العالي في التخصصات المختلفة ثم القيام على شأنها وإدارتها ، فهناك عدد من البلاد يكون تمويل وإنشاء هذه المؤسسات بها شراكة بين الدولة والمجتمع متمثلاً في هيئات الأهلية أفراداً وجماعات. اعتمد السودان هذا النهج الأخير في ظل سياسات التحرير الاقتصادي إذ شجع على قيام مؤسسات التعليم الأهلي "الخاص" ابتداءً من قبل المدارس حتى ما فوق الجامعي حتى بلغ عدد رياض الأطفال في ولاية واحدة من ولايات السودان "ولاية الخرطوم" 9415 في العام 2006م ومدارس الأساس في ذات الولاية بلغ عددها 990 مدرسة والثانوية 819 مدرسة كما بلغ عدد مؤسسات التعليم العالي الأهلي 49 مؤسسة. أما فيما يتعلق بعدد الطلاب بلغ عدد الطلاب من الجنسين في رياض الأطفال 499481 للعام 2006م وفي مدارس الثانوي 96793 طالب وطالبة للعام 2006م وفي مدارس الأساس بلغ عدد الطلاب 194019 لذات العام وفي مؤسسات التعليم العالي الأهلي بلغ عدد الطلاب في مختلف التخصصات 56900 طالب وطالبة ، أما فيما يتعلق بالرسوم الدراسية تتراوح من مكان إلى آخر في رياض الأطفال ابتداءً 300-1000 جنيه في العام أما في مدارس الأساس كحال رياض الأطفال يختلف من مكان إلى آخر حيث تبدأ الرسوم من 700-2000 جنيه للعام الدراسي وكذلك الثانوي ما بين 1000-2000 جنيه⁽²²⁾. أما في التعليم العالي الأهلي تختلف الرسوم في المجالات النظرية تتراوح من 1000-1500 دولار وفي المجالات بالدراسات الصحية وعلوم الحاسوب وتقنية المعلومات تتراوح ما بين 1500-5000 في العام⁽²³⁾ على الرغم من التقدم الهائل الذي حدث في إطار إنشاء مؤسسات التعليم بمختلف مراحلها إلا أننا نلاحظ تدهوراً مريعاً في التعليم من حيث النوعية والبيئة في مختلف المراحل التعليمية وذلك في انهيار التعليم الذي هو جزء من المشروع الحضاري لحكومة الإنقاذ إلا أن الدولة رفعت يدها وتركت أمر التعليم إلى طبقة التجار بمعنى آخر تحول موضوع التعليم إلى بقالات يستفيد منها التجار الطفيليين لتوظيف أموالهم وبالتالي تخلت الدولة عن دورها الرسالي في سابق العهد⁽²⁴⁾ إذ أصبح التعليم على مستوى التعليم العالي قد يكون أكاديمياً مجزياً ولكن مبني على أسس تجارية يهدف منها تحقيق الربح إذ لا يقدم للطلاب أكثر من المنهج الأكاديمي على خلاف ما هو سائد في الدول المتقدمة إذ يوجد بها مؤسسات تعليم أهلي ولكنها تقدم خدمة متميزة في كافة مناحي الحياة الاجتماعية والثقافية والتربوية والأكاديمية للطلاب والغرض منها ليس تحقيقاً للربح وحده إذ أن التعليم في السودان أصبح سلعة وأصبح المستفيد منها السلطة وأثرى النظام ومن حولهم من رجال المال والأعمال⁽²⁵⁾ إذا ما قمنا بإجراء عملية حسابية لذلك على مدى تراكم الثروة في قطاع التعليم لصالح الفئات التي إستثمرت في هذا المجال بفضل سياسات التحرير الاقتصادي نجد أن التعليم العالي الأهلي في الكليات ذات الصلة بالدراسات النظرية والتي تتراوح الرسوم فيها ما بين 1000-1500 دولار بمتوسط 1250 دولار للطلاب في العام الدراسي الواحد نجد أن عدد الطلاب الدارسين يختلف بمختلف المؤسسات في الدراسات الإنسانية عدد الطلاب 9179 والدراسات

الاقتصادية والإدارية بلغ عدد الطلاب للعام الدراسي 2004/2005م 24818 والدراسات البينية 4138 والتربية 283 جملة الطلاب في الدراسات النظرية للعام 2004/2005م بلغ عددهم 34718×1250 دولار للطلاب الناتج 4.339.500 دولار " أربعة مليار وثلاثمائة تسعة وثلاثون ألف وخمسمائة دولار " في العام الواحد أما في الدراسات ذات الصلة بالدراسات العلمية بلغ عدد الطلاب لذات العام في كليات العلوم والهندسة والتجارة ، العلوم والحاسوب ، تقنية المعلومات والعلوم الطبية والصحية 22147 وتتراوح الرسوم في هذه الكليات ما بين 1500-5000 بمتوسط 3250 دولار للطلاب في العام الدراسي الواحد 71.977.750 دولار " واحد وسبعون مليون وتسعمائة وسبعة وسبعون ألف وسبعمئة وخمسون دولار للعام الدراسي الواحد.

أما في المرحلة الثانوية حيث بلغ عدد الطلاب في العام 2006م 96793 طالب موزع على 819 مدرسة وتتراوح الرسوم ما بين 1000-2000 جنيه للعام الدراسي بمتوسط 1500 جنيه للعام وعليه تكون الرسوم المتحصلة للعام الدراسي $96793 \times 1500 = 154.189.500$ جنيه (مائة أربعة وخمسون مليون ومائة تسعة وثمانون مليون وخمسمائة جنيه) أما في مدارس الأساس حيث بلغ عدد الطلاب للعام الدراسي 2006م 194019 موزعة على 990 مدرسة وتتراوح الرسوم 700-1000 جنيه للطلاب بمتوسط 850 جنيه للعام الدراسي وعليه تكون الرسوم المتحصلة لهذا العام من الطلاب 164.916.150 جنيه (مائة أربعة وستون مليون وتسعمائة وستة عشر مليون ومائة وخمسون جنيه) أما في رياض الأطفال بلغ عدد الطلاب للعام 2006م 499481 وتتراوح الرسوم الدراسية 300-1000 جنيه للعام بمتوسط 650 جنيه وعليه تكون الرسوم المتحصلة 324.662.650 جنيه (ثلاثمائة أربعة وعشرون مليون وستمئة اثنين وستون مليون وستمئة وخمسون ألف جنيه) وهذا وحده ينهض دليلاً كافياً لمدى الدور الذي لعبته سياسة التحرير الاقتصادي في خلق طبقة جديدة من الأثرياء من خلال الاستثمار في مجال التعليم وهذا ما يؤكد فرضية أن سياسة التحرير الاقتصادي لعبت دوراً بارزاً في إبراز نخبة اقتصادية جديدة لم تكن معروفة من قبل في مختلف المجالات.

أما القطاع الصحي لقد مر قطاع التمويل فيه بمراحل مختلفة منذ عهد الاستعمار وحتى بداية التسعينات كانت الخدمات الصحية مجانية تحول عبر موارد الدولة والنظام الضريبي ولكن تم إدخال نظم مشاركة المواطنين في تكلفة الخدمة في بداية التسعينات من خلال سياسة التحرير الاقتصادي التي انتهجتها الدولة من خلال البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي 90-93 من يومها اكتسب القطاع الخاص الصحي أهمية خاصة باعتبار أن سوق الخدمات الصحية يختلف في طريقة عمله عن آليات الخدمات الحكومية ويعتمد على العرض والطلب إذ ظهرت المستشفيات الخاصة والعيادات وخدمات الصيدلة بصورة لافتة لأول مرة في السودان بعد أن كانت المستشفيات الخاصة تعد على أصابع اليد أصبحت تشاهد لافتاتها البراقة في معظم الشوارع الرئيسية حتى بلغ عددها عام 2006م 80 مستشفى في ولاية الخرطوم فقط بعد أن كانت 6 مستشفيات فقط في عام 1989م وتتراوح أسعار الخدمات فيها حسب درجة المستشفى ونوع الخدمة المراد تقديمها ولكن الشاهد في الأمر أن أمر تمويل الدولة لهذا القطاع قد أضحت دعائية سياسية من جراء الانهيار الذي أصاب هذا القطاع في شقه الحكومي إذ ترك أمرها إلى طبقة من التجار الساعين لتوظيف أموالهم في قطاع الخدمات باعتباره الأسرع من حيث العائد ولذا ولج القطاع الخاص بقله في الاستثمار في هذا المجال مستفيداً من سياسة الدولة الرامية إلى تشجيع القطاع الخاص الذي ظهر جلياً في التعديلات المتكررة في قانون تشجيع الاستثمار مما حقق فوائض أموال ضخمة للمستفيدين فيه⁽²⁶⁾ كما أن خدمات الصيدلة أيضاً حظيت هي الأخرى بالاهتمام الواسع من طبقة التجار مما أدى إلى ارتفاع عددها في العام 2006م 928 صيدلية في ولاية الخرطوم تدار عبر القطاع الخاص فدار لغط كبير عن تجارة الأدوية حتى أصبح بين حين وآخر تنفجر أزمات في قطاع الدواء ويكثر الحديث عن أدوية معيبة وجدت طريقها إلى منافذ البيع وعن صراعات بين أفراد ومؤسسات بسبب تضارب المصالح وتداخل الاختصاصات على الرغم من أن مهنة الصيدلة تنظمها قوانين عالمية وتحكم حركتها ، لأنها تتعلق بحياة الإنسان صحة ومرضاً. ويحكمها القانون الجنائي العام لسنة 1991م وقانون الصيدلة والسموم ، وقانون السلوك المهني، أن قبيلة الصيدلة قبل مجيء الإنقاذ كانت جسماً واحداً وكان همهم المريض والمهنة ولكن بفضل سياسات التحرير ظهرت مجموعة من تجار الأدوية المحسوبين على المهنة وغيرهم من عامة التجار الذين ولجوا هذا المجال عطلوا القوانين وسيسوا المهنة وظهر العبث بأرواح الناس من أجل الثراء والكسب المادي فدخلت محاليل كور والقطن والشاش الفاسد والأدوية غير المطابقة للمواصفات⁽²⁷⁾ وبذلك تحول القطاع من أداة إنسانية من أجل صحة الإنسان إلى فضاء عريض لتراكم الثروة بفضل سياسات التحرير الاقتصادي دونما اتباع للأسس والضوابط المعمول بها في هذا المجال مما أدى إلى ظهور طبقة جديدة راكمت أموالها من خلال العمل في مجال القطاع الصحي كما رأينا وهذا ما يؤكد فرضية البحث في أن سياسة التحرير لعبت دوراً بارزاً في إبراز نخبة اقتصادية جديدة في مختلف القطاعات بما في ذلك قطاع الخدمات الصحية.

2-5 دور الولاء السياسي في إبراز النخبة الاقتصادية الجديدة :

بقدوم الإنقاذ في صبيحة الثلاثين من يونيو عام 1989م إقتمحت الحركة الإسلامية مجالات الاقتصاد والأعمال ، إرتادت ميداناً جديداً عن مألوف أطرها الحركية المتباعدة عن الأموال للاستثمار والأرباح متجلي لها ابتلاء جديد يختبر زهداها في الأموال ، كما إختبر فكرها الاقتصادي في أطر المؤسسات الاقتصادية الجديدة عن ميدانها. على الرغم من أن الاقتصاد اتصل بحياة الحركة الإسلامية السودانية منذ أول النشأة في منتصف العقد الأربعين من القرن الماضي. إذ لم تزد الحاجات يؤمّن عن نسخ بعض المنشورات أو مقابلة نفقات زهيدة لاحتياجات محدودة ، تطورت في المرحلة التالية التي غادر فيها عمل الحركة حصاره خاصة في الأروقة الطلابية للمدرسة الثانوية إلى استشراف حملات عامة في المجتمع بين يدي الاستقلال ، من ثم تعرفت الحركة الإسلامية على نظم الاشتراكات الرأبئة اقتباساً من الفكر التنظيمي لحركة الإخوان المسلمين المصرية ولوائحها في فرض الاشتراكات وجمعها ووضع الموازنات وفقاً لخطط العمل ، بعد ثورة أكتوبر 1964م استثمرت كل خبرتها في المال والموازنة وأصدرت صحيفة سيارة تحمل اسم الإخوان المسلمين لأول مرة ثم جاءت أول استثمارات جبهة الميثاق في قطاع الطباعة والنشر بجهد خالص من صف الحركة الإسلامية وبلاء عضويتها⁽²⁸⁾ بعد أن صادرت مايو استثمار جبهة الميثاق الوحيد الذي كان أكبر أهدافه طباعة جريدة الجبهة اليومية "الميثاق الإسلامي" وأعفت غالب الذين تقدموا في السلم الوظيفي للخدمة المدنية بدعوى تطهير الخدمة المدنية شهدت مراكز البترول العربي في السعودية والخليج أول طلائع من الحركة الإسلامية السودانية فيها اكتسبوا الخبرة وزادت مدخراتهم من أجور العمل المرتفعة نسبياً في تلك الأنحاء، ومثلت رصيذاً أسعف الحركة الإسلامية بمدد سخي من عضويتها بجانب ذلك زواج بعضهم الوظيفة الرسمية والأعمال التجارية ، وفرغ آخرون بكل طاقاتهم التجارية ، وعادوا بعد فسحة الحرية التالية بعد المصالحة الوطنية في 1977م بموфор رأس المال ، وبذخيرة من المعرفة بأنماط من الأعمال والتجارة من تجربتهم في الخارج لم تعدها أنماط التجارة التقليدية في السودان ، وفي هذه الفترة تنامت العضوية في مختلف بلاد العالم وبدأت ملامح برجوازية واعدة⁽²⁹⁾ كذلك شهدت مرحلة "مايو" بداية التخطيط الاستراتيجي لمسيرة الحركة الإسلامية نحو التمكين إذ تجلّى ذلك واضحاً بعد المصالحة الوطنية في توجيه نخبة الحركة للتأهيل في الإعلام والاقتصاد لأن تنفيذ أول مراحل الخطة اقتضى تدبير الموازنة لمضاعفة عضوية الحركة ، لاسيما في قطاع الطلاب الثانوي لعشرة أضعاف، وضعفين في الجامعات باقتطاع العاملين نحو 5% من خاصة أجورهم الشهرية ، واستعانّت بمدد أكبر من المغتربين ومن قطاع الأعمال ومن المبعوثين في الخارج بجانب اشتراكات الأعضاء ، واقتحمت فصول خطتها بما أتاح نظام مايو من خلال المصالحة الوطنية وعودة العديد من القيادات من الخارج وتم إنشاء الشركات والأعمال والمؤسسات التجارية التي تقوم بمال الحركة وتعود إليها أرباحها ولا يأخذ أصحابها الظاهرين إلا نصيبهم المكتوب في عقدهم الخاص مع الحركة الإسلامية كما سبقت المصالحة الوطنية بسنوات قليلة تجربة تأسيس المصارف الإسلامية في العالم بدفع من صحوة الإسلام في منتصف العقد السبعين من القرن الماضي حيث تجاوب معها رأس المال الخليجي حتى الأمراء السعوديين، فوجد السودان نصيباً من مصرف إسلامي هو الأول من نوعه وتجاوب معه رئيس النظام المايوي يومئذ بإعفائه أول تأسيسه من تكاليف الضرائب إذ أن المبادر الأول للمشروع من السودانيين ، المقرب من الأمير ، كان من الرواد في صف الحركة الإسلامية وقد أغرى ذلك الحركة بتأسيس مصرف آخر قام في الخرطوم وامتد بفروعه لأقاليم السودان ، لكن بدفع سوداني أكبر من سابقه تتولاها الحركة الإسلامية كائنه خالص لها ، وبغى ذات الامتيازات في العفو من الضرائب⁽³⁰⁾. كما أنشأت لأول مرة شركات التأمين الإسلامية كما تعددت شركات التجارة تغطي سائر مجالات الأعمال في فترة المصالحة الوطنية بعضها فروع من ذات المصارف الإسلامية وأخرى مؤسسات مستقلة تستثمر رؤوس أموال عربية أفلحت علاقات الحركة الإسلامية في جلبها للسودان ويقوم عليها عناصر من صف الحركة في العمل الإداري الأول وفي مواقع مديري الإدارات ، ثم عدد من الشباب المتخرج من كليات الاقتصاد والمحاسبة والتجارة. تعددت أيضاً الشركات بين أعضاء من الحركة الإسلامية وآخرين من خارج صفها ، ثم شركات خالصة لاستثمار الحركة تصوب نحو تمويل نشاطها وبرامجها يقوم عليها ظاهرياً إعماليون من الحركة كأنهم أصحاب رؤوس الأموال وفقاً للتأسيس والتسجيل ولكنهم ينالون فقط نسباً من الأرباح من عملهم في الإدارة ويدفع بالسهم الأكبر لصالح الحركة الإسلامية. بذلك استطاع عدد من أعضاء الحركة المتصل بقطاع الاقتصاد والأعمال ما يجنيه من أرباح أو أجور راتبية أعلى من رواتب العمل في القطاعات الأخرى ، تكونت ملامح الطبقة التي أشرنا إليها⁽³¹⁾.

جاءت الجبهة الإسلامية القومية وقد انتظمت حسابات الحركة الإسلامية كما انتظمت مساهمات واشتراكات لأعضائها ، توفرت لها الأموال الطائلة من شعبها الخارجية ، لاسيما المركز الأقوى في السعودية والخليج وزادت استثماراتها الداخلية وتعاضم ربحها ، ظهرت لأول مرة أسماء من عضويتها في دنيا المال والأعمال.

جاءت الإنقاذ تحت مظلة الحركة الإسلامية محدثة تحولاً جذرياً في المسار الاقتصادي لدولة السودان وفي تركيبته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمع السوداني فكانت تلك هي اللحظة التاريخية التي وقع فيها التلاحم الكامل بين الشريحة التجارية من عضوية الحركة الإسلامية ، والمؤسسات الاقتصادية في الدولة، فمن كان مديراً لبنك البركة الإسلامي صار وزيراً للمالية والاقتصاد الوطني ، ومن كان مديراً لشركة التأمين الإسلامية صار وزيراً للطاقة

، فإذا لم يصيب فيها نجاحاً خلفه عليها مدير بنك التضامن أو بنك الشمال الإسلاميين ، إلى غير ذلك من وزراء الدولة وكلاء الوزارات. وكل من هؤلاء لم يعرف لأحدهم إسهام أصيل في الدراسات الاقتصادية ، أو رؤية عميقة للتنمية الاقتصادية ولكن كل هؤلاء يعرف بعضهم بعضاً معرفة شخصية ، وكانت لهم ذكريات مشتركة في المدارس ، أو في العمل التنظيمي فعادوا يديرون الاقتصاد السوداني كأنما هو شركاتهم الخاصة ، وتحولوا تدريجياً إلى نخبة حاكمة مغلقة فإذا خرج أحدهم من وزارة أعيد إلى وزارة أخرى ، أو أعيد إلى "ملكته السابقة" أو أوجدت له شركة خاصة للاستشارات والمقاولات أو الإنشاءات ، وذلك ريثما يخلو أحد المقاعد الوزارية⁽³²⁾ في تطابق تام مع نظرية "تدوير النخبة الحاكمة" التي قال بها عالم الاجتماع الأمريكي رايت ميلز وآخرون. بهذه الطريقة سدت المنافذ لأي محاولة جادة لبلورة مذهب أصيل في التنمية الاقتصادية وبهذه الطريقة تحولت الدولة إلى سوق كبير تبرم فيه الصفقات ، تقسم فيه الغنائم بين أصحاب الولاء وصار أفراد هذه الشركة أغنياء وترك الشعب في قارة الطريق.

مرد ذلك إلى سياسة التمكين التي انتهجتها ثورة الإنقاذ في أول عهد وصولها إلى السلطة إذ كانت تقتقر إلى الدعم الشعبي والسند السياسي عدا الجبهة الإسلامية القومية "الحركة الإسلامية" التي دبرت الانقلاب ومن المعلوم أن أي نظام سياسي يتخذ من الانقلابات العسكرية سبيل في الوصول إلى السلطة يحكم عليه أن يتخذ القرارات في كافة مناحي الحياة دونما اعتبار للقوى الأخرى الحية في المجتمع يحكم على نظامه بالفشل والفناء من اللحظة الأولى ولذا لجأت الإنقاذ في أول عهدها إلى التمكين الأمني - السياسي - الاقتصادي تثبيناً لنظام حكمها كما أنه في مثل هذه الأنظمة يتحول مركز - اتخاذ القرار إلى المركز العسكري ليس المركز الأيديولوجي ويرجع ذلك لخوف النظام من تكرار نفس العملية التي قامت بها من قبل قوى أخرى تسعى للوصول إلى السلطة وبالتالي أعطي الأولوية للأمن ، ولجأت لتصفية القوى المدنية الأخرى من خلال التمكين في القطاع العام والخاص وكذا لجأت الإنقاذ إلى اتباع سياسة التمكين في كافة مناحي الحياة لتثبيت دعائم حكمها⁽³³⁾. لذا قام التمكين على فكرتين ، الفكرة الأولى بناء نماذج في التنظيم والقيادة نماذج في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية تكون لكل واحدة منها "بؤرة إشعاع" يلتقي فيه الهدى الديني ، والعرف الاجتماعي والخبرة التقنية ، والقيادة الرشيدة بغية إصلاح المجتمع السوداني وإعادة بنائه على قواعد الإسلام وهدية والفكرة الثانية أن التنظيم لا يكون قوياً إلا إذا صار غنياً ، ولن يكون التنظيم غنياً في ذاته وإنما يكون كذلك إذا استطاع أن يأخذ بعض المنتسبين إليه فيصنع منهم أغنياء بأن يضع بعضهم على قمة المؤسسات الاقتصادية : مدراء للبنوك، ورؤساء لمجالس الإدارات والشركات ، ومستشارين قانونيين ، وفقهاء شرعيين ملحقين بالبنوك فيصير هؤلاء أغنياء ليس عن طريق الرواتب الكبيرة والمخصصات السخية فحسب وإنما عن طريق السلفيات طويلة الأجل ، والقروض الميسرة ، والمعلومات الكاشفة لأوضاع السوق وفرص الاستثمار وأول ما بدأ التمكين الاقتصادي بدأ في قطاع البترول أعطى أحد أعضاء الحركة الإسلامية البارزين فرصة شراء امتياز شركة شيفرون للبترول كما قام بتشييد مصفاة أبو جابر⁽³⁴⁾.

ولو أردنا أن ندلل أكثر من ذلك إذ سمت الحركة الإسلامية شباب لم يتجاوز أعمارهم الأربعين عاماً بإنشاء شركات ضخمة تعمل في شتى المجالات مثال على ذلك أحد أعضاءها تخرج من جامعة السودان 1994م وكان سكرتيراً مالياً لاتحاد الطلاب، عمل مديراً تجارياً لشركة سوكونا إحدى شركات الطلاب ثم أسس أبعاد للدعاية والإعلان ثم أصبح مالكاً لمجموعة شركات الجديان منها الجديان للإنتاج والإعلان الوكيل الحصري لشركة زين وسوداني ومثال آخر أحد أعضاءها عضو اتحاد طلاب جامعة الخرطوم 1993م المالك لمجموعة شركات الهاید المنفذة لواجهة الخرطوم في العاصمة القومية وكذلك آخر بدأ حياته مهندس بقسم المساحة بقوات الشعب المسلحة بعد الإنقاذ أصبح مديراً لشركة الأشغال الهندسية إحدى شركات مجموعة التنمية الحديث التي تضم جيا لصناعة السيارات تبيان للسيارات الشركة الكيميائية شركة هابلوم للاتصالات ثم صار عضو مجلس إدارة شركة سودائل بعد الخصخصة ومن ثم امتلك أسهم في شركة سوداني وفي السلام روتانا وعضو مجلس إدارة وساهم في مجموعة شركات الزوايا المعروفة بمقدرتها المالية ومثال آخر لهؤلاء عضو اتحاد طلاب جامعة السودان في 1990م ثم عمل ضابط بجهاز الأمن والمخابرات وأخيراً امتلك مجموعة شركات منها الهجرة للطيران تملك طائرة شحن جوي وشركة الام الهندسية وشركة أم حجلة للنقل ومثال آخر خريج جامعة امدرمان الإسلامية 1989م عمل ضابط إداري ثم مدير إدارة التموين لمحافظة نهر عطبرة ثم وزير التخطيط العمراني بولاية كسلا ثم رئيس مجلس إدارة شركة نهر عطبرة للتجارة والاستثمار وأخيراً يمتلك مستودعات غاز تسيطر على توزيع الغاز في ثلاثة ولايات.

وبهذه الطريقة تم تمرير وتسويق المفاهيم الرأسمالية وتوطئتها في برنامج الدولة والتنظيم ثم ظهرت الأسماء الأمنية والعسكرية ترأس مجالس الإدارات للشركات التجارية ، لتكمل تحالف خيوط القوة والمال الماضي سنة في التاريخ سارت بين الشموليات الدكتاتورية بغير استثناء ، يمهّد لكل ذلك الظهور تبني الشركات الأمنية الضخمة ، الجوهرة ، النصر ، قم ، قصر اللؤلؤ وغيرها من الشركات التي يقوم على إدارتها طبقة جديدة من الإسلاميين وهم مدراء الشركات تضرب في الاقتصاد السوداني دون هدى أو رشاد مستفيدة من الإعفاءات الجمركية والضرائب دونما رادع من الدولة والقانون الذي في أغلب الأحيان لصالحها بل قامت الشركات الضخمة التي جمعت لها الأموال من الجوار القريب ومن مراكز بعيدة يستغل

فيها علاقات الحركة الإسلامية ويوظف اسمها وتقوم عليها الأطر الموصولة بدوائر القهر والقوة دون علم بالاقتصاد أو خبرة بنظمه الدقيقة وآفاقه الربحية ، ثم بغير محاسبة وإعلام حر. بلغ الأمر إذ برزت المؤسسات الاقتصادية نموذجاً صارخاً لتناقض المواقف والآراء والقرارات والسياسات والأمزجة بين أعضاء الحركة الإسلامية المتولين مناصبها العليا خاصة الوزراء ومديري المؤسسات التابعة لهم⁽³⁵⁾ أكثر من ذلك ذهبت سياسة التمكين في ملء أكبر عدد من وظائف الدولة بعضوية الحركة الإسلامية ابتداءً من المعلمين مدرء الجامعات ونوابهم ومدرء الشئون العلمية ، عمداء الكليات وفي الخدمة المدنية الوزراء وكلاء الوزارات ورؤساء الأقسام حتى الحرس الجامعي ، يعني أن المرحلة الثانية من مراحل التمكين كانت من نصيب الخدمة المدنية من خلال الوزارات المؤسسات الحكومية التابعة لها والشركات الحكومية وشبه الحكومية⁽³⁶⁾. في العشر سنوات الأولى من عمر الإنقاذ كانت هذه الظاهرة موجودة ولكن في العشر سنوات الأخيرة من حكم الإنقاذ كانت بصورة لافتة لدخول النفط الذي خلق فرص جديدة كانت غير متوفرة في الفترة الأولى حيث اعتبرت حكومة الإنقاذ النفط هبة الله لهم ولذلك هو ثمرة مجهودهم وبالتالي هم الأولى باستغلاله لصالح القطاع السياسي والمجموعات المنتمية له والجدير بالذكر أن السودان بعد دخول النفط أصيب بمرضين نغمة النفط والداء الهولندي الذي يهمل الصادرات غير النفط لصالح الصادرات النفطية مما يجعل الدولة تعتمد على سلعة واحدة. أما نغمة النفط هو استخدام عائدات النفط كمال سائب من قبل الدولة في الزيادة غير المبررة في الصرف على الأمن بحيث أن الصرف على الأمن يحقق سياسة التمكين الأمني حيث قفز الصرف على الأمن من 300 مليون دولار في عام 1999م إلى اثنين مليار وأربعة عشر مليون دولار سبعة أضعاف دونما مبرر⁽³⁷⁾. بجانب ذلك ارتفع سقف الصرف على الإدارة المدنية إلى 18000% بفضل التقسيم الإداري في إنشاء الولايات والمحليات والمؤسسات مما دفع النظام بتوظيف كوادر تتبع للحركة الإسلامية بمخصصات وامتيازات لا مثيل لها في أي دولة مما سمح لها بدخول نادي النخبة الاقتصادية من خلال تحسين دخولهم وهم كوادر لم تترقى لتلك المراتب بحكم الكفاءة والمهنية ولكن بفضل الولاء السياسي بجانب ذلك بعد البترول تم إنشاء الشركات الخاصة والمملوكة للقطاع الخاص من أصحاب الولاء السياسي⁽³⁸⁾ وتمثلت هذه الشركات في شركات المقاولات والترحيل وشركات الدعم الفني والتي بلغت في مجال البترول وحده حوالي 41 شركة وطنية وأجنبية تعمل في مجال الخدمات النفطية المتعلقة بالمسح والاختبارات وحفر الآبار وتوفير قطع الاسبيرات بجانب خدمات خطوط الأنابيب وخدمات الإنتاج والتشييد وتوزيع الطاقة وخدمات إنشاء وتصميم الطرق والاستشارات ونقل المعدات والكهرباء بجانب 61 شركة تعمل في مجال نقل المواد النفطية بالإضافة 16 شركة خاصة تعمل في مجال توزيع المنتجات النفطية وتملك حوالي 1617 محطة لتوزيع المواد البترولية في مختلف أرجاء السودان⁽³⁹⁾ جل هذه الشركات مملوكة للقطاع الخاص والمشارك ويوظف أعداد هائلة من كوادر الحركة الإسلامية بنسبة تفوق 70% من العدد الكلي للموظفين بها ، وهذه الشركات تمنح الامتيازات دون ما عطاءات أو منافسة من الشركات الأخرى مما خلق طبقة جديدة تميزت بالثراء الفاحش ولم تكن معروفة من قبل⁽⁴⁰⁾ بجانب توظيف الكوادر في مجال النفط هنالك وجه آخر في مجال الاتصالات إذ أن هنالك خمس شركات كبرى في قطاع الاتصالات مشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص المحلي والأجنبي وهما الشركة السودانية للاتصالات سوداتل وشركة زين وشركة إم تي إن "أريبا" وشركة سوداني وشركة بشائر بجانب 268 شركة مسجلة بموجب قانون الشركات لسنة 1925م وتعرف بشركات الدعم الفني وتعمل في مجال الرسائل القصيرة والدعم الفني والتتبع الآلي والفحص الإلكتروني بجانب الشركات التي تعمل في مجال الشبكات الخاصة والإنترنت خدمة خاصة، توظف حوالي 36440 شخص يعملون بصفة دائمة في وظائف ذات صلة بقطاع الاتصالات وتتقاضى رواتب بالمعيار العالمي في مجال الاتصالات⁽⁴¹⁾ وأيضاً هذه الشركات تم إنشاء غالبيتها إن لم يكن جلها من قبل القطاع الخاص والمشارك من أصحاب الولاء السياسي وتوظف كوادر الحركة الإسلامية وتمنح الامتيازات دون عطاء أو منافسة من قبل الشركات الأخرى⁽⁴²⁾ حتى وصل الأمر أن انتقد وزير بإحدي الولايات لتوجيه الإعلام أصابع الاتهام صوب الدستوريين وتحميلهم مسؤولية إنفاق المال العام والإسراف فيه ، وقال أن هنالك العديد من الشركات والمؤسسات الحكومية يفوق إنفاقها غير المرشد إنفاق الكثير من الوزارات الولائية والاتحادية حيث أشار إلى وجود فوارق كبيرة بين مخصصات الوزراء بصفتهم دستوريين ومديري الشركات والمؤسسات الحكومية الذين قال أن حجم مسؤولياتهم ومهامهم التنفيذية أقل بكثير من الدستوريين ، ورغم ذلك يتقاضون مرتبات كبيرة ومخصصات عالية تفوق ما يناله الوزراء الاتحاديون وأشار إلى أن 90% من المديرين يتم التعاقد معهم من قبل رئاسة الجمهورية وفق معايير مختلفة أبرزها الانتماء للحزب الحاكم ومن ثم المؤهلات العلمية والخبرات العملية. وأن 85% من مديري الشركات والمؤسسات الحكومية لم يتدرجوا من أسفل الهرم الوظيفي حتى الوصول إلى منصب المدير بذات المؤسسة. وأن هناك من يحمل تخصصاً لا علاقة له بمهام المؤسسة ويصنف المديرون باعتبارهم خبراء وطنيين. أما المخصصات الشهرية لا يقل ما يتقاضاه المدير عن خمسة عشر مليون بخلاف السكن ، العربية والهاتف والعلاج وتذاكر السفر له ولأسرته إلى الدولة التي يختارها عطفاً على نثرات الأموريات والاجتماعيات واللجان⁽⁴³⁾ وحسب العقود التي توقع مع هؤلاء المديرون ينالون حوافز سفرية لا تقل عن مرتب عشرة أشهر وتختلف الحوافز من شركة إلى أخرى ، هنالك من ينال 300 مليون حافزاً سنوياً وأدنى حافز لا يقل عن مائة مليون ، كما يعاملون بدرجة وزير اتحادي ، بعيداً عن المخصصات يتمتع المديرون بصلاحيات كبيرة في التعيين والترقية إلى درجة عليا. أما حول عدد الشركات والمؤسسات

الحكومية أكد نائب رئيس اللجنة الاقتصادية بالمجلس الوطني د. بابكر محمد توم عدم إمكانية معرفة عددها أو حجمها وقال لا يعلم عددها إلا الله. وقال أن وزير المالية لا يعرف عددها حيث هنالك شركات تنشأ دون علم الوزارة بجانب أن ديوان المراجع العام لا يعرف عناوينها ولا تقدم للمراجعة وأشار إلى أن هذه الشركات متمكنة وعلى رأسها متمكنون⁽⁴⁴⁾.

بجانب التوظيف في الخدمة المدنية والشركات الحكومية وشبه الحكومية ومؤسسات الدولة هنالك وجه آخر له في الترهل الوظيفي في الجهاز التنفيذي والإنفاق غير المرشد والموجه ساهمت مساهمة فعالة في بروز نخبة اقتصادية جديدة بفضل ولاتها السياسي. إذ أن الجهاز التنفيذي في 14 ولاية من ولاية السودان يوضح ذلك ، حيث ان كثير ما تلجأ الدولة لخيار الموازنات والترصيات في التصديق بالمحليات غير المستوفية للمعيار والشروط الموضوعية من ديوان الحكم المحلي، ويتبدى ذلك جلياً في ولايات دارفور الثلاثة التي توجد بها 63 محلية وهذا يعني وجود 63 معتمد وجيش جرار من الموظفين والعربات والوضع بشمال وجنوب كردفان لا يختلف عن دارفور كثيراً ففي الولايتين توجد 40 محلية وتتصدر ولاية جنوب دارفور القائمة 30 محلية وتأتي الجزيرة والشمالية ونهر النيل في آخر القائمة بـ 7 محليات في كل ولاية. وعلى صعيد الدستوريين فالأمر يبدو غريباً إذ أنهم في معظم الولايات بعدد تلاميذ الفصل ، كامل عددهم في 14 ولاية باستثناء الخرطوم يبلغ 412 أكثرهم بولايتي جنوب دارفور وشمال دارفور بواقع 45 دستورياً بكل ولاية وتأتي ولاية النيل الأزرق في المرتبة الثانية بـ 44 دستورياً وأخيراً نهر النيل بـ 17 دستورياً ويضاف إليهم 700 تشريعي منهم 105 تشريعي ينالون ذات المخصصات التي ينالها الدستوريين⁽⁴⁵⁾ ، المفارقة أن الـ 14 ولاية بها 125 وزارة هنالك 413 من الوزراء والمستشارين ومعتمدين ومعتمدي شئون الرئاسة وأيضاً هنالك رؤساء المستشاريات والمفوضيات والدواوين وغيرها من أجسام حكومية تقوم بأدوار يمكن أن تقوم بها الوزارات، ولضخامة أعداد الدستوريين والتشريعيين توجه معظم موارد الولايات نحو مخصصاتهم وامتيازاتهم ورواتبهم والتي قدرها أحد المديرين بوزارة المالية بـ 10 مليارات في الشهر ، لما كان مرتبات الدستوريين تتفاوت من ولاية إلى أخرى ولكن الحد الأدنى 4 ملايين والأعلى 9 مليون بجانب مرتب الدستوري هنالك العديد من المخصصات فهو يمتلك سيارتين وله بدلات كثيرة ، العلاج ، اللبس ، السكن ، بدل السفر ، والهاتف السيار ، ونثرات سفر ، واجتماعات وحوافز مختلفة الوزير يكلف الولاية 15 مليون بالإضافة إلى راتب الوالي 18 مليون والولاية بخلاف المرتب يتمتعون بذات مخصصات الوزراء⁽⁴⁶⁾ مما سهل لهؤلاء مراكمة ثروات ضخمة من خلال الوظيفة العامة التي ولجوا إليها من خلال الولاء السياسي للنظام وهذا ما يؤكد فرضية البحث أن الولاء السياسي في عهد الإنقاذ سبب من أسباب الثراء ودخول نادي النخبة الاقتصادية الجديدة بفضلها بجانب ذلك هنالك وجه للتمكين ابتدعه الدولة هو إنشاء منظمات طلابية وشبابية وخيرية منظمات مجتمع مدني كان الهدف منها كسب البعد الاجتماعي لتأييد الثورة وكانت هذه المنظمات تعمل بنظام الإعفاءات الجمركية والضرائبية بغرض تصريف أعمالها كما اتصلت بالنظام المصرفي بأنماط من الاعتمادات المفتوحة بمبلغ ضخ من المصارف الحكومية والخاصة لاستيراد احتياجاتها، وتسلل إليها المديون المتعسكرون من أعضاء الحركة الإسلامية وأصبحت توضع ديباجة إلى أنشطتها تنسبها إلى الحركة الإسلامية أو الثورة وبرامجها ، يهدون الطريق لصور السماسرة اليفع الذين تكاثروا بعد تدفق النفط الذين أنشأوا شركات ضخمة باسم هذه المنظمات تتبع للأفراد - وقوات الشرطة والأمنية وابتكروا أساليب التحايل حتى كونوا طبقة من البرجوازية الصغيرة لا يشابهون صورة برجوازية الحركة الأولى الواعدة ولا يملكون مؤهلاتها وعلمها وخبراتها ، بل لا يتحلون حتى بأخلاق البرجوازية الصغيرة التي كانت عيباً ومنقصة من سيئات أولئك الأبرار وهذا مرده إلى افتراض الحركة الإسلامية النزاهة في كل فرد عضو بها يتحلى بأخلاقها وضوابطها في الشأن المالي إدارة وحفاظاً فترك لها المال دون رقيب أو حسيب فدخلت نادي النخبة دونما حياء⁽⁴⁷⁾ حتى أصبح دخول الحركة الإسلامية هدفاً لتحقيق آمال وطموحات الشباب المادية ولم يقف الأمر عند الشباب حتى طلاب الجامعات أصبح دخول الحركة الإسلامية عندهم الهروب من فاقة الفقر وضمان الوظيفة مستقبلاً بعد التخرج لذا صاروا أشد ولاءاً للإنقاذ من غيرهم⁽⁴⁸⁾. في فصل آخر من فصول التمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي برزت شريحة جديدة من الرأسمالية السودانية صارت تشكل مسار الاقتصاد السوداني وتحدد اختياراته من داخل الحركة الإسلامية في السودان حتى تساءل الدكتور التجاني عبد القادر في كتابه نزاع الإسلاميين في السودان، مقالات في النقد والإصلاح ص 139 إذ لو تكونت تلك الثروة بطريقة مستغلة عن "التنظيم والحكومة" "كما هو حال بعض الإسلاميين" لما حق لأحد أن يسأل وذلك على ما يحدث في تلك المجتمعات التي شهدت ظاهرة الإقطاع ، حيث لا يوجد معنى للسؤال عن "كيف" صار بعض الناس أغنياء ، لأن المجتمع تكون "تاريخياً" من "الفرسان النبلاء" الذي اغتصبوا الأرض عنوة بحد السيف ، وظلوا يتوارثونها جيلاً بعد جيل

باكتمال آخر فصل من فصول التمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي برزت شريحة جديدة من الرأسمالية السودانية صارت تشكل مسار الاقتصاد السوداني وتحدد اختياراته من داخل الحركة الإسلامية في السودان حتى تساءل الدكتور التجاني عبد القادر في كتابه نزاع الإسلاميين في السودان، مقالات في النقد والإصلاح ص 139 إذ لو تكونت تلك الثروة بطريقة مستغلة عن "التنظيم والحكومة" "كما هو حال بعض الإسلاميين" لما حق لأحد أن يسأل وذلك على ما يحدث في تلك المجتمعات التي شهدت ظاهرة الإقطاع ، حيث لا يوجد معنى للسؤال عن "كيف" صار بعض الناس أغنياء ، لأن المجتمع تكون "تاريخياً" من "الفرسان النبلاء" الذي اغتصبوا الأرض عنوة بحد السيف ، وظلوا يتوارثونها جيلاً بعد جيل

تحت حماية القانون ومباركة العرش ، فأكسبتهم تلك الملكية قاعدة اقتصادية راسخة ووجاهة اجتماعية ونفوذاً سياسياً لا يضارهم فيه أحد. أما في حالة المجتمع السوداني ، وفي حالة الحركة الإسلامية السودانية بصورة خاصة فلم تكن توجد طبقة من النبلاء الارستقراطيين ملاك الأراضي "أو الباشوات" إذ أن الغالبية العظمى من الشعب لم تكن تملك شيئاً ، كما أن الغالبية العظمى من عضوية الحركة الإسلامية جاءت أما من أدنى الطبقة الوسطى ، من شريحة الموظفين محدودي الدخل ، وأما من الشرائح الاجتماعية الفقيرة القادمة من قاع المجتمع ومن هوامشه الاقتصادية ، ويذكر الدكتور التجاني أنه في أواسط السبعينات من القرن الماضي كان تنظيم الحركة الإسلامية يعمل من تحت الأرض، إن أردنا أن نجد "أماكن أمنة" في مدينة الخرطوم نخفي فيها أعضاء اللجنة التنفيذية لاتحاد طلاب جامعة الخرطوم من أجهزة الأمن ، فكان عدد الذين يملكون منازل خاصة بهم "تتسع لاستضافة ثلاثة أشخاص أو أكثر" يعدون على أصابع اليد. أما الآن فقد صار كثير من هؤلاء يمتلكون البنايات الطويلة ، التي تقدر أثمانها بما لا نستطيع له عدداً وتدخل منزل أحدهم فترى ما لم تكن تسمع به حتى في بيوت الباشوات ، ونسأل أحدهم من أين لك هذا فيقول من "استثماراتي" ما طأ شفتيه بالثناء ، ولا يذكر أنه إلى عهد قريب كان يسكن بيتاً من الجالوس الأخضر.

باكتمال حلقات سياسة التمكين التي أفرزت وضعاً جديداً في إطار الشرائح الرأسمالية داخل المجتمع السوداني ، تأثرت الرأسمالية التاريخية الوريث الشرعي للحكم الأجنبي والتي ورثت عنه كل الامتيازات في ذلك الوقت بحكم ولانها وسيطرت على مفاصل الاقتصاد السوداني في كافة مجالاته زراعية ، تجارية ، صناعية واستمرت مسيطرة حتى جاءت حكومة مايو ، وخلفت وضع جديد بحكم التأميمات وظهرت طبقة أخرى موازية لها بعد المصالحة الوطنية بحكم ارتباطها بجهاز الدولة مع ذلك استمرت الرأسمالية التاريخية تمارس نشاطها رغم القيود التي فرضت عليها في فترة الحكم المايوي وساعد على ذلك قيادات الخدمة المدنية التي كانت على درجة عالية من الحيادية والنزاهة إذ أنهم كانوا متأثرين بالسوق الحر - مما يعني تكافؤ فرص المنافسة في كافة المجالات الاقتصادية⁽⁵⁰⁾ ولكن بقدوم ثورة الإنقاذ وفي إطار سياساتها الرامية إلى التمكين الاقتصادي لتثبيت دائم حكمها وضربت الرأسمالية التقليدية وغيرهم لأنها كانت تنظر إليها كوحدة من القوة المستهدفة بالتغيير لارتباطها بقوة سياسية سابقة والطائفية⁽⁵¹⁾ ، مما دفع بعضها إلى التصالح مع النظام والدوران في فلكه حفاظاً على مصالحها الاقتصادية كما وأن النظام نفسه كان مضطراً في بناء علاقات قوية مع البعض الآخر منها في بدايات استلام السلطة في المجالات التي يفتقر فيها لرجال أعمال من داخله خاصة في مجال النقل إذ لم يمتلك أعضاء الحركة الإسلامية في ذلك الوقت أو أفراد منها شركات النقل لذا وجد نفسه مجبراً على التعامل فيها مع قطاع الرأسمالية التقليدية خاصة إبان ترحيل معدات إنتاج وتنقيب النفط لذا لجأ إلى أفراد أمثال النفدي ، أبرسي ، وهاشم هجو في مجال استيراد الغاز من إيران لما له من علاقات قوية وإمكانات مادية⁽⁵²⁾ والبعض الآخر اثر الخروج من السودان خاصة أيام الثورة الأولى وإبان فترة تبديل العملة في عام 1991م لعدم ثقتهم في النظام والقوانين التي استنتها النظام وخاصة بعد تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي وما شابهها من أخطاء من حيث المنافسة رغم وجود القوانين واللوائح اهتزت ثقة الرأسمالية التاريخية في القانون وسلامة العقود وضمان نفاذها واستباحات سرية الحسابات المصرفية أخرج عدد مقدر من الرأسمالية التاريخية خارج السودان لاستثمار أموالهم في دول الغرب وبعض دول الجوار العربي إذ أن في جمهورية مصر العربية وحدها امتلك السودانيون فيها حوالي 300 ألف شقة استثمارية بما لا يقل عن 6 مليار دولار بعد التسعينيات من هذا القرن ، كما أن هنالك رأسمالية تاريخية افتقرت وأدخلت السجون لعدم تكافؤ الفرص والمنافسة غير العادلة من قبل مؤسسات وشركات الدولة وأعضاء الحركة الإسلامية التي دخلت السوق مستفيدة من امتيازات التنظيم في امتلاك المعلومات الاقتصادية من داخل جهاز الدولة وأجهزة التنظيم مما جعلهم أكثر ديناميكية من غيرهم في التجاوب مع متطلبات السوق بحكم تكشف المعلومات لهم من قبل جهاز الدولة مما أفقد الرأسمالية التاريخية القدرة على المنافسة وسبب لها خسائر فادحة مما أفشلها في مقابلة التزاماتها المالية مع الجهاز المصرفي وبيوتات التمويل والتجارة حتى أعلنت إفلاسها وأدخلت السجون⁽⁵³⁾ ما بين أثرياء الأمس واليوم مساحات كبيرة من الفوارق والاختلافات من حيث المتغيرات التي تطرأ على رجال المال والأعمال بالسودان في العقود والحقب المتعاقبة ، المقارنة تبدو معدومة في الماضي يوصفون برجال البر والإحسان ، أما الأثرياء الجدد يعيشون في أبراج عاجية ولا يشعرون ويتفاعلون مع قضايا المجتمع والبسطاء ، حيث في الماضي كان لهم إسهام مقدر على الأصعدة كافة ، اجتماعية ، دينية ، وثقافية ، اقتصادية ، والشاهد على ذلك أن رجال الأعمال في الماضي القريب وضعوا لمساهمتهم واضحة على جدار تاريخ السودان ولا تزال المساجد ، المدارس والمستشفيات ، دور الرعاية ، المشاريع الإعاشية والمشروعات التنموية التي قاموا بتشييدها تقف شاهداً على أعمالهم الخيرية التي تؤكد أنهم كانوا من لحمة المجتمع السوداني بل أن بعضهم ترك أوقافاً لوجه الله. في السابق كان رجال المال يعدون على أصابع اليد ولكن اليوم ففي كل يوم يظهر ثري جديد ليس له إسهام في المجالات الاقتصادية في سابق عهده ، ولا يتفاعلون بقضايا المجتمع الحياتية فلما أن نسمع أن أحدهم قد شيد مدرسة أو مستشفى مثلما كان يفعل سلفهم ، وليس لديهم علاقات مع المجتمع بل يعيشون في عالم من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وأبناءهم وأحفادهم وزوجاتهم ولا يتفاعلون مع القضايا الداخلية للمجتمع السوداني حرباً وسلماً ومعاشاً⁽⁵⁴⁾.

التحرير للاقتصادى لم يواكبه تحرير سياسى فى توثيقه للآثار السياسية لاجراءات اقتصاد السوق فى السودان، كتب (غياب الليبرالية السياسية الشرط العضوى المواكب والمكمل لسياسات⁵⁵ بروفيسور عطا البطحاني مشيراً لهذه الآثار فى) التحرير الاقتصادى ومن ثم الاجهزة الرقابية والمحاسبية والقانونية لضبط اجراءات وسياسات الخصخصة وفك ارتباط (سيادة نظام الحزب الواحد تحيط غلالة رقيقة من تعددية صورية - الشىء الذى مكن الشرائح⁵⁶ الدولة بالاقتصاد) السياسية والتنفيذية والعسكرية والامنية من التمدد فى النشاط الاقتصادى دون رقيب و دون النظر للجذوى الاقتصادية لهذه (تدهور الطبقة الوسطى واضعاف الراى العام الذى تشكله ومن ضمن ذلك منظمات المجتمع المدنى لمراقبة⁵⁷ الانشطة،)⁵⁸ اداء اجهزة الدولة خلخلة البناء الاجتماعى والى تعميق التمايز الاجتماعى رأسياً بزيادة التمايز بين الطبقات وأفقياً (تفاقم حالات النزاع بين المركز والاطراف وزيادة حدة الاستقطاب الاجتماعى والطبقى والجهوى.

3-5 الفساد وأثره في إبراز نخبة اقتصادية جديدة :

في تعريف الفساد :

الفساد مفهوم واسع المعنى - فهو يمكن تعريفه من جهة ، الاقتصاد ، السياسية ، الاجتماع ، الدين ، والقانون. الفساد كعلاقة بين العام والخاص مفهوم حدائي مما يعني أنه ليس تعريفاً كونياً شاملاً ، بل فى السياق الثقافى الحر يجد تعريفه المحدد - فالفساد قد يعرف بكونه إستغلال القواعد العامة أو الموارد العامة من أجل المصلحة الخاصة ، أو سوء استخدام السلطة العامة من أجل المصلحة الخاصة ، كما وأنه قد عرفت منظمة الشفافية العالمية الفساد بأنه هو "إستغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة" كما عرف البنك الدولي الفساد بأنه هو "إساءة إستعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص". فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو إبتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمنافسة عامة ، كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات محلية أو أجنبية ، أو أعمال خاصة لتقديم رشى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة ، للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية ، كما يمكن للفساد أن يحصل عن طريق إستغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة ، وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة⁽⁵⁹⁾.

الفساد كظاهرة تاريخية ومن القدم يمكن يوجد فى الدولة الصناعية المتقدمة وفى الدول الأقل نمواً لا يختلف احد على أن كافة المجتمعات فى الشرق - الغرب تحتوي على قدر معين من الفساد ، إذ لا يوجد على وجه البسيطة ذلك "المجتمع الفاضل" الذى يخلو تماماً من الفساد والمفسدين. ولكن القضية التى تشغل المجتمعات الغربية والشرقية ، ليست بالتحديد وجود قدر ما من الفساد فى المعاملات اليومية لكافة المجتمعات بل حجم الفساد واتساع دائرته ومستقبل المجتمعات. ولعل ما أفصحت عنه بعض وقائع قضايا الفساد المالى والإدارى والسياسى خلال السنوات الأخيرة فى العديد من الأقطار ، يدل على مدى تغلغل قيم الفساد وممارسته فى كافة مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية.

لعل ما أشارت إليه تعريفات الفساد ، إذ له آلياته التى تتمثل فى آليتين رئيسيتين الأولى : آلية دفع "الرشوة" و"العمولة" المباشرة إلى الموظفين والمسؤولين فى الحكومة ، وفى القطاعين العام والخاص لتسهيل عقد الصفقات ، وتسهيل الأمور لرجال الأعمال والشركات الأجنبية ، أما الآلية الثانية هى وضع اليد على "المال العام" والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب فى الجهاز الوظيفى ، وفى قطاع الأعمال العام والخاص. وهذا النوع من الفساد يمكن تسميته "بالفساد الصغير" وهو مختلف تماماً عما يمكن تسميته بـ "الفساد الكبير" المرتبط بالصفقات الكبرى فى عالم المقاولات ، وتجارة السلاح ، والحصول على التوكيلات التجارية للشركات الدولية الكبرى المتعددة الجنسيات ، ويحدث مثل هذا "الفساد الكبير" عادة على المستويين السياسى والبيروقراطى مع ملاحظة أن الأول يمكن أن يكون مستقلاً ، بدرجة أو بأخرى ، عن الثانى ، أو يمكن أن تكون بينهم درجة عالية من التداخل والتشابك. إذ عادة ما يرتبط "الفساد السياسى" بالفساد المالى حين تتحول الوظيفة البيروقراطية العليا إلى أدوات للإثراء الشخصى المتصاعد⁽⁶⁰⁾ وقديماً تحدث ابن خلدون فى مقدمته الشهيرة عن "الجاه المفيد للمال". إذ يرى ابن خلدون أن المال تابع للجاه والسلطة ، وليس العكس ، فقد أشار ابن خلدون إلى الأحوال الكثيرة التى تختلط فيها "التجارة" "بالأمانة" إذ يكتسب البعض، من خلال المنصب والنفوذ الإدارى ، فى أعلى مراتب جهاز الدولة أوضاعاً تسمح لهم بالحصول على المغامات المالية ، وتكوين الثروات السريعة ، وتكون عادة بمثابة "ريع المنصب" ولعل تلك الخصائص لعمليات التراكم المالى "وليس الإنتاجى" من خلال المواقع والمناصب والوظيفة (Pierre Bourdieu) العليا ، ميزت العديد من بلدان العالم الثالث ، وهى التى دفعت عالم الاجتماع الفرنسى بيير بورديو إلى صك مفهوم "رأس المال الرمزي" ليقابل له "رأس المال المادى" الملموس والمتعارف عليه فهؤلاء الذين يقبضون على مقاليد ومكونات "رأس المال الرمزي" فى ثنانيا هيكل السلطة ، لهم دور مهم فى إعادة "إنتاج الفساد" فى العديد من بلدان العالم الثالث ، وسد الطريق أمام عمليات "التراكم الإنتاجى"⁽⁶¹⁾. ولعل هذا النوع من الممارسات يلقي بظلاله على مدى كفاءة أداء "آليات السوق" حيث يصعب وضع الحدود الفاصلة بين "التجارة" و"العمارة" والشاهد على ذلك استعداد نفر من

رجال الأعمال "النشطين اقتصادياً" في العالم الثالث للانتقال المعاكس من مواقع "التجارة" إلى مواقع "الإمارة" والاتجاه الإداري والسياسي تحت شعارات براءة تبدو ذات طابع "إصلاحي وانفتاحي". كذلك استجد خلال الثمانينات والتسعينات نوع جديد من ممارسة الفساد في العالم الثالث ولاسيما من خلال العمليات الاستشارية ، والتي ترسيها هيئات المعونة الأجنبية ، على مكاتب استشارية يعينها في العالم الثالث ، بهدف تكوين "طبقة" أو "نخبة" جديدة من المهنيين ورجال الأعمال أو "نخبة معولمة" ترتبط مصالحها بالترويج لبرامج المؤسسات الدولية وهيئات المعونة الأجنبية في مجالات محددة مثل : الخصخصة وتحرير التجارة ، ودمج اقتصاديات دول العالم الثالث في بنية الاقتصاد العالمي وشبكة المعاملات المالية (Privatization) الدولية⁽⁶²⁾.

يمكن حصر أهم مكونات "اقتصاد الفساد" في العالم الثالث على النحو التالي:

- تخصيص الأرض : من خلال قرارات إدارية علوية ، تأخذ شكل "العطايا" لتستخدم في ما بعد في المضاربات العقارية وتكوين الثروات - أيضاً إعادة تدوير أموال المعونات الأجنبية للجيوب الخاصة "تشير بعض التقديرات أن أكثر من 30% منها لا تدخل خزينة الدولة ، وتذهب إلى جيوب مسؤولين ، أو رجال أعمال كبار" وكذلك "قروض المجاملة" التي تمنحها المصارف من دون ضمانات جيدة لكبار رجال الأعمال المتصلين بمراكز النفوذ بجانب عمولات عقود البنية التحتية وصفقات السلاح وكذلك العمولات والأتاوات التي يتم الحصول عليها بحكم المنصب أو الاتجار بالوظيفة العامة⁽⁶³⁾.

لعل أخطر ما ينتج عن ممارسات الفساد والإفساد هو ذلك الخلل الجسيم الذي يصيب أخلاقيات العمل وقيم المجتمع ، مما يؤدي إلى شيوع ذهنية لدى الأفراد تبرر الفساد وتجد له من الذرائع ما يبرر إستمراره ، ويساعد في اتساع نطاقه ومفعوله في الحياة اليومية. إذ أن "الرشوة" و"العمولة" و"السمسة" أخذت تشكل تدريجياً نظام الحوافز الجديدة في المعاملات اليومية الذي لا يجاريه نظام آخر.

وعندما تتفاقم "مضاعفات الفساد" مع مرور الزمن ، تصبح "الدخول الحقيقية" الناجمة عن الفساد والإفساد هي الدخول الأساسية التي تفوق أحياناً في قيمتها "الدخول الرسمية" مما يجعل الفرد يفقد الثقة في قيمة "عمله الأصلي" وجدواه ، وبالتالي يتقبل نفسياً فكرة التفريط التدريجي في معايير أداء الواجب الوظيفي والمهني والرقابي. فيتم تلبية العمارات بلا "تراخيص" وبلا "ضوابط" ويتم تسليم المباني والإنشاءات من دون أن تكون مطابقة للمواصفات ، ويتم غش المواد الأساسية ، ويجري تهريب السلع للتجار بها في السوق السوداء ويتم التعدي على أراضي الدولة بالاغتصاب والانتقال غير القانوني.

وفي غمار كل هذا يفقد القانون هيئته في المجتمع ، لأن المستفيدين يملكون تعطيل القانون ، وقتل القرارات التنظيمية في المهد ، وعندما يتأكد للمواطن العادي، المرة تلو المرة ، أن القانون في سبات عميق ، وأن الجزاءات واللوائح لا تطبق ضد المخالفات الصريحة والصارخة لأمن المجتمع الاقتصادي والاجتماعي، فلابد للمواطن العادي أن يفقد ثقته في هيئة القانون في المجتمع وسلطانه ، وتصبح مخالفة القانون هي الأصل واحترام القانون هو الاستثناء. وهكذا عندما تضعيف الحدود الفاصلة بين "المال العام" و"المال الخاص" ويتم الخلط المتعمد بين "المصلحة العامة" و"المصلحة الخاصة" تنهار كل الضوابط التي تحمي مسيرة المجتمع من الفساد وتتآكل كل القيم والمثل التي تعطي من شأن الصالح العام.

أما إذا أردنا أن نتدلل لبينة الفساد في ظل حكم الإنفاذ وأثره في إبراز نخبة اقتصادية جديدة استطاعت مراكمة ثرواتها من خلال عمليات الفساد من الممكن أن نتصور أنها عمارة تتكون من ثلاث طوابق الطابق الأول الأساس يمثل البنية الاجتماعية وهي مصالح الرأسمالية الطفيلية الموصلة بجاهز الدولة والتي هيمنت على مفاصل الاقتصاد القومي وموارده. والطابق الثاني منها يمثل الخطاب السياسي والذي يمثل فيه مفهوم التمكين الغطاء الأيديولوجي لممارسات الفساد وخاصة الفساد المؤسسي والمنظم والطابق الثالث يمثل استخدام آليات الدولة خارج الجسم السياسي والاقتصادي. ولكن قبل التوثيق لذلك لابد من النظر في النظم السائدة قبل مجيء ثورة الإنقاذ في سد منافذ الفساد بكافة أشكاله سنحاول تسليط الضوء عليها وعلى قدرتها في تهيئة المناخ الصحي المعافى من جرثومة الفساد.

فالوزع الديني والتربية الأخلاقية والاحتراس الاجتماعي من السقوط في العيب والخوف من العقوبة القضائية كان يحول دون التفكير في أي عمل يجافي المثل والقيم ، كان الحكم الرشيد ديدن الحكومة والمعارضة تساهم في تثبيته وتدعيم ركائزه وتراقب أي انحراف في مساره والمصلحة العامة تعلو المصلحة الشخصية⁽⁶⁴⁾ ، كما كان البرلمان في العهد الديمقراطي الأول والثاني رقيباً على أداء الحكومة وسلامة تصرفاتها المالية والإدارية والسياسية ويسانلها في حالة حدوث أي إهمال أو تقصير في أداء واجباتها، كانت النقابات المنتخبة ديمقراطياً تحمي حقوق أعضائها وتبذل الجهد في سبيل تحسين شروط خدمتهم في تأمين مستقبلهم. وتحافظ على أخلاقيات وشرف المهنة وكشف أي خلل وتنبه إلى الثغرات التي يتسرب منها الفاسدون ، كانت حرية الصحافة حقاً دستورياً مملوكاً لها معمولاً به، والحصول على المعلومات حقاً متاحاً

لها⁽⁶⁵⁾ كما كانت الشفافية مطلقة من قبل الأجهزة الحكومية في المشتريات والمبيعات تحت إشراف مصلحة المشتريات المركزية ورقابتها الفنية بطرحها العطاءات في منافسة مفتوحة شريفة متاحة للجميع يتم بموجبها اختيار أحسن العروض وفقاً لمواصفات فنية دقيقة بجانب ذلك كانت الخدمة المدنية مستقلة ومحيدة تمثلت للقانون العام واللوائح الداخلية المنظمة وتقف سداً ضد أي ثغرة تخترق فصل السلطات وتحديد الاختصاصات يتسرب فيها الفساد الإداري كما كانت وزارة المالية والية على المال العام ومسئولة عن انضباط الدولة في الصرف المالي وفقاً لأولويات بنود الميزانية العامة ولا تدع مجالاً لأي تجاوز مالي أو صرف دون تصديق منها وتؤمن على تحصيل كل إيرادات إلى الخزينة العامة وكذلك الحال في وزارة الأشغال والمرافق العامة المنوط بها بناء الطرق والجسور والمباني الحكومية وصيانتها ومراقبتها لمواد البناء المخزنة بمخازنها وضامن عدم التصرف فيها للأغراض الشخصية. وكانت مصلحة النقل الميكانيكي المسؤولة عن مراقبة جميع العربات والآليات الخاصة بالدولة والتقييم الفني والمالي لنوعية العربات المراد استيرادها للقطاعين العام والخاص والتأكد بعد تجربتها لفترة معينة لصلاحياتها للعمل في طقس السودان وتحملها السير في طرق الوعره خوفاً من تسرب عربات بمواصفات فنية معيبة تصبح عبئاً على موارد البلاد المالية باستهلاكها المتكاثراً لقطع الغيار. كما كانت مصلحة المخازن والمهمات مقراً ومستودعاً للمشروعات الحكومية تقوم بتغذية جميع المصالح الحكومية من أثاثات ومهمات بما فيها الكتب المدرسي والأزياء الرسمية للقوات النظامية لذلك كانت ملحفاً بها ورش فنية للنجارين والترزية والحدادين⁽⁶⁶⁾. وأيضاً كان البنك العقاري يقوم بتقييم كافة العقارات الحكومية المراد رهنها للدولة والبنوك. وكانت الرقابة المصرفية من قبل بنك السودان المركزي للجهاز المصرفي تقوم على مراقبة الأداء والتحوط لأي ثغرات تهدد كفاءته والثقة في التعامل معه. كما يتم ملء أورنيك إقرارات الذمة المالية لشاغلي المناصب الدستورية والوظائف العليا القيادية والأجهزة الرقابية والعديلية وتكشف مراكزهم المالية وحالة أقاربهم من الدرجة الأولى وما يملكونه من ثروات عند تسلمهم لأعباء الوظيفة الجديدة وتجريدها من وقت لآخر حسب مقتضيات الضرورة تسليماً لإدارة مكافحة الثراء الحرام كما كانت المحاسبة القضائية وعقاب المدانين إقراراً للحق وإصلاحاً للمجتمع⁽⁶⁷⁾.

مما تقدم يتضح أنه كانت هنالك مناعة مكتسبة ضد الفساد مكونة من الثقافة العامة والأجهزة السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الرقابية والسلطات التنفيذية والتشريعية والقانونية تمنع تفريخ الفساد ومراقبته وتحد من ظهوره وانتشاره وكان من السهل اكتشافه وتعريضه ومحاسبة المدانين.

ولكن بفضل سياسة التحرير الاقتصادي التي اتبعتها حكومة الإنقاذ الوطني من خلال برنامج الإنقاذ للإصلاح الاقتصادي وما تبعه من اختلالات قانونية وإدارية في تطبيق سياسة التحرير ، وسياسة التمكين التي اتبعتها حكومة الإنقاذ في سبيل إرساء دعائم حكمها في بداية عهدها بإيكال أمر إدارة الدولة ومراقبتها للموالين سياسياً لها هياً مناخاً خصباً للفساد. لذلك كان منطقياً أن يتكاثر في وسط البيئة الجديدة ويصبح مؤسساً على قواعد صلبة "تحميه" ويصعب معها إدانته بالشكل القانوني المتعارف عليه بعد أن انقطع الوازع الديني عن الفاسدين رغم تمسكهم المظهري بالدين باعتبار أن غالييتهم من الحركة الإسلامية حسب إفادة الشيخ "حسن الترابي" الزعيم الروحي للحركة الإسلامية.

تطبيقاً لسياسة التحرير الاقتصادي التي اتبعتها الدولة في المجال الاقتصادي الداعية إلى خروج الدولة من القطاع العام لصالح القطاع الخاص تم تصفية مؤسسات الدولة "مصلحة المخازن والمهمات - النقل الميكانيكي - البنك العقاري - النقل النهري - الأشغال العامة" اتبع نظام الشراء المباشر وتولت بعض المصالح الحكومية تنفيذ مناقصاتها دون رقابة بعد أن ألغيت مصلحة المشتريات المركزية، أن نظام المناقصات الحالي لا يطرح للنشر في وسائل الإعلام المختلفة في وقت كافٍ معقول كما كان متبعاً سابقاً ليعلم كل الراغبين في دخول المنافسة شروط العطاء بحيث يكون لهم متسع من الوقت لإعداد أنفسهم دائماً يختصر الإعلان في زمن وجيز ضيق لا يسمح للمتنافسين بتقديم طلباتهم في الفترة القانونية المحددة. بهذه الطريقة حصرت التنافس على الفئة المحظوظة من العالمين ببواطن الأمور لاحتكار الفوز بكل العطاءات الحكومية بالوسيلة التي تخدم مصالحهم الذاتية ومصالح مساعديهم لتحقيق غاياتهم دون مراعاة للتنافس العادل وصولاً لجودة الاختيار وانخفاض التكلفة المالية بلغ الأمر في أحيان كثيرة أن يوعز إلى شخص من داخل جهاز الدولة أو من أصحاب الولاء السياسي بإنشاء شركة خاصة جديدة بموجب قانون الشركات لسنة 1925م للدخول في عطاء يكون مفصلاً له ولمصلحته الشخصية أو لمصلحة الحزب الحاكم دون مراعاة لأبسط قواعد التنافس والقوانين التي تنظم العمل⁽⁶⁷⁾ كما أنه بالرغم من سرية العقود الدولية ومدى أهمية حصر معلوماتها على الجهات المختصة والمؤسسات الرقابية ظل قطاع البترول في مجال عقود حقوق امتياز التنقيب عنه وطاقته المنتجة وكمياته المصدرة وأسعاره وعائد مبيعاته الحقيقي لغزاً حتى بالنسبة للسيد وزير المالية والاقتصاد الوطني نفسه⁽⁶⁸⁾. ولعل الشواهد على ذلك كثيرة ولو أردنا أن ندلل على مدى التداخل بين المصلحة العامة والخاصة الذي ينتج عنه إهدار المال العام ومراكمة الثروة لصالح فئات موصولة الصلة بجهاز الدولة ومؤسساتها والحزب الحاكم ليأخذ الفساد الذي طال قطاع الاتصالات مثال حي على ذلك من المؤسسات التي تمت خصخصتها بموجب قانون التصرف في مرافق القطاع العام استناداً على سياسة التحرير الاقتصادي التي إنتهجتها الدولة في برنامجها الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي مؤسسة الاتصالات اللاسلكية واللاسلكية "قطاع الاتصالات" التي تحولت إلى شركة

مساهمة عامة بين القطاعين العام والخاص تمتلك فيها الدولة 30% والبقية لمساهمين آخرين من القطاع الخاص المحلي والأجنبي، إلا أن بعض المسؤولين ذوي النفوذ السياسي قاموا بتأسيس العديد من شركات الدعم الفني التي تعمل في مجال الاتصالات والوسائط مثال على ذلك شركة لاري كوم وهي شركة مسجلة بموجب قانون الشركات لسنة 1925م تحمل الرقم 19119 في سجل عام الشركات وتحمل شهادة تأسيس صادرة بتاريخ 29-9-2002م ، ويحمل أسهم هذه الشركة رجل أعمال وهو أحد أعضاء الحركة الإسلامية 99 سهم وابنه 10 أسهم برأس مال قدره عشرة ملايين دينار وبحسب موقع الشركة في النت ف "لاري كوم للاستثمار" هي واحدة من أكبر الشركات في السودان ولديها إستثمارات ضخمة في مجال الاتصالات والعقارات والصناعات النفطية.

وحسب آخر إيداع للشركة في تاريخ 28/11/2007م كان أعضاء مجلس إدارة الشركة (7) أشخاص أهمهم هو "هو رئيس مجلس إدارة سوداتل" وفي تاريخ لاحق أدخل وزير الدولة بوزارة المالية في عام بيعة سوداتل في العام 2006م وأنه ذات المالك للأبراج المؤجرة لسوداتل وأيضاً في تاريخ لاحق أدخل إلى مجلس إدارة الشركة المدير التنفيذي للشركة موبائل "زين" والتي تساهم فيها الشركة السودانية للاتصالات سوداتل والتي تساهم فيها بـ 30% من رأسمالها ، وبتاريخ آخر تنازل مالك شركة عن 330 سهماً من أسهمه الكلية البالغ قدرها 990 سهماً للسادة/ شركة "زوايا للتنمية والاستثمار المحدودة" بموجب عقد تنازل بالرقم (ج ع ج/ 3/ 2011) عقد التنازل الموقع عن شركة زوايا للتنمية والاستثمار المحدودة ، عنها رئيس مجلس إدارة سوداتل يملك بموجب هذا التنازل 330 من أسهم شركة لاري كوم وبذلك يكون رئيس مجلس إدارة سوداتل وهو رئيس مجلس إدارة الزوايا التي تساهم في شركة لاري كوم بـ 40% ، كما أن المالك هو عضو في مجلس إدارة الهيئة القومية للاتصالات الذي يجب أن يكون الحكم العدل بين الشركات المتنافسة في سوق الاتصالات بالسودان.

وأبعد من ذلك قامت سوداتل بتحويل 250 سهماً 25% من ملكيتها في مجموعة اكسيرسو للاتصالات المحددة إلى شركة لاري كوم في مقابل 12.5 مليون دولار أمريكي علماً بأن رأس مال شركة لاري كوم عند التأسيس بالمسجل التجاري في عام 2002م فقط عشر ملايين دينار "سوداني" في مفاجأة أخرى اكسيرسو باستبعاد 30% من انترسيليسد - بنجيريا لصالح شركة لاري كوم مقابل 25.71 مليون دولار أمريكي. الآن تمتلك لاري كوم 25% من اكسيرسو التابعة لمجموعة سوداتل وتمتلك 30% من حصة انترسيليور نيجيريا اشتريتها من حصة سوداتل والتي تساهم الدولة فيها 30% من أسهمها. كما أن المالك المؤسس والمساهم في لاري كوم هو المدير العام للاري كوم وهو صديق لرئيس مجلس إدارة سوداتل المدير التنفيذي لمجموعة سوداتل وعمل الثلاثة موظفين في مجموعة التقنية الحديثة المالكة لمجموعة شركات جياذ في وقت سابق كما أن المالك المسجل هو عضو مجلس إدارة شركة إم تي إن أربيا المنافس الرئيسي لشركة سوداتل⁽⁶⁹⁾ أن هذا هو الفساد المفضي إلى الثراء ومراكمة الثروة من خلال المتاجرة مع مؤسسات الدولة من خلال الأرباح والعمولات الضخمة وامتلاك أصول الدولة ومن خلال استغلال المنصب الإداري والتنفيذي في أعلى مراتب الدولة بجانب الاستفادة من قوة الدفع الناتجة عن الولاء الحزبي.

أكد ذلك غازي صلاح الدين "مستشار رئيس الجمهورية" عند تفسيره لظاهرة الفساد في ظل الإنقاذ. يذهب غازي بالقول "الإسلاميين" ليسوا ملائكة إن وجود بعض الإسلاميين الذين يسخرون جهاز الدولة والعمل العام لمصالحهم الشخصية أمر وارد جداً ، وقد يكون ذلك من أناس مقتدرين ، ثم يضيف قد يكون من بين زملائي من اغتر بالسلطة وتغير بسبب السلطة واستولى على الأموال وأوصد الأبواب أمام الناس وهذا النموذج متوقع حدوثه ، ولكن لا أراه كثيراً⁽⁷⁰⁾ وسار على ذات المنوال بروفيسور مصطفى إدريس في رسالة مفتوحة إلى رئيس الجمهورية حينما تساءل أين الصدق ، وأين الأمانة وأين الإتيان في العمل والتعامل في الشارع العام والأسواق ومؤسسات الدولة ؟ وأين احترام الممتلكات العامة وأين نحن من وقف الفساد - الرشوة - المحسوبية ونمو الرأسمالية الطفيلية المنتقعة من انتماها الحزبي ، وأين نحن من الشركات والمؤسسات الكثيرة التي بنت من عدم وصارت تنصدي للأعمال العامة والمقاولات بدون خبرة أو رصيد أو تجربة والتي أدت إلى ظهور الطبقات من أبناء الأكرمين وحواريهم من قيادات الدولة والحزب وتقشي الثراء الفاحش الذي ليس له جذور سابقة بينهم⁽⁷¹⁾.

في حقل المال والبنوك هنالك أمراء للفساد من كبار المسؤولين ورجال المال والأعمال في السودان بينهم مديرو بنوك وموظفون في إدارات الاستثمار في البنوك حيث يقف الفساد الذي طال بنك نيماء دليلاً واضحاً على ذلك. تم إنشاء المصرف الوطني للتنمية الشعبية في عام 1982م برأس مال قدره 5 مليون جنيه تم رفعه 96 إلى 272 مليون ثم 792 مليون جنيه بنهاية عام 1997م ثم تم تعديل اسم المصرف نيماء للتنمية والاستثمار بنهاية عام 1998م بلغ رأسماله 556 مليون جنيه وفي إطار المراجعة لهذا المصرف وفق المراجعة على العديد من المخالفات والسياسات التمويلية بلغ حجم المديونيات المتعثرة للسداد 1.1 مليار جنيه حتى 31/12/1998م تشكل نسبة 30% من رصيد التمويل بنهاية العام 1998م يتمويل صادر ضاًن بصيغة TEN STARS لاحظت المراجعة أن البنك قدم أربعة عمليات خلال العام 1998م لشركة

مشاركة بمبلغ 2.2 مليار جنيه تلاحظ تركيز معظم تحويلات المصرف لهذه الشركة حيث بلغ رصيد عملياتها 1020 مليون جنيه بنهاية عام 1998م تشكل 30% من حجم التمويل لعام 1998م الأمر الذي يخالف أسس وضوابط التمويل المصرفي التي تمنع تركيز التمويل على قلة من العملاء. كما لاحظت المراجعة ضعف الضمانات المقدمة لكل العمليات المنفذة كما أن بعض العمليات لم يقدم العميل أي نوع من الضمانات مما ترتب على ذلك ضياع حقوق البنك كما لاحظت المراجعة في أن العميل لم يساهم بأي مبلغ في مخالفة واضحة للوائح بنك السودان التي تقضي مساهمة العميل في عمليات المشاركة بنسبة 30% من العملية. وعملية أخرى أيضاً مشاركة مع الشركة الوطنية بالرقم 741/341/131 لشراء وتصدير 2750 رأس ضأن قام البنك بالدخول في عملية شراء وتصدير 2750 رأس ضأن وذلك عن طريق الشركة الوطنية التابعة للبنك حيث استغل البنك سجل الشركة دون أن تكون هنالك عقود مشاركة فعلية كما لم تكن الشركة طرفاً في التعاقد في عمليات الشراء والبيع ، بجانب ذلك حصل أحد ولايات الولايات على قرض مصرفي من البنك حجمه 12 مليون دولار وحصل رئيس مجلس إدارة البنك على قرض بمبلغ 95 مليار دينار وحصل أحد أبرز الإسلاميين وهو رئيس صحيفة مشهورة على قرض 7 مليون دولار لشراء مطبعة⁽⁷²⁾. إن تسييس الخدمة المدنية وتحويلها لخدمة الحزب الحاكم ومنتهبها بعد تنفيذ سياسة التمكين بجانب تفعيل القوانين الوضعية لتلائم مخططات وسياسات الحكومة وعدم تنفيذ الأحكام القضائية من قبل الحكومة أدى إلى نقص قيم العدالة وإضعاف ثقة الناس في القضاء والاحتكام إليه ومحاسبة الفاسدين الشيء الذي فتح الباب واسعاً للفساد ليمرح دون خوف من المحاسبة القانونية، كما ارتبط الفساد بشخصيات نافذة هيأت له مراكز قوة تستخدم القانون بما كفه من حقوق في التستر عليه لذا تنوعت وتعددت أشكال الفساد في عهد الإنقاذ وتداخلت في بعض الحالات مع الجريمة - بدءاً من الاعتداء على المال العام في الأجهزة القومية والولايات والنظام المصرفي مروراً بتفكيك قطاع الدولة من أجل منسوبي النظام الحاكم والرأسمالية الطفيلية وتمويل شركات ومنظمات حزبية وأمنية من ميزانية الدولة دون أن تساهم تلك الشركات والمنظمات بجنيه واحد في إيرادات الخزينة العامة ، التفريط في أصول الدولة وتركها عرضة للسرقة وتوظيفها لخدمة المصالح الخاصة ، استيراد السلع الفاسدة من أطعمة وحلويات وشاش وأدوية مغشوشة وأسمنت فاسد ، لكل ذلك أدى إلى بروز طبقة جديدة من أثرياء عهد الإنقاذ ممثلين في قيادات الخدمة المدنية ، والقيادة السياسية العليا والقيادات الوسيطة ، وأصحاب وأقارب النافذين في جهاز الدولة والحزب الحاكم⁽⁷³⁾. بفضلهم صار الإنسان السوداني على درجة عالية من الفقر حتى أنه صار يحتاج إلى الصدقة والزكاة وتحطمت الوحدات الإنتاجية التي كان يعتمد عليها القطاع الزراعي ، وكانت النتيجة أن تم الفصل بين المزارع التقليدي للأرض من جهة ، ثم فصل بينه وبين أدوات الإنتاج ورأس المال من جهة ثانية فأجبر عدد كبير من المزارعين والرعاة أن يصيروا عمالاً مؤقتين في قطاع صناعي كسيح ليست له القدرة على البقاء فضلاً عن النمو وامتصاص العمالة الفائضة ، أو جنوداً في الجيش والشرطة والسجون ، أو "خفراء" في قطاع المنشآت والمباني أو يتركون في قارعة الطريق حتى صار من المألوف في السودان أن ترى الرعاة يتجولون بلا ماشية ، وأن ترى المزارعين يتحولون إلى باعة في شوارع العاصمة تطاردهم البلدية ، وترى نساءهم يتحولن إلى بائعات للشاي والقهوة في نواصي الطرقات. وكما انقطعت الصلة في الريف السوداني بين المزارع والأرض وبين الراعي والماشية ، فقد انقطعت الصلة في المدينة بين العمل والأجر ، فصارت الوظيفة حقاً بين المتخرجين في المدارس والجامعات سواء وجدت أعمال يؤدونها في المقابل أو لم توجد ، فإن لم يجد وقف أمام السفارات طلباً للهجرة⁽⁷⁴⁾ وصار كل هؤلاء من وجد ومن لم يجد ، ومن تعلم ومن لم يتعلم ، يمثلون فائضاً بشرياً دائماً ومليشيات عسكرية جاهزة ، تتغذى منها الحركات المتمردة في شرق البلاد وغربها وتحولها إلى جيوش تقاتل بهم أخوانهم المستضعفين الذين سبقوهم بالانخراط في الجيش والشرطة طلباً للمعاش وهذه ظاهرة فريدة في نوعها ، ومؤلمة عند تأملها. تلك هي إذن ثمار الفساد والتمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي ساهمت في إنتاجه الرأسمالية (إسلامية وغير إسلامية) وذلك من خلال هيمنتها على مفاصل الدورة الاقتصادية في الريف وفي المدن من خلال ارتباطاتها القوية بالمصارف والشركات ومراكز السلطة السياسية ، مانعة بذلك قطاعات واسعة من السودانيين من الانخراط في دورة الاقتصاد.

هوامش الفصل السادس

- 1/ صباح نفوشي ، الوطن ومنظمة التجارة العالمية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 282 ، ص 113 ، ب ت.
- 2/ السودانية ، العدد 6340 ، 2011/3/15م ، ص 8.
- 3/ المحبوب عبد السلام ، الحركة الإسلامية السودانية ، دائرة الضوء — خيوط الظلام "تأملات في النشرة الأولى لعهد الإنقاذ " ، دار مدارك دار العلوم ، القاهرة ، 2010م ، ص 308.
- 4/ نفس المصدر ، ص 308.
- 5/ المحبوب عبد السلام ، مصدر سبق ذكره ، ص 309.
- 6/ الخضر علي موسى ، مصدر سبق ذكره.
- 7/ جمهورية السودان — الهيئة القومية للاتصالات ، إدارة المعلومات.
- 8/ جمهورية السودان — تقرير اللجنة الاقتصادية لدراسة تأثير قطاع الاتصالات على الاقتصاد السوداني.
- 9/ المركز القومي للإنتاج الإعلامي "سلسلة إصدارات الوعد الحق ، مصدر سبق ذكره ، ص 252.
- 10/ مجلس الوزراء ، نقد في أداء الإنقاذ الوطني خلال عشرة أعوام ، شركة مطابع العملة ، ص 231 ، 2005م.
- 11/ المحبوب عبد السلام ، مصدر سابق ذكره ، ص 310.
- 12/ صدقي كبلو ، سلسلة قضايا سودانية ، حول التنمية والطبقة الجاهلية، دار عزة للنشر والتوزيع ، الخرطوم ، 2008م ، ص 20.
- 13/ مقابلة محمد إبراهيم نقد ، بمنزله بالجريف ، الساعة الواحدة والنصف ، 2011/5/9م.
- 14/ مقابلة ، عبد الله حسن أحمد ، وزير المالية الأسبق ، ومحافظة بنك السودان ، بمكتبه بالخرطوم ، عمارة محمود الريح الساعة الثانية عشرة والنصف بتاريخ 2011/4/25م.

- 15/ محمد محي الدين الجميعابي ، صحيفة الانتباهة ، العدد 1855 ، بتاريخ 2011/5/1م.
- 16/ مقابلة ، بروفييسور الطيب زين العابدين ، بمكتبه بجامعة الخرطوم ، بتاريخ 2011/5/1م ، الساعة الثانية عشرة.
- 17/ مقابلة ، أمين بناني نيو ، وزير دولة بوزارة العدل ورئيس لجنة الحسبة الإدارية السابق بالمجلس الوطني بمكتبه بالخرطوم ، بتاريخ 2011/5/13م ، الساعة الثانية عشرة ظهراً.
- 18/ مقابلة ، عبد الله حسن أحمد ، وزير المالية الأسبق ، ومحافظ بنك السودان الأسبق ، بمكتبه بالخرطوم ، عمارة محمود الريح ، بتاريخ 2011/4/25م الساعة الثانية عشرة ظهراً.
- 19/ مقابلة ، عبد الله حسن أحمد ، سبق ذكرها.
- 20/ نفس المقابلة.
- 21/ نفس المقابلة.
- 22/ جمهورية السودان — مركز الدراسات الاستراتيجية ، التقرير الاستراتيجي السوداني ، 2001-2005م ، ص 127.
- لبعض المدارس والرياض وفي أنحاء مختلفة بالعاصمة.
- 23/ جمهورية السودان — وزارة التعليم العالي الأهلي والأجنبي ، مصدر سبق ذكره.
- 24/ مقابلة ، الصادق المهدي ، رئيس حزب الأمة ، ورئيس الوزراء في الحكم الديمقراطي 1985م ، بمنزله بتاريخ 2011/5/7م ، الساعة الواحدة والنصف ظهراً.
- 25/ مقابلة ، محمد إبراهيم نقد ، زعيم الحزب الشيوعي السوداني ، بمنزله بالجريف ، بتاريخ 2011/5/9م الساعة الواحدة والنصف ظهراً.
- 26/ مقابلة ، الصادق المهدي ، مصدر سبق ذكره.
- 27/ محمد غلاماي ، الفساد في الصحة ، مجلس الصيدلة والسموم ، صحيفة الأخبار السودانية الالكترونية ، 2009/6/25م.

- 28/ حسن عبد الله الترابي ، الحركة الإسلامية في السودان ، التطور والكسب والمنهج ، معهد البحوث والدراسات الاجتماعية ، الخرطوم 1989م ، ص 170.
- 29/ نفس المصدر ، ص 172.
- 30/ المحبوب عبد السلام ، مصدر سبق ذكره ، ص 295.
- 31/ المحبوب عبد السلام ، مصدر سابق ذكره ، ص 298.
- 32/ التجاني عبد القادر حامد ، نزاع الإسلاميين في السودان ، مقالات في النقد والإصلاح ، ط 1 ، ب ن / ب ت ، ص 137.
- 33/ مقابلة ، الصادق المهدي ، رئيس حزب الأمة ، رئيس مجلس الوزراء في فترة الديمقراطية الثالثة ، بمنزله الساعة الحادية عشرة والنصف ظهراً بتاريخ 2011/5/7م.
- 34/ مقابلة ، بروفيسور حسن مكي ، مدير جامعة أفريقيا العالمية وأحد أعضاء الحركة البارزين ، بمكتبه بجامعة أفريقيا العالمية الساعة الواحدة والنصف ظهراً ، بتاريخ 2011/5/7م.
- 35/ مقابلة ، الطيب زين العابدين ، سبق ذكره.
- 36/ نفس المصدر.
- 37/ مقابلة مع الصادق المهدي ، مصدر سبق ذكره.
- 38/ مقابلة ، الصادق المهدي ، نفس المصدر.
- 39/ .
- 40/ الطيب زين العابدين ، مصدر سبق ذكره.
- 41/ جمهورية السودان ، تقرير اللجنة الاقتصادية لدراسة تأثير قطاع الاتصالات على الاقتصاد السوداني.
- 42/ مقابلة ، الصادق المهدي ، مصدر سبق ذكره.
- 43/ صديق رمضان ، الشركات والمؤسسات الحكومية – وجه آخر للإنفاق ، صحيفة الصحافة العدد 6331 ، بتاريخ 2011/3/16م ، ص 7.
- 44/ نفس المصدر.

45/ صديق رمضان ، صحيفة الصحافة ، العدد 6314 بتاريخ 17 فبراير 2011م.

46/ نفس المصدر.

46/ مقابلة ، دكتور آدم محمد أحمد ، جامعة الزعيم الأزهرى ، كلية العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية ، بمكتبه بالجامعة ، بتاريخ 25/4/2011م ، الساعة الحادية عشرة وخمسة وعشرون دقيقة.

47/ مقابلة ، دكتور إبراهيم ميرغني ، جامعة الزعيم الأزهرى ، بمباني إدارة الجامعة ، بتاريخ 28/4/2011م الساعة التاسعة وخمسة وعشرون دقيقة.

48/ مقابلة ، الصادق المهدي ، سبق ذكره.

49/ مقابلة ، محمد إبراهيم نقد ، سبق ذكرها.

50/ مقابلة ، أمين بناني نيو ، سبق ذكرها.

51/ مقابلة ، الطيب زين العابدين ، سبق ذكرها.

52/ مقابلة ، الطيب إبراهيم النص ، أحد أبرز رجال الأعمال بمكتبه بالخرطوم ، 27/4/2011م الساعة الواحدة ظهراً.

53/ أشرف بله علي ، صحيفة الصحافة ، العدد 6310 بتاريخ 13/فبراير 2011م.

54/ محمود عبد الفضيل ، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2004م ، ص79.

55/ عطا البطحاني ، الآثار الاجتماعية والسياسية للتحرير الاقتصادي في السودان ورقة قدمت لندوة تقييم التحرير الاقتصادي بالتركيز على السودان ، قسم الاقتصاد ، جامعة الخرطوم ومؤسسة فريدريش آيبرت الألمانية ، الخرطوم ، 1995.

56/ عطا البطحاني ، سياسات التحرير الاقتصادي وأثارها السياسية والاجتماعية في السودان ، ورقة عمل 96/6 ، معهد الدراسات التنموية ، جامعة هلسنكس ، هلسنكي ، فنلندا ، 1996.

57/ عطا البطحاني ، المجتمع المدني والتحرير الاقتصادي في السودان : 1989-1995.

- 58/ عطا البطحاني، أزمة الحكم في السودان، دار جامعة الخرطوم للنشر، 2011.
- 59/ محمود عبد الفضيل ، مصدر سبق ذكره ، ص 80
- 60/ منير المحمش ، الفساد والإصلاح والتنمية ، الفساد والحكم ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2004م ، ص 141.
- 61/ نفس المصدر ، ص 146.
- 62/ محمود عبد الفضيل ، مصدر سبق ذكره ، ص 82.
- 63/ مقابلة ، محمد إبراهيم نقد ، سبق ذكرها.
- 64/ نفس المصدر.
- 65/ مقابلة ، حسن محمد ساتي ، خبير اقتصادي تقلد العديد من المناصب في وزارة المالية وكان مندوب مشتريات السودان كما عمل مديراً عاماً لوزارة المالية ومصرف الشمال الإسلامي ، بمكتبه بالخرطوم شارع السيد عبد الرحمن ، بتاريخ 2011/5/2م الساعة الواحدة ظهراً.
- 66/ نفس المصدر.
- 67/ مقابلة ، الطيب زين العابدين ، حسن محمد ساتي ، سبق ذكرها.
- 68/ مقابلة ، عبد الله حسن أحمد ، وزير المالية السابق ومحافظ البنك المركزي السابق ، سبق ذكرها.
- 69/ عادل الباز ، صحيفة الأحداث السودانية ، الصادرة بتاريخ 14 يونيو 2011م.
- 70/ غازي صلاح الدين العتباتي ، صحيفة أجراس الحرية ، بتاريخ 25/مايو 2009م.
- 71/ مصطفى إدريس ، رسالة مفتوحة إلى رئيس الجمهورية في عهده الجديد، صحيفة التيار ، العدد 552 بتاريخ 2011/3/3م ص 11.
- 72/ عادل فضل المولى ، سودا بتراولتاين ، 2005/4/17م.
- 73/ مقابلات ، الصادق المهدي ، الطيب زين العابدين ، حسن محمد ساتي ، محمد إبراهيم نقد ، سبق ذكرها.
- 74/ التجاني عبد القادر ، نزاع الإسلاميين ، مصدر سبق ذكره ، ص 147 — 148.

الفصل السادس

النخب الاقتصادية والشبكات المالية

تحالف النفوذ الاجتماعي والمالي والسياسي

إن المجتمعات البشرية عبرت بمراحل تاريخية متعددة ومختلفة، تشكلت وتطورت خلالها مكوناتها من العائلة مروراً بالعشيرة، القبيلة، الأمة في موازاة هذه مكونات أخرى تمثلت في الشبكات التجارية مستفيدة من العولمة الاقتصادية وخصائصها وصورها وعليه يتناول هذا الفصل الشبكات التجارية وكيفية تكوينها وبدايتها ووسائلها، والمجالات والأنشطة التي تعمل فيها وعلاقة هذه الشبكات بالدولة ومؤسساتها وسياساتها.

الشبكات التجارية بدايتها ومكوناتها :

المجتمعات تتطور سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ولكن هذا التطور يختلف من دولة إلى أخرى، ومن وقت لآخر نظراً لوجود اختلافات جوهرية وتشكيلية بين النظم الاقتصادية والاجتماعية المطبقة في هذه المجتمعات مما يجعل هنالك أدواراً مختلفة في النشاط الاقتصادي من حيث الأسلوب وفقاً للسياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة وخاصة في ظروف وهي التي تتعلق بالثورة الهائلة في عالم عولمة الأسواق المالية Financial Globalization العولمة المالية فريوس الأموال تتدفق إلى أسواق المال والبورصات في أي منطقة من العالم بدون قيود ودون حاجة إلى إجراءات حكومية وتتم أيضاً الاستثمارات في سرعة فائقة سواء في دخولها أو خروجها لهذه الأسواق المالية فقط تعتمد حركة هذه الأموال على معدلات الربح المتوقعة والضرائب المتوقعة فرضها⁽¹⁾ مما يجعل من السهل بروز ظاهرة الشبكات التجارية ذات الطابع المحلي والدولي، وتكون لنفسها آليات لعملها على نهج غير خاضع للرقابة والإشراف من قبل الدول وتسخر السياسات الاقتصادية لخدمة مصالحها بجانب العولمة المالية هنالك عامل سياسات التحرير الاقتصادي الذي دوماً ما يكون له أكبر أثر في ظهور ظاهرة الشبكات التجارية خاصة أن سياسة التحرير الاقتصادي هي جزء من عملية اقتصاد السوق الحديث ذلك النطاق الذي يعتمد على الفلسفة الاقتصادية الليبرالية الهادفة إلى تصحيح مسار معيار الاقتصاد القومي من خلال الأخذ بمفاهيم اقتصاد السوق في تصحيح مسار الاقتصاد القومي والاتجاه به نحو اقتصاد يعتمد في الجانب الأكبر منه على النشاط ويسعى إلى توسيع قاعدة الملكية الخاصة من خلال تحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص، كما يعمل في إحداث التحول الاقتصادي المطلوب وتحويل العلاقات المباشرة بين الدولة والنشاط الاقتصادي بحيث تترك الدولة كلية ساحة النشاط الاقتصادي لقطاع الأعمال الخاص وتكتفي هي بتأثير غير مباشر وهذه قدرة تختلف من دولة إلى أخرى⁽²⁾.

أما في حالة السودان منذ استيلاء نظام الإنقاذ على الحكم في البلاد 30 يونيو 1989م ومنذ اللحظة الأولى لاستيلائه على النظام اتخذ العديد من الإجراءات الاقتصادية التي سهلت ظهور الشبكات التجارية بمختلف أشكالها وأنواعها ومسمياتها حيث تمثلت تلك الإجراءات في سياسة الرقابة على الأسعار والقيود المشددة على الاقتصاد وإقامة محاكم إيجازية لمحاكمة المخالفين لقوانين الرقابة بالسجن ومصادرة السلع المخزنة وفرض عقوبات أشد لمخالفين لائحة بنك السودان الخاصة بالتعامل بالنقد الأجنبي. كما اتخذ قرار في مايو من العام 1991م باستبدال العملة المصرفية أدى ذلك إلى تقليل حجم السيولة المتداولة⁽³⁾ كما اتخذ قرار في أكتوبر 1991م بتعديل سعر الصرف للجنينة السودانية مقابل الدولار الأمريكي وفي فبراير 1992م اتخذت الدولة قراراتها الجريئة والخاصة ببرنامج تحرير الاقتصاد السوداني وأزالت التشوهات الهيكلية المتركمة منذ بداية السبعينات والتي تركزت على القيود والضوابط التي كبلت حركة التجارة في السوق وخاصة الواردات والصادرات وتحديد سقفات على أرباح الأعمال وتحديد الأسعار في كل مستويات الإنتاج⁽⁴⁾، لقد كانت آثار هذه السياسات واضحة جداً في بروز ظاهرة الشبكات الاقتصادية "التجارية" التي كونت أموالاً طائلة ودخلت عالم النخب الاقتصادية الأكثر عدداً من أهم السياسات التي ساعدت في ذلك، الإجراءات التي اتخذها النظام في مايو 1991م مشروع استبدال العملة. استهدف القرار إدخال السيولة المتداولة خارج إطار النظام المصرفي إلى داخله وتقليل حجم السيولة المتداولة وكان يهدف هذا الإجراء السيطرة على مجريات الاقتصاد ومحاربة الصفوة الاقتصادية المسيطرة في تلك الفترة حيث اتخذ هذا القرار دون دراسة فنية وعلمية كما تم تنفيذه على درجة عالية من السرية وفي نطاق ضيق لم يتجاوز وزير المالية ومحافظ بنك السودان وربما ثلاثة من السياسيين⁽⁵⁾ لذا جاء التنفيذ وفي طياته كثير من المخاطر المالية والسياسية والاجتماعية حيث تم اتخاذ قرار باستقطاع 20% من المبالغ المدفوعة للاستبدال وحفظها لدى المصارف التي قامت بالاستبدال وقد ترتب على حجز هذه النسبة من أرصدة التجار والجمهور مشاكل مالية كبيرة لأصحاب هذه الأموال بل كانت سبباً لإفلاس عدد مقدر من التجار الذين فوجئوا بهذا التجنيب مما خلق أو أدى إلى ظهور التعامل خارج النظام المصرفي من خلال الشبكات التجارية الجديدة وازداد الأمر سوءاً في أكتوبر 1991م حيث اتخذ قرار بتعديل الصرف للجنينة السودانية مقابل الدولار

الأمريكي من قبل حكومة الإنقاذ إذ تم تعديل سعر الصرف الرسمي من 4.5 جنيه إلى 30 جنيه هذه الإجراءات أدت أيضاً إلى ظهور شبكة من التجار مستغلة الاتجار بالعملة عبر التصدقات التي منحت من قبل الحكومة بإنشاء الصرافات الخاصة والسماح لها بالتجارة في مجال العملات⁽⁶⁾ مما أدى إلى مراكمة أموال هذه الشبكات من خلال الأرباح الخيالية التي حققتها في هذا المجال وفي ظل هذا اتخذت الحكومة سياسة إنشاء السوق المصرفية الحرة مترافقة مع تخفيضات قيمة الجنيه السوداني أي خلق سوق سوداء موازية هيمنت عليها الشبكات التجارية التي قوامها بعض الموالين للنظام "أصحاب الصرافات" وتجار عاديين في السوق إلى جانب بعض البنوك الإسلامية التي تعد جزء من مؤسسة الإنقاذ التنظيمية وقد أسهمت هذه السوق في بروز ظاهرة الشبكات وعززت من مواقعها في الاقتصاد السوداني بفضل سياسة الدولة أدى نشوء السوق السوداء للنقد الأجنبي وتخفيض قيمة الجنيه السوداني إلى إفراز وانتشار ممارسات السوق السوداء في كل السلع بما فيها السلع الاستهلاكية مما أدى إلى ظهور مسميات وظواهر اقتصاد جديدة في السودان "الملصي"، "الكسر"، "التجويل"، "التدوير"، "الطوق"، "الوضع"، "التركيب"، "الكنفلي"، "الخ"⁽⁷⁾ كلمات دخلت على غفلة من الزمن في قاموس التعامل للاقتصاد خلال السنوات المتفرقة وقد اكتشفت هذا القاموس فنة من سماسرة التمويل خارج قنوات الجهاز المصرفي الرسمي "شبكة تجارية" وباسم هذه الكلمات تم التحايل على الربا بالبيع الصوري والوهمي الذي تغيب فيه السلعة وتندعم فيه شروط التعامل الشرعي ولا يظهر منه إلا الصك المردود وبهذه المسميات حقق البعض ثراءً عريضاً واكتنزوا الأموال وحجزوا السيولة عن التداول المرن بين القطاعات الاقتصادية. وتكدست أكوام أثرياء الغفلة تحت "روايب" بيع السيارات الفاخرة وفي أزقة وفرندات بيع الدولار الأسود.

زحفت هذه الشريحة نحو رجال الأعمال بمختلف مشاربهم مدركة لمدى حاجتهم للتمويل بعد أن تم تحجيم المصارف عن تقديم التسهيلات الائتمانية المعقولة وبعد أن قدرت لها السقوف الضعيفة التي لا تغطي 5% من احتياج العملاء المستثمرين في بلد كالسودان بفضل سياسة الإنقاذ وفي ظل هذا الوضع إضطر المشترون ورجال الأعمال إلى الاستدانة من خارج النظام المصرفي فانتعش هذا السوق الموازي وتضخم الدولار الأسود وسوق الكرين وسوق البضائع الفاسدة والبضائع الوهمية. وعاش رجال الأعمال "المدنيون" تحت رحمة هذه الشبكات وساعد في ذلك الخوف من قانون الصكوك المردودة والخوف من السمعة السيئة. فأنصاعوا طوعاً وكرهاً للضغوط بلا حدود وتضخمت المديونيات الوهمية على ظهورهم دون وجه حق عن طريق تجديد الصكوك شهر بعد شهر بفوائد ربوية لا تقل عن 30% في الشهر وما حكاية تاجر القضارف "ع. أ" إلا نموذجاً متواضعاً من مئات بل آلاف من الضحايا القابعين بسجون العاصمة والأقاليم وشريحة المحبوسين تمثل كل ألوان الطيف المهني والاقتصادي حتى أصبح من المألوف أن يقبع في السجون الأطباء والمحامون والمهندسون والزراعيون ورجال الأعمال وأعضاء المجلس الوطني وشيوخ الطرق الصوفية ومزارعو البطاطس والطماطم والمهندسون وأساتذة الجامعات⁽⁸⁾.

لدراسة نماذج هذه الشبكات بصورة أكثر دقة وتفصيلاً نستعرض سوق الكرين كنموذج لعمل هذه الشبكات التجارية وسوق الدولار كنموذج آخر.

سوق الكرين :

كلمة كرين كلمة إنجليزية تعني الآلة الرافعة . وقد أقيم أول كرين بالخرطوم في منطقة سوبا جنوب الخرطوم لإنزال السيارات والماكينات الثقيلة ولما كانت السيارات هي الغالبة فقد أطلق الاسم لاحقاً على مكان أي تجمع توجد به سيارات. انتقلت أعمال الكرين من منطقة سوبا إلى الخرطوم بحري قريباً من محطة السكة حديد وتبع ذلك النشاط ظهور "دكاكين" ومتاجر وأكشاك تباع فيها الآليات المستعملة والجديدة.

(١) / البيع بالخسارة أما البائع الأصلي أو المستتر آخر.

- الملص العملية التي يمارسها المرابي عندما يفرض على المدين شراء البضاعة ويقوم بمصادرتها منه سداداً للمديونية.

- الكسر المبلغ الذي تخسره عندما تتبع بالخسارة.

* التحويل قيمة يقصد بها الدفع المؤجل فيقول "البيع كاش أو بالوضع".

* التدوير تعني الغش والتدليس وإن كان يظل الضحية دائر بين دائن وآخر ويسلمه كل دائن للذي يليه.

* الطواقي البيع عن طريق الاستعباط والجهالة.

وقد مر نشاط العاملين بالكرين خلال السنوات الماضية بثلاث مراحل (أ) " 1982 - 1985م " تميزت هذه المرحلة بالهدوء في الأسعار والتعامل المباشر مع المشتريين نقداً (ب) " 1985م - 1992م) ارتفعت الأسعار بدرجة ملحوظة متأثرة بالتضخم وظهر التعامل بالشيكات في حدود ضيقة ، وزادت المبيعات وكبر حجم التعامل (ج) " 1992 - 2006م " ازداد في هذه الفترة الإقبال على التمويل خارج إطار النظام المصرفي لعدم توفر السيولة لدى المصارف التجارية المحلية. يضاف إلى ذلك سهولة الحصول على التمويل من الكرين مع سهولة الضمانات المطلوبة التي تتمثل في الشيك الذي يمثل سيقاً في يد الشاكي. وفي مقابل ذلك إرتفعت تكلفة التمويل عن طريق الشراء من الكرين (25% - 35% الشهر) وزاد الإقبال على الكرين من كثير من قطاعات الصناعة والتجارة مثل مصانع الزيوت والحلويات والأنشطة التجارية الأخرى لعدم تمكنها من الحصول على التمويل من المصارف التقليدية أو لسداد ديون المصارف خوفاً من دخول السجن بعد إنشاء محكمة خاصة بالمصارف. وتبعاً لذلك تضخمت إمبراطورية الكرين والعاملين فيه واضطروا لإيجاد أذرع للتمويل لهم في دول الخليج وبعض المساهمات من التجار في أوروبا ، واحتاج أصحاب الكرين إلى خلق آلية لإدارة هذا العمل تمثل في مجموعة من السماسرة لاصطياد الزبائن وجمع المعلومات ومجموعة أخرى من المتعطلين ذوي العضلات لملاحقة المدنيين في منازلهم ومتاجرهم وقد يصل الأمر لتهديدهم لإجبارهم على الدفع وأخرى من الأفراد لملاحقة البلاغات في مواجهة المدنيين والتي لها اتصالات بجهات مختلفة تؤمن إجبار المدين على دفع المديونية وبهذا تحول سوق الكرين إلى شبكة كاملة تأخذ شكلاً معيناً من أشكال الشبكات⁽⁹⁾ ويتقاضى العاملون بهذه المجموعات أجوراً يفرضونها أو تحدد حسب العرف الساري اعتماداً على حجم المديونية⁽¹⁰⁾.

عالم الكرين عالماً مجهولاً لا يعرف أسرارته الكثيرون له مكونات من مكوناته شخص يلبس جلباب أبيض ، ناصع البياض في الغالب يغطي رأسه بطاقيّة بيضاء ويبدو مرتب الشعر وحليق الذقن محتفظاً بشنب طفيف وفي بعض الحالات قد يرتدي عمامة بيضاء ولكنه لا يلبسها بل يضعها على كتفه ، ويتعطر بعطر باريس وبالطبع لا يفرق بين العطور النسائية والعطور الرجالية ومنهم من يحتفظ بلحية كبيرة ويكمل ذلك بوجود مسبحة من الحجم الصغير للإبقاء بالتدين والخوف من الله وأيضاً من مكونات الكرين مكتب لبيع السيارات وأيضاً من مكونات سماسرة السيارات، هذه الشريحة هامة في مجتمع الكرين إذ عن طريقهم يتم إتمام الصفقات الفردية بيعاً وشراءً ويتميزون بسرعة الحركة واللفظ السلس والحلف بأغلظ الأيمان والحلف بالطلاق وتأخذ جناي وشنبي ده يقوم في اختي ، ورب الكعبة الشريفة وحات القبلة الصلي فيها النبي محمد وحات وليداتي ، ابقي ذي اختي ، إيدي دي تنقطع في السرقة ، حرم وشك ده وش خير ، وحات السجارة دي أحرق بيها⁽¹¹⁾.

يلجأ لهذا السوق المشترون بغرض الاستعمال الشخصي ومستثمرون بغرض الحصول على تمويل لتمويل عمل آخر ومشترون لسداد مديونية تجاه بعد أن عجزت المصارف المحلية عن تغطية الاحتياجات التمويلية للعملاء بحكم قيود السيولة المفروضة عليها من قبل البنك المركزي كما أن كثير من العملاء اتجه إلى سوق الكرين وسوق الدولار لتوفير احتياجاتهم من السيولة حيث تميز هذا السوق بالحصول الفوري على التمويل (خلال ساعات) بجانب عدم طلب ضمان بخلاف المعرفة الشخصية أو رهن عقاري يتم في شكل تنازل بعقد بيع موثق من محامي ليبيع للمتنازل له الاستيلاء على العقار في حالة فشل المشتري في سداد مبلغ التمويل في الزمن المتفق عليه والمحرم به شيكات لصالح الممول ويتم البيع لطالبي التمويل بربحية تتراوح بين 25% - 30% في الشهر وعندما يعجز عن السداد يتم تجديد الشيكات لنفس الفترة بربح ربوي يعادل 25% ويظل هذا المعدل يتكرر حتى يتم إفلاس طالب التمويل تماماً ويكون صاحب التمويل تقاضى كل ارباح أعماله مع زيادة لا تقل عن عشر أضعاف خلال ستة أشهر وفي كثير من الأحيان لا توجد سيارة أصلاً إنما البيع هو مبلغ ابتدائي زاد بفعل هامش ربوي وفي كل الحالات يقوم الممول صاحب الكرين مع معاونين "شبكة" بشراء السيارة "الوهمية" من طالب التمويل بنصف ثمنها الذي اشتراها بها. لقد تضرر الكثيرون من رجال الأعمال والعاملون في مجال التجارة والصناعة من قبل هذه الممارسات منهم من كان يملك توكيلاً للسيارات المعروفة عالمياً ومنهم صاحب المشروع الزراعي ولم يسلم من ذلك حتى شيوخ الطرق الصوفية أو أصحاب الوزن السياسي والمهني. وعندما يفشل المدين في دفع هذا المبلغ الضخم فإنه ليس أمامه إلا أن يستجيب للضغوط التي يمارسها البائع من خلال شبكته وإلا يجد نفسه في السجن كم من مصنع وكم من مؤسسة آلت إلى البائعين للسيارات سداداً للديون وهم لا يدرون ولا يفقهون عن إدارتها شيئاً.

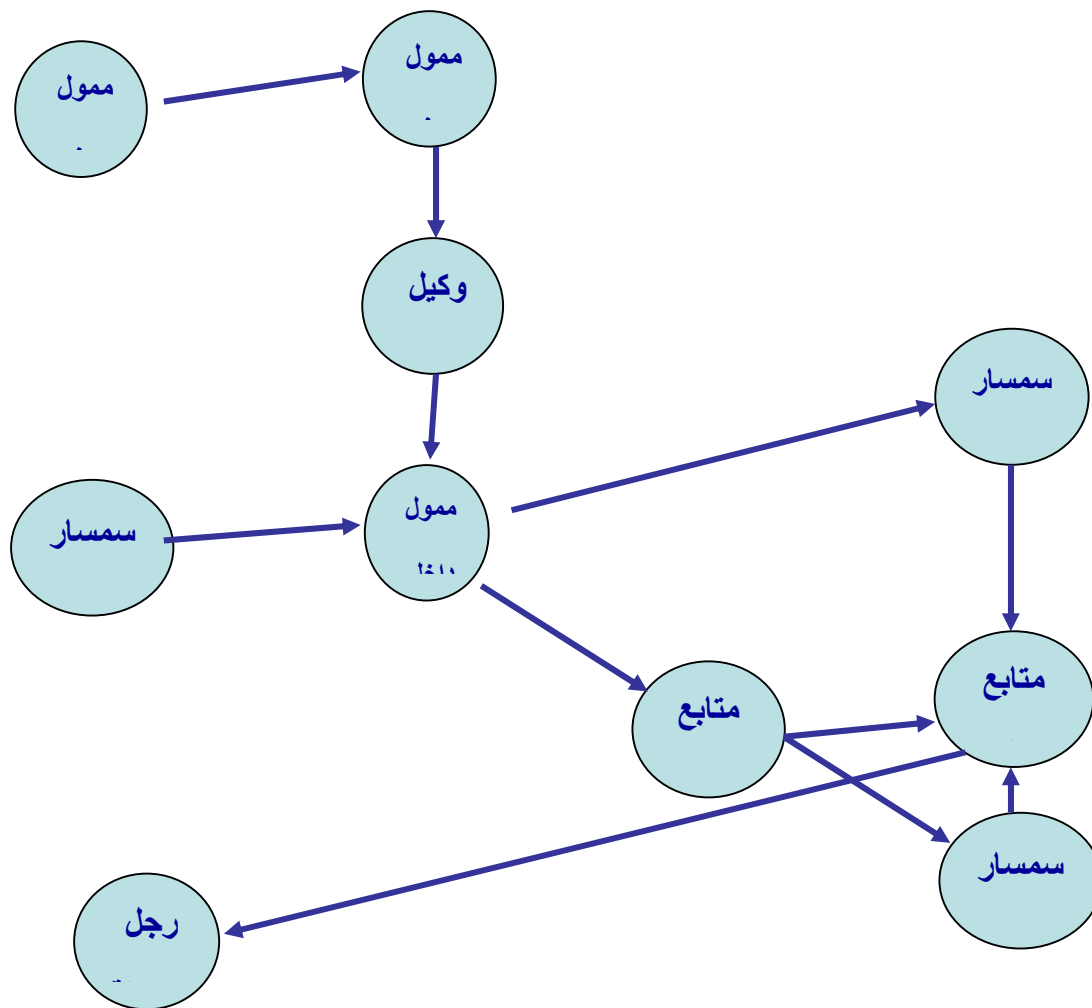
يمكن أن نقول أنه قد تم تأسيس هذا البنك (الكرين بنك) بمؤسسين لا يقل عددهم عن 1800 مؤسس ويزيدون كثيراً ، توفرت لهذا البنك عوامل البقاء بوجود الحاجة إلى خدماته، على الرغم من تكلفته العالية تم نفخ فيه الروح وجعله مارداً مادة في القانون الجنائي السوداني لسنة 1991م تحرس هذا البنك تعرف بالمادة 179 ق ج. وعلى الرغم من عدم وجود نظام أساسي مكتوب ولوائح تنظم عمل هذا البنك إلا أن إرث التعامل وثقة المجموعة قد نسجت شبكة الإطار الخارجي للتعامل مع هذا البنك. ثم وجد هذا المشروع ممولين من الخارج والداخل بحسن نية أو بغيرها ، بهدف الربحية التجارية أو بغرض تدمير الاقتصاد الوطني. تضخم الكرين بنك الذي يبلغ حجم السيولة المتداول فيه أسبوعياً مبلغ لا يقل عن 55 ملياراً⁽¹²⁾. ليشكل منظومة من الفروع والنشاطات (شبكات) في مدن السودان وقراه ومناطق الإنتاج الزراعي في

القضارف وكسلا ومدني تمدد في أطراف العاصمة القومية لينتشر في دكاكين الشوارع الجانبية على طرق الأسفلت الرئيسية. ثم أوجد (الكرين بانك) مراسلين له من عواصم الدول الكبرى ومن مدن الدول المجاورة وبعض دول الخليج وقليل من المراسلين في دول أوروبا الغربية، حيث يتلقى التسهيلات التجارية في شكل سيارات يتم استئجارها بالتمويل على سفن وبواخر تشق عباب البحر الأحمر.

إستفاد (الكرين بانك) من سياسات ضبط السيولة خارج النظام المصرفي وبمعدلات كبيرة تعجز عنها البنوك الحقيقية ، وعند هذا صار (الكرين بانك) مثل المغناطيس يجذب ما حوله فانجذبت إليه الرساميل الصغيرة والمتوسطة والكبيرة. ونفرت نحوه هاربة من النظام المصرفي كل الصفقات التجارية من تصدير وتجارة محلية وحتى سوق بيع العملة وبيع السكر والعسل وكل أشكال البضائع صارت تجد لها سوقاً رائجة هناك .

وتنداح دائرة التأثير الاجتماعي (الكرين بانك) فتؤثر في طبيعة الاستهلاك عن طريق التقليد. ويزيد التأثير وتطرح طبقات قاع المجتمع إلى ظاهرة فتنتقل الثقافة من طبقة أدنى إلى الطبقات العليا وتتغير لغة التخاطب فتتبدل مصطلحات المراجعة والمشاركة والقرض الحسن إلى مصطلحات (الكس، التجويك، الملص، والتدوير والسقالات، الكباري، المروحة، الكتفلي) وتتغنى بنات الحي في الأفراح لراكب الكريسيدا (السمح سيدا) ووصل الأمر أن يتندر الناس. بشخص يسمى حمدان الرمة الذي بدأ حياته التعليمية بدخول (الخلوة) فلم ينجح حيث كان مثاراً الشغب بين (الحيران) فطرده شيخ الخلوة فحاول والده إدخاله المدرسة لم يستطع تجاوز الصف الثالث وحاول والده أن يجعل راعياً للأغنام فشل حتى في رعي الغنم فطرده والده، لما كان خط السكة حديد يمر أمام القرية فقد اشتغل (الرمة) ببيع الحلوى والأمشاط والمناديل والنيق في المحطة المجاورة.

بعد انتعاش سوق الكرين وبقدوم الرمة عبر السكة حديد عمل في غسيل السيارات فترقى "الرمة" فصار يتقاضى بعض العملات من بائعي السيارات ثم ترقى إلى أن وصل وظيفة (صاروخ) وهي درجة أقل من السمسار في سوق الكرين ووظيفته الأساسية أن يطارد العملاء المتأخرين في السداد في منازلهم فيخضعون تحت الضغط النفسي والتشهير من دفع المديونية. ويتقاضى (الرمة) مقابل ذلك مبالغ تختلف باختلاف حجم المديونية وطريقة تحصيلها بجانب ذلك كان الرمة يقوم بالاستيلاء على أراضي السكن العشوائي غير المخططة وبيعها للقادمين من الأرياف ويدخل ثمنها في مقايضة السيارات القديمة. وفي خلال أربعة أعوام كان الرمة من أشهر الأغنياء وصار يلبس الطاقية البيضاء ويتعطر بعطور "مدام روشا" "مدام كرسيتيان ديور" وبالطبع لا يعلم أنها عطور تخص السيدان فقط. وتطورت أعماله فصار يتعامل في الدولار الأسود والأبيض وفي البضائع الفاسدة والصالحة واحتك بشرائح أخرى في المجتمع من أثر النقلة النوعية وامتنى الرمة أفخر أنواع السيارات واشترى منزله الثالث بمبلغ يقرب من المليار جنيه بعد أن تمكن من أن يودع بالسجن ثلاثة رجال أعمال وأربعة محامين وصيادلة ومهندسين وضابطاً بالمعاش كانوا يعملون في مجال تصدير الماشية واللحوم. وهكذا وصل الرمة القمة فصار ممولاً لتجار الماشية واللحوم وأصحاب المصانع بعد أن كان بائعاً متجولاً بمحطات السكة حديد وقاطرات الديزل والبخار ومواقف البصات بالأسواق الشعبية⁽¹³⁾ وكل ذلك بفضل سياسات الإنقاذ المالية والنقدية التي أدت إلى تشوهات واختلالات في جسم الإقتصاد السوداني ففسحت المجال واسعاً لظهور طبقة الشبكات التجارية الربوية التي كونت أموالاً طائلة ودخلت نادي النخب الاقتصادية السودانية من أوسع أبوابه. ويمكن أن نمثل لهذه الفئة بالشكل الآتي



المصدر : إعداد الباحث

سوق الدولار :

بجانب الفئة آفة الذكر هنالك فئة أخرى استفادت من البرنامج الثلاثي للإنقاذ وهي شريحة رأس المال التي تعمل في مجالات المضاربات على النقود والعملات الأجنبية والأراضي والسمسرة والتجارة في كافة أنواع السلع الغذائية وتهريب رؤوس أموال المرتبطين برأس المال الأجنبي من خلال الاستيراد والتصدير وهي فئة دولار ريال شيك سياعي التي استطاعت بفضل استغلالها للسياسات الدولية الاقتصادية أن تكون شبكة مغلقة وتحقيق أرباح طائلة من خلال المضاربات في العملات الأجنبية مما ساعد على دخولها ضمن طبقة الأثرياء.

عندما تتجول في سوق الخرطوم فلا بد من أن تسمع من بعض المتسكعين في (فرنندات) المتاجر هذه الصيحة (دولار ريال يا شاب) ولمزيد من الإغراء فإنهم يضيفون لك بعض العبارات المشجعة مثل (سعرنا عالي ومكاننا أمان ودفعنا كاش) وكل هذه الكلمات تقال بنفحة سريعة يغلب عليها السجع. وتتراوح أعمار هؤلاء ما بين العشرين عاماً والأربعين وتجمع بينهم سمات عامة منها الجرأة وسرعة الحركة التي تساعد في الهروب من أيدي السلطات ، هذه الشريحة لا تملك رأسمالاً خاصاً بها بل يمثلون ذراعاً من أذرع (شبكات) تجارة الدولار.

وقد بدأ الدولار يعرف بسلسلة تباع وتشترى خارج قنوات النظام المصرفي في الأعوام الأخيرة لعقد السبعينات حينما أعلنت الحكومة سعرين للدولار أحدهما يعرف بالسعر الموازي والآخر بالسعر الرسمي وقد كان ذلك ناتج عن تدهور الوضع الاقتصادي للنظام وتراكم الديون التي قدرت حينها بأكثر من عشرة مليارات دولار⁽¹⁴⁾ منذ ذلك التاريخ انتشرت تجارة الدولار وأقبلت عليها شرائح كبيرة من قطاعات المجتمع التي أدت الهجرة القهرية من الريف إلى المدن إلى تفاقمها وكانت هنالك اسباب منطقية لانتعاشها وهي زيادة عدد المهاجرين إلى خارج البلاد وعودتهم في الإجازات وهم يحملون معهم من العملات الحرة ويبحثون عن أفضل الأسعار وكذلك عدم تمكن النظام المصرفي من مقابلة كل الالتزامات الاعتمادية والتجارية لاستيراد المستلزمات الضرورية ومستلزمات الرفاهية وزيادة معدل المسافرين من البلاد إلى الخارج بغرض

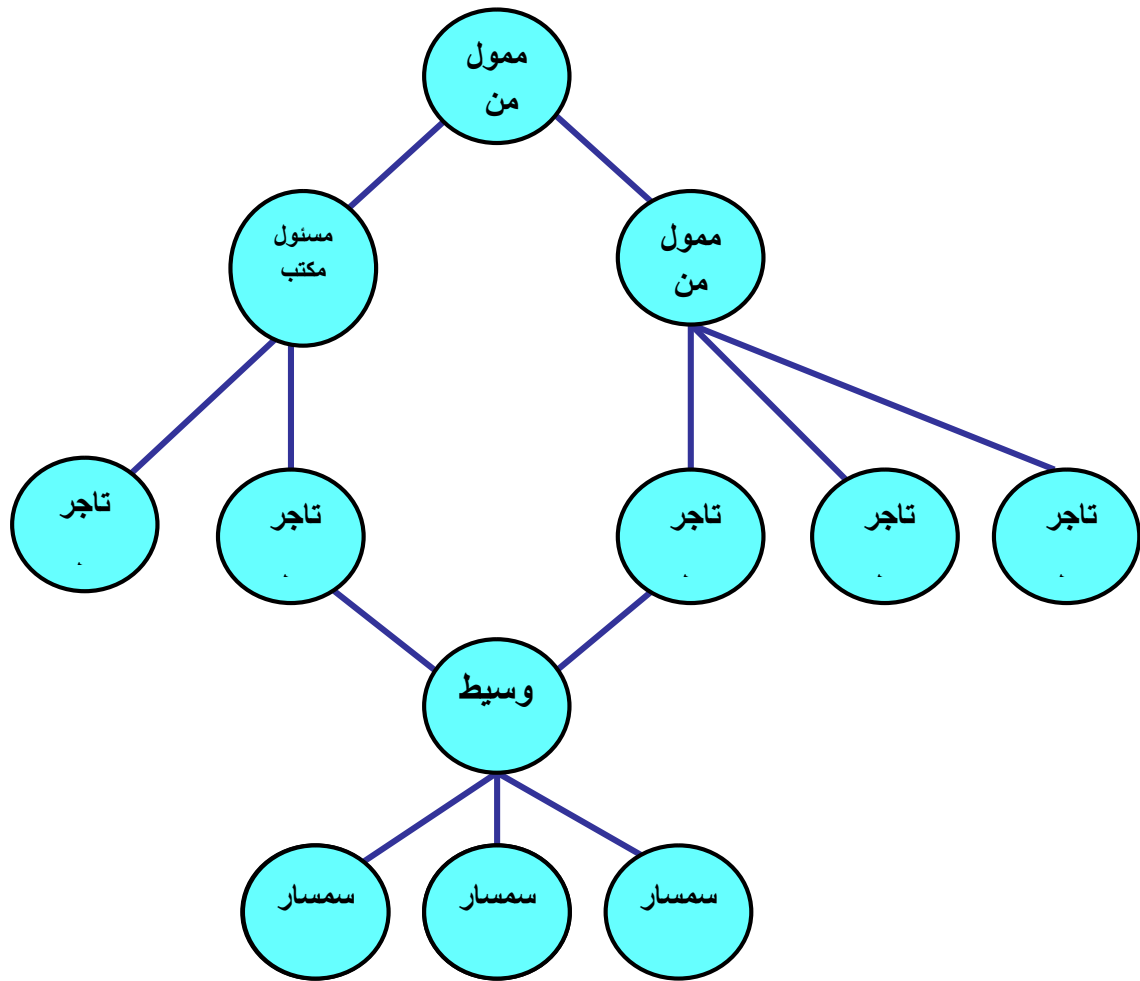
العلاج والسياحة واحتياجهم العملات الحرة وكذلك انخفاض معدل العائد من صادرات السودان مثل القطن الصمغ العربي والفول وزيادة عدد السكان وارتفاع الوعي زادت الحاجة إلى استعمال أدوات الحضارة الحديثة من التلفزيونات ، الثلاجات وخلافها ويضاف إلى ذلك احتياجات الدولة نفسها إلى المواد الخام ومدخلات التنمية. كل العوامل المذكورة مضافاً إليها عوامل اجتماعية سياسية أدت إلى ظهور شبكة كبيرة تعمل في تجارة العملات الحرة وتقاوم أي اتجاه من الحكومات المختلفة إلى تحجيمها.

تتكون شبكة تجارة العملات من أذرع متعددة تتسق أعمالها بصورة آلية تلتزم بأعراف وقيم يصعب اختراقها وتتمثل هذه الأذرع في الآتي : (أ) مكاتب تجارية في دول الخليج بصفة خاصة لاصطياد المغتربين ، هذا مع وجود مكاتب في أوروبا وأمريكا وجزء من دول شرق آسيا (ب) تجار محليين يقومون بأعمال الوكالة للمكاتب الخارجية ويقومون بالدفع بالجنيه السوداني حسب التعليمات التي تصدر إليهم من المكاتب الخارجية وفق شفرة متعارف عليها ويستعملون أجهزة اتصال متقدمة (ج) مجموعة من الوسطاء من أنصاف المتعلمين يقومون بالترويج لهذه التجارة بالبحث عن الزبائن المحليين وعقد الاتفاق معهم سواء كان البيع نقداً أو بالدفع الآجل وكذلك مجموعة من الباعة والمشتريين الصغار الذين يجوبون (فرندات) المتاجر والمقاهي ومدخل البنوك والمصارف لاصطياد المبالغ الصغيرة حتى لا تضل طريقها إلى القنوات المصرفية يمكن الحديث هنا عن شبكة مغلقة يصعب اختراقها .

هذه الشبكة أحد الكوارث التي حلت بالاقتصاد السوداني مؤخراً أدت بكثير من رجال الأعمال إلى خسارات فادحة أدخلت الكثيرين إلى السجون من خلال عمليات بيع الدولار بالأجل وفي الأونة الأخيرة وبفضل سياسات الدولة في مجال التمويل المصرفي وفتح الاعتماد المالي لرجال الأعمال والمؤسسات والشركات ظهرت شريحة من تجار العملات خارج السودان يعملون عبر وكلاء لهم داخل السودان وهؤلاء يقيمون باستلاف العملات الحرة من المصارف الأجنبية (الخليج وأوروبا) بأسعار فائدة تتراوح بين 1.5% إلى 2% في الشهر ويقومون تسليفها أما مباشرة أو عبر وكلائهم بالخرطوم إلى رجال الأعمال المحتاجين إلى التمويل بسعر فائدة يتراوح من 25 % إلى 30% في الشهر الواحد أي أن سعر الفائدة في العام يتراوح بين 300% - 360% في العام وهو أكبر معدل فائدة في العام تقريباً ولا يضاهي ذلك إلا الأرباح المتحصلة من موائد القمار و(الروليت) بمنتجات كارلو هوليدو⁽¹⁵⁾ ليس هذا فحسب بل أن هنالك سعر فائدة مركب في حال فشل العميل في دفع المديونية عند حلول أجلها وذلك تحرير شيك جديد يتم فيه تقييم المديونية القديمة بالدولار ثم تسليفها مرة أخرى للعميل بفترة شهر آخر وبربح جديد على نفس النسق السابق في هذه الحالة يأخذ من العميل ضمانات تتمثل في رهن عقاري أو رهن أي آليات أو مركبات . ويستعين بائع الدولار بمجموعة من متحصلي الديون يقومون بمطاردة المدين وملاحقته وإيذائه نفسياً بكثرة المطالبة حتى يضطر إلى تصفية أعماله لصالح الدائن⁽¹⁶⁾ كم من منزل أخرج منه النساء والأطفال والأمهات لصالح بائعي الدولار وكم من مشروع زراعي آل إلى بائعي الدولار وفي آخر الأمر يودع المدين في الحراسة بناءً على بلاغ من الدائن بموجب أحكام المادة 179 من القانون الجنائي السوداني "الصك المردود" مقرونة مع المادة 107 من قانون الإجراءات الجنائية لسنة 1991م (لا يجوز إطلاق سراح المدين إلا بعد الإيداع أو الرهن العقاري أو تقديم شيك مصرفي معتمد بمبلغ التنفيذ). تجربة حية احتاج رجل أعمال إلى 100 ألف دولار لاستيراد مواد خام إلى مصنعة المتخصصة في إنتاج سلعة غذائية ، ذهب الرجل إلى أحد تجار الدولار بالسوق العربي في مكانه الذي لا يحوي سوى مكتب صغير وخزانة عبر سمسرة الدولار واستدان المبلغ المذكور فكانت الحصلة. نظراً لأن صاحب المصنع وصلت بضاعته والمواد الخام التي اشتراها لإدارة المصنع في خلال ثلاثة أشهر وانتظرت الإفراج في الميناء شهرين آخرين ، مع انقطاع التيار الكهربائي مضافاً إليه الطلب الموسمي على السلعة التي ينتجها فإنه لم يتمكن من سداد 361.000 دولار والتي هي في الأصل 100 ألف دولار فقط وخلاصة الأمر أن المصنع آل إلى مجموعة من رعاة الأغنام وسائقي الشاحنات في الخليج وكانت خاتمة المطاف لصاحب المصنع الأصلي أن يكون نزيلاً بالسجن ضيقاً عليه بفضل المادة 179 من القانون الجنائي السوداني وبفضل سياسات الدولة بفرضها قيود غير مبررة في التمويل والبيروقراطية الإدارية. وتجربة أخرى حية تمثلت في صاحب مشروع زراعي كانت الآمال أن يكون أحد مشاريع البنية التحتية الناجحة تأخر في سداد استحقاقاته لأسباب خارج عن إرادته فتقاذفته شبكات الدولار والكرين واستولوا على ما لديه من آليات ومعدات بعد أن استنزفوا كل قدراته المتاحة في الحصول على ديونهم وكانت خاتمة المطاف أن صار ضيقاً على حراسات أقسام العاصمة القومية بفضل المادة 179 من القانون الجنائي مقرونة مع المادة 107 إجراءات ولم تشفع له الخطابات المؤكده لقرب سداد مديونيته كما لم تشفع له حيوية مشروعه وقوميته ، ولم تشفع له توسلات المسؤولين بتفاوت درجاتهم وعدد مراكزهم⁽¹⁷⁾.

ما سردناه في الصفحات السابقة يمثل مأساة حقيقية ساهم فيها شبكات تجار الكرين والدولار وبرز من خلال هذه المأساة قطبة أثرياء جدد لم يألفه المجتمع السوداني من قبل حيث ارتادوا بعد ذلك كافة ميادين الأعمال وأخذ ينظر إليهم كرجال أعمال بفضل سياسات الدولة وخاصة سياسة التحرير الاقتصادي وهذا ما يؤكد فرضية البحث أن سياسات الدولة لعبت دوراً بارزاً في بروز نخبة اقتصادية جديدة في السودان لم تكن مألوفة من قبل. ويمكن أن نشير إليها بالشكل أدناه:

شكل (د)



المصدر : إعداد الباحث

بجانب الشبكات آنفة الذكر هنالك نوع آخر من الشبكات المسنودة بالنظام القبلي والسياسي. بدأ تبلور هذا النوع من الشبكات بعد هزيمة قوات دولة المهديّة بقيادة الخليفة عبد الله التعايشي في معركة كرري عام 1898م وخضوع البلاد لسيطرة الحكم الثنائي البريطاني المصري. إذ جاء الحكم الثنائي مستفيداً من تخبط الثورة المهديّة في القضاء على زعماء العشائر والقبائل إذ أحدثت المهديّة تخريباً واسعاً في مجال المجموعات الإثنية من خلال منحها أكبر قدر من السلطات الإدارية المحلية مما مكنها أن تمتد سلطانها إلى المناطق شبه الحرة وعليه وجدت فرصاً واسعة لمراكمة الثروة وإعادة استثمارها في نشاطات اقتصادية فالدعم الرسمي الذي وجدته من الحكومة أدى إلى تطوير إمكانياتها في تحصيل رسوم استغلال جنائن الصمغ العربي وتوسع نفوذها إلى أن وصل المناطق المطرية وأيضاً الإشراف على الرخص التجارية وفي بعض الأحيان وصلت إلى أن توجد لنفسها فرص استثمارية في مشاريع الطلبات المروية⁽²¹⁾ بحكم مواقعها في جهاز الدولة. وبفضل هذا التطور اتخذت القيادات القبلية أذرع لها في مباشرة مهامها داخل جهاز الدولة وخارجه لتسهيل مهامها وعليه يمكن القول أن بداية بروز ظاهرة الشبكات المسنودة بالنظام القبلي والسياسي بدأت في تلك الفترة حيث برزت أسرة آل هباني التي تمثل القيادة التقليدية لقبيلة الحسانية على النيل الأبيض في منطقة الدويم من الأسر العديدة التي استطاعت تنمية قدراتها وإمكانياتها الاقتصادية من خلال الإجراءات السابق شرحها. وكذلك أسرة الملك الزبير في منطقة دنقلا وأيضاً أسرة سرور أمين "من قيادات الجعليين" بإنشاء عدد من المشاريع قرب مدينة شندي وفي النيل الأزرق قامت أسرة محمد أحمد أبو سن زعيم قبيلة السكرية بإنشاء مشاريع عديدة في النيل الأزرق وهكذا بدأت الإدارة الاستثمارية تنسج شبكة من القيادات القبلية من خلال التراخيص لمشاريع الطلبات وسن قوانين بهدف تقرير

سلطات لمؤيديها زعماء القبائل المالية والقضائية والإدارية⁽²²⁾.

وكان أول المستفيدين هو السيد عبد الرحمن المهدي بعد نهاية الحرب العالمية الأولى منحتة الحكومة مقالة تجهيز أخشاب خزان سنار الذي شيد لري مشروع الجزيرة ومن خلال استثمار رأس المال الذي كسبه من هذه العملية وضع الأساس لنشاطه الاقتصادي الواسع انطلاقاً من زراعة القطن في مشاريع الجزيرة أبا بالإضافة إلى ذلك يملك مشروعات مولتها الحكومة بتكلفة بلغت 28.000 جنيه بالإضافة إلى الزكاة التي يجمعها من أنصاره منذ عام 1919م سنوياً حتى عام 1930م أصبح من أغنياء السودان بفضل المساعدات التي قدمتها الحكومة له⁽²³⁾ وكذلك السيد علي الميرغني والسيد الشريف الهندي اللذان يمثلان مع السيد عبد الرحمن أعمدة شبكة الأرسطراطية الدينية في السودان. هم الذين قاموا بتكوين الأحزاب السياسية في السودان " حزب الأمة ، الحزب الوطني الاتحادي ، حزب الشعب الديمقراطي ". قدمجت القوة الاستعمارية هذه القوى ، زعماء القبائل ، القيادات الدينية ، في خدمتها لتقوم بدور الوسيط في خلق شبكة اجتماعية اقتصادية تخدم مصالحها الاستعمارية على أن تترك لها فرص مراكمة الثروة من خلال المشاريع الزراعية وإعمال المقاولات وجمع الضرائب والسلطات القضائية منذ ذلك الوقت بدأت هذه الشبكة تنمو وتتطور بالتدريج حيث اتجهت مصالحها في مجال التعليم ، حينما افتتحت أول مدرسة أولية حكومية في ادمرمان كان معظم طلابها من أبناء القيادات المحلية القبلية والدينية وحتى كلية غردون كان من سياستها قبول الطلاب المنتمين لفئة اجتماعية بعينها حيث تجذب أبناء الأسر الكبيرة وسط البدو والقيادات الدينية والتجار بدرجة أقل⁽²⁴⁾ وبمرور الوقت هذه الفئات كانت الوريث الشرعي للحكم الأجنبي ورثت عنه كل الامتيازات بحكم ولائها السابق له حيث وصلت إلى سدة السلطة بعد خروج المستعمر شبكة من الرأسمالية السودانية بشرائعها المختلفة، تجارية ، زراعية ، ورجالات الإدارة الأهلية ، رجال الدين ، وشريحة من المثقفين⁽²⁵⁾ لذلك اتبعت سياسات أدت إلى توسيع المشاريع الزراعية التجارية الموجهة للتصدير مثل مشاريع الري الكبرى امتداد الجزيرة المناقل لزراعة القطن ومشاريع الزراعة الآلية لزراعة السمسم للتصدير والذرة للسوق المحلي كما حاولت إصدار تشريعات لخدمة مصالحها في القطاع الخاص فكان قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1956م وقانون الشركات لسنة 1956م وأصبحت شبكة تستخدم قطاع الدولة لخدمة مصالحها فقد تركز دور الدولة بعد الاستقلال في تثبيت وتوسيع علاقات الإنتاج الرأسمالي بشكل واسع حتى يصبح نمط الإنتاج الرأسمالي القوة الدافعة في المجتمع السوداني.

وبهذا المفهوم أخذ كل من الوراثة الشرعيين لنظام الحكم الاستعماري، حزب الأمة ، حزب الشعب الديمقراطي ويمثله طائفة الختمية والحزب الوطني الاتحادي ويمثله بقية الشعب السوداني العريض.

ظهور هذه الأحزاب أدى إلى ظهور نوع جديد في تركيبة الشبكات الاقتصادية السودانية بحكم نسق علاقات جديدة داخل هذه الأحزاب وعلى الأخص حزب الأمة سواء كان في المناطق الريفية أو المناطق الحضرية وخاصة مناطق النيل الأبيض حيث سيطر حزب الأمة على سكان وزعماء قبائل الحسانية والهانية وأصبحوا أكثر ارتباطاً بأسرة المهدي من خلال الزواج والعلاقات التجارية والزراعية وبمرور الزمن تحولت هذه الأسرة إلى شبكة متماسكة تستفيد من مواقعها في الإدارة المحلية وتنظيمات الأنصار وحزب الأمة وجاءت مشاريع التطلعات توفر لها فرص الحصول على ثروات أكثر ونفوذ⁽²⁶⁾ سياسي أكبر وتقوم هي بتوظيف كل النفوذ الاقتصادي والسياسي لمصلحتها وبذلك تطور أفراد هذه الأسرة كمنهج اقتصادية وسياسية مهيمنة في منطقة النيل الأبيض واستطاعت من خلال نفوذها الاقتصادي والسياسي مراكمة أموالها، ليس حزب الأمة وحده هو الذي لعب هذا الدور بل الأحزاب السياسية في تلك الفترة لعبت دوراً بارزاً في ظهور تلك الشبكات وقد أشار بتشولد إلى " أنه من خلال التعيينات المدروسة عمل كبار الاتحاديين على نفوذ ملموس على الأقل إن لم يكن سيطرة كاملة في الاقسام السياسية لجهاز الدولة ، مثل الجمارك ، إدارة الصادرات والواردات التي تقدم خدمات متعددة لكبار التجار".

يمكن ملاحظة سيطرة هذه الشبكة على أوجه الحياة الاقتصادية والسياسية في السودان من خلال البرلمان الأول الذي يؤكد سيطرة الزعماء الدينيين والقبليين على الوضع إذ من بين مجموع النواب الشماليين البالغ عددهم 76 نائباً هناك 28 من زعماء القبائل ورؤساء المحاكم الأهلية وزعماء الإدارة الأهلية المرتبطين بمشاريع تطلعات تمثل المصدر الرئيسي لدخولهم واستمرت هذه الشبكة على حالها حتى في عهد الحكم العسكري الأول 1958 - 1964م وكذلك في عهد الحكم الديمقراطي 1964م رغم الشعارات التي كانت مرفوعة والتي تهدف إلى توسيع قاعدة المشاركة في الحكم وتقليص دور الإدارة الأهلية كتصفية للنفوذ التقليدي⁽²⁷⁾ . أما في فترة الحكم المايوي 1969 - 1985م رغم الإجراءات الصارمة التي اتخذها النظام في محاولة منه للقضاء على تلك الشبكات إلا أنه لم يفلح كلياً في القضاء عليها بل شهدت فترة مايو بروز شبكات جديدة قوامها التجار والموظفين القدامى بالخدمة المدنية والعسكرية مردها إلى تحالف وثيق بين كبار مسؤولي الدولة والبرجوازية التجارية إذ ظهر بصورة جلية بروز البيروقراطية الإدارية للدولة في النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص بطريقة مباشرة كمستثمرين أو من خلال المساندة التي تقدم للأعمال التجارية يقوم بها أفراد أسرهم إذ من خلال صلتهم بجهاز الدولة ومعرفته وإجراء التسهيلات المختلفة والاستفادة منها ، فقد سيطر جهاز الدولة على القطاع العام. وعملياً القطاع الاقتصادي وبالتالي امتلكت البيروقراطية القرار الإداري بالإضافة إلى قرار الشؤون المالية وبالتالي كان من المألوف أن نجد أحدهم يؤسس شركة⁽²⁸⁾ ولكن هذه البيروقراطية الإدارية التي كانت تجلس على قمة الجهاز الإداري أيضاً لها ارتباطات بالقيادات التقليدية والزعماء القبليين والإدارات الأهلية والمحلية بحكم التعليم الذي كان حكراً على أبناء تلك الفئات.

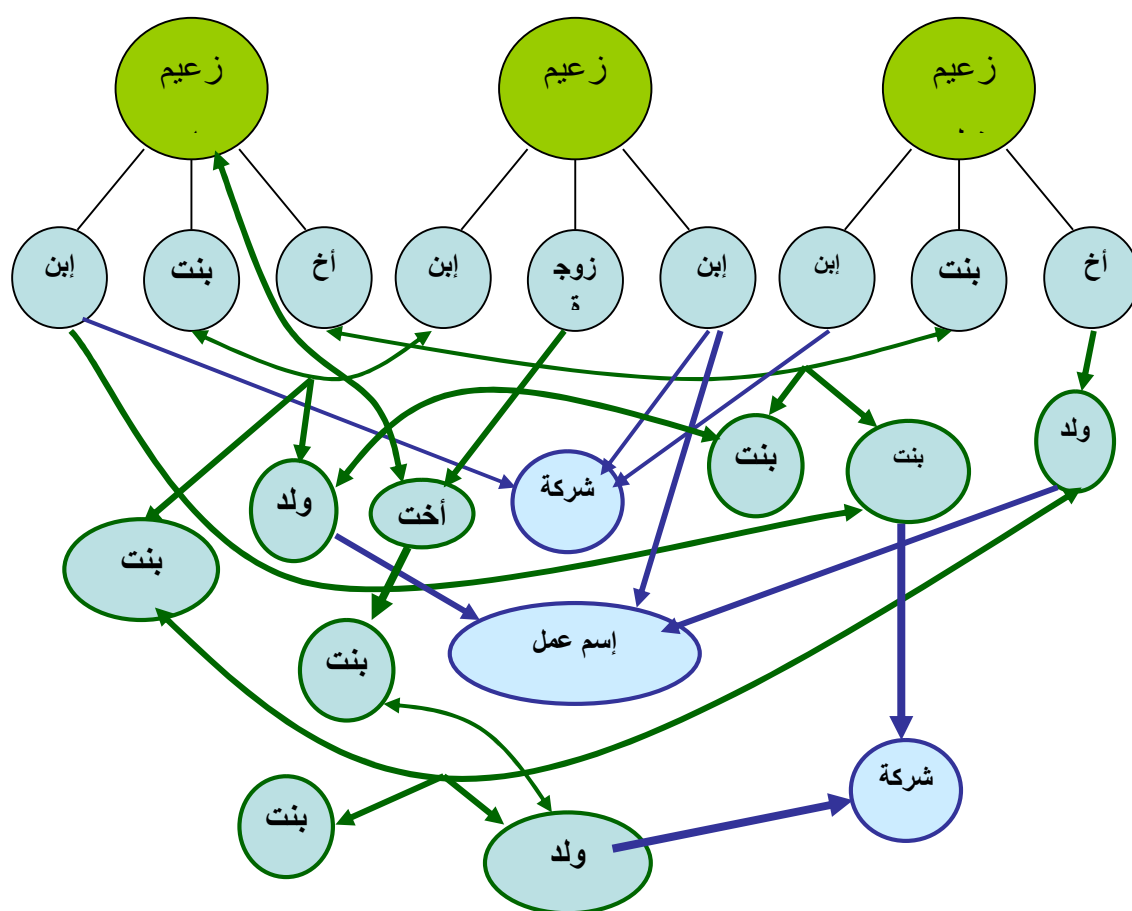
أما ظاهرة بروز القبيلة كشبكة اقتصادية وسياسية في عهد الإنقاذ كان أكثر وضوحاً مرد ذلك إلى سياسة التمكين التي انتهجتها ثورة الإنقاذ في أول عهد وصولها إلى السلطة إذ كانت تفتقر إلى الدعم الشعبي والسند السياسي عدا الجبهة الإسلامية القومية "الحركة الإسلامية"، التي دبرت الانقلاب ولذا لجأت إلى زعماء الطرق الصوفية والقيادات القبلية لكسب الدعم والتأييد وبهذه الطريق تم تمرير وتسويق المفاهيم القبلية وتوظيفها في برنامج الدولة وتنظيم الحركة الإسلامية وبمرور الوقت ظهرت أسماء القيادات القبلية والدينية في البرلمانات والمجالس التشريعية القومية والولائية وظهرت أسماء أبناء تلك القيادات كوزراء اتحاديين وولائيين وفي إدارة مؤسسات الدولة السياسية والاقتصادية والأجهزة الأمنية والشرطية وغيرها حيث أثار الدكتور التجاني عبد القادر في كتابه نزاع الإسلاميين في السودان إلى هذا التحول الاشتراكي في فقه الحركة الإسلامية من التنظيم الحديث إلى القبلية حيث أورد "لكنني أتذكر أن الدكتور الترابي سألني ذات مرة إن كنت انحدر من شخص زعيم أو الشيخ أو عمدة أو نحو ذلك من الزعامات"⁽²⁹⁾ حيث كان التنظيم الإسلامي يجب ما قبله من القبيلة والعشيرة ولكن بفضل سياسة التمكين وبحث الإنقاذ في أول عهدها إلى السند والدعم الشعبي جاءت الردة إلى القبيلة والعشيرة كما أشرنا سابقاً وبذلك توطنت في مفاصل الدولة الاقتصادية والسياسية والاقتصادية في شكل شبكات اجتماعية.

كما وأنه في مناطق عديدة من البلاد تحاول قيادات بعض القبائل والكيانات الجهوية الظهور إلى الساحة، ليس كما عهدنا بتجديد الولاء ومبايعة الحكومة بل لتعلن تظلّمها ومعارضتها على سياسة النظام الحالي وانفصاضها عنه، وهذه المظالم تستحق بل تستوجب، أن تعالج في إطار العملية السياسية. فقد أكدت الحرب الدائرة في دارفور وغيرها من الحروب الأهلية السالبة التي خاضها النظام عبر سنواته الماضية ما للقبيلة من دور هام في صناعة المواقف والأحداث، كما ترسخت قناعة عميقة في إيجاد أنصار لها من أبناء القبائل كونهم يمثلون الدرع الحصين الذي كانت تلتجئ إليه في أوقات الحاجة ونجاً إليه أيام الشدة.

ولأهمية ذلك الدور الذي تلعب القبيلة دورها في صناعة القرار السياسي في البلاد كان لا بد من إيجاد ملاذ آمن يعتنق بها ويحفظ ولائها فكان الاهتمام بالإدارة الأهلية التي اهتمت برعيّتها الحكومة منذ أيامها الأولى. حيث منحوا اعتمادات كانت أكثر سخاءً خاصة لأصحاب النفوذ القبلي الكبير في البلاد، بل توسعت تلك الدائرة لتصل خيراتهم إلى بعض سلاطين القبائل الصغيرة. بل حظيت باهتمام كبير من السلطة حيث بادرت إلى إضافة شخصيات جديدة تمت صناعتهم خلال السنوات الماضية حيث تم تنصيبهم في أرفع الوظائف القيادية في البلاد بل انسحب الأمر إلى أبناءهم وأصفيائهم من خلال النفوذ السياسي الجديد⁽³⁰⁾.

نتيجة لسياسات الدولة والظروف التي مرت بها الدولة في سنوات الحرب برزت شبكة من القيادات القبلية واتخذت لها مواقع في صف النخب الاقتصادية في السودان بفضل الامتيازات التي أجزلها لها النظام لها وأفرادها المقربين من أبناء وأنصار والحواريين داخل مؤسسات الدولة السياسية والاقتصادية والأمنية لضمان تأييد ولائها. ويمكن تمثيل هذه الشبكة بالشكل التالي.

الشكل (هـ)



المصدر : إعداد الباحث

هكذا لعبت سياسة الإنقاذ من خلال برامجها الاقتصادية خلق شبكات مالية سيطرت على الوضع الاقتصادي مما أدى إلى بروز نخبة اقتصادية جديدة في السودان.

هوامش الفصل السادس

- 1/ الفاتح الأيوبي عبد الوهاب ، السودان مواجهة العولمة الاقتصادية عبر التكتلات الإقليمية ، ط1 ، الشركة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع ، السودان ، 2008م ، ص 22.
- 2/ آدم مهدي أحمد ، الخصخصة في الدول النامية ، الشركة العالمية للطباعة والنشر ، القاهرة ، 2001م ، ص19.
- 3/ عبد الوهاب عثمان شيخ موسى ، ص 61.
- 4/ نفس المصدر ، ص 62.
- 5/ نفس المصدر ، ص 62.
- 6/ نفس المصدر ، ص 63.
- 7/ عبد الماجد عبد القادر عبد الماجد ، البناء الأفاعي "قصص في الاقتصاد" ، شركة دار البلد للصحافة والنشر والتوزيع ، 2000م ، ص 28 ، 29.
- 8/ نفس المصدر.
- 9/ مقابلة أحمد الأغيش ، تجار سيارات بسوق الكرين منذ العام 1982م ، بسوق الكرين بتاريخ 2012/4/27م.
- 10/ نفس المصدر .
- 11/ زيارة من الباحث إلى سوق الكرين الخرطوم بحري 2012/4/27م.
- 12/ أحمد الأغيش ، مصدر سبق ذكره.
- 13/ عبد الماجد عبد القادر عبد الماجد ، مصدر سبق ذكره.
- 14/ حافظ أحمد عبد الله ، النخب الاقتصادية الجديدة في السودان ، صحيفة العملة ، الخرطوم ، 2007م ، ص106.
- 15/ عبد الماجد عبد القادر ، مصدر سبق ذكره.
- 16/ زيارة مدينة قام بها الباحث إلى سجناء الحق المدني بسجن الهدى امدرمان بتاريخ 2012/4/28م.
- 17/ زيارة ميدانية قام بها الباحث إلى سجن الهدى امدرمان لسجناء الحق المدني بتاريخ 2012/4/28م.

- 18/ علي عثمان مكي ، وزارة المالية ورجال أعمال عرفتهم ، ط1 ، مطبعة
المروة الخرطوم 1997م ، ص 286.
- 19/ نفس المصدر.
- 20/ نفس المصدر.
- 21/ حافظ أحمد عبد الله ، النخب الاقتصادية الجديدة في السودان ، شرطة مطابع
العملة ، الخرطوم 2007م ، ص 46.
- 22/ نفس المصدر ، ص 51.
- 23/ تيسير محمد أحمد ، زراعة الجوع في السودان ، ط1 ، ترجمة محمد علي
جادين ، مركز الدراسات السودانية ، القاهرة ، 1994م ، ص 53.
- 24/ نفس المصدر ، ص 60.
- 25/ حافظ أحمد ، مصدر سبق ذكره.
- 26/ بيتر إدورو ، مصدر سبق ذكره ، ص 58.
- 27/ بيتر إدورو ، مصدر سبق ذكره ، ص 217.
- 28/ حافظ أحمد عبد الله ، مصدر سبق ذكره ، ص 67.
- 29/ التجاني عبد القادر حامد ، مصدر سبق ذكره ، ص 117.
- 30/ معتصم عودة علي سعيد ، www.aljadidah.com

الخاتمة

تناولت الدراسة النخبة الاقتصادية الجديدة في السودان في ظل سياسات التحرير الاقتصادي في الفترة من 1992 - 2006م جاءت الدراسة في سبع فصول تناولت مفهوم النخبة وكيفية تشكلها والنظريات المفسرة لها حيث تعرضت في ذلك إلى مصطلح الصفوة والنخبة كمصطلحات مترادفة وتعرضت من خلال ذلك إلى بدايات استخدام مصطلح الصفوة منذ القرن التاسع عشر وتناولت في ذلك إلى تعريفات علماء الاجتماع والسياسة للمصطلح أمثال باريتو وموسكا وماركس ولا زويل ومن ثم دلفت إلى النظريات المفسرة لظاهرة النخبة وفي ذلك تعرفت إلى نظريات الاتجاه التنظيمي "موسكا" والاتجاه السيكلوجي "فلغريد وباريتو" والاتجاه الاقتصادي "جيمس بيرمنجهام" ومن بعد ذلك تناولت أنواع النخب "الصفوات" تعرضت للصفوة السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية وكيفية تشكلها كما تناولت ظاهرة العولمة من حيث ظهور مصطلح ومفهوم العولمة وخصائصها وجذورها التاريخية وأنواعها وآلياتها وتناولت سياسة التحرير الاقتصادي كاحدي أهم صور العولمة ومقدماتها كما تطرقت إلى مفهوم سياسة التحرير الاقتصادي كجزء من عملية اقتصاد السوق الحديث الذي يعتمد على الفلسفة الاقتصادية الليبرالية الهادفة إلى تصحيح مسار الاقتصاد القومي والاتجاه به نحو اقتصاد يعتمد في الجانب الأكبر منه على النشاط الخاص، مركزين فيها على الخصخصة من حيث التعريف والأهداف الاجتماعية واستراتيجياتها وطرقها. وأيضاً تعرفت على الخصخصة في الدول المتقدمة والنامية مركزة على تجربة الخصخصة في المملكة المتحدة وأمريكا وبريطانيا من الدول المتقدمة وفي الدول النامية تعرفت على حالة ماليزيا والمكسيك وجمهورية مصر العربية وذلك لمعرفة الأثر الذي تركته تجربة الخصخصة (التحرير الاقتصادي) في هذه الدول تمهيداً لسبر آثار تلك التجربة فيما بعد في حالة السودان.

ومن ثم عالجت الرسالة مكونات الاقتصاد السوداني ونموها في مراحلها المختلفة حيث تتبعت مكونات الاقتصاد السوداني في الفترة 1898 - 1956م وفي فترة خضوع البلاد لسيطرة الحكم الثنائي الإنجليزي المصري والتي فيها تحول الاقتصاد من مرحلة الاقتصاد التقليدي ، (اقتصاد الاكتفاء الذاتي) إلى مرحلة الاقتصاد الحديث المتداخل مع الاقتصاد التقليدي حيث شهد تطوراً ملحوظاً في الزراعة وخاصة زراعة القطن الذي كان يمثل عنصراً هاماً في احتياجات بريطانيا الاقتصادية في بداية القرن. حيث تم لذلك الغرض إنشاء شركة السودان الزراعية، والتي قامت 1906م بإنشاء مشروع الزيداب على نهر النيل بالقرب من مدينة الدامر ومن ثم مشروع طيبة قرب مدني ثم مشروع بركات بالجزيرة وغيرها من المشاريع الزراعية كما تتبع التطور في مجال النقل والصناعة لذات الفترة ثم عرجت إلى الاقتصاد الوطني خلال السنوات 1930 - 1956م وتتبع التطور الذي حدث في المجال الزراعي وكذلك الصناعي حيث شهدت الصناعة في الفترة طفرة خفيفة حيث تم إنشاء مشروعين صناعيين هما مصنع الأسمنت في مدينة عطبرة عام 1939م والذي تملكه شركة بورتلاند الأسمنت البريطانية ومصنع البيرة في الخرطوم بحري. كما تناولت الاقتصاد السوداني في الفترة 56 - 1989م وهي فترة ما بعد خروج الاستعمار حيث عملت الحكومات المتعاقبة إلى اتباع سياسات أدت إلى توسيع المشاريع الزراعية التجارية الموجهة للتصدير مثل مشاريع الري الكبرى "امتداد الجزيرة المناقل لزراعة القطن ومشاريع الزراعة الآلية لزراعة السمسم للتصدير والذرة للسوق المحلي". وأصدرت الحكومات الوطنية المختلفة جملة من القوانين المشجعة للاستثمار مما خلق تطور هائل في مجال الصناعات التحويلية والصناعات الكيماوية ثم أشارت إلى مكونات الاقتصاد السوداني 89 - 2006م وهي فترة حكم الإنقاذ حيث رأت التحولات الكبرى في مجال السياسات الاقتصادية ابتداءً من البرنامج الثلاثي للإنقاذ 1989 - 1992م والذي هدفت الحكومة من خلاله تحريك جهود الاقتصاد السوداني وتحويله نحو الإنتاج ، ففتحت باب الحوافز وإساعاً أمام الاستثمار بكافة أشكاله وفي مختلف المجالات الصناعية ، الزراعية ، الخدمية من سنها لقانون تشجيع الاستثمار والتعديلات الكثيرة التي طرأت عليه ، كما حررت الأسعار ، وأزالته كثيراً من الاحتكارات الخدمية وعليه رأت كيف للسياسات وإسهاماتها الفعالة في تحريك كافة القطاعات الإنتاجية مما أحدثت تطوراً هائلاً وتغييراً كبيراً في هيكل الاقتصاد السوداني.

ومن ثم تتبعت الرسالة مسيرة تطور الاقتصاد السوداني في فترة التسعينات من هذا القرن من خلال التطور الاقتصادي في قطاع الاتصالات من خلال تتبع ميزة الاتصالات في السودان عبر الأطوار التي مر بها حتى أصبح القطاع من أهم الأنشطة الاقتصادية الحديثة في الاقتصاد السوداني. وكذلك التطورات الاقتصادية في قطاع البترول استكشافاً وتنقيباً وتسويقاً وأيضاً شهق قطاع التعليم والصحة في السودان تغييراً جذرياً ، من خلال مسيرة التعليم ، الصحة في السودان عبر الحقب المختلفة وركزت على التعليم الأهلي عبر مراحلها المختلفة وفقاً لمقتضيات الدراسة وكذلك في الصحة ركزت على القطاع الخاص وفقاً لمقتضيات الدراسة. كما تناولت الرسالة التطور في مجال الاستثمار العقاري وخاصة أن الاستثمار العقاري في السودان منذ العام 1990م أخذ أبعاداً استراتيجية هامة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي إذ أصبح

يعول عليه كثيراً في تنمية وانطلاق أهم موارد البلاد الاقتصادية في القطاعات المختلفة الزراعية والصناعية والخدمية منها ولذا تتبعت التصديقات العقارية في المجالات الاستثمارية والصناعية منها والخدمية والزراعية.

وأيضاً تناولت الدراسة مسيرة تطور النخب الاقتصادية في السودان عبر الحقب كأقلية محدودة في المجتمع تمتعت فيه بامتيازات واسعة خلال التغيرات داخل التركيبة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث بدأ تتبع المسيرة التعرض للعوامل المؤثرة في تطور النخب الاقتصادية خلال الفترة 56 - 1969م ، كيف ظهرت النخبة الاقتصادية الجديدة وتطورت بفعل ورائتها للنظام الاستعماري وتم التعرف على هذه النخبة التي قوامها قيادات الأحزاب التقليدية والأرستقراطية الدينية والقيادات التقليدية كما تعرض للصفوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ظهرت في فترة 1958 - 1964م إبان الحكم العسكري الأول والتي تختلف في مكوناتها عن النخب السابقة والتي أضعفت بفعل النفوذ العسكري. كما تناولت تطور النخب الاقتصادية في فترة الحكم المايوي والتي تختلف كثيراً عن تلك التي سادت قبل ذلك التاريخ نتيجة التغيرات التي أحدثت في البنيات الاقتصادية والاجتماعية من خلال الخطط الاستراتيجية الاقتصادية كما بينت كيف ساهمت الزراعة المطرية في فترة مايو مساهمة فعالة في تطور النخب الاقتصادية. معرجة على مسيرة تطور النخبة الاقتصادية في فترة الديمقراطية الثالثة 1986م ، رغم تطورها إلا أن ملامح تطورها لم تكن بشكل لافت كما هو في العهود السابقة لقصر الفترة وعدم الاستقرار السياسي الذي ساد في ذلك الوقت.

أخيراً فقد تناولت سياسات الدولة وأثرها في ظهور نخبة اقتصادية جديدة كما تناولت سياسة التحرير وأثرها في إبراز النخب الاقتصادية الجديدة شهد فيها أن سياسة التحرير الاقتصادي أسهمت مساهمة فعالة في خلق نخبة اقتصادية جديدة من خلال امتلاك مؤسسات وأصول الدولة بالثراء بأسعار شابهة الكثير من الغموض والفساد المفضي إلى الثراء في ظل غياب القانون الذي عطل لصالح أفراد ومؤسسات وخاصة من ذوي النفوذ السياسي والاجتماعي في كافة القطاعات الصحة ، التعليم" والتي تحولت بفضل سياسات التحرير الاقتصادي إلى فضاء عريض لمراكمة "الاتصالات ، الخدمات ، الثروة مما أدى إلى ظهور طبقة جديدة راكمت أموالها من خلال العمل في مجال القطاعات المشار إليها. مرد ذلك إلى السياسة التي انتهجتها الإنقاذ منذ مجيئها في سبيل تثبيت دعائم حكمها بالتمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي حيث برز جيل جديد من النخب قوامه التكنوقراط في جهاز الدولة من مديري الشركات ومديري المؤسسات العامة وموظفي الدولة وأعضاء الحركة الإسلامية الذين يسيطرون على مداخل صناعة القرارات الاقتصادية داخل التنظيم باستقلال النفوذ السياسي والاجتماعي في مراكمة الثروات. في إشارة إلى الفساد وأثره في ظهور النخب الاقتصادية وكيف لبنية الفساد وفي ظل حكم الإنقاذ أثر في إبراز نخب اقتصادية جديدة استطاعت مراكمة ثرواتها من خلال عمليات الفساد من خلال مفهوم التمكين الذي استخدم كغطاء أيديولوجي لممارسات الفساد وخاصة الفساد المؤسسي والمنظم على قواعد صلبة تحميه من الإدانة القانونية في كافة القطاعات خاصة قطاع الاتصالات والقطاع المصرفي والشركات الحكومية وشبه الحكومية التي يقوم عليها أفراد من النظام وأصحاب الولاء السياسي وأصهارهم وأقاربهم وأصدقائهم وذوي الارتباط القوي بمركز السلطة السياسية والتنفيذية والتشريعية والقضائية.

ثم عرجت إلى ظاهرة الشبكات التجارية التي ظهرت بفضل سياسات الدولة الاقتصادية خاصة حينما أصدر النظام قانون النظام المصرفي الذي صدر في العام 1991م الذي مكن تجار ومؤسسات الجبهة الإسلامية على قمم الاقتصاد الوطني وامتصاص الفائض مما أدى إلى فقدان الثقة في النظام المصرفي مما دفع رجال الأعمال إلى الاقتراض من خارج النظام المصرفي والمضاربات العقارية التي انتهت بهم إلى السجون وبروز طبقة جديدة من قاع المجتمع حلت محل الرأسمالية التقليدية بفضل سلوكها الغريب عن النظام الاقتصادي السوداني فكانت لنفسها ثروات طائلة دونما جهد وخلقت تشوهات كبرى في الاقتصاد السوداني من خلال عملها كمنظومة شبكات اقتصادية تضم الفئات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأصحاب الولاء للنظام السياسي الحاكم.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج :

1/ إن النخب الاقتصادية الجديدة إفراز لسياسات التحرير الاقتصادي. وقد اتضح ذلك من خلال انعدام الشفافية والمصادقية وعدم إعمال القوانين المنظمة لتطبيق سياسة التحرير الاقتصادي وبالتالي شاب العملية الكثير من الفساد المالي والإداري بسبب تجاوز إجراءات قانون التصرف في المرافق العامة لسنة 1991م بجانب ضعف أجهزة الدولة الرقابية وغياب المؤسسية قامت جماعات المصالح في استغلال علاقاتها التشابكية في تحويل سياسة التحرير الاقتصادي إلى آلية من آليات تمليك أصول الدولة لمؤيدي النظام بأبخس الأثمان دونما اكتراث للأجهزة الرقابية والقضائية.

2/ لعبت العولمة عبر الأسواق المالية والإقليمية والدولية دوراً كبيراً في تشكيل النخب الاقتصادية الجديدة وقد بينت الرسالة إن إزالة كافة القيود الفنية أمام التجارة الدولية وتكامل اقتصاد السودان واندماجه في الاقتصاد العالمي أدى إلى ظهور نخبة

اقتصادية حديثة استفادت من العولمة الاقتصادية والشبكات الاجتماعية مستغلة علاقتها مع السلطة السياسية عبر الولاء السياسي.

3/ التحول الاقتصادي للسوق لم يقف عائقاً أمام الشبكات أو جماعات المصالح الخاصة من توظيف نفوذها السياسي ، وتجسير السياسات الاقتصادية لصالحها من خلال ولاءها السياسي والاجتماعي والعشائري والقبلي الكاشف لأوضاع السوق في مراكمة الثروات والظهور كنخب اقتصادية جديدة.

من خلال الدراسة يمكن أن نجل التوصيات في الآتي :

1/ بناء قاعدة من الخبراء ذوي قدرات فكرية وعلمية راسخة يعهد إليهم ببناء رؤية متعمقة للتنمية القومية تخطيطاً وإدارة.

2/ يحتاج الاقتصاد السوداني إلى شريحة اجتماعية رائدة ذات رغبة صادقة في احتضان عملية التنمية توطئاً للصناعة والتكنولوجيا ورد الاعتبار للزراعة والرعي.

3/ لابد من قيادة سياسية مترفعة عن الولاءات العشائرية الضيقة ومتجردة للمصلحة القومية تناط بها عمليات التعبئة الشعبية والتنسيق المؤسسي والتشريعي لإنجاز العملية التنموية على قواعد العدل الاجتماعي.

4/ وجود نظام سياسي ديمقراطي يعكس تمثيل حقيقي لمكونات المجتمع المختلفة ويتوضع على الاتفاق على أطروحة فكرية اقتصادية متماسكة ثم يبلور برنامجاً وطنياً اقتصادياً ينحاز بصورة واضحة للأغلبية المنتجة في المجتمع ويقضي على مصالح الطبقات الخاصة ذات المصالح المرتبطة بالنظم السياسية للدولة.

5/ إتاحة الفرصة للباحثين للتعمق أكثر في إجراء بحوث تطبيقية تتعمق أكثر في أثر الشبكات والقطاعات الاقتصادية خاصة تلك المرتبطة بالدراسات الإقليمية والدولية.

6/ تشجيع إقامة الورش العلمية لتوضيح الفائدة العلمية من تلاقح مناهج الأبحاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية القانونية في إنتاج معرفة وبحوث حول التطورات في العقود الأخيرة.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر الأولية :

أولاً : التقارير :

1/ جمهورية السودان ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، التقرير الاستراتيجي السوداني 2001 - 2005م ، مطبعة العملة ، 2007م.

2/ جمهورية السودان ، تقرير اللجنة الاقتصادية لدراسة تأثير قطاع الاتصالات على الاقتصاد.

3/ جمهورية السودان ، تقرير اللجنة الفنية للتصرف في مرافق القطاع العام.

ثانياً : الأوراق الرسمية :

1/ جمهورية السودان ، الهيئة القومية للاتصالات ، إدارة البحوث والمعلومات.

2/ جمهورية السودان ، تقرير اللجنة الفنية للتصرف في مجال القطاع العام ، الاستخصص في السودان مسيرة 15 عام.

3/ جمهورية السودان ، تقرير النخبة الاقتصادية لدراسة تأثير قطاع الاتصالات على الاقتصاد.

4/ جمهورية السودان ، مجلس الوزراء ، الأمانة العامة ، إنجازات الحكومة 2006 - 2007م.

5/ جمهورية السودان ، وزارة الطاقة ، دليل النفط.

6/ جمهورية السودان ، وزارة الطاقة والتعدين ، إدارة المعلومات والبحوث.

7/ جمهورية السودان ، وزارة التعليم العالي ، دليل مؤسسات التعليم العالي.

8/ جمهورية السودان ، وزارة العدل ، قوانين السودان ، المجلد التاسع.

9/ جمهورية السودان ، وزارة الصحة ، التقرير الدوري للأعوام 93/94/95/96.

10/ جمهورية السودان ، قانون تشجيع الاستثمار لعام 1999م ، تعديل 2007م.

11/ جمهورية السودان ، وزارة الثقافة والإعلام ، الإدارة العامة للعلاقات الخارجية ، مؤسسة الصالحاني ومنصف ، 2000م.

12/ جمهورية السودان ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، العرض الاقتصادي لعام 1996م.

13/ جمهورية السودان ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، العرض الاقتصادي لعام 1997م.

14/ جمهورية السودان ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، العرض الاقتصادي لعام 1999م.

15/ جمهورية السودان ، إدارة الإعلام ، بنك فيصل الإسلامي ، بنك فيصل وريادة العمل المصرفي.

16/ جمهورية السودان ، وزارة التعليم العالي ، التعليم الأهلي والأجنبي.

17/ جمهورية السودان ، هيئة النقل النهري.

18/ جمهورية السودان ، هيئة الطيران المدني.

ثالثاً : المقابلات :

- 1/ إبراهيم الطيب النص ، رجل أعمال بمكتبه بالخرطوم ، 2011/4/27م.
- 2/ إبراهيم محمد نقد ، رئيس الحزب الشيوعي السوداني ، بمنزله بالجريف 2011/5/9م.
- 3/ بناني أمين نيو ، عضو المجلس الوطني "رئيس لجنة الحسبة الإدارية ، وزير دولة بالعدل سابقاً بمكتبه بالخرطوم 2011/5/13م.
- 4/ زين العابدين الطيب ، أحد قيادات الحركة الإسلامية التاريخية ، أستاذ جامعي بمكتبه بجامعة الخرطوم ، 2011/5/1م.
- 5/ حسن عبد الله أحمد ، أحد القيادات التاريخية للحركة الإسلامية ، مدير بنك السودان ، مدير عام بنك فيصل الإسلامي ، وزير المالية والاقتصاد الوطني سابقاً ، بمكتبه بالخرطوم 2011/5/2م.
- 6/ ميرغني إبراهيم ، جامعة الزعيم الأزهرى ، عميد كلية العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية السابق ، بمباني إدارة الجامعة ، 2011/4/28م.
- 7/ محمد آدم أحمد ، جامعة الزعيم الأزهرى عميد كلية العلوم السياسية ، بمكتبه 2011/4/25م.
- 8/ محمد حسن ساتي ، أحد قيادات الحركة الإسلامية ، خبير اقتصادي ، معرفي سابقاً ، بمكتبه بالخرطوم ، 2011/5/2م.
- 9/ مكي حسن ، أحد قيادات الحركة الإسلامية ، مدير جامعة أفريقيا العالمية ، بمكتبه بالجامعة ، 2007/5/7م.
- 10/ المهدي الصادق ، رئيس حزب الأمة القومي ، رئيس وزراء في الديمقراطية الأولى والثانية ، بمنزله بامدرمان ، 2011/5/7م.

رابعاً : المصادر الثانوية :

- 1/ إبراهيم علي حيدر ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في السودان ، مركز بن خلدون ، القاهرة ، 1996م.
- 2/ أبو الفضل مجتبى وآخرون ، الدولة والمؤسسات في ظل العولمة ، مكتبة الأسرة ، القاهرة 2008م.
- 3/ أحمد مكي حسن ، التمويل الصناعي في السودان ، ب ن ، مطابع المعارف ، 1988م.
- 4/ أحمد عبد الله حافظ ، النخب الاقتصادية الجديدة في السودان ، الخرطوم ، مطابع صك العملة ، 2007م.
- 5/ الأيوبي عبد الوهاب الفاتح ، السودان ومواجهة العملة الاقتصادية ، الشركة العالمية للنشر ، الخرطوم ، 2008م.
- 6/ الأمين خليفة وآخرون ، تقييم أداء وكسب ثورة الإنقاذ خلال عشرة أعوام ، مطابع العملة ، الخرطوم.
- 7/ الأفندي عبد الوهاب ، الثورة والإصلاح في السودان ، منتدى بن رشد ، لندن 1995م.
- 8/ إسماعيل سعد ، نظرية القوى : بحث في علم الاجتماع السياسي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1988م.
- 9/ برقاي أحمد وآخرون ، الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، 2004م.
- 10/ هارون الخضر ، العولمة وقراءة المفهوم ، الخرطوم ، ب ن ، ب ت.
- 11/ هاشم عوض محمد ، الاستقلال وفساد الحكم في السودان ، بدون.
- 12/ الحاج أحمد الأمين ، الحركة الإسلامية في السودان ، الخرطوم ، مكتب الصف الإلكتروني ، 1994م.
- 13/ الجمشي منير ، الفساد والإصلاح والتنمية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2004م.
- 14/ حسين خليل ، السياسات العامة في الدول النامية ، دار المنهل ، لبنان 2007م.
- 15/ الطائي صالح ، العولمة الاقتصادية واقتصاديات الدولة ، مؤسسة المنفذ ، 2005م.

- 16/ يوسف الطيب عمر ، علم الاجتماع السياسي ، دار عزة للنشر ، الخرطوم ، 2004م.
- 17/ ياسين سيد ، مفهوم العولمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2000م.
- 18/ كبلو صدقي ، حول الطبقة والتنمية والإثنية ، دار عزة ، الخرطوم ، 2008م.
- 19/ كبلو صدقي ، من يقود الرأسمالية السودانية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ، 2004م.
- 20/ محمد علي جمعة الصادق ، العولمة في الدول الأفريقية ، الدار السودانية للنشر ، الخرطوم ، 2002م.
- 21/ محمد الفالوع محمود ، أزمة النخب في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت.
- 22/ محمد الفخري عوني ، التنظيم القومي للشركات متعددة الجنسيات ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002م.
- 23/ محمد دياب شاكر ، محاولة لفهم العولمة ، شركة سندباد للطباعة ، بغداد ، 2004م.
- 24/ مكي حسن ، الحركة الإسلامية في السودان ، دار الطباعة الحديثة ، القاهرة، 1990م.
- 25/ مي الأثري محمد ، مدخل إلى دراسة الشركات متعددة الجنسيات ، دار الثورة للطباعة ، بغداد ، 1977م.
- 26/ مهدي أحمد آدم ، الخصخصة في الدول النامية ، القاهرة ، الشركة العربية للطباعة ، 2001م .
- 27/ مالوخلني ، سوق العمل والأجور في المدن الثلاثة ، الخرطوم ، 1970م.
- 28/ النور أحمد ، الآثار الإيجابية للعولمة الاقتصادية ، مكتبة الإخوة ، القاهرة، 2004م.
- 29/ الناير محمد نور محمد ، الاقتصاد السوداني في ظل المتغيرات المعاصرة ، مطبعة التيسير، الخرطوم ، 2004م.
- 30/ إبراهيم سعد الدين إبراهيم ، ندوة النظام الدولي وآليات التنمية في الشركات متعددة الجنسيات ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية.
- 31/ سدى وآخرون ، المجتمع الاقتصادي أمام العولمة ، مركز الوحدة العربية ، بيروت 2004م.
- 32/ عبد الله الترابي حسن ، الحركة الإسلامية في السودان ، معهد البحوث والدراسات الاجتماعية ، الخرطوم ، 1982م.
- 33/ عبد السلام المحبوب ، الحركة الإسلامية ، دائرة الضوء ، دار مدارك ، القاهرة، 2010م.
- 34/ علي محمد محمد ، أصول علم الاجتماع السياسي ، السياسة والمجتمع في الدول النامية ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، 1985م.
- 35/ علي جادين محمد ، تقييم تجربة الديمقراطية الثالثة في السودان ، مركز الدراسات السودانية ، الخرطوم ، 2002م.
- 36/ علي شمعون محمد ، المصارف الإسلامية ، دار وائل للطباعة ، السودان ، 2002م.
- 37/ علي عثمان مبارك ، السودان وعقد التنمية الضائع ، مركز الدراسات السودانية ، القاهرة ، 1993م.
- 38/ عبد الفضيل محمود ، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2004م.
- 39/ عيف حاكم سامي ، الخبرة في الخصخصة ، دار العلم للطباعة ، 1994م.
- 40/ عبد الرحمن علي طه فدوى، السودان في عهد الحكم الثنائي ، مركز محمد عمر بشير ، للدراسات السودانية ، الخرطوم ، 1997م.
- 41/ عثمان شيخ موسى عبد الوهاب ، منهجية الإصلاح الاقتصادي ، مطابع العملة ، الخرطوم ، 2000م.

- 42/ عبد الحفيظ عبد الرشيد ، الآثار السلبية للعولمة على الوطن العربي ، الدار العربية للطباعة ، القاهرة ، 2005م.
- 43/ عوض عمر صلاح ، استراتيجيات التنمية الزراعية ، الجمعية السودانية للتنمية، 2004م.
- 44/ عبد الحليم القاعوري رفعت ، تجارب عربية في التخصص ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، 2004م.
- 45/ الصديق علي وآخرون ، جهود ومعوقات التخصص في الدول العربية ، معهد الدراسات الاقتصادية ، أبوظبي ، 1995م.
- 46/ قرنfli حسن ، المجتمع المدني والتنمية السياسية في أفريقيا ، المغرب 2002م.
- 47/ الشبلي عبد الرحمن ، تجربة السودان الصناعية في ضوء تجارب العالم الثالث ، الخرطوم ، 1985م.
- 48/ خالد منصور ، النخب السودانية وإدمان الفشل ، ميدلايت ، لندن 1996م.

ثانياً : الكتب المترجمة :

- 1/ إدوارد بيتر ، السودان الدولة المضطربة ، ترجمة محمد علي جادين ، مركز عمر بشير للدراسات السودانية ، الخرطوم ، ب ت .
- 2/ بوتومور ، التنمية والمجتمع ، ترجمة جورج جحا ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، لبنان.
- 3/ بابكر فاطمة محمود ، الرأسمالية السودانية طليعة التنمية ، ترجمة سعاد العطا، لندن ، 2006م.
- 4/ والتر شتابت إيمانويل ، الرأسمالية التاريخية ، ترجمة ، محمد سنيجر ، مكتبة مدبولي القاهرة ، 2002م
- 5/ محمد تيسير أحمد ، زراعة الجوع في السودان ترجمة : الفاتح التجاني ومحمد علي جادين ، دار عزة للنشر ، الخرطوم ، 2007م ،
- 6/ ميشيل دينيل ، معجم علم الاجتماع ، ترجمة : إحسان حمد ، دار الرشيد ، بغداد ، 1980م.
- 7/ نبلوك تيم ، صراع السلطة والثروة في السودان ، ترجمة : الفاتح التجاني ومحمد علي جادين ، دار عزة للنشر ، الخرطوم ، 2007م.

الكتب الإنجليزية :

1/ Nick Crossley, key Concepts in Critical Social Theory, Sage Publications, 2005, pp. 311-316.

خامساً : الدوريات :

- 1/ إسماعيل لوتية "مظاهر خصوصية النخب السياسية" المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي ، العدد 9 ، 1989م.
- 2/ البجاح هاشم "سيناريو امينولوجي حول العولمة" مجلة المستقبل العربي عدد 547 (ب ت).
- 3/ حمدان معني ، مفاهيم ومصطلحات النخبة السياسية ، مجلة البناء ، العدد 79 ، 2005م.
- 4/ مهدي الجزافي إسماعيل ، تجارب دولية في التخصص ، دروس مستفادة من تجارب ماليزيا ، نيوزيلاند والمكسيك ، مجلة العلوم الاجتماعية العدد 24 ، 1996م.
- 5/ محمد القامد إبراهيم ، تجربة التخصص في المملكة المتحدة ، مجلة العلوم الاجتماعية ، 1997م.
- 6/ النجار أحمد ، التعبئة الميدانية للموارد البشرية في البنوك الإسلامية ، مجلة البنوك الإسلامية ، العدد 31 ، 1981م.

- 7/ نوشي صباح ، الوطن العربي ومنظمة التجارة العالمية ، مجلة المستقبل العربي، العدد 282.
- 8/ سلامة عابدين ، إطار النظام المصرفي الإسلامي ، مجلة البنوك الإسلامية ، العدد 39 ، 1982م.
- 9/ عوض صلاح عمر ، استراتيجيات التنمية الزراعية ، الجمعية السودانية للتنمية، 2002م.
- 10/ عثمان سعد الدين ، البنوك الإسلامية في مواجهة التحدي ، مجلة البنوك الإسلامية العدد 20 ، 1998م.
- 11/ توريون جدران ، العولمة الاقتصادية ومنظمتها ، مجلة الثقافة الكويتية، العدد 106 ، 2001م.
- 12/ خميس يوسف وآخرون ، الاقتصاد السوداني بين ضرورات التأصيل ومطلوبات العولمة ، مركز البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة أفريقيا العالمية ، إصدار رقم 47 ، 2001م.
- 13/ المركز القومي للإنتاج الإعلامي ، إنجازات وزارة الصناعة ، سلسلة إصدارات الوعد الحق ، 2005م.
- 14/ المركز القومي للإنتاج الإعلامي ، صفحات من الإنجاز في مسيرة الإنقاذ ، سلسلة إصدارات الوعد الحق ، إصدار رقم 71 ، 2006م.

سادساً : الصحف :

- 1/ إدريس مصطفى ، رسالة لرئيس الجمهورية ، صحيفة التيار ، العدد 552 ، 2011/3/3م.
- 2/ الباز عادل ، صحيفة الأحداث السودانية ، 14/يونيو 2011م.
- 3/ محي الدين محمد الجميعابي ، صحيفة الانتباهة ، العدد 855 بتاريخ 2011/5/1م.
- 4/ علي أشرف بله ، صحيفة الصحافة ، العدد 6310 - 2011/2/13م.
- 5/ علامي محمد ، الفساد في الصحة ، صحيفة الأخبار السودانية ، 2009/6/25م.
- 6/ صلاح الدين غازي العتباني ، صحيفة أجراس الحرية ، بتاريخ 2011/5/25م.
- 7/ رمضان صديق ، الشركات والمؤسسات الحكومية وجه آخر للإنقاذ ، صحيفة الصحافة ، العدد 6331 ، 2011/3/16م.

سابعاً : شبكة المعلومات الدولية :

- 1/ سودانيز أون لاین.